

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

**آليات مكافحة الفساد
وآثارها
على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في سورية
- نموذج مقترح -**

بحث علمي مقدم لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال

بإشرافه

الأستاذ الدكتور: محمد جودت ناصر

إعداد الطالبة

سمر معروف قبلان

٢٠٠٩ هـ - ١٤٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

الْعَظِيمُ

أن تنير شمعة خير من أن تلعن الظلام

مثل صيني



لجنة التحكيم

الدكتور محمد جودت ناصر	الأستاذ في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق	مشرفاً
الدكتور أحمد اليوسفي	الأستاذ في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد بجامعة حلب	عضواً
الدكتور فريد الجاعوني	الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق	عضواً
الدكتور محمد الجاسم	الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق	عضواً
الدكتور محمد ديوب	الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين	عضواً

الإهداء

إلى روح أبي الغالي
إلى أمي التي نمرعت بذور كل شيء طيب في نفسي
إلى أخوتي، مرفاق دربي ومصدر فخري
إلى أصدقاء عمري، ودراستي، وعملي
إلى كل من شجعني وشد أنفري لإنجاز هذا البحث
سواء بعمل مخلص أو كلمة صادقة أو نظرة حب
أو ابتسامة أمل كانت ذخراً لمتابعة طريقي...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أُتَقَدَّمُ بِجُزْءٍ مِنَ الشُّكْرِ إِلَى الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ مُحَمَّدِ جُودَتِ نَاصِرِ الَّذِي
أَشْرَفَ عَلَيَّ هَذَا الْبَحْثِ، وَكَانَ لِي خَيْرٌ مَعِينٍ مِنْ خِلَالِ نَصَائِحِهِ السَّيِّدَةِ
وَتَوْجِيهَاتِهِ الْحَكِيمَةِ.

كَمَا أَعْرَبُ عَنْ فَائِقِ شُكْرِي وَامْتِنَانِي إِلَى
السَّيِّدِ الْمُهَنْدِسِ نَادِرِ الْبَنِيِّ وَنَزِيرِ الرَّيِّ الَّذِي كَانَ لَهُ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ بِمَا قَدَّمَهُ لِي
مِنْ دَعْمٍ لِإِنْجَاحِ هَذَا الْبَحْثِ، وَلِكُلِّ مَنْ سَاهَمَ فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْعَمَلِ إِلَى أَرْضِ
الْوَقْعِ.

وَأَعْرَبُ عَنْ شُكْرِي لِكُلِّ مَنْ تَفَضَّلَ بِتَقْدِيمِ النَّصِيحَةِ وَإِبْدَاءِ الرَّأْيِ فَأُفَادَ
الْبَحْثَ وَأَغْنَاهُ.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٨	مقدمة عامة:.....
١٠	الدراسات السابقة وأهمية البحث.....
١٠	مشكلة البحث.....
١١	فرضيات البحث.....
١١	معوقات البحث
١٢	منهجية البحث وعينة مجتمع الدراسة.....
	الباب الأول: الدراسة النظرية
	الفصل الأول: مفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه وآثاره
١٥	المبحث الأول: مفهوم الفساد.....
٢٣	المبحث الثاني: أسباب الفساد.....
٣٥	المبحث الثالث: أشكال الفساد وآلياته.....
٤٥	المبحث الرابع: آثار الفساد ونتائجه.....
٥٩	الفصل الثاني: آليات مكافحة الفساد.....
٨٢	الفصل الثالث: أساليب كشف الفساد والغش المالي.....
٨٢	المبحث الأول: مفهوم الخطأ - الغش وأنواعهما.....
٨٥	المبحث الثاني: أهمية التحليل المالي في كشف الغش والفساد المالي.
٨٥	❖ مفهوم الرقابة وتقييم الأداء.....
٨٧	❖ مفهوم التحليل المالي وأهدافه ومنهجيته:.....
٨٧	أولاً- مفهوم التحليل المالي.....
٨٨	ثانياً- أهداف التحليل المالي.....
٩٠	ثالثاً- المنهج الاستراتيجي للتحليل المالي.....

❖ حالة تطبيقية: التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة العامة لسد الفرات ٩٧

١٠٩	المالي والإداري:.....
١١٠	تمهيد: حول تطبيق القانون رقم /٢٤/ لعام ١٩٨١ في سورية.....
١١١	أولاً - مفهوم نظام الرقابة الداخلية.....
١١٦	ثانياً - المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.....
١٢٢	ثالثاً - وسائل الرقابة الداخلية.....
١٣٠	رابعاً - المراجعة الداخلية.....
١٣٣	❖ تعريف المراجعة الداخلية.....
١٣٤	❖ أهداف المراجعة الداخلية.....
١٣٨	❖ اختصاصات ومسؤولية المراجعة الداخلية.....
١٤٠	خامساً - تقييم وفحص هيكل الرقابة الداخلية.....

الباب الثاني: الدراسة العملية

١٤٨	تشمل الدراسة بعض منظمات القطاع العام الاقتصادي والخدمي في سورية...
٢٦٢	النتائج.....
٢٦٥	التوصيات.....

المراجع

٢٦٨	المراجع باللغة العربية.....
٢٧٢	المراجع باللغة الإنكليزية.....
٢٧٣	الملاحق.....

مقدمة عامة

إن الاطلاع على الأدبيات والأبحاث الإدارية وتجارب البلدان، يوصلنا إلى أن الفساد ظاهرة عالمية، وقائمة على مر التاريخ، وليست ظاهرة خاصة أو عرضية في البيئة السورية، فهي موجودة في المجتمعات كافة والبلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء لكن بدرجات مختلفة.

لذلك بات الفساد في السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير، ومثار بحث وتمحيص، نظراً لتغلغل قيمه وممارساته في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، أو لتغير سلوكياته وآلياته، أو لتضخم آثاره، حتى تم تشكيل منظمة عالمية تعنى بالفساد وهي منظمة الشفافية الدولية ومقرها برلين. وظهرت العديد من الدراسات، وانهقدت المؤتمرات والندوات على المستويين المحلي والعالمي وبمشاركة منظمات دولية مثل البنك الدولي، ووكالة الإنماء الدولي في الولايات المتحدة، ومؤسسة التعاون الفرنسي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، والتي تهتم جميعها بموضوع الفساد ومحاربة آثاره التي تؤدي إلى الانزلاق إلى أعماق جديدة من المتاعب الاقتصادية، والآثار الاجتماعية الواسعة التي تستمر تداعياتها السلبية في إعاقة التنمية بأبعادها المختلفة، ولاسيما الاقتصادية منها. وبدأت المحاولات في الدول عموماً والدول النامية خصوصاً لضبط العمل الإداري في أجهزة الدولة وقطاعاتها المختلفة، من خلال الوسائل الفنية والتقنية (التنظيمية والتشريعية)، وربما يصح القول بدرجة كبيرة من الثقة أن الواقع أثبت ضعف الجدوى المرجوة للاكتفاء بمثل تلك الوسائل فقط، أو تغليبها على الوسائل السلوكية الاستراتيجية بعيدة المدى. وهنا تبرز أهمية حسم الجدل حول طبيعة الحل في الدول النامية لهذه الظاهرة، فهو ليس اقتصادياً بحتاً كما تروج المنظمات الدولية أو بعضها، كما أنه ليس سياسياً وفقاً لما يلوح به البعض أحياناً، وكذلك أنه ليس إدارياً محضاً خاضعاً لقواعد وضوابط لازمة لممارسة الجهاز الإداري دوره في إدارة عملية التنمية، بل هو حل متكامل وتتوافق فيه جهود إصلاحية متعددة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، يكون الإصلاح الإداري مدخلها الذي يهيئ الجهاز الإداري في الدولة لقيادة البرامج الإصلاحية والتنمية الأخرى من خلال اهتمامه بالجانبين الفني والتشريعي، إضافة للأخلاقي المسلكي للعاملين فيه، من أجل ضمان تحقيق التوازن بين المعايير الأخلاقية وبين المحافظة على الحقوق الخاصة للعاملين في القطاع العام والخاص.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فقد هدفت إلى ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع، ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في هذا المجال وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية، حيث وضعت مجموعة من التدابير الوقائية تمثل سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية التي يتوجب على الدول الأعضاء إتباعها. وتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٣ توصل إلى أن تسع من أصل عشر دول نامية بحاجة ماسة لدعم عملي لكبح الفساد.

الدراسات السابقة وأهمية البحث:

- تعرض د.علي شتا في بحثه حول الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، عام ١٩٩٩، إلى دراسة العلاقة بين انتشار الرشوة ونقشي صور الفساد الإداري الأخرى في التنظيمات الرسمية وتوصل إلى أن هناك علاقة بين تزايد ارتكاب الرشوة وبين ارتكاب الاختلاس واعتماد المحسوبية في التعيين والترقية وصرف المكافآت، كما توصل إلى أن للفساد الإداري علاقة أيضاً بالرشوة خارج التنظيم خاصة بالنسبة للجمهور الذي يتعامل مع التنظيم وترتبط مصالحه به والذين يجدون من المعوقات الادارية ما يدفعهم لتقديم رشاوى للمشرفين على عمليات المناقصات والعطاءات.

- وهناك بحث للدكتور محمد ناصر بعنوان بعض المعايير المتبعة في تعيين الاداريين وأثرها على المنظمات والعاملين تعرض فيه لأثر وصول أناس غير كفاء وبطرق غير موضوعية وبعيدة عن العلمية والمنطقية إلى تولي المناصب الادارية العليا، واستغلال هذه المناصب لتحقيق المكاسب والمصالح الشخصية ، ومبتعدين كل البعد عن مصلحة المنظمة والمجتمع حتى والعاملين في المنظمة والإساءة بكل أشكالها لمن يعترض مسيرتهم.

- وتعرض د.رسلان خضور في بحثه عن الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد لعام ١٩٩٩. إلى أن فساد القطاع الحكومي هو من أشد العقبات التي تواجه النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان .

- وتوصلت د. ديابا حاج عارف في بحثها لدراسة ظاهرة الفساد إلى أن هناك ضبابية في رؤية الإدارة العليا لحدود الفساد وأشكاله، تلعب المستويات المعيشية المنخفضة دوراً أساسياً في عدم كشفها أو الالتزام بضوابطها.

- أما استطلاع الرأي الذي أعده بيت الخبرة للدراسات والاستشارات الاقتصادية والباحث سهيل حمدان المنشور بالعدد ١١٢٩٢٩١ من صحيفة الثورة، فقد توصل إلى أن تمتع البعض بحصانات تجعلهم بمنأى عن المحاسبة هو من أهم أسباب انتشار الفساد. وزيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي من أهم آثار انتشار

الفساد، وأهم آلية لمكافحة الفساد هي المساواة أمام القانون ومحاسبة الفاسدين الكبار قبل الصغار وإحداث هيئة جديدة لمكافحة الفساد تحت إشراف رئاسة الجمهورية.

- وهناك بحث د. الجاعوني فريد، بعنوان (دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها على مؤشر التنمية البشرية-دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية) منشورات مجلة جامعة دمشق، بتاريخ ١٠/١١ / ٢٠٠٨ وتوصل في إحدى نتائج بحثه إلى أن تحسن مؤشر مدركات الفساد cpi بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تحسن في مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.793 وإن الفساد وانتشاره هو أهم عائق بوجه التنمية وليس شح وقلة الموارد .

أما بحثنا الحالي فيتميز عن الأبحاث السابقة بتركيزه على وسائل كشف الغش والفساد المالي والإداري واقتراح نموذج لمقاومته والحد منه في المؤسسات السورية ؛ وعليه فإن هذه الدراسة ستواصل البحث في موضوع الفساد الإداري، لتحديد مفهومه وأشكاله ولاسيما الجديدة منها، وأسبابه وآثاره، وقياس درجة العلاقة بين آليات مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية واقتراح وسائل المعالجة اللازمة للتقليل ما أمكن من مظاهر ومسببات الفساد ، وبما ينعكس إيجاباً بالنتيجة على القيم السلبية المتراكمة في المجتمع لسنوات طويلة غدت خلالها وكأنها قواعد، ومن يتعفف أو لا يقبل بها يُعدّ نشازاً في القطاع العام والخاص على السواء. وبما ينعكس بالتالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى تقييم سورية لدى جميع المنظمات والهيئات الدولية وتنبع أهمية البحث انطلاقاً من توصيات البيان الختامي لأعمال المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي تحت شعار (رؤية متجددة....فكر يتّسع للجميع) ولاسيما في مجال السياسة الداخلية حيث تم تكليف الحكومة بوضع آليات ناجعة لمكافحة الفساد والحد من ظاهرة الهدر في المال العام.

فعلى الرغم من أن موضوع الفساد والإصلاح الإداري حظي باهتمام كبير من الباحثين والمختصين والمعنيين بالشأن العام في سورية، إلا أن هذا الاهتمام ركز على قواعد تنظيمية وتشريعية محددة يفترض ضرورة التزام الموظف العام بها، والتقيد بحرفيتها تجنباً لتشميله بعقوبات وجزاءات تقرضها عليه أنظمة رقابية وإجراءات إدارية رادعة.

لذلك أرى أن أهمية هذه الدراسة تنبع من اختلافها عما آلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من حيث كونها تعد الأولى في محاولتها للكشف عن الأسباب الفعلية (الخفية منها والظاهرة) للفساد، ولفت الانتباه إلى الأشكال الجديدة له في مختلف المستويات الإدارية بالمنظمة، والتركيز على آثاره الضارة للعنصر البشري الذي يُعدّ أهم ثروة في المؤسسات ومحور العملية الإنتاجية، وبه ومن خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وكذلك تبدو أهمية هذه الدراسة من خلال ما تعرضه من ترسيخ للقيم السلبية للفساد في قطاعات الدولة بأسرها ليصل تأثيرها إلى أولئك الأفراد الشرفاء الراضين للامتثال لمجرياته وآلياته.

و كذلك من خلال ما يمكن أن تسهم به في فهم السلوك الفعلي للموظفين في مختلف المستويات الإدارية والتنبؤ به وبالتالي إمكانية ضبط سلوكهم بما ينسجم وأخلاقيات الوظيفة العامة وبما يزيد من إنتاجيتهم وينعكس في مؤشرات تقييم أداء المنظمة إيجاباً، ويرفع من وتائر التنمية الاقتصادية بما يحقق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

إضافة إلى التعرف على وسائل اكتشاف الغش والفساد المالي والإداري في المنظمات سواء الحكومية منها أو الخاصة، واقتراح آليات أو نموذج لمقاومة والحد من هذا الفساد.

وهذا ما يجعل هذه الدراسة تساهم في تسليط الضوء على الحل الناجع لحصار هذه الظاهرة وتقليص تداعياتها السلبية على عملية التنمية ومسيرة التقدم، وبما قد يساعد الحكومة في تنفيذ المهمة المكلفة بها.

-أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الدراسة بما يلي:

(١) التعرف على ظاهرة الفساد من خلال التركيز على مفهومه، أشكاله ، آثاره وأساليب كشف الفساد وطرق الحد منه واقتراح نموذج لمقاومة الغش أو الحد منه في المؤسسات (نظم الرقابة الداخلية/ أساليبها وأدواتها) وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال المرجعيات النظرية في أدبيات الإدارة، والعلوم الإنسانية الأخرى.

(٢) التعرف على بعض حالات الفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام في سورية ومدى فعالية الآليات المتبعة لمكافحة هذا الفساد، وقياس انعكاسها على أداء العاملين، وعلى أداء المنظمة ككل، وعلى الاقتصاد الوطني بالنتيجة.

(٣) استخلاص النتائج، وتحديد المعوقات التي تحد من فعالية الطرق المستخدمة في معالجة الفساد، وتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة لزيادة هذه الفعالية واقتراح آليات جديدة للحد من ظاهرة الهدر في المال العام بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد .

-مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث، انطلاقاً مما أشار إليه السيد الرئيس بشار الأسد في كلمته خلال افتتاح المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي من أن الفساد في سورية يشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية تحتاج لآليات مكافحة أكثر نجاعة وحزماً.

إضافة إلى ما أظهره تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٥ حيث حصلت سورية على المرتبة رقم (٧٠) من أصل (١٤٦) بلد على مؤشر مدركات الفساد بينما كانت مرتبتها رقم (٦٦) من أصل (١٣٣) بلد في تقرير المنظمة المذكورة لعام ٢٠٠٣ وهذا لا يدل على وجود مشكلة الفساد فقط وإنما يدل أيضاً

على عدم نجاعة الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد نظراً لتراجع موقع سورية على مؤشر مدركات الفساد عند دخول دول جديدة، مما يؤثر في مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. بعكس الأردن التي حافظت على نفس الموقع مما دل على نجاعة الإجراءات التي تتخذها في مكافحة الفساد وذلك وفق ما صرح به رئيس منظمة الشفافية العالمية مؤخراً.

فمن أجل التمكن من محاربة مختلف أشكال الفساد لابد من استخدام وسائل اكتشاف الغش والفساد المالي والإداري و من ثم محاولة تحديد أسبابه الجوهرية وطرق تقليص تكلفته التي يتكبدها بالنهاية الاقتصاد الوطني ككل واستخدام الطرق الوقائية مثل نظم الرقابة الداخلية .

-فرضيات البحث:

أولاً- فرضيات عامة:

- (١) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المستويات الإدارية المختلفة وبين انعكاساتها على المنظمات والعاملين .
- (٢) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.
- (٣) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

ثانياً-فرضيات جزئية:

- (١) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات مكافحة الفساد وبين درجة أداء العاملين.
- (٢) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات مكافحة الفساد وبين تنفيذ القوانين والإجراءات التطويرية بالشكل الصحيح.
- (٣) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين معالجة الفساد الإداري وبين انتشار قيم وثقافة العمل.
- (٤) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين انتشار الفساد المالي وبين انتشار أنواع الفساد الأخرى في المنظمة.
- (٥) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين غياب نظم الرقابة الداخلية والتشجيع على زيادة الفساد.
- (٦) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين غياب تأهيل العاملين بالرقابة الداخلية والتشجيع على زيادة الفساد.
- (٧) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين غياب أدوات كشف الفساد والتشجيع على زيادة الفساد.
- (٨) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر وسائل الضبط الداخلي وتوفير الحماية لموجودات المؤسسة.

٩) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر وسائل الرقابة المحاسبية المناسبة واتخاذ قرارات سليمة تخدم التنمية الاقتصادية.

١٠) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر وسائل الرقابة الإدارية وتشجيع الكفاءة والإنتاجية.

- معوقات البحث:

١) الاقتصار على عدد محدود من المنظمات الحكومية التي ينحصر عددها في ٣٣/ منظمة مابين إنتاجية وخدمية موزعة على محافظات القطر.

٢) الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة محدودة من العاملين .

٣) صعوبة الحصول على الإجابات الدقيقة والواضحة من عينة البحث بهدف الوصول إلى النتائج المرضية.

- منهجية البحث وعينة مجتمع الدراسة:

١- استخدام المنهج الوصفي التحليلي في توصيف المشاكل التي تعاني منها المنظمات الحكومية السورية بالاعتماد على الملاحظة الشخصية والمراجع التخصصية المتوفرة على اعتبار أن هذا المنهج يقوم على أساس تحديد كافة جوانب الظاهرة المدروسة وتعرّف حقيقتها على أرض الواقع ووضعها الحالي وتفاعلاتها البيئية ضمن إطار محدد .

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة بعض منظمات القطاع العام الاقتصادي والخدمي في سورية وهي الشركة العامة للمشاريع المائية (ولها ثلاثة عشر فرعاً في كافة المحافظات)، والمؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات والشركة العامة للدراسات المائية، والمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، والهيئة العامة للموارد المائية (ولها أربعة عشر مديرية في كافة المحافظات السورية) حيث يبلغ عدد العاملين في هذه الجهات جميعها (٣٥) ألف عامل تقريباً.

٣- عينة البحث: استخدمت في هذا البحث عينة عشوائية بسيطة من العاملين في منظمات العمل المذكورة كافة وحجمها (٥٠٠) عامل .

٤- أداة الدراسة: بعد تحديد مشكلة البحث يكون من السهل تجميع البيانات والمعلومات المطلوبة للبحث وتبويبها وتحليلها، ومن أهم طرق تجميع البيانات والمعلومات التي تم استخدامها هي:

١. المسح الأكاديمي بالرجوع إلى كافة الكتب والأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث باللغتين العربية والأجنبية والتي استطعت كباحثة من العثور عليها.

٢. أسلوب المسح الميداني للشركة والمؤسسة المحددة بالعينة والحصول على البيانات والمعلومات عن طريق السجلات والتقارير والوثائق الرسمية.

٣. المقابلة الشخصية بهدف الحصول على معلومات إضافية عن طريق طرح الأسئلة على الأشخاص ذوي العلاقة.

٤. إعداد استبانة تضمنت مجموعة من الأسئلة التي وُجّهت للعاملين في العينة حيث تم تقسيم الاستبيان إلى:

- أ- القسم الأول: تم الحصول من خلاله على بيانات تتعلق بمشكلات البحث
 - ب- القسم الثاني: تم الحصول من خلاله على بيانات تتعلق بأسباب مشكلات البحث.
 - ج- القسم الثالث: تم الحصول من خلاله على بيانات تتعلق بمعالجة مسببات الفساد وفرضيات البحث.
- ٥- معالجة البيانات: تم تحليل البيانات والمعلومات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)، لنتمكن من تحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، حيث تم استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت وعدة اختبارات معلمية ولا معلمية ومصفوفة الارتباط لتحديد العلاقات والارتباطات فيما بين المتغيرات.
- وسنفرّد الباب الأول لمحتويات الدراسة النظرية:

الباب الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأول:

مفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه وآثاره.

المبحث الأول: مفهوم الفساد.

المبحث الثاني: أشكال الفساد وآلياته.

المبحث الثالث: أسباب الفساد.

المبحث الرابع: آثار الفساد ونتائجه.

الفصل الثاني:

آليات مكافحة أو الحد من انتشار ظواهر الفساد وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

الفصل الثالث:

وسائل اكتشاف الغش والفساد المالي والإداري.

الفصل الرابع:

نموذج مقترح - نظام الرقابة الداخلية للحد من الغش والاحتيال والفساد المالي والإداري.

الفصل الأول

المبحث الأول

مفهوم الفساد:

الفساد لغة البطلان والاضمحلال، فيقال فسد الشيء أي بطل وضمحل، والمفسدة ضد المصلحة^(١)؛ ويأتي للتعبير على معان بحسب موقعه، فهو أخذ المال ظلماً في قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا﴾ سورة القصص، الآية ٨٣/، وهو الجذب في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ سورة البقرة، الآية/٢٠٥

وقد وردت كلمة الفساد بملحقاتها في القرآن الكريم (٥٠) مرة منها ما يوحى بأن المرء قد يقدم على ممارسة الفساد وهو يظن نفسه مصلحاً، كما ورد في سورة البقرة الآيتان ١١/و١٢/ :﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، ومنها ما يدل على أن الإنسان قد يُقَدِّم على ممارسة الفساد وهو عالمٌ به، مدرك لما يقوم به ويفعله، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ سورة البقرة، الآية/٢٧.

كما يشير القرآن الكريم إلى تحريم الفساد على نحوٍ كليٍّ، وأن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الحياة الآخرة، جاء في سورة المائدة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة المائدة، الآية/٣٣.

وهو ضد المصلحة كما هو الحال في قول أبي العتاهية:

إن الشباب والفراغ والجدة
مفسدة للعقل أي مفسدة.

أما في مقدمة ابن خلدون^(٢) جاء أن المال تابع للجاه والسلطة وليس العكس، لأن صاحب الجاه - كما يرى ابن خلدون - مخدوم بالأعمال، يتم التقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه، فالناس مُعِينُونَ له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري وكمالي وهكذا إلى أن يصل لوصف الأحوال الكثيرة التي تختلط فيها "التجارة بالإمارة" إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري في جهاز الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية، وتكوين الثروات السريعة وتكون عادة بمنزلة "ريع المنصب" ولعل تلك الخصائص لعمليات التراكم المالي (وليس الإنتاجي) من خلال

١- معجم اللغة العربية، مختار الصحاح.(فسد)

٢ - مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٨٠.

المواقع والمناصب الوظيفية العليا ، ميزت العديد من دول العالم الثالث، وهي التي دفعت عالم الاجتماع الفرنسي المرموق **بيير بورديو**(^٣) إلى صك مفهوم "رأس المال الرمزي" ليقابل به "رأس المال المادي" الملموس والمتعارف عليه، فهؤلاء الذين يقبضون على مقاليد ومكونات رأس المال الرمزي في ثنايا هيكل السلطة، لهم دورهم في إعادة "إنتاج الفساد" في العديد من بلدان العالم الثالث وسد الطريق أمام عمليات "التراكم الإنتاجي" ولعل هذا النوع من الممارسات يلقي بظلاله على مدى كفاءة أداء آليات السوق في بلادنا، حيث يصعب وضع الحدود الفاصلة بين التجارة والإمارة. ولعلنا نشهد هذه الأيام في العديد من البلدان العربية استعداد مجموعة من رجال الأعمال النشيطين اقتصادياً للانتقال المعاكس من مواقع " التجارة" إلى مواقع "الإمارة" والجاه الإداري والسياسي، تحت شعارات براقة تبدو ذات طابع إصلاحي وانفتاحي.

وأما القاموس الفرنسي "لاروس" فقد عرف الفساد على أنه:

"الانحلال، التعفن، التلف.....أو جريمة موظف يتاجر بسلطته".

والفساد في الموسوعة الفرنسية (**Encarta-97**) هو إخلال بالواجب المهني والأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي، وهو يجلب للموظفين الممارسين له في وزارتهم منافع خاصة من المنافع العامة.

في حين أن معجم "ويبستر" الدولي قد أورد تعريفاً للفساد على أنه:

"إقناع شخص مسؤول -سياسي مثلاً- عن طريق وسائل خاطئة - كالرشوة- بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه".

مع العلم أن موسوعة "الأميركانا" قد توسعت في وضع تعريف له حيث اعتبرته:

"سوء استعمال موقع لمصلحة شخصية، ومعنى الكلمة يتغير بحسب الثقافات والأزمنة، وأن ليس كل ما هو فاسد بالضرورة أن يكون معرّفاً بالقانون الدولي، وأن الفساد موجود خصوصاً في الحضارات التي تنمو وتتوسع"

-أما الاقتصادي **تانزي**(^٤) فاتجه بتعريفه إلى أنه: "الاغتصاب المتعمد لمبدأ الحيادية الذي يقضي بعدم تأثر قرارات القطاع العام أو الخاص بالعلاقات العائلية أو الشخصية ويعدّ هذا المبدأ ضرورياً جداً لضمان حسن سير الأسواق الاقتصادية".

و **هنتغتون** يرى أن الفساد هو(^٥):

٣- المرجع السابق نفسه

٤- د. درغام دريد ، الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق ١٩٩٩، ص: ٥٢ .

٥- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية الإدارية في العام ١٩٩٧- الدولة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص١١٢.

"أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة".

-أما "أوسترفيلد"^(٦) فيراه على أنه هو:

"تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام، من خلال سماحه لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستخدام قوانين جديدة، أو بإلغاء قوانين قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية، ويقدم العاملون في الجهاز الحكومي على أعمال تحقق لهم ولأسرهم أو لأصدقائهم مكاسب عبر طلب أو قبول منافع لهم من الأفراد لقاء تقديم خدمات مباشرة وفورية، وذلك من خلال استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم".

-وفي العرف الاجتماعي والسياسي^(٧) يستخدم تعبير الفساد بصورة عامة للدلالة على طائفة الأفعال التي تقدم على ممارستها مجموعات من الأفراد مخالفةً للقوانين والأنظمة المرعية والعرف العام، بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة.

والفساد بمعناه العام أوسع شمولاً من الفساد بمعناه الإداري، ذلك أن الفساد بمعناه العام يشمل أفعالاً تقدم على ممارستها مجموعات من الأشخاص ليست في سلك الدولة، أو أن أفرادها يعملون في الدولة ولكنهم لا يستثمرون مواقعهم الوظيفية في تلك الأعمال، أما الفساد الإداري فشرطه أن يكون الفاعل عاملاً في مؤسسة من مؤسسات الدولة ويستثمر موقعه لممارسة الفعل، فتهدد المخدرات أو تنظيم شبكات البغاء والدعارة بحد ذاته لا يعدّ فساداً إدارياً، إلا بمقدار ما يشترك فيه موظفون إداريون يستثمرون مواقعهم الوظيفية لتسهيل هذه الأعمال، وهنا تكمن أقصى درجات الخطورة.

-ويميز الباحثون^(٨) بين مستويين للفساد الإداري:

الأول: هو الفساد الأكبر وهو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وأساسه الجشع.

٦- د. ياغي محمد عبد الفتاح، الأخلاقيات في الإدارة العامة، مركز أحمد ياسين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ١٠٨-١١٠.

٧- عبد المولى، سيد شوريحي، عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (١٤)، العدد (٢٨)، ١٩٨١، ص ٣٠٤.

٨- مبيض عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية: مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف للنشر والتوزيع والطباعة، حمص - سورية، ٢٠٠٠، ص ١٠٣٤.

والثاني: الفساد الأصغر، وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة. وقد خلصوا

إلى توضيح العناصر الأساسية للفساد في ستة عناصر وهي:

١-إساءة استخدام السلطة أو استغلالها لحساب المصلحة الخاصة.

٢-حرية التقدير في اتخاذ القرار مع غياب المساءلة القانونية.

٣-انحراف في السلوك عن متطلبات الواجبات الرسمية المقررة.

٤-الإساءة السرية اللاقانونية لاستخدام السلطة.

٥-الانحراف عن معايير السلوك الاجتماعي.

٦-إلحاق الضرر بالمصلحة العامة لحساب المصلحة الخاصة.

-وهذا ما أكّده د. علي شتا^(٩) عندما تعرض لمفهوم الفساد والفعل الفاسد حيث عدّ أن الفساد هو نوع من السلوك الذي ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذي يعتقد أنه مقبول في مجال معين مثل المجال الإداري إضافة إلى أنه سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة وبذلك يكون الفعل الفاسد هنا بمنزلة سلوك مُعَادٍ، سواء أكان رسمياً أو غير رسمي، بحيث يضمن للشخص الذي يقوم به مزايا واضحة أو مكاسب معينة مثل مكافأة، ترقية، وبذلك يترتب على جميع صور السلوك الفاسد هذه خسارة مادية أو أدبية أو مالية للجمهور من ناحية والتنظيمات الإدارية من ناحية أخرى.

والجوانب الأساسية في الفعل الفاسد هي:

١-الفساد يوجد أينما وجد شخص مسؤول عن أداء بعض الأعمال التي لا يأخذ مقابلها مكافآت مادية في حين أنه يحرص على أداء أعمال ترضي من يقدم له المكافآت المادية أو غيرها من صور الفساد، ومن ثمّ يرتبط أدائه للمصالح العامة بمثل هذه الالتزامات من الآخرين.

٢-استعمال السلطة العامة المرتبطة بوضعه الوظيفي وسيلة للمنفعة الشخصية أو لصالح مجموعة عن طريق خرق القانون أو السلوك الأخلاقي والذي يؤدي بدوره لحدوث خسارة للآخرين، وعلى وجه الخصوص الجمهور الذي ترتبط مصالحه بالتنظيمات التي يعمل بها الأشخاص المفسدون.

والفساد بذلك ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو ببلد معين إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم وهذا ما أكدته **منظمة الشفافية العالمية** في تعريفها للفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".^(١٠)

٩- د. شتا علي ، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ، مكتبة الاشعاع ، مصر ، ١٩٩٩، ط١، ص ٤٢.

١٠- منظمة الشفافية العالمية ، موقع المنظمة على الانترنت.

وأضاف روبرت كليتجارد إلى ما قاله الآخرون في تعريف الفساد أنه يجب الفصل بين الأعمال الفاسدة والأعمال المحرمة وعدم الخلط بينهما.^(١١)

أما بيتر آيغن فقد عدّ الفساد ممثلاً للشر الأساس في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور كل المشكلات ذات الأهمية تقريباً، أو يحول دون حلها على الأقل، وتحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة.^(١٢)

- البنك الدولي عرف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول ابتزاز، أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء، أو طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوات للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، أو تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة".^(١٣)

ومن خلال تعريف البنك الدولي للفساد يُمكن الإشارة إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهي:

- آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" (المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية وهو ما يسمى تاريخياً في المنطقة العربية بـ "الرشوة".

- آلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ "الفساد الصغير" وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته بـ "الفساد الكبير" المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية وما إلى ذلك من ممارسات، ويحدث مثل هذا "الفساد الكبير" عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً، بدرجة أو بأخرى عن الثاني، أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك إذ عادة ما يرتبط "الفساد السياسي" بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

١١- د. كليتجارد روبرت، ترجمة د. حجاج علي حسين، السيطرة على الفساد، دار البشير، عمان، ١٩٩٤، ص: ٥٠.

١٢- آيغن بيتر، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة جدي محمد، دار القدس، دمشق ط ١، ٢٠٠٥، ص: ١٧.

١٣- د. حاج عارف ديالا، الإصلاح الإداري الفكر والممارسة، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص: ٧٧-٨٧.

إضافة إلى أن بعض الباحثين اعتبروا أن تعريف البنك الدولي تعريف متحيز يميل إلى إدانة كل ما هو عام وحكومي لصالح الترويج للبيرالية، وعدم تدخل الدولة.^(١٤)

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فلم تأت في أي من موادها على تحديد تعريف محدد للفساد إلا أنها حددت المقصود بتعبير الموظف العمومي في المادة (٢) منها بما يلي:

"أي شخص يؤدي وظيفة عمومية أو يقدم خدمة عمومية حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف وحسب ما هو مطبق في المجال المعني من قانون تلك الدولة الطرف".

كما أنها عدت المخالفات التي تعطي انطباع عن وجود فساد في أي من البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقية من المادة ١٥/ وحتى المادة ٢٥/ منها وألزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير لتجريم هذه الأفعال، عندما ترتكب عمداً ويمكن اختصارها بما يلي:

١- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.

٢- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

٣- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.

٤- المتاجرة بالنفوذ عن طريق التأثير بالموظف العمومي، وإساءة استغلال الوظائف، والإثراء غير المشروع.

٥- الرشوة في القطاع الخاص أثناء مزاولة أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية.

٦- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص أو إساءة استخدام أموال الشركة وذلك عند دفع رشا تضاف أو تدفع من أموال الشركة.

٧- غسل العائدات الإجرامية؛ وإخفاء ممتلكات مع العلم أنها متأتية من أي من الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وإعاقة سير العدالة بأي شكل من الأشكال وبغاية تزوير المعلومات المتعلقة بهذه الأفعال المجرمة.

وبذلك نجد أن هذه الاتفاقية اعتبرت أن عملية الفساد وفي أي شكل كانت تتألف من ثلاثة أطراف وهم: المفسد (صاحب المصلحة المستفيد) - الوسيط (صاحب النفوذ مثلاً) - الفاسد (الموظف العمومي).

و من خلال ما تقدم ترى الباحثة أنه يمكن تعريف الفساد بشكل أشمل من اقتصره على الجانب المادي، وذلك لأن أخطر أشكال الفساد تلك التي تكون غايتها القضاء على الكوادر البشرية الفعالة إيجابياً بما يعيق عملية الفساد المالي، حيث برز مؤخراً مصطلح "الاحتراق الوظيفي" وهو في رأينا أحد أشكال الفساد الإداري الهادف -وعبر عدة أساليب- إلى تدمير الروح المعنوية للموظفين النشيطين والأكفاء أو الشرفاء لإخراجهم من دائرة التأثير في القرار المتخذ وبما يخدم عملية الفساد المالي. وكما

١٤- د. عبد الفضيل محمود. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٩- ٨٠- ٩١.

أن الرشوة ظاهرة خفية يصعب إثباتها بسهولة كذلك فإن الممارسات القمعية لمحاصرة موظف ما نظيف ، في أغلب الأحيان من الصعب إثباتها، والهدر في الموارد البشرية أهم بكثير من الهدر في الموارد المادية لأن العنصر البشري هو أساس كل عملية سواءٍ أكانت، إدارية، أم اقتصادية، أو إنتاجية كانت. ونجد بذلك أن الفساد المالي نتيجة من نتائج الفساد الإداري ونستدل على ذلك بالخطاب الذي توجه به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى مواطنيه في الجزائر في ٢٧ نيسان ١٩٩٩، حيث لخص القضية بقوله:

"إن الجزائر دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع، وهذه الأعراض أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة، وغيبّت الخدمة العمومية، ويتعجب الرئيس الجزائري: "هل هناك كارثة أكثر من ذلك".^(١٥)

وفي ضوء ما سبق تمكنت الباحثة من أن تضع تعريفاً للفساد يتلخص بما يلي:

الفساد هو: "انحراف في الأفكار والقيم والمعتقدات للفرد عن القيم أو المعايير الأخلاقية في مجتمع ما، لينتج عنه انحراف في السلوك عن السلوك المقبول في مجال ما، ففي المجال الإداري مثلاً يهدف إلى تغليب المصلحة الشخصية سواء أكانت مادية أم معنوية على حساب المصلحة العامة. وتختلف وسائل تحقيق هذا الهدف حيث يكون أبرزها الرشوة وأخطرها الإجراءات القمعية غير المعلنة لمحاصرة الموظفين المعيقين لإتمام دورة العملية بين الأطراف الثلاثة للفساد المفسد والوسيط والفاقد، والفساد المالي (الحصول على الرشوة) يعد نتيجة للفساد الإداري المتمثل باختراق الموظف للقوانين والأنظمة أو التحايل عليها أو تعيين العاملين غير الأكفاء في مواقع واستبعاد الأكفاء لتسهيل سير دورة عملية الفساد أو (إعادة إنتاج الفساد) أو ممارسة سياسة الترهيب والعقوبات غير العادلة لنشر الشعور بالإحباط في نفوس العاملين الذين لا يمكن إفسادهم وذلك بهدف تهميشهم وإحراقهم وظيفياً وعدم إعطائهم أية فرصة في إبراز مقدراتهم أو إثبات وجودهم لأنه يضر بمصلحة الفاسدين المادية و بتحقيق غايتهم بإشاعة حالة ذهنية لدى الأفراد تسوغ الفساد وتجد له من الذرائع ما يُسوِّغ استمراره. وبما يؤدي إلى إصابة أخلاقيات العمل وقيم المجتمع بخلل جسيم وفي رأينا هنا تكمن الخطورة في عملية الفساد.

المبحث الثاني

أسباب الفساد

إن الفساد ينتشر كالأورام الخبيثة في عروق المجتمع والدولة. يفتك بالخلايا الحية في المجتمع، ويُمزق نسيجه الوطني. يهدر قدرات البلد المادية والبشرية. ويشوه منظومة القيم وأنماط السلوك. يوهن مؤسسات الدولة، ويحول دون قيامها بوظائفها على النحو المطلوب. يشل حركة الاقتصاد الوطني ويحرفها عن المسار الصحيح. يغيب الحياة السياسية، ويشيع في أوصالها حالة الإحباط والقنوط وانسداد الأفق. يضعف المناعة الداخلية للبلد ويعرضه للمخاطر الداخلية والخارجية. ولا يمكننا معالجة هذه الظواهر أو التقليل من آثارها قبل التعرف على أسبابها.

تتعدد العوامل المولدة للفساد وتتنوع منابعها. لكن درجة تأثير كل منها تتفاوت من بلد لآخر تبعاً لخصائص البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لكل بلد ومستوى تطورها. ويمكن إدراج تلك العوامل تحت عنوان عريض هو اختلال التوازن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث بيّن بعض الباحثين (١٦) أن التوسع الاقتصادي إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للاستثمارات في الاقتصاد الوطني، فإنه يؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الاقتصادية الكلية وإلى ظهور اختناقات على مختلف الأصعدة، تنتج بدورها ظواهر سلبية تعيق العملية التنموية وتحرفها عن مسارها الصحيح.

وتتبدى الظواهر السلبية في عجز المعروض من السلع والخدمات المتاحة عن تلبية الطلب، وتفاقم العجزات في الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية، وتراجع مستويات المعيشة لذوي الدخل المحدود، وتركز الثروة بيد قلة من الأفراد يشكلون شريحة رقيقة من المجتمع.

توفر هذه الظواهر السلبية الناجمة عن اختلال التوازن في الاقتصاد الوطني خلق البيئة الصالحة لنمو الفساد. إذ أن عدم كفاية الرواتب والأجور وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين ولاسيما لذوي الدخل المحدود يجعلهم أكثر عرضة لإغراءات المفسدين. كما أن قصور السلع والخدمات المتاحة عن تلبية الطلب وارتفاع أسعارها يشجع على ظهور الأسواق السوداء ويتيح فرصاً استثنائية لحصول فئات من أصحاب رأس المال على أرباح احتكارية غير قانونية على حساب المواطنين، ولا يخفى أن تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية يفتح منافذ لانتهازي الفرص للمضاربة على العملة وتهريب رؤوس الأموال والثروات الوطنية إلى الخارج، ولا يقتصر تأثير اختلال التوازن في الاقتصاد الوطني على خلق تشوهات في بنيته فحسب، بل يمتد تأثيره لإحداث تغيير في بنية المجتمع وأنماط السلوك ومنظومة

١٦ - النبال عبد القادر بقضايا راهنة (الاقتصاد السياسي للفساد)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٥، ص ٤٠-٤٢.

القيم. فنمط توزيع الدخل غير العادل الذي ينتجه التوسع الاقتصادي غير المتوازن يعيد الفرز الاجتماعي على نحو يجعل غالبية الطبقة الوسطى تصطف إلى جانب الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض للغاية ويمكن نسبة ضئيلة من المواطنين من الحصول على القسم الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي، وتغير بنية المجتمع على هذا النحو يعمق الشرخ داخل المجتمع، بين أغلبية معدمة لا تحصل على ما يسد رمقها ويغطي احتياجاتها الأساسية، وأقلية مترفة تُبدد مواردها في إنفاق ترفي استنزافي.

وبين ما تعانيه الأغلبية الساحقة من ضنك وشظف العيش وما تمارسه الأقلية من مظاهر الحياة المترفة، مما يؤدي إلى تراجع قيم الاستقامة والنزاهة والعمل الشريف وتقدم قيم تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة والغاية تبرر الوسيلة والكسب بمختلف الوسائل، والثراء السريع، وفي إطار هذا السقوط الأخلاقي تنمو ظاهرة الفساد وتنتشر في المجتمع مع اشتداد اختلال التوازن الاجتماعي جراء غياب الطبقة الوسطى وتزايد الاستقطاب الاجتماعي بين أغلبية لا تمتلك من الموارد ما يغطي احتياجاتها الأساسية وأقلية تمتلك القسم الأعظم من الموارد، تتعزز العلاقة بين السلطة وبين الأقلية التي تملك. فالأقلية البالغة الثراء التي راكمت ثرواتها في البداية عن طريق استغلال علاقاتها ببعض المواقع في السلطة غدت شريكة لتلك المواقع في السلطة وأصبح بمقدور تلك الأقلية تعظيم ثرواتها بوتائر أعلى من السابق من خلال شراكتها مع أطراف من السلطة. وبذلك تصبح هذه الشراكة حاضنة للفساد ومولدة له. وبقدر ما تتوثق وتتشابك العلاقة بين الأقلية التي تملك وبين تلك المواقع في السلطة، تتوسع الهوة بين السلطة وبين الأكثرية المحرومة. وتقعد السلطة بالتالي وظيفتها كراعية لجميع مواطنيها، ويختل التوازن السياسي في المجتمع.

ويخلق انحياز السلطة أو مواقع مؤثرة فيها لصالح الأقلية المستلبة لموارد البلد حالة من التوتر الكامن في المجتمع. ومع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية للأكثرية المحرومة يتحول التوتر الكامن إلى توتر سافر يهدد السلم الاجتماعي. وللدفاع عن مصالحها ومصالح شركائها تلجأ السلطة إلى كبت الحريات واستخدام أدوات القمع. لكن من شأن كبت الحريات أن يفاقم من حدة التوتر السافر ويدفع به إلى بلوغ حالة الانفجار التي يصعب السيطرة عليها..

وهكذا نجد أن الفساد الذي يتغذى من اختلال التوازن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يقوم بتدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وللحؤول دون تدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا بد من اجتثاث جذور الفساد بإعادة التوازن إلى الاقتصاد والمجتمع. وهذا ما أكدّه د. علي شتا^(١٧) ولكن من ناحية أخرى؛ حيث بيّن أن ذلك الاختلال في جوانب الحياة كافة يؤدي إلى شعور الأفراد بحالة من الاغتراب الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي أو

^{١٧} - د. شتا علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦-١٠٠ و ص ٥٣-٥٤.

التكنولوجي أو التنظيمي أو الشخصي وبما يشعرون بالانفصال عن محيطهم ومجتمعهم ويزداد التفاوت بين القيم والأفعال لديهم وما يؤثر بصورة مباشرة في سلوك الأفراد الإجرامي واقترافهم للرشوة والاختلاس بالتتظيمات المختلفة، كما يحصر المشاكل التي تجعل مشكلة الفساد الإداري أكثر تعقيداً وتزيد من صعوبة ضبطها بما يلي:

١- المعيار الأخلاقي العام: الذي يؤكد المجتمع والذي يصعب تطبيقه على المستوى الإداري وذلك مثل القيم الدينية التي لم تطبق في المجال الإداري وهو هنا يشير للتفاوت بين السلوك والقيم السائدة في المجتمع، هذا فضلاً عما يعانيه النظام من صراعات بين القيم. إذ أن المعيار البيروقراطي يتطلب اتخاذ القرارات دون النظر إلى المصلحة الشخصية أو ضغط الجماعة في حين أن معايير المجتمع النامي تؤكد كثيراً ولاء الأسرة، والاتصال الجماعي الأمر الذي يجعل الأفراد يتوافقون مع القيم ومن ثمّ توجد الثغرات التي تنفذ منها صور الفساد المختلفة مثل الرشوة، والمحسوبية، والتميز في الهيكل الإداري، وذلك لأن صراعات القيم تشير إلى عدم وجود اتفاق عام عما هو الفساد.

٢- الانفصال عن الضغوط السياسية: وهنا يتم الإشارة لقضية التوازن بين حساسية الجمهور وحالة الانعزال عن الضغوط السياسية، وذلك لأن الولاء الشخصي والالتزام بقواعد البيروقراطية ما زال يعد فضيلة أكثر من التمسك بفكرة موضوعية عن العدل ومن ثمّ يقضي الازدواج هذا على المستوى الإداري لكثير من صور الفساد الإداري مثل المحسوبية وتعيين الأقارب، وقبول الرشاي والتحيز في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعيين، وصرف المكافآت، والترقية، وتقديم التسهيلات للجمهور الذي يتعامل مع المؤسسات.

٣- نقص المعرفة الوثيقة بالعمل: ومن العوامل الكامنة وراء الفساد الإداري نقص المعرفة الوثيقة بالعمل لدى المديرين حيث يكون أداء العمل الإداري يتطلب معرفة ومهارة تفوق معرفتهم ومهاراتهم ومن ثمّ يكون أداء للعمل أقل ولذا يسيء في إدارته للعمل من الداخل وفي علاقته بالجمهور ويصاحب ذلك انتشار العديد من صور الفساد نتيجة لتأخر العمل أو اللجوء للمعايير الرسمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالترقي

وصرف المكافآت أو منح العطاءات المطروحة والاستخدام السيئ للسلطة.

٤- نقص المعلومات حول الأجهزة والمؤسسات: إن نقص المعلومات حول الأجهزة وأساليب عملها وتعاملها مع الجمهور وعدم طرح الخطط للتحليل والنقد أمام الجمهور وحرمان الجمهور من المشاركة في مناقشة هذه الخطط يجعل معلومات الأجهزة والمؤسسات حبيسة عن الجمهور وبذلك لا يُعرف التصرف السليم عند تعامله مع تلك الأجهزة ومن ثم تظهر بعض صور الفساد مثل الرشوة عند تعامله معها.

وهناك بعض الأسباب التي تجعل الفساد يترعرع في الجهاز الحكومي وبحيث يكون في أغلب الأحيان المرتع الأول له ونلخصها بما يلي: (١٨)

١- انفراد الجهاز الحكومي بخدمات لا تقدم في سواه من قطاعات المجتمع ؛ حيث دأبت حكومات اليوم على القيام بثلاث مهام أساسية تتمثل في الحماية والرعاية والعدل، والتي يتضمن كل منها عدداً من الأنشطة والخدمات. ففي مجال الحماية، على سبيل المثال، تقوم الحكومات من خلال أجهزتها الأمنية بتقديم الحماية للوطن والمواطن وهي في سبيل ذلك تملك حق استدعاء وإيقاف ومقاضاة الأشخاص وفقاً للأنظمة المعمول بها في المجتمع. وفي مجال الرعاية فإن الحكومات تضطلع بتقديم العديد من الخدمات التي من بينها خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمواصلات.... الخ أما في مجال العدل فتعد ممارسة نشاط القضاء والفصل في الخصومات من أبرز المهام التي تقوم بها الحكومة.

في ظل وجود هذه المهام الرئيسية التي تقوم بها الحكومات يصبح المجال لظهور الفساد في الجهاز الحكومي متيسراً وبخاصة إذا ما ضعفت القيم وغابت الرقابة. حيث إن الحكومات لا تستطيع في كثير من الأحيان تقديم خدماتها إلى الجمهور المستفيد من هذه الخدمات بكفاءة وفاعلية، وذلك إما بسبب نقص الموارد الكافية لديها والتي تمكنها من تقديم هذه الخدمات، أو بسبب عدم وجود الضوابط والأنظمة التي تتيح لها تقديم هذه الخدمات ببسر وسهولة.

في ظل هذه الصعوبات يصبح المواطن المستفيد من خدمة الجهاز الحكومي في موقف ضعيف جداً أمام العاملين في هذا الجهاز إذ بإمكانهم المماطلة وتأخير تقديم الخدمة لهذا المستفيد من منطلق الإجراءات والأنظمة المعمول بها والتي تصبح الأداة القوية في يد موظف جهاز الحكومة، لهذا وأمام ذلك المأزق الإجرائي أو النظامي يصبح المواطن أو المستفيد مستعداً للتنازل عن قيمه ومبادئه مقابل الحصول على الخدمة من الجهاز الحكومي ومن الصعب تتبع آثاره بدقة أو كبح جماحه في ظل احتكار الجهاز الحكومي لتقديم مثل هذه الخدمات.

وإن كان من الممكن أن تقدم بعض الخدمات مثل التعليم والصحة خارج الجهاز الحكومي إلا أن خدمات أخرى مثل الأمن والدفاع والقضاء لا يمكن تقديمها إلا من خلال الجهاز الحكومي.

٢- تنامي الخبرة المتخصصة للعاملين في الجهاز الحكومي:

مع انفراد الجهاز الحكومي، كما ذكرنا سابقاً، بتقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن أو المستفيد بشكل عام يصبح العاملون في الجهاز الحكومي خبراء بحكم تخصصاتهم في مجال أعمالهم وربما طول خدمتهم في الأجهزة التي يعملون بها. هذه الخاصية المتعلقة بتنامي الخبرة والتخصص لدى العاملين في الجهاز الحكومي تصبح أكثر قوة ودافعاً لهم على ممارسة الفساد بحكم المعلومات

١٨- ورقة بحثية للأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن أحمد هيجان -المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد-الرياض-٢٠٠٣

التي يمتلكها هؤلاء العاملون والذين يستطيعون من خلالها تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة، لأنه ليس بإمكان كل مستفيد من خدمات الجهاز الحكومي أن يعرف دهاليز طبيعة النظام والإجراءات الواجب إتباعها ما يجعل موظف الجهاز الحكومي في موقف المتحكم باحتياجات هذا المستفيد ودفعه إذا ما اقتضت الضرورة إلى ممارسة الفساد، بل و يمكن القول بأن المعلومات التي يمتلكها موظفو الجهاز الحكومي تجعل من الصعب حتى على أجهزة الرقابة متابعة تصرفاتهم وإثبات أي سلوك منحرف منهم.

لذلك وفي ظل توافر مزية تنامي الخبرة المتخصصة للعاملين في الجهاز الحكومي يمكن القول بأن الكثير من القرارات الحكومية ذات المنفعة العامة غالباً ما تحجب عن المستفيد ويصير التحكم فيها من قبل موظف الجهاز الحكومي الذي يُطلع عليها من يشاء ويستفيد هو من سرّيتها مقابل الحصول على منافع شخصية له.

٣-ضمان الاستمرارية الوظيفية في الجهاز الحكومي:

عندما يتعين الشخص في الوظيفة العامة فإنه بذلك يضمن، في الغالب، الاستمرارية والاستقرار في الجهاز الحكومي. لذلك نجد أن الكثير من أبناء المجتمعات وبخاصة في دول العالم الثالث يفضلون العمل في الجهاز الحكومي بسبب هذه المزية، مع أن الرواتب أو الأجور التي تقدم لهم مقابل هذه الوظائف إما أن تكون متدنية أو تكاد تغطي متطلباتهم اليومية. هذه المزية المتعلقة بضمان استمرارية الوظيفة الحكومية حفزت بعض موظفي الجهاز الحكومي في ظل تدني الرواتب إلى ارتكاب المخالفات لأنهم يعلمون أنه من الصعب فصلهم أو حتى المساس برواتبهم، ومن ناحية أخرى فإن هذه الخاصية تجعل من الصعب على أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية متابعة سلوك هؤلاء الموظفين إذا ما عرفنا أن النتائج المترتبة على هذه المراقبة لا تمثل أي تهديد للموظف في الجهاز الحكومي، إلى جانب ذلك فإن هناك محدودية جداً في إمكانية قيام هذه الأجهزة بالدور المطلوب نتيجة لنقص الإمكانيات البشرية وتنامي عدد الموظفين في الجهاز الحكومي الأمر الذي يجعل هؤلاء الموظفين في مأمن من الوقوع تحت طائلة الرقابة، وهو ما يشجع بدوره الكثير من هؤلاء الموظفين على ارتكاب المخالفات السلوكية. يضاف إلى ذلك أنه حتى الأنظمة التي تسن من أجل الحد من المخالفات السلوكية للموظفين يصعب تطبيقها في معظم الأحيان، وذلك لأنه في حالة تطبيق أي عقوبة سلوكية على الموظف فإن ذلك يحتاج من رؤسائه إلى أن يكونوا على الدوام مستعدين بالوثائق والوقائع التي تثبت صحة قرارهم وهو أمر يستغرق منهم الجهد والوقت الطويل، وقد تكون نتيجة ذلك في نهاية المطاف قبولهم بالوضع الراهن على علته بدلاً من الدخول في مثل هذه المشكلات، لا بل وإنه حتى عندما يُدان الموظف من قبل الجهاز الذي يعمل به ويطبق بحقه النظام مثل التوقيف أو الحسم أو الحرمان من الترقية أو الفصل فإن الموظف في الجهاز الحكومي يتمتع بحق الرد على مثل هذه القرارات من خلال اللجوء إلى

القضاء وغالباً ما يكسب هؤلاء الموظفون القضايا التي يرفعونها على أجهزتهم وتكون نتيجتها سيئة جداً على ضبط العمليات السلوكية المخالفة في الجهاز الحكومي.

لذا يمكن القول إن خاصية ضمان الاستمرارية في الوظيفة في الجهاز الحكومي وما يستتبعها من إشكاليات نظامية أو قانونية جعلت من الصعب جداً ضبط السلوك الانحرافي للموظف هذا الوضع شجع بدوره بعضاً من هؤلاء الموظفين على الانزلاق في دائرة الفساد لعلمهم بأن إثبات مثل هذه المخالفات عليهم يحتاج إلى جهد كبير جداً من المعنيين في الجهاز الحكومي الذي يفضلون التغاضي عن مثل هذه السلوكيات والبقاء على الوضع الراهن.

٤-افتقار التنسيق بين الأجهزة الحكومية:

مع أن الأجهزة الحكومية تعمل في الغالب في ظل أنظمة موحدة إلا أنه للأسف فإن ممارسات هذه الأجهزة تختلف في ظل هذه الأنظمة وذلك بسبب غياب التنسيق بينها، فالتنسيق من المفترض أن يأخذ دوره على الأقل بين ثلاث جهات في الجهاز الحكومي وهي أجهزة الرقابة والتوجيه والإدارة. فالرقابة تعنى بالإطار التشريعي، والتوجيه يعني في جزء منه بالأوراق والمستندات التي تعطي أمثلة عن كيفية السلوك في أجهزة القطاع الحكومي، ودور المديرين المسؤولين في تفعيل ذلك من خلال التدريب وتوفير الحوافز الملائمة، والإدارة تعمل على التركيز في إنجاح العمليات الإدارية المتمثلة في التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات.

إن غياب التنسيق بين كل هذه التدابير يؤدي إلى عدم فاعلية السياسات العامة للدولة في تنفيذ خططها وبرامجها كما يجعلها سهلة لاختراق الفساد والمفسدين من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية. كذلك إن غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية التشريعية والتنفيذية والقضائية قد جعلت قرارات وممارسات هذه الأجهزة في كثير من الأحيان متناقضة مع بعضها أو يصعب تطبيقها مما شجع بعض العاملين في الجهاز الحكومي على استغلال مثل هذا الخلل في التنسيق لتحقيق مآربهم الشخصية من خلال الطرق غير المشروعة وهو ما يدعم وجود الفساد في الجهاز الحكومي.

لكن في هذا السياق يجب الإشارة إلى أن الجهاز الإداري ليس مستقلاً بذاته بل يعمل وسط منظومة من الأجهزة الأخرى التي تحرك هذا الفساد وتستفيد منه. فالحكومات الأجنبية بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث هي من أكبر المحركين لهذا الفساد في الجهاز الحكومي نظراً لوجود مصالحها لدى هذه الدول، حيث إنها تستطيع من خلال قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية أن تفرض قراراتها غير المشروعة على هذه الدول. من ناحية أخرى فإن الشركات الكبرى سواء الوطنية أو الأجنبية منها وبخاصة ما يسمى اليوم بالشركات العالمية أو عابرة القارات والتي أصبحت تمثل حكومات فوق الحكومات مما جعلها أيضاً قادرة على التأثير في قرار الجهاز الحكومي سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة والنامية وهو أمر يعزز على الدوام مشكلة الفساد في الجهاز الحكومي.

كذلك فإن ثقافة المجتمع وقيمه قد تكون عاملاً من العوامل التي تساعد على انتشار الفساد في الجهاز الحكومي وبخاصة عندما يصبح الحصول على خدمة الجهاز الحكومي مقابل تقديم عوائد مادية أمراً مقبولاً في المجتمع فإن ذلك يجعل الفساد غير مستنكر إلى حد كبير في مثل هذه المجتمعات.

وأكد آخرون: (١٩) ذلك وبينوا بأن القيم الحضارية والاجتماعية السائدة تؤثر في تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم ، ومن ثمّ التأثير في عملية اتخاذ القرار الإداري. فالموظف مهما كان مركزه الوظيفي هو جزء من المجتمع يتأثر في حياته وعمله بالقيم التي يعطيها وزناً كبيراً، فالقيم تعبر عن المرغوب فيه والمرغوب عنه في المجتمع. وهي تتغلغل في حياة الناس أفراداً وجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها ارتباطاً وثيقاً بدوافع السلوك والآمال والأهداف؛ فإذا راجت في البلاد المعايير الاقتصادية للحكم على مكانة الأفراد وتقديرهم واحترامهم، وأصبح المقياس الاجتماعي يتم من خلال مظاهر وأدوات الثراء والترّف من سيارات وعمارات وخدم....الخ، فإن الفرد العامل أياً كان موقعه، ومهما كانت طبيعة عمله (خاصاً أو عاماً) سيرغب بتوفير مقومات رفع شأنه الاجتماعي، وقد يندفع إلى إيجادها، حتى وإن لجأ إلى الطرق غير المشروعة والممارسات غير الأخلاقية. لأنه يرى أن مرتبته الاجتماعية ستكون بحسب ثروته.

أما كليتجارد (٢٠) فقد أكد أنه ولأسباب ثقافية وتاريخية مختلفة؛ اختلاف المجتمعات في أعرافها وعاداتها ومستويات السلوك عندها. وهذه الاختلافات، بدورها، قد تفسر اختلاف درجات الفساد وأنواعه التي توجد في مختلف البلاد. إلا أن الغالبية العظمى من الناس من كافة الثقافات تقريباً يدركون أن معظم أنواع الفساد مثل (الرشوة والابتزاز ورشوة محصلي الضرائب وفساد الشرطة وما شابه- ليست قانونية ولا عادات مقبولة. ولا يجب اعتبار الاختلافات الثقافية مسوّغاً للعادات والممارسات السيئة. كما أكد بأن الفكرة الأساسية التي تقف خلف الأمور ليست هي الرأسمالية مقابل اشتراكية الدولة أو القطاع الخاص مقابل القطاع العام، بل هي، في الحقيقة، تتمثل في المنافسة والمساءلة، وعدّ السلوك غير المشروع يزدهر عندما تكون للوكلاء (العاملين أو الموظفين) سلطة على الزبائن، وعندما يستخدم الوكلاء مهارتهم الخاصة في القدرة على التصرف وعندما تكون مساءلتهم أمام الرئيس مساءلة ضعيفة وعدّ أن معادلة من النوع التالي في هذا المجال معادلة صحيحة:

$$\text{الفساد} = \text{الاحتكار} + \text{القدرة على التصرف} - \text{المساءلة}$$

١٩- الحج عارف ديبالا، الإصلاح الإداري (الفكر والممارسة)، مرجع سبق ذكره، ص: ٩١.

٢٠- كليتجارد روبرت، السيطرة على الفساد، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٤-١٠٨.

فالنشاطات غير المشروعة ستكون أكبر عندما يحتكر الوكلاء السلطة على الزبائن ويتمتعون بالقدرة على التصرف حسب هواهم وتكون المساءلة ضعيفة وسيكون الزبائن أكثر ما يكونون رغبة في تقديم الرشا عندما يحصدون نتائج احتكار الأجرة (المكاسب المالية مقابل دفع الرشا) من الخدمات التي يقدمها لهم الوكلاء.

وقد أضاف صموئيل بي. هنتغتون^(٢١) في كتابه عن التطور السياسي عدة افتراضات حول الظروف التي ينتعش فيها الفساد الحكومي. وهي:

*يميل الفساد للازدياد في عهود النمو السريع والتحديث، بسبب القيم المتغيرة، ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي.

*تتجه الأمور لوجود فساد أقل في البلاد الأكثر تعددية طبقية الأكثر استقطاباً للطبقات وذات الميول الإقطاعية الأكثر. وهذه الظروف تؤدي إلى وجود نظام متسق المعايير والعقوبات التي من شأنها الحد من فرص السلوك الفاسد والانجذاب نحوه.

*نسبة الفرص السياسية إلى الفرص الاقتصادية في دولة ما تؤثر في طبيعة الفساد. فإذا زادت الأولى على الثانية فإن الناس سيدخلون السياسة للحصول على المال وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة الفساد.

*إذا كانت المصالح التجارية الأجنبية هي الغالبة في دولة ما فإن الفساد يميل إلى الازدياد. كلما كانت الأحزاب السياسية في بلد أقل تطوراً ازداد انتشار الفساد.

وقد وجد بعض الباحثين^(٢٢) بأن الفساد يتوافق ويتلاءم مع تطور الفقر؛ حيث إن مبالغ الرشوات توظف وكأنها مداخيل وهي لا تعمم أي غنى لأنها تتخلى عن الطرق التي تمر بالإنتاج؛ وبالتالي تنحصر الجهود نحو التفكير بالرشوة بدلاً من الإنتاج وسيأتي يوم نجد فيه أن الغنى الناتج ليس تماماً بمستوى الحاجات؛ وبذلك يمكن للرشوة أو الفساد الإسهام في زيادة الفقر كما أن الخلل في إعادة توزيع الدخل بسبب النقص الحاصل يفتت النسيج الاجتماعي ويكون أثر الفساد بغاية السلبية لما ينتجه من شرائح فقيرة (الإفقار)، وعندها يستطيع الفساد أن ينتج قوانينه الخاصة التي تحل محل القوانين الحقيقية -الرسمية وبما يؤدي لإضعاف الحكومة.

وبذلك نجد أن العلاقة متبادلة بين الفقر والإفقار والفساد على الشكل التالي:

الفقر يؤدي إلى الفساد ← الفساد يؤدي إلى الإفقار
والذي يؤدي بدوره لتطور الفساد.

٢١- كليتجار روبرت، السيطرة على الفساد، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٨-٩٩.

٢٢- سلامة بيير وفاليه جاك، ترجمة العيسى سليمان سالم، الفقر والإفقار، دار الأمة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص: ٨٥-٩٩.

كما أن هناك علاقة سببية بين العولمة والفساد^(٢٣)

يرى أنصار العولمة أن الإيجابيات كثيرة لا يمكن حصرها وهي تشمل جميع النواحي والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والسياسية والتقنية والمعلوماتية وغير ذلك، وهي تعمل على إعادة تشكيل العالم من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل وزيادة فرص العمل ورفع الكفاءة البشرية والفنية. فالعولمة الاقتصادية تتحقق من خلال تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية، وتطوير صناعة السياحة على المستويين المحلي والدولي، وتحسين وسائل السفر وخفض تكلفتها، وتوحيد السياسات المالية والنقدية وتوسيع الاستثمار والتكامل الاقتصادي.

أما بالنسبة للسلبيات فإن الكثير من مثقفي ومفكري العالم الثالث ينظرون إلى العولمة نظرة تشاؤمية. فهم يعتقدون أنها تقوم على إلغاء الهوية والثقافة الوطنية والتأثير في المصالح الوطنية والقومية وإيجاد أسواق استهلاكية والسيطرة على الأسواق المحلية وإلغاء الخصوصية الوطنية والقومية وفرض الوصاية والهيمنة تحت شعارات مغلوطة «مثل محاربة الإرهاب، حقوق الإنسان، وهي مفاهيم حق يراد بها باطل» لا تقبل إلا تفسير القوى المهيمنة في ظل العولمة.

وكل هذه السلبيات «أو بعضها» تقود حتماً إلى البطالة والفساد وزيادة العصبية والإقليمية والحد والكراهية بين الشعوب والأمم. وأبرز ما سينتج عنها الإرهاب بأشكال وصور لم يعهد العالم لها مثيلاً والتطرف والجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة وبصور مستجدة وكذا الفساد المالي والإداري وغيرها.

وأما عن علاقة العولمة بالجريمة ففي ضوء ما هو معروف من سمات العولمة مثل اختصار الزمن والحد من تأثير البعد الجغرافي، فقد أصبحت المسافات أقل استهلاكاً للوقت، مما يساعد عمليات انسياب الناس والسلع بسرعة متجاوزين تأثيرات البعد الجغرافي بما فيه من دول وحدود كانت تكفل الحماية للعديد من التجمعات والشعوب. وكذلك بروز أشكال وصور متنوعة من الجرائم العابرة للقارات أو عبر الوطنية مثل الجرائم الإرهابية والجرائم المنظمة. وإذا سلمنا بأن العولمة جولة أو حقبة فإن اللافت للنظر عبر التاريخ وحالياً أن العالم شهد ويشهد حروباً كونية أو إقليمية وموجات من النزاعات والصراعات المحلية والعرقية التي أودت بحياة وحریات الكثير من البشر وازدادت معدلات الإرهاب والتطرف والجريمة. وما هو قائم في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ليس استثناءً من ذلك.

أبرز وجوه العولمة نشر القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية. وإن ارتباط العولمة بشيوع الليبرالية المتطرفة، كظاهرة إيديولوجية تقوم على تكريس مفاهيم «اقتصاد السوق» باعتباره أفضل النظم الاقتصادية للبشرية في عصر العولمة، يعد أحد أبرز مآزق العولمة لأنه يقوم على إقصاء الآخر وعدم الاهتمام بثقافته وبيئته. ومعلوم أنه في ظل تكتلات الدول الصناعية الكبرى والشركات العابرة للقارات

٢٣- ققي سلطان أحمد، العولمة والجريمة، جريدة الجزيرة، العدد ١١٠٧٥، ٢٠٠٣

متعددة الجنسيات زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فترسيخ هذا النوع من الثقافة الاقتصادية في عصر العولمة زاد دول العالم الثالث فقراً والدول الغنية غنى. وزاد من المفاهيم الاستهلاكية لدول العالم النامي وزاد من المفاهيم الإنتاجية للدول المتقدمة. وما يميز مفهوم العولمة الجديدة هو: «الأمركة» أي عبادتها لليبرالية الجديدة واعتقادها بأن الرأسمالية واقتصاديات السوق هي المنفذ لكل شعوب الأرض وهي مصدر الخير للحضارة البشرية وليست كما يُعتقد بأنها مصدر للمشكلات. ومن هذا المنطلق وخلف ستار محاربة الإرهاب أصبح قادة الفكر والسياسة في أمريكا من المحافظين واليمينيين أكثر أصولية وراдикаلية في تعميم قيم السوق الحر الليبرالية والعولمة الأمريكية التي تحارب أو تحالف كل شيء أو أي شيء بحجة «حماية الأمن القومي الأمريكي». وفي الحقيقة ما هي إلا استكمال حلقات سيطرة الإمبراطورية العالمية «الأمريكية» الجديدة. ومعلوم أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الجريمة والتغيرات والمتغيرات العالمية «العولمة». فقد استفادت، وما تزال، عصابات الإجرام في عمليات الفساد والإفساد من معطيات العولمة التقنية وسهولة التنقل للأفراد والسلع. وأصبحت الجريمة متعددة الأشكال ومتعددة الحدود والقيود. إن انتشار الجريمة له تأثيراته المختلفة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية في أي مجتمع. والجريمة عموماً، إذا شاعت سواء في شكلها التقليدي أو الحديث تهدد الأمن والسلم الاجتماعي والوطني لأي دولة.

كما إن الجريمة المنظمة والفساد الإداري بمختلف الأشكال والأنواع هما صور للجرائم المعاصرة في ظل العولمة والتي استفادت من حيث النوع والشكل والمضمون من معطيات العولمة من تقنية عالية في وسائل التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وزيادة التشابك بين المجتمعات المعاصرة وذوبان الفوارق والحدود. ومن أبرز أشكال وصور الجريمة والمشاكل المعاصرة في ظل العولمة^(٢٤)، والتي يتوقع لها أن تزداد مع زيادة شيوع مفهوم العولمة بسلبياته وإيجابياته، ما يلي:

- * الإرهاب.
- * تجارة المخدرات.
- * تجارة الرقيق الأبيض وبيع الأعضاء.
- * غسيل الأموال.
- * الفساد الإداري.
- * التهرب الضريبي.
- * زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء..

٢٤- معلوم حسين، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في «العولمة والتحول المجتمعية في العالم العربي»، ١٩٩٩، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١١١-١٤٧.

وسـيتم التركيز على السـلبـيات ذات العـلاقـة بمـوضـوع الفـساد وهـي:
أولاً: غسيل الأموال:

غسيل الأموال يعني تدوير الأموال التي تم تحصيلها بطرق غير مشروعة من خلال قنوات مشروعة للتحويل على المصدر المحرم لهذه الأموال. والبعض يرى أن غسيل الأموال يعني تبييضها؛ بمعنى أنها أتت من مصادر قذرة ومحرمة وتبييضها أو غسلها يعني إضفاء طابع الشرعية عليها من خلال إيداعها أو استثمارها أو نقلها بطرق مشروعة. وهذه الجريمة محاربة على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، لأنها تقوم على إفساد الذمم والفساد الإداري والتأثير في الاقتصاديات المحلية وعمليات الاستثمار المحلية والدولية. وأغلب مصادر هذه الأموال هي التجارة غير المشروعة في المخدرات والبضائع والسلع المهربة والمقلدة والعمولات والرشاوي وخلافه. وقد ساهمت، وما تزال، التطورات التقنية وسهولة الاتصال والحركة ومعطيات العولمة سلباً أو إيجاباً في انتشار هذه الجرائم، والمخيف هو زيادة انتشارها.

ثانياً: الفساد الإداري:

وله أشكال وصور متعددة أبرزها شراء الذمم من خلال عدة وسائل وأساليب غير مشروعة منها، الرشوة بالمال والإغراء بغير المال والابتزاز والتهديد. كل ذلك بهدف تمرير الجريمة أو التغاضي عنها. وهذا النوع من الجرائم يصعب كشفه ويحتاج إلى متابعة وتحر طويلين قد تتبدل في أثنائها الوجوه والمواقع. ودول العالم، والعالم المسمى بالثالث تحديداً، كمسرح عام لذلك مليئة بالقصاص التي تحكي الآثار المدمرة لجرائم الفساد الإداري على الأفراد والمجتمعات.

ثالثاً: التهرب الضريبي:

وله أشكال متعددة منها المضاربات في العقار والعملات وتهريب البضائع والتعدي على الملكيات العامة والتستر والغش التجاري والشركات الوهمية وعدم الصدق في تدوين رؤوس الأموال والأصول الثابتة والمنقولة. كل هذه الأشكال والصور بدأت تطفو على السطح وخصوصاً بعد شيوع مفاهيم العولمة التسلطية وليبرالية السوق. ومما ساعد على ذلك سهولة حركة الأموال بين البنوك والدول وضعف وسائل الرقابة المحلية للدول وضعف وبطء المتابعة والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية.

رابعاً: تجارة الرقيق وبيع الأعضاء:

بعد انهيار الكتلة الشرقية تحديداً وزيادة هيمنة القطب الواحد انفتح المجال لثقافة الغرائز والمفاهيم الهابطة ونشطت عصابات الإجرام الدولي في مجال تجارة الرقيق الأبيض والأعضاء البشرية، والمتتبع للأنباء الدولية يدرك مدى اتساع هذا النوع من الإجرام اللاأخلاقي واللاإنساني. ومعلوم نشاط العصابات الصهيونية في هذا الميدان بهدف إفساد أخلاقيات الناس والمجتمعات وتدمير القيم الدينية وقيم الأسرة وابتزاز الفاعلين والقيمين على الشأن العام.

خامساً: زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء:

أبرز إفرزات العولمة السلبية هي زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء ، كما ذكرنا سابقاً. ومعلوم أن ربع سكان الكرة الأرضية من عالم الشمال يستحوذون على ٠٨٪ من ثروات العالم. بمعنى أن ثلاثة أرباع البشرية «وهم تحديداً سكان الدول الفقيرة والنامية» يعيشون على خمس ثروات الأرض، والنماذج الحية كثيرة على تدهور الأوضاع الاقتصادية في الكثير من الدول، فمثلاً بلغ عدد الفقراء في الدول الأفريقية أكثر من نصف عدد سكان القارة. ومعلوم أيضاً ما حدث لنمور آسيا وكذا بقية الدول الآسيوية وكذلك الهزات التي تعرضت لها أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، وكذلك المكسيك الجار الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الهزات تفضي بالضرورة إلى البطالة والفقير والفساد المالي والإداري والأخلاقي.

وبذلك نجد أن:

كثير مما سبق ذكره يندرج تحت مفهوم «عمل أي شيء من أجل المال والإفساد» وفي ذلك تدمير للقيمة الإنسانية والأخلاقية وبالتالي تعزيز القيم المادية وممارسات الفساد بأنواعها.

والخلاصة: في ضوء ما سبق نجد أن أسباب الفساد يمكن تصنيفها إلى أسباب اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية (داخلية وخارجية) وأسباب إدارية تتعلق بالجهاز الإداري والأنظمة واللوائح المعمول بها ومدى منطقيتها ووضوحها إضافة إلى غياب المساءلة المناسبة وبالآليات والمؤشرات المناسبة التي تكشف في الوقت المناسب الخلل أو أي أثر من آثار الفساد التي سننتعرض لها في المبحث القادم.

المبحث الثالث

أشكال الفساد وآلياته

استمرت أشكال الفساد الإداري الشغل الشاغل للمجتمعات والدول، خاصة وأنها لم تعد تظهر في حدودها الصغرى فقط كالرشوة السائدة كما هو متعارف عليها بل أصبحت تتجاوز هذا إلى الفساد الأكبر الذي يطال جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والتي يتحدد أهمها في^{٢٥} ():

١- التجارة المحظورة:

في ظل انتشار أنواع هذه التجارة (المخدرات، الأسلحة، النفايات النووية...) في العديد من الدول التي تعتمد آلية اقتصاد السوق أو تسير في اتجاهها. فإن الأموال الضخمة الناتجة عنها تتركز في أيدي فئة قليلة تشكل قوة اقتصادية وهائلة لها دور كبير وأساسي في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية فتسهل عقد الصفقات لها ولغيرها لقاء عمولات كبيرة وتتولى ترويج العملات المزيفة وغسيل الأموال غير الشرعية وتقديم الحماية بأنواعها للشركات ورجال الأعمال هذه المهام وغيرها تنعكس في تحقيق مكاسب هائلة للقائمين بها ولمجموعات معينة ترتبط معهم بعلاقات نفعية تقوم بإعادة استثمار نتائجها في مشروعات أخرى إجرامية (كالقمار، الدعارة، تجارة الرقيق.... الخ)، أو في أنشطة اقتصادية فعلية (كالسياحة، الفنادق، المصارف.... الخ)، لتتمكن بعد ذلك (بعد عملية غسيل أموالها) من تدعيم فعالية تأثيرها على قطاعات الاقتصاد الرئيسية. أي إن الطريق يصبح أمامه سالكاً في التعامل ضمن الرشاوي في أوساط جهاز الشرطة والأمن والقضاء والسياسة والإطاحة بنظام العدل الجنائي وإفساد الحكومات بأكملها وتدمير القيم الأساسية للمجتمع إما وفقاً للطرق السلمية من خلال العوامل والإغراءات المادية أو من خلال تشويش العمل واللجوء لاستخدام القوة والعنف التي لا تقف عند حد معين.

٢- الديون ومنعكسات سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي: شكلت الديون الخارجية المتراكمة على معظم الدول النامية عبئاً كبيراً دفعها إلى اللجوء للمساعدات التي تقدمها المنظمات والصناديق الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد) من خلال تبني سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي وفق وصفات محددة تقوم على تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والحد من دورها الاقتصادي والتخفيف من الروتين ومظاهر البيروقراطية الإدارية فيها في مقابل فسح المجال للنشاط الخاص ليأخذ دوره ضمن آلية السوق بحجة إعادة تخصيص الموارد تحقيقاً للتوازن العام على أسس ما يدعى بالعقلانية والرشد وقد كان لتطبيق برامج الانفتاح وحرية السوق نتائج أولية غير مبشرة بل سلبية حيث ظهرت مؤشرات تعكس صوراً تتجلى في:

٢٥- د. عارف حاج دياب، الإصلاح الإداري، الفكر والممارسة، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٨٢-٨٦.

١-الإثراء غير المشروع والمفاجئ لبعض الفئات الطفيلية من وراء تفكيك أوصال القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص.

٢-شراكات وتضامانات بين بعض كبار المسؤولين في الدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبين شركات خاصة كبرى داخلية أو خارجية.

٣-استخدام الموارد المالية الجديدة التي تم الحصول عليها من المنح والمساعدات في مجالات غير أساسية أو ضعيفة الجدوى وصعوبة التحقق من سلامة وكيفية هذا الاستخدام.

٤-ضعف الإجراءات الرقابية وقصور أداء السلطة القضائية وعدم نزاهتها في بعض الحالات.

٥-انخفاض قيمة العملة المحلية وتدني مستوى الأجور وضعف القوة الشرائية وانتشار البطالة بوجهيها الظاهرة والمقنعة.

وما ينتج في ظل هذه الظروف من معوقات تشكل حاجزاً أمام الحفاظ على النظام والقانون وتطبيق المعايير وتحمل المسؤولية ومكافحة الرشوة والاختلاس وتقليص الوساطة والولاء.

٣-إساءة استعمال السلطة الحكومية:

وتعني تمركز السلطة والصلاحيات في أيدي القلة من الموظفين في رأس الهرم الإداري مع وجود إمكانية سوء ممارسة هذه الصلاحيات أو استغلال السلطات أو قصور عملية اتخاذ القرار واضطرار أصحاب الحاجات إلى البحث عن وسائل وأدوات تتيح لهم التقرب من مالكي هذه السلطات وتوجيه سياساتهم لتتفق مع مصالح هؤلاء فتعود حلقة الفساد لتتصل من خلال استغلال النفوذ والرشوة والابتزاز والعلاقة الشخصية وطبيعي أن تعزز هذه الأشكال للفساد ظواهر أخرى تنتمي إليها وتعمق مظاهر أخرى يشترك فيها طرفان:

طالب الخدمة من جهة والموظف العام من جهة أخرى لتتكامل بمجموعها داخل صورة واحدة يمكن استكمال فقراتها كما يلي:

-اختراق القوانين والأنظمة: فتطبيق القوانين وفقاً للمصالح الخاصة في ظل قصور الرقابة القضائية، وضعف النزاهة والعدالة في سلك القضاء والقانون والانصياع لقوة السلطة والمال يؤدي لإصدار قرارات وأحكام لشرعنة المخالفات و لصالح المستفيدين منها مقابل التشدد والضغط على الأطراف الأخرى دون وجه حق.

-الدفع مقابل الخدمة المشروعة فالقائم بالعمل أو المسؤول عن تقديم الخدمة يلزم طالبها بدفع مبلغ معين أو مقابل ما لقاء ما سينتفع به من خدمة.

-الدفع مقابل الخدمات غير المشروعة للحصول على خدمة مخالفة للأنظمة والقوانين غير مستوفية للشروط المنصوص عنها .

-ابتزاز الرشوي مقابل الامتناع عن إلحاق الضرر وهو وسيلة لأصحاب القرار والصلاحيات في إجبار الأفراد على الاستكانة لهذا الأسلوب حرصاً على عدم إلحاق الأذى بهم ودفع الضرر عنهم. وذلك بالرغم من عدم مخالفتهم أو عدم ارتكابهم لأي خطأ.

-الاختلاس عن طريق تزيف السجلات.

-الإفراط في إصدار الطوابع الرسمية دون الإبلاغ عن ذلك رسمياً والاستفادة منها من قبل مجموعة معينة متفقة مع بعضها.

-انتشار ظاهرة السياسيين الذين يحملون لقب رجال الأعمال ويهتمون بتعظيم ثرواتهم الخاصة أكثر من اهتمامهم بتنفيذ برامجهم السياسية.

-تعاطي الأحزاب السياسية للعمليات في السوق منتهزة فرصة الفساد الرطب.

-تحويل صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب النفوذ والسطوة.

من ناحية أخرى وبالنظر إلى تعقد الظاهرة لجأ باحثون معينون بدراسة الظاهرة إلى أشكال عدة من التصنيفات بغية تحديدها والتعرف عليها بشكل أكثر دقة من ذلك التقسيم الذي استند إلى تعريف البنك الدولي للظاهرة على أنها استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي حيث قسم الفساد إلى: فساد صغير ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة، وآلية وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع للأقارب. وفساد كبير يشمل صفقات السلاح ووكالات تجارية للشركات عابرة القارات^(٢٦).

حيث تُقسم الظاهرة إلى مجموعة من التصنيفات القائمة على أساس أن الفساد يعد من السلوكيات اللاأخلاقية للموظف العام^(٢٧) وهي:

١- فساد يرجع إلى أسباب اقتصادية: الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشوات، تفاقم الأزمة الاقتصادية، ارتفاع معدلات البطالة.

٢- فساد يرجع إلى أسباب سياسية: غياب القدوة السياسية، نقشي البيروقراطية الحكومية، المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، ضعف أداء السلطات الثلاث: تشريع، وتنفيذ، وقضاء.

٣- فساد يرجع إلى أسباب نفسية- ثقافية: الولاءات الأسرية، الولاءات الإثنية والقبلية، ميول عرقية وعنصرية.

وهناك تصنيف آخر للفساد لجأنا إليه ويستند إلى تعريفه بأنه "إساءة إلى الثقة العامة واعتداء على النزاهة التي تُرجى من الموظف العام، ونخر في جسد المجتمع يفضي إلى تهتكه وسقوط القيم

٢٦- عبد الفضيل محمود، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، ١٩٩٩، ص ٤-٥

٢٧- د. الناصر عبيد ناصر، ظاهرة الفساد، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٦٧-٦٨.

الأخلاقية فيه الناجمة جميعها عن تفكك وسائل السيطرة للنظم السياسية الفاقدة لمصادقيتها في الممارسة^(٢٨). وقد جرى فيه التقسيم للإحاطة بالظاهرة على الشكل التالي:

١- فساد اجتماعي ويشمل: فضائح كبار المسؤولين الأخلاقية، بروز شبكات الرقيق الأبيض، مافيات استغلال الأطفال للأعمال اللاأخلاقية.

٢- فساد إداري ويشمل: الرشوة، المحاباة والمحسوبية، الاحتيايل.

٣- فساد اقتصادي ويشمل: صفقات الأسلحة، انتشار الجريمة المنظمة (مخدرات، غسل عملة)، تهريبات ضريبية وجمركية، صفقات دولية، وصفقات مساعدات إنسانية خارجة عن أهدافها.

٤- فساد سياسي ويشمل: فساد الزعماء، فساد التشريع، والتنفيذ، والقضاء، فساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.

ومقابل هذه التفسيرات والتصنيفات الكثيرة، هناك الكثير من المتغيرات التي أسهمت في استثناء الظاهرة في العقود الأخيرة وتبلورت الرؤية في إثرها من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تأخذ بنظر الاعتبار ارتفاع وتائر المعاناة عالمياً من آثار هذا الوباء الخطير، ومن هذه المتغيرات: (٢٩)

- تطور وسائل الاتصال ومخرجات ثورة التقنية.

- النزوع نحو آليات اقتصاد السوق، وتخصيص القطاع العام.

- تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود.

- إشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم، وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها.

أما روبرت كليتجار (٣٠) فقد قسم الفساد إلى خارجي وداخلي داخل مكتب ضريبة الدخل المحلي في الفلبين كالآتي:

١- الفساد الخارجي: ويمارس بأشكال عدة وهي:

أ- الدفع مقابل الخدمة المشروعة: حيث في بعض الأحيان كان دافعوا الضرائب يبتزون لا شيء إلا ليحصلوا على الخدمة التي هي حق لهم وفقاً للقانون. لكن هذا الابتزاز كان يجري بطرق عدة وفي إحدى طرق الابتزاز المشهورة جداً كان مقرر الضرائب يقوم بإجراء تقدير عال جداً بصورة غير واقعية على دخل دافع الضرائب، والخدمة المشروعة هنا هي أن يحصل دافع الضرائب على التقدير السليم لقيمة ما يتوجب عليه دفعه كضريبة، دون أن يدفع شيئاً مقابل ذلك ومثل هذه الممارسة كانت أقل

٢٨- داود عماد الشيخ، الفساد والإصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٧-١٠٦.

٢٩- المرجع السابق نفسه، ص ١٠٩-١٢١.

٣٠- كليتجار روبرت، ترجمة حجاج علي حسين، السيطرة على الفساد، دار البشير، عمان، ١٩٩٤، ص ٤٠-٤٣.

انتشاراً من الدفع السريع والذي كان يمارس لإنهاء المعاملات الضريبية بصورة سريعة عن طريق مكتب ضريبة الدخل المحلي.

ب- الدفع مقابل الخدمات غير المشروعة: غالباً ما كان دافعوا الضرائب يقومون بدفع الرشاوي للمحصلين مقابل الخدمة غير المشروعة المتمثلة في الموافقة على دفع ضرائب أقل كثيراً من المطلوب. أو حذف بعض أبواب الدخل أو مصادره وشطب الضريبة المطلوبة مقابل رشوة.

ج- ابتزاز الرشاوي مقابل الامتناع عن إلحاق الضرر بالعمل: كان دافعوا الضرائب الأبرياء ضحية في بعض الأحيان حيث يتم استغلال جهل دافع الضرائب بتعليمات فرض وتحصيل الضرائب. فقد يُتهم دافع الضرائب بعدم دفعه ضريبة حتى عن دخله المعفى من الضريبة، مثل راتب التقاعد وكان يكمن خلف كل مثل هذا الابتزاز بطبيعة الحال التهديد باتخاذ الإجراءات القانونية ضد دافعي الضرائب.

٢- الفساد الداخلي: ويمارس بعدة أشكال وهي:

أ- الاختلاس عن طريق تزيف السجلات: والفكرة الأساسية في ذلك هي تزيف الإيصالات الرسمية والإبلاغ عن مبلغ قليل مزيف لمكتب الضرائب واختلاس باقي المبلغ.

ب- الإفراط في إصدار الطوابع الرسمية: الاحتيايل بإجراء ترتيبات وهمية لتسجيل الطوابع والدمغات الإضافية وطوابع دفع ضرائب على السجائر وغيرها دون الإبلاغ عنها وبالتالي فهذه الأموال المحصلة لم تصل قط إلى أيدي الحكومة.

ج- فضائح تعيين الموظفين: وتفتشي شراء الوظائف وتعيين الأقارب واستخدام النفوذ للقيام بالتعيينات للمراكز الوظيفية المخصصة للرشاوي داخل مكتب الضرائب مما يساهم في خلق ثقافة الفساد.

د- تأخير دفع الحوالات: حيث يتم الحصول على فوائد المبالغ المحصلة والغير مسددة للحكومة. هـ- فساد أنظمة البحث والتحري الداخلية: وكان المتبع هو رشوة المسؤولين عن تحري الموظفين المخطئين حتى يغضوا الطرف عن حالات الخطأ وتأخير البحث فيها والأفضل من ذلك إسقاط الشكوى.

وبذلك نجد أن التركيز في أشكال الفساد السابقة كان ينصبُّ على الرشوة في النهاية وكل ما ذكر هو عبارة عن وسائل لتحقيق الغاية المطلوبة بالحصول على الرشوة.

وهذا ما أكدّه د. علي شتا^(٣١) في تحليله لظاهرة الفساد ودراسة التفاعل بين صور الفساد الإداري والرشوة في التنظيمات حيث وجد أن صور الفساد الإداري المتمثلة بالتميز والسرية والاختلاس والرشوة والسرقات وغيرها ترتبط بعضها ببعض ويؤثر كل منها في الآخر كالآتي:

١- فالتحيز في تعيين الأقارب أو ترقية أشخاص ما أو إعطائهم فرصة للتقدم في العمل وتقديم تسهيلات لهم بغض النظر عن كفاءتهم أو مهارتهم: يتأثر إلى حد كبير بمشاعر الولاء الشخصي

٣١- شتا علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥-٦٢.

باعتباره فضيلة مؤكدة عن الالتزام الموضوعي بفكرة العدالة وتحقيق المصلحة العامة، وقد يترتب على ذلك مصالح خاصة للمديرين سواء كانت هذه المصالح مادية أو معنوية أو مالية وبذلك تتحقق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة وما يساعد على ذلك عدم وجود إجماع على تحديد نوع الفعل الفاسد ووجود القيم المتناقضة والمعايير المتعارضة وبذلك يكون للتمييز علاقة واضحة بانتشار الرشوة بالتنظيمات الرسمية.

٢- السرية بالتنظيمات الاجتماعية وأثرها في انتشار الرشوة: فذلك يشير إلى طبيعة الفعل الذي يلجأ إليه المسؤولون لإفشاء أو إخفاء معلومات خاصة لها دلالة بالنسبة لواقعة معينة بالتنظيم مثل تعيين أشخاص مقابل رشا والاختلاس أو الإهمال الذي يترتب عليه ضرر بالمصلحة العامة.

٣- أما عن الاختلاس باعتباره اعتداء على المال العام: فهو بمنزلة مظهر من مظاهر الفساد الإداري نظراً لارتباطه بالظروف والدواعي الدافعة للفساد الإداري حيث تكون فكرة المصلحة العامة مستوعبة ولم تتبلور بعد لدى القائمين على الإدارة ومثل هذا الفعل الفاسد يرتبط بالضرورة بمظاهر السرية التي تستهدف عدم إفشاء الأسرار المتعلقة به وقد يستعين المختلسون لتحقيق هذه السرية بتقديم رشا للمسؤول الذي يمكنه التكتم على هذه المعلومات المتعلقة بهذا الفعل أو يأتي تكتمه نتيجة لمشاركته في الاختلاس بصورة مباشرة وبذلك تضر المصلحة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

٤- وإذا ما اتسعت دائرة التكتم والسرية لتشمل بعض السرقات نتيجة لمساس وضع المسؤول أو لتحيزه المرتبط بالولاء الشخصي للأقارب أو المعارف الذين يقومون بهذا الفعل فإنه يدخل ضمن صور الفساد الإداري حيث يحافظ بعض الأفراد على سمعتهم وعلاقتهم الشخصية ببعض الأفراد بالتكتم على حالات السرقة التي ترتكب بالتنظيمات وقد تلعب الرشوة هنا دوراً وظيفياً بصورها المادية والمالية والمعنوية لمنع نقشي الأسرار المتعلقة بالسرقات الأمر الذي يترتب عليه تعرض المصلحة العامة للضرر البالغ. ومما سبق نجد أن نسب الرشوة ترتفع حيث تنتشر السرقات والمحسوبية ومظاهر التستر والسرية بالتنظيمات والاختلاس كما أن ارتفاع نسب الرشوة بالتنظيمات المختلفة يتأثر إلى حد كبير بدرجة انتشار مظاهر الفساد الإداري بتلك التنظيمات.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فقد ذكرنا في المبحث الأول أنها عدت المخالفات التي تعدها من صور أو أشكال الفساد في أي بلد من البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقية من المادة ٥١/ وحتى المادة ٥٢/ منها، وألزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير لتجريم بعض هذه الأفعال عندما ترتكب عمداً، والبعض الآخر تركت أمر النظر فيه للدولة العضو، ويمكن اختصار المخالفات المذكورة بما يلي:

١- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين عن طريق:

أ- وعد الموظف العمومي بميزة غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

ب- التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، ميزة غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

٢- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية وبنفس الطرق المذكورة نفسها بالبند السابق.

٣- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.

٤- المتاجرة بالنفوذ عن طريق التأثير بالموظف العمومي؛ وإساءة استغلال الوظائف؛ والإثراء غير المشروع وذلك إما عن طريق:

أ- تحريض الموظف العمومي للقيام بهذه الأعمال بهدف الحصول من الإدارة على ميزة غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر.

ب- أو قيام الموظف نفسه بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس أو قبول أية ميزة غير مستحقة لصالحه أو لصالح أي شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من الإدارة على ميزة غير مستحقة.

٥- الرشوة في القطاع الخاص أثناء مزاوله أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية وعن طريق:

أ- وعد أي شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأية صفة، بميزة غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما، ما يشكل إخلالاً بواجباته.

ب- التماس أي شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأية صفة كانت أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، ميزة غير مستحقة، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما، ما يشكل إخلالاً بواجباته.

٦- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص أو إساءة استخدام أموال الشركة وذلك عند دفع رشا تضاف أو تدفع من أموال الشركة.

٧- غسل العائدات الإجرامية أو التعاون أو التآمر على ارتكابه والتشجيع على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

٨- إخفاء ممتلكات مع العلم أنها متأتية من أي من الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

٩- إعاقة سير العدالة بأي شكل من الأشكال (القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها) للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة وبغاية تزوير المعلومات المتعلقة بهذه الأفعال المجرمة؛ أو استخدام تلك الممارسات للتدخل في ممارسة موظف قضائي أو معني بتنفيذ القانون لمهامه الرسمية.

وبذلك نجد أن هذه الاتفاقية لم تحدد أشكال أو آليات أو تصنيف على أساس معين لأنواع الفساد إنما اكتفت بتعداد المخالفات إضافة إلى أنها ألزمت الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات لمعالجة أو تجريم المخالفات التي قد يكون لها آثار على الصعيد الدولي للدولة العضو، أما المخالفات التي قد ينجم عنها آثار ومنعكسات مضرّة بالاقتصاد الداخلي للبلاد فقد تركت أمر النظر فيها للدولة العضو، وهذا ما يدل في رأينا على الاهتمام بمصالح الدول ذات الاقتصاديات الكبرى والتي تسعى إلى السيطرة على الأسواق، أكثر من الاهتمام بمصالح الدولة العضو ومعالجة الفساد الداخلي فيها.

وبعض الباحثين^(٣٢) لم يعدوا أن غسل الأموال أو تبيضها أحد أشكال الفساد فقط وإنما بينوا بأنه من أهم الأنشطة المولدة للأموال القذرة هو الفساد الإداري والسياسي والمالي، وبصوره المتمثلة ب:

١- الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية كمنح التراخيص أو الموافقات الحكومية أو ترسية المناقصات مقابل رشاي تدفع للموظفين الحكوميين الذين يخالفون نصوص القوانين واللوائح كذلك تدخل العمولات التي يحصل عليها موظفي الحكومة مقابل عقد صفقات الأسلحة أو تمرير الصفقات التجارية ضمن صور الفساد الإداري والسياسي.

٢- الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة على الأنشطة إلى خزانة الدولة.

٣- السرقات والاختلاسات من الأموال العامة التي يقوم بها المسؤولين الحكوميين من خلال صور مختلفة منها استغلال المرافق العامة في الدولة لصالحهم أو اختلاس المال العام المؤتمنين عليه ما ينتج آثاراً سلبية على مداخل ومخارج عملية التنمية الاقتصادية، وغالباً ما يلجأ هؤلاء إلى تهريب هذه الأموال غير القانونية وإيداعها في البنوك الأجنبية وخاصة تلك التي تأخذ بمبدأ السرية المصرفية.

إضافة إلى ما سبق فإن د. منير الحمش^(٣٣) قد ميز بين نوعين من الفساد فيما يتعلق بحجمه: النوع الأول: يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، حيث يجري تحميل السعر نفسه بالتساوي على الجميع تقريباً مقابل الحصول على الخدمة ومثال ذلك: تمديد خط هاتفي، الحصول على جواز سفر.... الخ.

النوع الثاني: وهو يشمل أنواع الفساد التي تتناسب مع حجم الأرباح والمكاسب التي يحققها الراشي في كل حالة على حده فكلما كان هذا الحجم كبيراً سواء بتحقيق العائد أو بتخفيض التكاليف أو النفقات، كبر حجم الربح الفاسد، فالذين يحققون مكاسب أعلى نتيجة الحصول على منافع فاسدة يدفعون أكبر مقابل ذلك، وبالعادة يميز المسؤولون عن الضرائب والجمارك والعطاءات (المزايدات والمناقصات) بدل خدماتهم وفقاً لحجم ما يحققونه من أرباح للطرف المستفيد، وكلما كانت الوظيفة ذات حساسية خاصة

٣٢-المبارك إبراهيم مخلص، غسل الأموال التجريم والمكافحة، مؤسسة النوري للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢٣.

٣٣- د. الحمش منير. قضايا راهنة (الاقتصاد السياسي للفساد)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، العدد (٢٦)، لعام ٢٠٠٥

أو كبيرة ارتفع حجم (الريع الفاسد) كما يرتفع هذا الحجم عندما تكون البلاد تمر بحالات قلق، مما يجعل المسؤول يعمل على رفع سعر خدمته شعوراً منه بأن الزمن يسابقه، وبالوقت ذاته فإن احتمال اكتشاف حالة الفساد، وتوقع العقوبة التي يمكن أن يتعرض لها كل من الراشي والمرتشي. يؤثر في الفساد من ناحيتين:

الأولى: ارتفاع مخاطر احتمال الكشف عن الحالة، والثانية: توقع عقوبة كبيرة، وفي هذه الحالة ينخفض عرض الرشوة أو ينخفض الطلب عليها إلى درجة الصفر إذ تتمثل التكلفة المتوقعة للرشوة في ثلاثة مؤشرات:

١- احتمال الإمساك بمقترفها.

٢- احتمال الإدانة.

٣- توقيع العقوبة.

وإذا أردنا تحويل هذه المؤشرات الثلاثة إلى أرقام يمكن القول أن:

التكلفة المتوقعة للرشوة = احتمال الإمساك بمقترفها × احتمال الإدانة × توقيع العقوبة

وهنا يدخل المسؤول الحكومي وكذلك الراشي بمقارنة المخاطر المتوقعة بالمنافع المتوقعة. ويحصل الفساد عندما تكون المقارنة إيجابية لصالح المنافع، كما يتوقف ذلك على قدرة كل من الراشي والمرتشي على تحمل العواقب والمخاطر وعلى مدى الحماية التي يتمتع بها. وبذلك نجد هناك اختلافاً في التصنيفات لأشكال وصور الفساد، إلا أن الجميع اتفق على أن الرشوة من أبرز وأقدم ممارسات الفساد لكن تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أفرز أشكالاً جديدة أهمها:

أ- آليات الحصول على قرض خارجي أو معونة خارجية من إحدى الدول أو الوكالات الدولية أو الإقليمية.

ب- تقديم دراسة استشارية من مكتب استشاري معتمد، وقد استطاعت الدول الرأسمالية عن طريق دعم إقامة هذه المكاتب تكوين فئة أو نخبة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال تسير وتروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجال الخصخصة والتوجه نحو اقتصاد حرية السوق وتحرير التجارة ودمج الاقتصادات الوطنية ببنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي وشبكة المعاملات المالية الدولية، ودون اعتبار للمصالح الاقتصادية الوطنية، وعن طريق المكاتب الاستشارية الخارجية يتم إعداد (النخب) المحلية التي تروج للعولمة واقتصاد حرية السوق، وتسهل حصول فئات معينة من رجال الأعمال وبعض رجالات السلطة أو محاسبيها على العقود الخاصة بتنفيذ برنامج القروض والمعونات والتي تمتد إلى عقود المشاريع التنموية الكبيرة وذلك بتنسيق

العلاقة الثلاثية بين: المؤسسة المختصة بالدولة المعنية والشركات الأجنبية أو المحلية المنفذة والبيروقراطية الحكومية. وتقوم المكاتب الاستشارية عادة وبالتنسيق مع بعض المسؤولين من ذوي النفوذ السياسي بالحصول على العقود الاستشارية الضخمة ، وتسهيل مهمة الشركات الأجنبية (أو المحلية) وتجاوز العقبات البيروقراطية وخاصة في مجال المشروعات التحتية والاتصالات الحديثة ومن وجهة نظري كباحثة إن أفضل التصنيفات لأشكال الفساد هي تلك التصنيفات التي تعتمد على المسببات، وذلك لقدرتها على الإحاطة بالظاهرة بشكل عام.

المبحث الرابع

آثار الفساد ونتائجه

لن نتمكن من معالجة الفساد قبل التعرف على آثاره المختلفة وحساب تكلفتها بالمقارنة مع تكلفة أساليب القضاء أو التخفيف من هذه الآثار.

حيث بين بعض الباحثين^(٣٤) أن مواجهة الفساد تقتضي الأخذ في الحسبان آثاره المتمثلة بما يلي:

١- يعد الفساد السياسي والإداري ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذا تكلفة عالية جداً للمجتمع من حيث:

أ- يعيق الفساد الحكومة من تنفيذ برامجها ويلهيها عن تحصيل الإيرادات العامة وظهور ما يسمى باقتصاد الظل بعيداً عن أنظار الحكومة.

ب- يحول الفساد دون استخدام الموارد في مجالات بالغة الحيوية كالتعليم والبحث العلمي.

ج- يُضعف الفساد من معدلات نمو الاستثمارات الخاصة والأجنبية ولاسيما إذا تعمدت الحكومة ترك ثغرات في اللوائح الناظمة لقانون الاستثمار بغرض أن يستفيد كبار المسؤولين من الدخل غير المشروع.

د- يشجع الفساد المسؤولين على بيع أو تأجير منشآت القطاع العام بثمن بخس. وحتى لا تتجذر هذه الظاهرة في المجتمع يفترض حشد السياسات الملائمة لاجتثاثها. وإن كان البعض يعتقد بأن للفساد جوانب إيجابية يمكن أن تسهم في مواجهة البيروقراطية الحكومية، وهذا ما ذهب إليه "هنتنغتون" حينما قال "بأن قدراً من الفساد يمكن أن يسهم في تقدم بعض المجتمعات التقليدية وأن أكثر ما يهدد النمو الاقتصادي في مجتمع ما، لا يرجع إلى الجمود والمركزية البيروقراطية، بقدر ما يرجع إلى الجمود والمركزية البيروقراطية النزيهة".

وفي الواقع عندما يكون الجهاز البيروقراطي ضعيفاً لا بد وأن تتأثر الفعاليات الاقتصادية كافة، بما في ذلك عدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنين، وعلى الأقل فيما يتعلق بإيرادات الدولة من الرسوم والضرائب التي تتراجع، نتيجة لتفشي الرشاوي. ولكن ذلك لا يعني قبولنا بما وصل إليه هنتنغتون بفائدة وجود بعض الفساد لأن ذلك من الخطورة بمكان بحيث يمكن الوصول إلى مرحلة لا يمكن السيطرة عليه ويصبح كالنار في الهشيم.

٢- يضعف الفساد من ثقة المواطن بفاعلية القانون والنظام العام، وتباعاً يترتب عليه تكون منظومة قيمية قاعدتها الممارسات السلبية التي تعظم من المنافع الفردية، واستثناءاتها الممارسات الإيجابية التي تخدم المصلحة الفردية والمصالح الجماعية في آن واحد.

٣٤ - د. الناصر عبيد ناصر. ظاهرة الفساد (مقاربة سوسيولوجية - اقتصادية، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٢، ص: ٢٦-٣٥-٥٧-٦١.

٣- ينتقص الفساد من الفعالية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي، ويعيد الفساد توزيع الدخل والثروة في صالح من يمتلك السلطة والجاه والذين يثرون على نحو مستتر نظراً لطبيعة الفساد غير المكشوفة لعامة الناس.

٤- يقف الفساد وراء ظاهرة تشوه الهياكل الاقتصادية في العديد من البلدان النامية إذ يحفز الفساد على قيام المشاريع غير الإنتاجية ذات الربح الوفير والسريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل محور التنمية النزيهة والمستقلة، وبهذا المعنى فإن الفساد يتسبب في هدر الموارد الوطنية وتبديدها.

٥- يستخدم الفساد في بعض الدول حديثة التطور وسيلة لشراء الضمائر والذمم والولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصارهم الذين يتحولون في المحصلة إلى شركاء فعليين للنظام، ونتيجة لذلك يحصل الاغتراب السيكلوجي للشرائح العريضة من المجتمع بل وفي نهاية المطاف يتسبب الفساد في حصول توترات اجتماعية وتقلبات سياسية في الدول التي يتفشى فيها.

وانتشار ظاهرة الفساد على الصعيد الإداري والسياسي، يحول دون إرساء مرتكزات التنمية الشاملة والمستقلة، أي تظهر مع الفساد مصادر جديدة للثروة تنتفع فيها فئات بيروقراطية وشرائح طفيلية من مهربين وسماسرة ووسطاء الخ.

٦- الفساد والعدالة على طرفي نقيض، فحيث ينتشر الفساد تتحسر العدالة والعكس صحيح، إذ يتسبب الفساد في تعميق التمايز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية مما يتم تحصيله من الرشوة والاختلاسات من مؤسسات الدولة، مما يضعف من استقرارها ويتسبب في إسقاط حكومتها، كذلك يستخدم الفساد وسيلة للحصول على المكاسب المادية والحفاظ عليها فيقاوم الفاسدون بشراسة أي تغيير يهدد مكتسباتهم. ويؤجج الفساد الصراع على اقتسام مراكز النفوذ وتسلل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا الأمر الذي يضعف من وتيرة الأداء المؤسسي.

٧- إن وجود الفساد السياسي بكافة أشكاله التي تعرضنا لها في المبحث السابق يشكل تهديداً للديمقراطية وما تنطوي عليه من قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الآخرين ويؤدي لظهور مراكز قوى خفية وغير شرعية تهدد القيم الديمقراطية.

٨- إن انتشار ظاهرة الفساد تحد من عملية الحراك الاجتماعي، نظراً لعدم إدانة المسؤولين على الفساد ومحاسبتهم فيفقد المواطن ثقته بالدولة وبقدرته على الحد من الفساد فلا يعود يبالي بما يحدث في البلاد من فوضى ويكتفي بمراقبة فضائح الفساد، وكأنه يشاهد مسرحية لا علاقة له بها، إلا في الحدود التي تتأثر بها مصلحته، ولا يكثرث بما يجري في بيئته المحيطة باستثناء ما تؤديه له المؤسسات البيروقراطية من خدمات وهذا ما يفسر اتساع ظاهرة الفساد السياسي

واستمرارها في بعض الدول، حيث يحول الفساد دون تحقيق التنمية المستدامة ودون تحقيق الكفاءة الاقتصادية كونه يخفي في طياته التهرب الضريبي ويضعف من آليات الديمقراطية فيعزز من سلطة الأغنياء وسطوتهم ويزيد من نسبة المهمشين اقتصادياً وسياسياً، فضلاً عن هدر الأموال العامة وتبديدها.

أما الباحث مخلص المبارك^(٣٥) فقد ركز على الآثار السلبية المترتبة على عملية غسل الأموال باعتبارها أحد أهم أشكال الفساد الحديثة حيث ترتبط عمليات غسل الأموال بالأنشطة الإجرامية التي تولد أموالاً قذرة فتسعى هذه العمليات إلى غسلها وقطع الصلة مع مصدرها الجرمي غير المشروع وإعادتها إلى الحياة الاقتصادية لزراعة وتخريب اقتصاديات العديد من الدول بل تجاوز إلى قيامهم في بعض الأحيان بالإطاحة ببعض الأنظمة الحاكمة واستبدالها بأنظمة أخرى متعاونة معهم.

ولظاهرة غسل الأموال آثار سلبية مختلفة على الدولة والمجتمع نلخصها بالآتي:

أ- الآثار الاقتصادية السلبية لغسل الأموال:

١- تؤدي عمليات غسل الأموال إلى انخفاض في الدخل القومي وذلك بسبب هروب الأموال إلى خارج نطاق الدولة مما يشكل نزيفاً للاقتصاد الوطني وحرمانه من استثمار هذه الأموال داخل الدولة وبالتالي حرمانه من القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل الأيدي العاملة ومكافحة البطالة واستقرار الأسعار.

٢- تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على توزيع الدخل القومي في المجتمع حيث يستأثر عدد قليل من الأفراد بأموال ضخمة هي في حقيقتها أموالاً غير مشروعة ومنترعة من فئات منتجة في المجتمع أو من مصادر خارج الدولة مما يحدث توزيعاً عشوائياً للدخل القومي وتنشأ الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتعجز الحكومات في هذه الحالة عن إمكانية إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحفظ التوازن والاستقرار الاجتماعي بسبب قيام غاسلو الأموال بالتهرب الضريبي الذي يؤثر سلباً في الموارد اللازمة للإنفاق على متطلبات التنمية الاقتصادية فيؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود.

٣- تؤدي عمليات غسل الأموال في الدولة إلى حصول تأثيرات سلبية حيث ينخفض معدل الادخار بسبب هروب الأموال إلى خارج الدولة ما يؤدي إلى نقص المدخرات المحلية على حساب الوفاء باحتياجات الاستثمار واتساع في نطاق الفجوة التمويلية.

٤- يتأثر معدل التضخم بسبب عمليات غسل الأموال حيث يميل إلى الارتفاع وذلك يرجع على قيام الدول من أجل مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي ونقص الإيرادات العامة بفرض المزيد من

٣٥- المبارك ابراهيم مخلص، غسل الأموال (التجريم والمكافحة)، مؤسسة النوري للطباعة والنشر، دمشق ٢٠٠٣، ص: ٤١-٤٥.

الضرائب غير المباشرة التي تتسبب بزيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم ما يشجع الأفراد على تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً وتهريب أموالهم إلى بنوك خارجية.

٥- بسبب اتجاه غاسلي الأموال إلى تحويل الأموال إلى خارج البلاد فإنهم يقومون بشراء العملات الأجنبية بهدف تحويلها ما يتسبب في زيادة المعروض من العملة الوطنية التي تضعف قيمتها وتتدهور قوتها الشرائية.

٦- يتأثر نمط الاستهلاك داخل المجتمع بسبب ظاهرة غسل الأموال حيث يقوم غاسلو الأموال بالإنفاق البذخي على المخدرات والدعارة والقمار وذلك لأنهم لم يبذلوا جهداً إنتاجياً حقيقياً لاكتساب هذه الأموال غير المشروعة فينعدم ترشيد الاستهلاك لديهم وتتسم تصرفاتهم بالسفه والتبذير.

٧- تأثر النظام المالي والمصرفي في الدول سلباً بنشاطات غسل الأموال وذلك بسبب ضخامة الأموال المراد غسلها عبر البنوك مما يتسبب في تفشي الفساد وبالتالي إضعاف لدور البنوك في الرقابة على عمليات غسل الأموال كما يحصل تجاوز لقواعد الائتمان في المعاملات المصرفية نظراً لتزايد حجم الأموال المغسولة لدى البنوك مما يدفعها إلى التساهل في منح القروض دون ضمانات كافية.

٨- تساهم عمليات غسل الأموال في زيادة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي ما يؤدي إلى عدم تمكن الحكومات من وضع الخطط الناجحة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الآثار الاجتماعية السلبية التالية:

١- تزداد معدلات الجريمة المنظمة محلياً وعالمياً حيث أن الأموال المغسولة هي حيلة أنشطة غير مشروعة وقد يتم إعادة استخدامها مرة أخرى في تشجيع وارتكاب الجرائم.

٢- حدوث خلل في البنيان الاجتماعي بسبب اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء الذي نتج أصلاً عن سوء توزيع الدخل القومي.

٣- تفشي الفساد داخل المجتمع وخاصة في الإدارات الحكومية بسبب الأموال الضخمة التي يقوم غاسلو الأموال بصرفها من أجل تحقيق مصالحهم المتنوعة بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الجرائم الاقتصادية كالسرقة والنصب والاحتيال.

٤- ارتفاع نسبة البطالة بسبب هروب الأموال إلى خارج البلاد من خلال نقل جزء من الدخل القومي ما يؤدي إلى عجز الحكومات عن الإنفاق في الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل.

٥- حدوث خلل في القيم الاجتماعية السائدة نتيجة لطغيان المال وإعلاء قيمته بصرف النظر عن مشروعيته كمحدد للمراكز الاجتماعية للأفراد.

٦- انتشار نوادي القمار التي تتسم بسرية تقاليدها ونشاطاتها المخالفة للأخلاق والقانون حيث تساهم هذه النوادي في غسل الأموال غير المشروعة بكميات كبيرة من خلال شراء فيشات القمار واستبدالها بأوراق نقدية أو شيكات مصرفية.

ج- الآثار السياسية السلبية لغسل الأموال:

بسبب ارتباط الأموال القذرة بالجريمة والفساد ومخالفة القانون فإن أصحابها يسعون إلى اختراق النظام السياسي والإداري الحكومي من أجل تحقيق مصالحهم والتأثير على متخذي القرار، كما يقوم غاسلو الأموال باستغلال أموالهم الضخمة غير القانونية في دعم حملاتهم الانتخابية بغية الوصول إلى قبة البرلمان، أو الإنفاق في دعم بعض المرشحين من أجل الحصول على مساعدتهم أو التأثير في المناخ الديمقراطي في المجتمع بالإضافة إلى استعمال أموالهم للتأثير على وسائل الإعلام ومحاولة تملكها.

ويمكن أن نقول أن جزءاً كبيراً من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية غسل الأموال تنتج أيضاً عن الأشكال أو الآليات الأخرى للفساد مثل الرشوة وتزييف السجلات وتجاوز اللوائح والأنظمة وغيرها من أشكال الفساد الإداري والمالي والاجتماعي والسياسي التي تسهل حركة مرور وتبييض الأموال وتحقق مصالح أصحابها.

وعندما يتم التحدث عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد نكون بصدد الحديث عن تكلفة صور الفساد وما تتحمله الدولة والتنظيمات من جرائها، نتيجة ما يصيبها من خسائر مالية وتصدعات اجتماعية وإدارية.

فإضافة إلى ما تم ذكره بيّن د. شتا^(٣٦) أن التكلفة الناجمة عن صور الفساد مثل (الرشوة والاختلاس...) لا تتمثل فيما تنفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط وأجهزة الرعاية الاجتماعية للمدنيين وما يكلفها ذلك من توفير الأموال والأدوات والقوى البشرية المعدة للقيام بهذا الدور فقط؟ إنما يضاف إليها أن الأفراد الذين يعملون في مختلف المرافق المتعلقة بمكافحة جرائم الفساد والوقاية منها هي قوى أُسقط جهدها من حساب القوى المنتجة وأوقف جهدها للعمل في مجال هذه

٣٦- د. شتا علي، الفساد الإداري، ومجتمع المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٤.

الأجهزة، بالإضافة إلى العاملين في مجال التعليم لإعداد العاملين بهذه المجالات والأجهزة والمؤسسات التي أوقفت لهذه العمل دون المساهمة في الإنتاج الفعلي لهذه التنظيمات هذا فضلاً عن تأثير إنتاج الدول بما يقتطع من ميزانيتها سنوياً لهذا المجال أو تعطيل هذا الجانب المالي من الاستثمار والإنتاج.

أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخص الجاني والتنظيم المجني عليه إذ إن التنظيم قد يصاب بعجز مجال يعطله نهائياً أو جزئياً من مجال الإنتاج والخدمات أو يعطل كفايته الوظيفية ومن ثمَّ يكون خسارة مادية تتكلفها الدولة لأنه يعطل المنشأة عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي إضافي. أما بالنسبة للجاني فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة، وهو أيضاً يشكل خسارة مالية لأسرته وأبنائه الذين يعتمدون عليه خلال مراحل إعدادهم من الناحية المالية فماذا يكون الحال إذا لم تتوفر النفقات اللازمة في مرحلة إعدادهم كمواطنين منتجين في المجتمع. أما عن الآثار الاجتماعية للفساد على مستوى الأفراد فهي كثيرة ومتعددة الأبعاد إذ إن ما يترتب على ارتكاب جريمة الفساد أن الجاني تعرض لظروف تبعده عن مجال رعاية أسرته ما قد يعرضها للعديد من المشكلات الاجتماعية حيث لا يجد الأبناء من يرعاهم ويشرف على تربيتهم نظراً لانهمك الأم في عملية تدبير المستلزمات المالية لحياة الأسرة ومن ثمَّ يكون الأبناء عرضة للاحتكاك برفقاء السوء وإغراءات الحاجة مما يجعلهم فريسة للانحراف وارتكاب الجريمة، الأمر الذي يثير الكثير من المشاكل الاجتماعية الأخرى للمجتمع مثل التسول والتشرد والجوح. وقد يكون الحال أخطر من ذلك بكثير.

وإذا كانت عملية تقدير الآثار الاقتصادية وحساب تكلفتها من الأمور السهلة إلى حد ما، رغم ما يكتنفها من معضلات منهجية ونظرية لعملية الحساب تلك فإن حساب الجانب المعنوي من الآثار يكون محفوفاً بالعديد من المخاطر والمعضلات التي قد تحتاج لهيئات علمية متخصصة لتقدير جوانبها المختلفة.

وعلى مستوى التنظيم الإداري تزداد مع تقشي الفساد الإجراءات الروتينية لضبطه ما قد يؤثر في العلاقة مع جمهور المتعاملين والتقصير في إنجاز معاملاتهم ويؤدي الفساد أيضاً إلى وصول بعض الأشخاص لأوضاع ومراتب قد لا يكونون مؤهلين لها وبالتالي يكونون معيقين للتنظيمات في تحقيق أهدافها وبما يؤثر على العاملين وأدائهم وارتباطهم بالتنظيم وحرصهم على إنجاز وظيفته وبذلك تتفاقم التوترات داخل التنظيم.

ونظراً لأن الرشوة من الظاهر الخفية التي لا يمكن كشفها وإثباتها بسهولة بالرغم من آثارها الباهظة التكلفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن بعض الباحثين ركز على هذه الظاهرة باعتبارها الظاهرة الأعم، سواء كانت بشكلها البسيط من صغار الموظفين أو بشكلها الكبير والمؤثر

على اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد والتي تتم من قبل كبار الموظفين، حيث قدم عدة اعتبارات أساسية قد تساعد في قياس تكلفة الرشوة وهي^(٣٧):

١- **الاعتبار الأول:** يتمثل في أهمية وضوح الرؤيا بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والشخصية والاقتصادية للرشوة وارتباطها مع بعضها وكيفية تأثيرها على بناء المجتمع والنسق القيمي السائد فيه وعلاقتها الوظيفية بالظواهر الاجتماعية الأخرى.

٢- **الاعتبار الثاني:** يتمثل في ضرورة تناول الرشوة بقدر وافر من الدقة المنهجية والاستعانة بتكنيكات منهجية واضحة ومحددة واستخدام أدوات وأساليب تحليلية متكاملة للوصول إلى صورة فعلية لظاهرة الرشوة وحجمها الفعلي وإمكانية التنبؤ باحتمالاتها في المستقبل.

٣- **الاعتبار الثالث:** يتمثل في محاولة التعرف على الحجم التقريبي لظاهرة الرشوة من الجانب الخفي حتى تأتي تقديراتها ملائمة للحجم الفعلي وتكاليفه.

٤- **الاعتبار الرابع:** الاتفاق على موقف واضح من العمولة والسمسرة وتقدير حجم الخسائر المرتبطة بهما نظراً لأنهما من الناحية الوظيفية تدخلان ضمن إطار الرشوة ولكن من الناحية الفعلية لا تعاملان معاملة الرشوة.

٥- **الاعتبار الخامس:** تحديد الحجم الفعلي لنمطي الرشوة الكبيرة والبسيطة والوصول إلى تقدير نسبي لهما لإمكان حساب تكلفتها.

٦- **الاعتبار السادس:** تحديد صورة الرشوة المالية والمادية والمعنوية واحتمالات الخسارة المرتبطة بكل منها.

٧- **الاعتبار السابع:** تقدير الضرر الناتج على تعطيل قوة الأشخاص المرتكبين للرشوة وللذين أودعوا السجن وأصبحوا قوة غير منتجة فعلاً في المجتمع.

٨- **الاعتبار الثامن:** حساب تكلفة جرائم الرشوة من حيث أجهزة الرقابة والضبط والقضاء والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة لمرتكبي الرشوة.

٩- **الاعتبار التاسع:** حساب الضرر الذي تتعرض إليه أسر مرتكبي الرشوة وما يتعرضون له من مشاكل واحتمالات انزلاق بعض أفرادها تحت ضغط الحاجة إلى مجال الجريمة.

١٠- **الاعتبار العاشر:** ضرورة معالجة تفاعل هذه الجوانب مع بعضها وإمكانية التنبؤ بها في المستقبل على أسس تمكنا من الوصول إلى نتائج قريبة نسبياً من الحجم الفعلي لتكلفة الرشوة.

وبذلك نجد أنه مع كل تلك التحديات التي تفرضها ظروف الفساد الإداري على التنظيمات الرسمية والدول، فقد أصبح ضرورياً مواجهة مشكلة الفساد الإداري، ومراجعة تكاليفها ووضع المعايير الكفيلة

٣٧- د. شتا علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٩-١٧٠.

بمواجهة الفساد الإداري، ومعوقات التنمية الإدارية التي تعوق تنظيمات الإنتاج والخدمات للوفاء بمسؤولياتها الوظيفية كما هو مرسوم لها في خطط التنمية.

وقد أكد ذلك كليتجاردي في تحليله لآثار وتكلفة الفساد^(٣٨) حيث ركز على أربعة خصائص وهي:

١- الفعالية: فالفساد يبدد الموارد بعدة أشكال ويخلق "قيماً عامة سلبية" ويشوه السياسات لمصلحة الفاسدين.

٢- التوزيع: فالفساد يعيد توزيع الموارد ويضعها في أيدي الأغنياء والأقوياء الذين يملكون السلطة في الجيش أو الشرطة، أو في أيدي أولئك الذين يملكون القدرة على الاحتكار.

٣- الحوافز: فالفساد يشوه طاقات الرسميين والمواطنين ويوجهها نحو السعي غير المنتج اجتماعياً وإلى الأجرة الفاسدة.

إضافة إلى أنه يخلق الأخطار ويحفز الإجراءات الوقائية غير المنتجة ولاسيما من المواطنين الشرفاء، ويشوه الاستثمار ويبعده عن المناطق الموبوءة بالفساد الكبير.

٤- السياسة: حيث يولد الفساد العزلة الشعبية والسخرية ويخلق عدم استقرار نظام الحكم. وزيادة على هذا، ينبغي على صانعي السياسات أن يضعوا نصب أعينهم الفرضيات العشرة التالية وهم يفكرون في الحد الذي يعتقدون أنه ينبغي لهم (أو عليهم) الوصول له في معاقبة مختلف أشكال السلوك الفاسد:

١- الفساد بصورة عامة ضار بالتنمية الاقتصادية والسياسية والتنظيمية. غير أن مختلف أشكال الفساد لا تُخلق متساوية. وبعض الأشكال أكثر ضرراً من غيرها. والاختلافات ليست قاصرة على المدى الذي يصل إليه الفساد فحسب، وإن كان هذا المدى مهماً في حد ذاته، ولكن بالنسبة لطبيعة الفساد والظروف التي يحدث فيها كذلك.

٢- الفساد الذي ينطوي على إعادة توزيع "السلع الخاصة" بصورة محدودة جداً قد لا يسبب سوى القليل من الضرر للفاعلية الاقتصادية، والسلع الخاصة هي تلك السلع التي يكون امتلاك أو استهلاك فرد واحد لها لا يؤثر في الناس الآخرين. فالرشوة قد تؤدي إلى إعادة توزيع السلع والخدمات الخاصة بطريقة فعالة اقتصادياً. فمثلاً الاتجار بتذاكر مباريات كرة القدم قد لا يجعلنا نقلق حول الدفعات المالية "غير المشروعة" في عملية الاتجار هذه. ومن ناحية أخرى، فإن السلع الخاصة أحياناً تخدم حاجات إنسانية أساسية، أما بالنسبة لسلع "المزايا" مثل الحصول على القمح المهدى للشعب من جهات خارجية، فهو أمر يثير القلق إذا ما تم توزيعه بصورة فاسدة، إذ أننا نحتاج أن نأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل للسلع الخاصة وكذلك الفاعلية الاقتصادية.

^{٣٨}- كليتجاردي روبرت، السيطرة على الفساد، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٤-٧٥.

٣- إذا التف الفساد من حول سياسة غير فاعلة أو غير عادلة، فقد يؤدي إلى بعض الفوائد الاجتماعية، وهذه الفوائد المفترضة ينبغي أن تقاس، على أية حال، بالخسائر بالقياس إلى أغراض تلك السياسة الأصلية.

٤- الفساد يولد أموراً خارجية سلبية " أضراراً عامة" فهو ينزع الثقة والاطمئنان من النفوس وينزع سلطة القانون. والتكاليف الاجتماعية لبعض الأعمال الفاسدة الخاصة قد تكون عالية بصورة خاصة عندما تضرر السلامة العامة والبيئة وتتسبب نظام تقدير العاملين وفق الاستحقاق أو تهدد بصورة أو بأخرى مصلحة عامة واسعة.

٥- الفساد ضار بصورة خاصة عندما يشوه الحوافز، ويثير الجمع بين قوة الاحتكار والقدرة على التصرف والفتنة - الذي كثيراً ما يشغل القطاع العام - مختلف أنواع البحث عن الأجرة أو النشاطات غير المنتجة بصورة مباشرة والساعية لتحقيق الربح. وبانتشار الفساد فإن الموظفين الرسميين والمواطنين يبددون طاقاتهم الإنتاجية الكامنة في السعي وراء الأجرة الفاسدة. والحالة المحددة هي عندما يصبح الفساد منتظماً إلى الحد الذي يوجب على المواطنين العاديين أن يكونوا فاسدين حتى يسيروا أمورهم.

٦- الفساد يكون أحياناً وسيلة لتحقيق الغايات السياسية ولكنه يولد أيضاً تكلفة سياسية باهظة. فقد يكون الفساد آلية لشراء الولاء السياسي، الذي قد يؤدي أحياناً إلى نوع من التماسك والمشاركة. ومن ناحية أخرى، عندما يستخدم الفساد وسيلة على نطاق واسع فإنه يؤدي إلى العزلة الشعبية وعدم الاستقرار السياسي.

٧- الابتزاز نوع من الفساد الموهن بصورة خاصة. فالابتزاز يميل إلى إثارة الغضب الشديد لدى المواطن الذي يقع ضحية له. وكلما أثر الفساد بصورة عكسية وأثر مباشرة في الجمهور العام، فمن المحتمل أن يزداد عدم الرضى نمواً.

٨- الفساد قد يخدم المصالح المؤسساتية، وبخاصة عندما يُخمد صوت التصرفات الإدارية الروتينية غير الضرورية، والأكثر شيوعاً، ومع ذلك، فالفساد في المؤسسات له آثار مدمرة على نظام الاستحقاق وعلى حشد وتخصيص الموارد والسعي لتحقيق الرسالة الأساسية للمؤسسة، وممارسة إعطاء " الإكراميات" و "النقود السريعة" غير المشروعة قد يبدو وكأنه لا ضرر منه، بل قد يكون عملاً يؤدي للفاعلية، ولكنه غالباً ما يتطور إلى إبطاء في العمل وإلى ابتزاز وإلى ما يشبه ذلك.

٩- يجدر بنا أن نلاحظ من الكاسب ومن الخاسر من الأعمال الفاسدة. وهذه الملاحظة تساعد على معرفة تلك القوى التي يحتمل أن تدعم أو تعارض البرامج المضادة للفساد.

١٠- وعند تساوي الأمور فإن الجهود الرامية إلى مناهضة الفساد ينبغي أن توجه نيرانها إلى أشكال الفساد التي تسبب أكبر قدر من الضرر (أولاً).

ومع ذلك، وكما لاحظنا فيما سبق، فإن هذا الضرر قد يكون على عدة أشكال وليست متساوية في العادة، وإجراءات مناهضة الفساد ليست فعالة بالقدر نفسه وليست مكلفة بنفس القدر كذلك، لذلك فإن الاستراتيجية الجيدة هي تلك التي تخصص الموارد الخاصة بمناهضة الفساد لمحاربة مختلف أنواع الفساد حتى يصبح هامش التكلفة الاجتماعية لمحاربة كل أشكال الفساد معادلاً لهامش الفوائد الاجتماعية الناجمة عن ذلك.

أما باحثون آخرون فقد ركزوا على آثار الفساد على الجهاز الحكومي ووحداته التنظيمية على الرغم من اعترافهم بصعوبة تتبع هذا الأثر بمعزل عن الوضع القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعمل في إطاره هذا الجهاز.

حيث بينوا بأن للفساد آثاره المدمرة على الجهاز الحكومي وركزوا على الجانب الإداري منها وأهمها^(٣٩):

١ - تحويل التخطيط إلى عملية صورية:

يعد التخطيط من أهم وظائف الجهاز الحكومي على الإطلاق، حيث يمثل الآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع وبالتالي الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف. إلا أن انتشار ظاهرة الفساد بالإضافة إلى المعوقات الإدارية الأخرى قد جعلت من التخطيط عملية صورية أو شكلية في كثير من الأجهزة الحكومية وبالتالي أضعفت دوره في التنمية الإدارية وبخاصة في دول العالم الثالث، ويمكن الوقوف على هذه الإشكالية من خلال تفحص الآلية التي تمارس بها عملية التخطيط في هذه المجتمعات، ذلك أنه وفي كثير من بلدان العالم يتم تخصيص جهاز وطني مستقل للتخطيط إلى جانب وحدات التخطيط المنتشرة بالأجهزة الحكومية والتي تمثل قناة الاتصال بين الجهاز المركزي للتخطيط والأجهزة الحكومية الأخرى.

فيرى أنه ومع وجود هذا التنظيم فإن الأمر لا يعدو أن يكون شكلياً في كثير من الأحيان في هذه الدول، فلقد اعتادت الأجهزة المركزية للتخطيط أن ترسل في فترة زمنية محددة من العام نماذج للتخطيط للأجهزة الحكومية وذلك بغرض تعبئة هذه النماذج ومن ثمّ إعادتها إليها بغرض إعداد الخطة الشاملة سواء أكانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، هذا الإجراء في حقيقة الأمر فقد مصداقيته سواء بالنسبة لأجهزة التخطيط المركزية أو للأجهزة الحكومية الأخرى وذلك بسبب أن هذه الخطط في الغالب لا ترتبط إطلاقاً بالناحية المالية، حيث إن الأجهزة المسؤولة عن المال والميزانيات تمارس دورها بعيداً عن أجهزة التخطيط، كما إنها لا تعكس في واقع الأمر طموحات وتطلعات التنمية بشقيها الشامل والإداري.

٣٩ - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مكافحة الفساد، الجزء الثاني، الرياض ٢٠٠٣، ص: ٥٥٦-٥٧٠.

لقد كان الباعث على هذا الانفصام بين أجهزة التخطيط والأجهزة المالية في دول العالم الثالث هو مقاومة الكثير من متخذي القرار للخطط باعتبار أنها تمثل بالنسبة لهم قيوداً يمكن على أساسها أن تتم محاسبتهم في نهاية الفترة الزمنية للخطّة، لذا وبعبداً عن التخطيط فإن الكثير من ذوي النفوذ في الأجهزة الحكومية يقاومون الخطط أشد المقاومة وذلك بما يجعلهم في منأى عن المسؤوليات والمحاسبات، كما يسهل لهم في الوقت نفسه فرص طرح خططهم وأولوياتهم التي قد تخدم مصالح الأجهزة التي يعملون بها فقط، أو مصالح أشخاص محددين أو ربما مصالحهم الشخصية.

هذا الأثر السيئ الناجم عن انتشار الفساد في الجهاز الحكومي جعل حتى المسؤولين في الأجهزة المركزية للتخطيط غير متحمسين على الإطلاق لعمل هذه الخطط سواء من حيث جمع المعلومات الدقيقة أو التفكير في بدائل إبداعية لمواجهة مشكلات المجتمع أو حتى الحرص على متابعة وتنفيذ الخطط، لذلك وفي ظل هذا الوضع نجد أن الكثير من الأجهزة الحكومية لا تتردد في تقديم خططها على أساس مراجعة خطط السنوات السابقة وإدخال ما يمكن إدخاله من تعديلات بسيطة شكلية على هذه الخطط إرضاء لمتطلبات أجهزة التخطيط المركزية والشعور بعمل الروتين السنوي في هذا المجال. ومن هنا يمكن القول بأن انتشار الفساد في الجهاز الحكومي قد أثر تأثيراً بالغاً في وجود أجهزة التخطيط في الجهاز الحكومي وأدائها حتى باتت هذه الأجهزة بموظفيها وميزانياتها تمثل عبئاً على الدول التي تقع فيها، وذلك لأنه ليست سوى مجرد إضافات إدارية لا معنى لها إطلاقاً سواء من ناحية تحقيق أهداف التنمية الشاملة أو الإدارية أو من حيث إمكانية تحقيق الفعالية.

٢ - الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري:

كما للتخطيط أهميته بالنسبة للجهاز الحكومي فإن التنظيم لا يقل عنه أهمية وفائدة فيما يتصل بتحقيق أهدافه. حيث دأبت الأجهزة الحكومية على إعداد ومراجعة الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها وبما يجعلها قادرة على التجاوب مع متطلبات عصرها وتحقيق مبدأ الكفاية والفعالية في أدائها. كما تضمنت جهود التنظيم الإداري إعادة النظر في أهداف وارتباطات ومهام الكثير من الأجهزة الحكومية لإزالة التداخل والازدواجية بينها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها من خلال حصر مهامها وتحديدتها بشكل علمي ودقيق، إضافة إلى إعادة النظر في الإجراءات الإدارية التي تطبق في الأجهزة الحكومية والتي تُعدّ في كثير من الأحيان إحدى منافذ الفساد الإداري فيها.

حيث إننا إذا نظرنا إلى النتائج الناجمة عن جهود التنظيم الإداري فإننا سوف نجد أنها في كثير من الأحيان تنتهي عند كتابة تقارير الدراسات الخاصة بها ومن ثمّ تحفظ ولا يتم الالتفات إليها إطلاقاً إلا في حالات محددة . هذا الأمر مرده إلى التأثير القوي الذي يتركه الفساد في ممارسة الأجهزة الحكومية لأنشطتها ومقاومة أي تغيير أو إصلاح إداري من شأنه أن ينقل هذه الأجهزة نقلة نوعية بما يساعد على تحقيقها لأهدافها وبما يحقق في الوقت نفسه رضا المستفيد من الخدمات التي تحققها هذه الأجهزة. هذا الواقع الناجم عن مقاومة جهود الإصلاح في مجال التنظيم جعل الكثير من دول العالم

الثالث لم تخرج عن تصنيفها العالمي كدول متخلفة غير قادرة على أن تتحرر من الأنظمة والإجراءات العقيمة المعطلة لنشاط الجهاز الحكومي.

وذلك بسبب وجود الكثير من المنتسبين لهذا الجهاز الذين يستفيدون من هذا الواقع باستغلالهم لطول هذه الإجراءات وتعقيدها لتقديم خدماتهم للأشخاص المحتاجين لخدمة الجهاز مقابل تقديم مكاسب مادية ومعنوية لهم. كذلك فإن وجود الأنظمة العتيقة التي أكل الدهر عليها وشرب تمثل لكثير من العاملين في الجهاز الحكومي فرصة اختراق هذه الأنظمة أو تجاوزها والتحايل عليها وهم في منأى عن أي محاسبة أو رادع يردعهم عن التصرفات التي يقومون بها.

وقد أثبتت الكثير من دراسات الواقع التنظيمي للجهاز الحكومي في كثير من مجتمعات اليوم أن تغلغل الفساد في هذا الجهاز يمثل أكبر معوق للحد من فاعلية أي جهود يمكن القيام بها من أجل تحقيق عملية الإصلاح الإداري ما دام هناك أشخاص يستطيعون أن يقاوموا هذه الجهود وأن يحققوا في الوقت نفسه مصالحهم الذاتية أو مصالح الجماعات المرجعية المرتبطين بهم.

٣- الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة:

إن وجود الفساد الإداري يعد أحد الأسباب المؤدية إلى الإخلال بواجبات الوظيفة العامة بحيث تنقلب هذه الواجبات إلى ممارسات سلبية مشروعة في كثير من الأحيان، أو حتى لو لم تكن مشروعة فإنه يتم غض الطرف عنها في مقابل ما يحققه الموظف من مكاسب مادية ومعنوية نتيجة لهذا الفساد.

٤- الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة:

ففي الجهاز الحكومي فإن عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تستند إلى معايير واضحة تراعي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وهي في كل ذلك ينبغي أن تصب في جانب المصلحة العامة. هذا المطلب في حالة انتشار الفساد في الجهاز الحكومي يصبح صعب التحقق إن لم يكن مستحيلًا في ظل مقاومة أولئك المستفيدين من انتشار الفساد، إذ أنهم يحققون مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة. ولذلك يتم الانحراف بمقاصد القرار لتحقيق هذه المكاسب وبمساعدة التنظيمات الخاصة غير الرسمية داخل الجهاز الحكومي والتي يطلق عليها جماعة الضغط. هذه الجماعات تمتلك في أكثر الأحيان القدرة على الوصول إلى المعلومات الدقيقة عن المشاريع المهمة في الجهاز الحكومي أو تلك البرامج التي تنوي الحكومة تنفيذها بغرض الصالح العام. إلى جانب قدرتها على الوصول إلى المعلومات، فإن لديها القدرة على بناء شبكة واسعة من العلاقات غير الرسمية التي يمكن من خلالها إقناع متخذي القرار بمطالب ورغبات جماعة الضغط حتى لو كانت هذه الرغبات والمطالب تتعارض مع المصلحة العامة، وهي في الغالب تتعارض معها.

٥- التأثير في أمن المجتمع واستقراره:

لقد أصبح الجهاز الحكومي نتيجة الأمراض المستعصية التي يعاني منها والتي من بينها عدم الاكتراث بالموظف بالدرجة الأولى وصيانة حقوقه وتحفيزه وطول وتعقيد الإجراءات وغياب الرقابة السليمة، غير

قادر على تلبية احتياجات المواطنين والحفاظ على مكانته كمؤسسة مرجعية للمواطن والمقيم. هذا الوضع دفع الكثير من أبناء المجتمع للبحث عن قنوات أخرى يستطيعون من خلالها تلبية متطلباتهم الشخصية واحتياجاتهم اليومية وتحقيق ذواتهم. لقد كانت نتيجة هذا التوجه ظهور العديد من المنظمات الدولية والمحلية التي استطاعت من خلال أرصدها المالية الضخمة وشبكة علاقاتها المترامية أن تستقطب الكثير من أبناء المجتمعات سواء في الدول المتقدمة منها أو المتخلفة وأن توفر لهم جزءاً من احتياجاتهم ومطالبهم مقابل تنفيذ هؤلاء الأشخاص لأهداف ومقاصد هذه المنظمات المنحرفة. وخطورة هذه المنظمات لم يقتصر على إغراء أبناء المجتمعات للانضمام إليها بسبب استغلال فاقتهم ، وإنما استطاعت أن تكون سيفاً مسلطاً في كثير من الأحيان على كثير من متخذي القرارات في الأجهزة الحكومية الذين وجدوا أنفسهم غير قادرين على مقاومة الإغراءات التي تقدمها لهم هذه المنظمات المنحرفة مقابل تحقيقهم لأهدافها ومطالبها . وهي ما كانت لتتسلط لولا وجود الفساد في الأجهزة الحكومية وأخطرها أجهزة الجمارك والمنافذ الأمنية وأجهزة تقديم الخدمات الخاصة بالشؤون الاجتماعية والبلدية. إذ يمكن تمرير العديد من الصفقات المشبوهة التي تضر بمكانة الدولة والمواطن.

٦- إعاقة جهود الرقابة:

وتُعَدُّ هذه العملية النتيجة الحتمية لجميع الآثار السلبية للفساد على الجهاز الحكومي. حيث عطلت الأجهزة الرقابية عن القيام بأدوارها الفعلية وذلك من خلال إما عدم تزويدها بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة الحكومية لتتمكن على ضوء هذه التقارير من مراقبة وتطوير أداء الجهاز بما يحقق الغاية النهائية لإنشائها وهو وجود حكومة أمينة ونزيهة، أو من خلال تقديم تقارير قديمة يصعب إصلاح ما تتضمنه من أخطاء وملاحظات ويجعل تتبع هذه التقارير أمراً روتينياً لا يضيف للجهاز الحكومي أي قيمة فعلية، إن لم يكن يساعد على تعزيز وتوطيد أطناب الفساد. إضافة إلى أن جهود الرقابة كثير ما تكون موجهة نحو فئة محدودة من الموظفين أو المواطنين الذين هم في الواقع ضحايا الفساد وليسوا المحركين الأساسيين له وغالباً ما يكونون من الموظفين الصغار. على أن المشكلة الكبرى التي تواجه جهود الرقابة في الجهاز الحكومي بسبب انتشار الفساد هو تورط كثير من العاملين في هذه الأجهزة في قضية الفساد ذاتها، بحيث أصبح الحراس يحتاجون إلى حراس أيضاً للحيلولة دون فسادهم. ولم يقتصر تأثير الفساد على الجهاز الحكومي في النقاط السابقة بل تعداها إلى التأثير على ولاء الموظف الذي أصبح متدنياً في كثير من الأحيان والذي قاد بالنتيجة إلى تدني مستوى نوعية أو جودة المنتج أو الخدمة التي يقدمها هذا الجهاز للمستفيدين منه، ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا الآثار المدمرة للفساد والتي هي ليست مجرد قضية أخلاقية، بل لها تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة التي أضعفت الروح المعنوية، أبعدت القدرات، وهجرت

الكفاءات، ونفّرت أصحاب الضمير، وشوّهت مفهوم الدولة، وغيّبت الخدمة العامة. وذلك يحثنا على البحث في آليات مكافحة الفساد أو التقليل من أثره.

الفصل الثاني

آليات مكافحة الفساد

إن قضية الفساد تحتاج إلى أكثر من جهدٍ واستراتيجيات عمل لتوضيح الخطوط الرئيسية التي من الممكن من خلالها السير في مكافحة الفساد، ورغم خطورة الفساد واستشرائه، مع صعوبة وضع خطوات محددة لمكافحته والتيقن بأنها ستقضي عليه، إلا أن المسألة لا تبدو مستحيلة، ولا يجب علينا إزاءه إلا وضع ما نجده فعالاً حقيقياً في مكافحته لو اتُّبع بطريقة منطقية وعقلانية.

وقد انطلق كليتجار (٤٠) للوصول إلى السياسات الشاملة للحد من الفساد من نموذج الرئيس والوكيل (الموظف) والزبون، الذي كان من أهم موضوعات أبحاث علم الاقتصاد طوال العقد الماضي حيث أن خيارات الموظف ستكون التالية:

- ١- إذا لم يكن فاسداً، فإنه سيحصل على الراتب والرضا المعنوي لكونه لم يكن إنساناً فاسداً.
 - ٢- وإذا كان فاسداً فإنه سيحصل على الرشوة ولكنه سيدفع ثمناً معنوياً. وهناك أيضاً فرصة احتمال القبض عليه ومعاقبته، وفي هذه الحالة سوف ينال عقوبة ويخسر راتبه.
- وبالتالي سيكون فاسداً إذا كانت (الرشوة) ناقص (الثمن الأخلاقي) ناقص ((احتمال اكتشاف أمره ومعاقبته مضروبة (بالعقوبة لأنه فاسد)) أكبر من حصوله على الراتب والرضا عن كونه غير فاسد.
- فإذا كان الموظف فاسداً، فإنه سيحصل على مكاسب خاصة ولكن سيتولد عن ذلك ثمن أو أمور خارجية سلبية تترتب على الرئيس. فإذا كان لدى الرئيس معلومات تامة عن النشاطات المنتجة والفاصلة التي يقوم بها الموظف فإنه يستطيع بسهولة إقناعه بأن يتصرف كما يريد. إلا أن صلب المشكلة المتعلقة بالعلاقة بين الرئيس والموظف هو الاختلاف في الحوافز وعدم التناسق في المعلومات، إذ يتوجب على الرئيس تحديد راتب الموظف والعقوبات التي ستوقع عليه (في حالة ارتكابه الفساد) دون أن يكون لديه علم بالإنتاجية الهامشية التي يقوم بها أو السلوك الذي يولد الأمور الخارجية التي يمارسها، وقد يقرر هذا الرئيس استحداث أنظمة لجمع المعلومات حول نشاطات الموظف ولكن مثل هذه الأنظمة ستكون باهظة التكلفة في حد ذاتها، وكذلك الحال بالنسبة للمشكلة المتعلقة بالعلاقة بين الرئيس والزبون إذ إن الرئيس لا يستطيع إجراء بنية خاصة للمكافأة والعقاب للسلوك الفاسد لتشجيع قيام المستوى الصحيح من كل من النشاطات الحميدة والنشاطات الفاسدة التي يقوم بها الزبون بسبب وجود معلومات غير كاملة وغير متناسقة.

٤٠- كليتجار روبرت، السيطرة على الفساد، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٢-١٠٧.

إضافة إلى أنه يتوجب على الرئيس أن يحلل المدى الخاص بمختلف أنواع الفساد، ويقدر التكلفة اللازمة لمحاربته أو الفوائد التي يمكن جنيها من وجوده، وبعد ذلك يبدأ في اتخاذ الإجراءات التصحيحية (باهظة التكاليف) إلى الحد الذي تصبح عنده الفوائد الهامشية المتأتية من تخفيض الفساد تساوي التكاليف الهامشية المتأتية من الإجراءات التصحيحية.

وبسبب هذه الصعوبات طور كليتجارد النموذج السابق بوضع نموذج يساعدنا على حشد إجراءات السياسات البديلة المتاحة أمام الرئيس وكذلك تحليل هذه الإجراءات حيث قام باقتراح خمس مجموعات من الإجراءات للحد من الفساد وهي: (٤١)

١- اختيار الوكلاء (أو الموظفين): يتم النظر بالعادة إلى عملية اختيار الوكلاء (العاملين أو الموظفين) على أساس أنها عملية إيجاد أكثر من هم كفاءة فنية للقيام بالعمل المراد، وهذا هو الدافع وراء ما يسمى "نظام الاستحقاق" في الخدمة الحكومية. ولكن باعتبار أن السلوك غير المشروع يزدهر عندما تكون للموظفين سلطة على الزبائن، وعندما يستخدم هؤلاء الموظفين مهارتهم الخاصة في القدرة على التصرف وعندما تكون مساءلتهم أمام الرئيس مسائلة ضعيفة. فإن الرئيس عند محاربة الفساد قد يرغب بالتضحية ببعض القدرات الفنية للحصول على المزيد من الموظفين الذين يتسمون بالأمانة والذين يمكن الاعتماد عليهم وفي سبيل ذلك فإنه يقوم بما يلي:

أ- الغربة للتعرف على من يتحلون بالأمانة وباستخدام عدة أساليب بدائية مثل (مراجعة سجل العمل للأفراد والاعتماد على الملاحظة الشخصية والحدس....الخ) أو علمية متطورة حيث قام علماء النفس بتطوير اختبارات لقياس الأمانة مثل مقياس ريد للمعلومات والاتجاهات الجيدة بالثقة والذي يستطيع التنبؤ بالاستقامة بالعمل بنجاح. وقد أصبحت مبيعات اختبارات الأمانة مزدهرة في الولايات المتحدة. وأمانة الموظفين مهمة أكثر ما يكون حيث قدرة الموظفين أو العاملين على التصرف لصالحهم الخاص لا يمكن تجنبها، وعندما تصعب المراقبة، وتكون المخاطر كبيرة مثل أجهزة الأمن الداخلي وأجهزة التفتيش وكبار الرسميين.

ب- الاعتماد على الضمانات الخارجية لمعرفة أو مراقبة أمانة الأفراد مثل العشيرة أو الأقارب حيث يستطيع الرئيس من خلالهم الحصول على معلومات عن مدى أمانة الموظف واستخدامهم لمعاقبة الموظف الذي يتبين أنه غير أمين وقد تكون هذه الميزة سبباً في انتشار ما يسميه علماء الاقتصاد بـ "أسواق العمل الداخلية" ولكن محاباة الأقارب والمحسوبية وأشباهاها من طرق اختيار الموظفين لها مساوئها حيث قد تنقلب روابط العشيرة والقبيلة وسيلة لتعزيز قبضة الموظف في وجه الرئيس، وتؤدي بالتالي إلى درجة أكبر من النشاط غير المشروع. وهناك وسيلة أفضل تتمثل في الحصول على

٤١- المرجع السابق ذكره، ص: ١٠٨-١٣٤.

الموظفين من الشركات المشهود لها بالأمانة وإمكانية الاعتماد عليها، الشيء ذاته قد يقال عن الخبراء الذين يتم جلبهم في نطاق منح المساعدة والقروض الأجنبية.

فعلى صانع القرار عند اختيار الموظفين للسيطرة على الفساد أن يتساءل عن مدى تأثيره على عملية اختيارهم؟ وما هي الطرق المتاحة للانتقاء وفقاً لاحتمال قيام كل منهم بعدم الانقياد لإغراءات الفساد بالإضافة إلى قدراتهم الفنية؟ وما هي الضمانات الخارجية لإمكانية الاعتماد على الأفراد؟ وكم ستكلف هذه الإجراءات؟ وما هي الآثار السلبية التي قد تتطوي عليه مثل هذه الإجراءات؟

٢- تغيير المكافآت والجزاءات: تتطوي هذه المجموعة من أدوات صنع السياسات على المكافآت والجزاءات المتعلقة بالوكلاء (الموظفين) لكي يكونوا منتجين ولمحاربة الفساد وتقليل الجاذبية نحو الانخراط في السلوك غير المشروع.

حيث يفضل أن يتم التركيز على زيادة الحوافز (المادية أو المعنوية) وربطها بالأعمال المنتجة بدلاً من رفع الرواتب والأجور بشكل عام وبذلك يمكن التقليل ما أمكن من الانجذاب نحو القيام بالسلوك الفاسد للحصول على الدخول غير الرسمية أو حتى أنها توجه نظر الوكلاء لمحاربة الفساد.

بالإضافة إلى أن العقوبات أو الجزاءات يجب أن تكون متدرجة وفق تأثيرها الرادع وينبغي أن تكون دالة على حجم الفعل الفاسد الذي قام به الموظف وعلى حجم الفائدة التي حققها من الزبون الفاسد وهكذا حتى يتحقق الردع؛ فلا ينبغي أن تكون الجزاءات واحدة لكل أشكال الأعمال غير المشروعة من النوع الواحد؛ إذ ينبغي أن تختلف الجزاءات وفق الأخطار المترتبة على النوع الواحد المعني.

٣- جمع المعلومات: فإذا توافرت للرئيس معلومات حول ما يفعله الموظف والزبون فقد يستطيع ردع الفساد عن طريق زيادة فرص اكتشاف الفساد ومعاقبته. ويستعين في سبيل ذلك بأنظمة جمع وتحليل المعلومات لإيجاد الدليل على أن الفساد قد وقع وأهمها أنظمة المحاسبة المالية والتحليل المالي والإحصائي إضافة إلى التفتيش العشوائي لنظام المعلومات الإدارية لزيادة فعاليته وكشف حالات الفساد في المعاملات وفي التفتيش العشوائي ميزة مهمة بأنها تزيد شعور الموظفين بأن هناك احتمالات أكبر لاكتشاف أمرهم، وبذلك قد يستطيع الرئيس ردع الفساد، وقد تستخدم أنظمة المعلومات كذلك لتقدير مدى قابلية المؤسسة للفساد وذلك بهدف تحديد المواقع داخل المؤسسة التي تكون لها قابلية خاصة للاحتيال وسوء الاستخدام. فعلى الرئيس أن يبحث عن المواقع التي يكون للموظف فيها سلطة الاحتكار والقدرة على التصرف وحيث يصعب مراقبة جهوده أو ثمار تلك الجهود، وكذلك ينبغي الاعتماد على المدققين والمفتشين المختصين والجديدين لأنه عندما تكون المراقبة والتدقيق صارماً ودقيقاً فإن الفساد يقل بصورة ملحوظة حتى في المجالات التي تبدو ميئوساً منها ؛ وكذلك يتوجب على الرئيس عدم التخلي عن دور الاختصاصيين الذين قد يعملون في جمع المعلومات عن النشاطات غير المشروعة. إضافة إلى تشجيع جميع العاملين لتقديم ما يتوفر لديهم من معلومات عن الفساد والاعتماد على المصادر الخارجية للمعلومات للتغلب على عدم تناسق المعلومات داخل المؤسسة مثل السجلات

العامة وسجلات البنوك وما ينشر في وسائل الإعلام وكذلك تشجيع الزبائن والجمهور عامة على الإبلاغ عن حالات الفساد مع تقديم الضمانات بعدم الكشف عن أسمائهم وتوفير الخطوط الهاتفية الساخنة، والاعتماد على شهادات من الشخصيات السياسية المحلية بالإضافة إلى ذلك يمكن للرئيس أن يحارب الفساد من خلال إعطائه معلومات إلى الزبائن الذين يجهلون حقوقهم أو يجهلون القوانين التي تنطبق عليه فيكونوا عرضة إلى استغلال الموظفين الفاسدين بشكل خاص وبالتالي فإن القوانين واللوائح البسيطة لها بُعد إعلامي فضلاً عن بعدها الإداري.

وينبغي بالنتيجة الاعتماد على القوانين لإثبات التهم. وتحميل عبء إقامة البرهان على عاتق الموظف لإثبات البراءة يمكن أن يكون رادعاً قوياً للفساد. إضافة إلى استخدام مبدأ من أين لك هذا؛ لإثبات أن الثروة تم الحصول عليها بالوسائل المشروعة.

٤- إعادة بناء العلاقة بين الرئيس والموظف والزبون: والتي تتم عن طريق مجموعة رابعة من السياسات التي يمكن أن تتخذ للحد من فرص حدوث الفساد وذلك من خلال التغيير المؤسسي، والهدف من ذلك هو تجنب المواقف التي يكون للموظف فيها احتكار للسلطة بالإضافة إلى القدرة على التصرف دون التعرض إلا لقدر قليل من المساءلة؛ وذلك عن طريق ما يلي:

أ- المنافسة: والتي هي العدو الأول للاحتكار وتتحقق عن طريق تحويل نشاطات المؤسسة الحكومية إلى مجموعة من الشركات الخاصة المختلفة وذلك في حال كانت السلعة أو الخدمة " خاصة " بمفهومها الاقتصادي، ويتم إنتاجها تحت ظل ظروف التكاليف الثابتة أو المتزايدة. إلا أنه تحت ظل ظروف أخرى قد يحل الاحتكار الخاص محل الاحتكار العام، دون أن ينجم عنه فائدة للزبائن، أو قد تؤدي المنافسة الخاصة إلى عودة " فشل السوق " الذي كان وراء تدخل الحكومة في المقام الأول، وبعبارة أخرى فإن تحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات خاصة ليست البلمسة الشافية من الفساد رغم أن لها دوراً في ذلك.

وقد يزيد الرئيس من المنافسة بين الموظفين الحكوميين أنفسهم. فقد يستطيع الزبون تجنب الابتزاز إذا كان هناك عدد من الوكلاء الحكوميين يستطيع اللجوء إلى أي منهم حسب الرغبة للقيام بالخدمة المطلوبة وفي النماذج البسيطة للعلاقة بين الرئيس والموظف والزبون قد يستطيع الموظفون الشرفاء في خاتمة الأمر، أن يطردوا الموظفين غير الشرفاء. ومن ناحية أخرى إذا كان الفساد ينطوي على زبائن يتوسلون الخدمات غير المشروعة من الموظفين فإن المنافسة ستؤدي إلى نتائج عكسية، إذ سيتعرف الزبائن على الموظفين غير الشرفاء ويذهبون إليهم بكثافة.

ب- استخدام التغييرات المؤسسية والإجرائية للحد من فرص الموظفين على ارتكاب الفساد: إذ يمكن تحديد السياسات بصورة أكثر وضوحاً، وتصاغ القواعد والقوانين بطريقة يمكن معها مراقبتها بسهولة كما يمكن إخضاع القرارات إلى مراجعات هرمية، ويمكن أن يتم ذلك بطريقة عشوائية. وأنظمة المراقبة هي آليات تهدف تطويق قدرة الموظفين على التصرف. فقد يطلب من الموظفين أن يعملوا كفريق مع

مراقبة شديدة حتى لا تتيسر لأي منهم الفرصة لاتخاذ قرارات فساد مهمة على عاتقه، وتقسيم القرارات إلى أجزاء وفصل الأجزاء بعضها عن بعض من الأمور التي ينصح بها. كما أن للتنقلات الدورية بين الموظفين دوراً كبيراً في الحد من قدرة الموظف على التصرف لأنه يستغرق إقامة العلاقات الفاسدة بين الموظفين والزبائن وقتاً طويلاً حتى تنمو وتتطور. لذا فإن إجراء التنقلات بين الموظفين وتغيير أماكن عملهم وطبيعة مهامهم من شأنه أن يمنع ترتيبات التواطؤ فيما بينهم.

ج-إعادة تحديد مهام المؤسسة أو نشاطاتها يمكن أن يؤدي في الغالب إلى الحد من الفساد: فمثلاً يمكن التقليل من شراء الطلبات الخاصة للمؤسسة والتي يصعب التحقق من صحة أسعاره إما بقيام المؤسسة بإنتاج هذا الصنف أو تغيير مواصفات المادة المشتراة بحيث يمكن مراقبة عملية شرائها حتى وإن لم تكن تحقق غاية المؤسسة بدقة إلا أنها يمكن أن تكون الخيار الأفضل لو أمكن إزالة الفساد من عملية الشراء بنفس الوقت.

ويمكن لإعادة تحديد دور المؤسسة الذي سينجم عن ذلك أن يكون له ثمنه بطبيعة الحال، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى التغلب على مشكلة الرئيس والوكيل الفاسدين.

د-الاعتماد على مجموعات عمل الزبائن: وذلك باعتبار أن الحماس لمحاربة الفساد معروف عنه أنه قصير الأجل. فقد تنصدر مشكلة مكافحة الفساد قائمة الأولويات السياسية في وقت من الأوقات، ثم يطويها النسيان فعلاً بعد عام واحد فقط من ذلك. وأحد الأسباب التي تجعل محاربة الفساد قصيرة الأجل هو أن ناخبي الحكومة غير الفاسدة - أي عامة الناس - غير منظمين في العادة للقيام بهذا العمل (أي محاربة الفساد). ويستطيع الرئيس أن ينظم جماعات الضغط من المواطنين ويمدهم بالمعلومات ويستطيعون هم أن يحموا أنفسهم بذلك من الابتزاز ويظلوا يشكلون قوة سياسية ضاغطة.

و-تغيير الاتجاهات إزاء الفساد: قد يحاول الرئيس في العمل زيادة ما أسميناه فيما سبق "التكاليف المعنوية للفساد" عن طريق السياسات التي تعمل مباشرة على تغيير الميول إزاء الفساد ومنها: (٤٢)

*-التربية وضرب المثل: قد يكون المستهدفون بذلك هم الموظفين أو الزبائن أو الفئتين معاً. ويمكن استخدام التدريب والحملات الإعلامية لزيادة الوعي حول وجود السلوك الفاسد والتكاليف الباهظة التي تتأتى بسببه. وعند الكثير من المراقبين، فإن المعايير الأخلاقية عند العاملين في المجال الإداري بحاجة إلى إعادة تنظيم. وغالباً ما يشار إلى الاستقامة التي يتحلى بها الرئيس كشرط أولي لتنظيف المؤسسة الفاسدة.

*- نشر القواعد الأخلاقية: ويمكن أن تتم عن طريق قيام نواة ممن يتسمون بالنقاوة بممارسة الضغوط من أجل إعداد مجموعة القواعد الأخلاقية والقواعد السلوكية الخاصة بالمؤسسات وفي الغرب اهتمام زائد بمثل هذه الطرق الخاصة بإعداد المزيد من المؤسسات الأخلاقية.

٤٢ - المرجع السابق نفسه.

*-الثقافات المؤسسية: حيث أنه لا يمكن السيطرة على الفساد إلا في حالة واحدة فقط وهي تغيير شعور الموظفين بالانتماء إلى الشركة التي يعملون فيها. وأكد أن مشاركة الموظفين في القرارات الخاصة بالإدارة أدت إلى أنهم أصبحوا راغبين في أن يتحلوا بالاستقامة. زد على ذلك، أن على الرئيس أن يدرك أن الطريقة التي تتخذ بموجبها القرارات فيما يتعلق بجهود محاربة الفساد والجهود الإيجابية التي يقوم بها الرئيس لحفز العاملين على زيادة المشاركة ورفع درجة تقدير المواقف وتشجيع قيام صورة مشرفة عن المؤسسة قد تؤدي كلها إلى التخفيف من المعاناة الناتجة عن محاربة الفساد الداخلي وما قد تقاسيه الروح المعنوية لديهم من جراء ذلك. إضافة إلى أن مثل هذه الجهود قد تجعل التغيير أكثر وأسهل قابلية.

وفي ضوء كل ما سبق ترى الباحثة أن كليتجار قد قدم إطار عمل عام وقائمة مقترحات لصانعي السياسات بدلاً من القيام بعملية حسابية نظرية للسياسات المثلى ضمن ظروف بالغة القيود وغير عملية. وفي معظم المواقف الحقيقية لن يجد صانعو السياسات كل هذه الأدوات الخاصة بمكافحة الفساد في متناول أيديهم. ومع ذلك فقد يكون من المفيد عند التفكير في مشكلة بعينها في إطار بعينه النظر بطريقة منظمة في جميع السياسات المحتملة لمعرفة أي من هذه الإجراءات الكثيرة سيكون ناجعاً بدرجة تساوي الزيادة في الروتين الحكومي، والنفقات، والروح المعنوية، وتحويل العمل إلى عمل بيروقراطي؟

إلا أن د.شتا^(٤٣) كان أكثر تعقيداً عندما أكد أنه يتم حساب التكاليف بأساليب رياضية وإحصائية متقدمة ومحددة لكي نصل إلى التكلفة التقريبية للجرائم الاقتصادية وصور الفساد الأخرى حتى توضع في الاعتبار في إطار الخطط القومية للتنمية على مستوى قطاع الإنتاج والخدمات. وقد انطلق في التخطيط لتقليل تكلفة الفساد الإداري باعتبارها من الأمور الصعبة والملحة في الوقت نفسه. وتأتي صعوبتها من ارتباطها بالعديد من المشاكل التي تواجهها المجتمعات البشرية في ظروف التغير السريع التي تتعرض لها كافة النماذج الاجتماعية من ناحية، وطبيعة الوعي والتخطيط لدى القائمين بعملية التنمية والطابع الإيديولوجي الذي يحدد اختيار الأفراد لأسلوب معين في فهم مشاكل المجتمع، واتجاه تطوره، وسياسة الدفاع الاجتماعي الملائمة له من ناحية أخرى.

ويأتي إلحاح عملية التخطيط لتقليل تكاليف الفساد الإداري من تزايد صور سلوك الفساد وتكرار حدوثها بشكل بالغ أصبح يؤثر بصورة مباشرة على تنظيمات الإنتاج والخدمات وكفاءتها الوظيفية ومسيرة التنمية بالدول، ودرجة الاستقرار الاجتماعي بها.

٤٣ - د.شتا علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٥-١٨٥.

وفي ضوء ذلك سار دشتا في تناوله لمشكلة التخطيط لتقليل الانحراف بعامة والفساد الإداري بخاصة بمعالجة الموضوعات التالية:^(٤٤)

أولاً: اعتبارات فهم الانحراف (الفساد والجريمة....) من حيث تكاليفها وأسلوب التقليل من نفقاتها:
- الاعتبار الأول: يتمثل هذا الاعتبار في ضرورة فهم التغيرات التي طرأت على صور وأبعاد الظاهرة الانحرافية والتي أصبحت ذات طابع منظم في أغلب حالاتها، وتفاقت صورها الاقتصادية المرتبطة بالفساد الإداري مثل الرشوة والاختلاس. واتسام العمل بها بالطابع المنظم جماعياً، وغياب الرأي العام الرافض لبعض صورها الحديثة مثل الإهمال والرشوة التي أصبحت أسلوباً عاماً للحياة وتقبل الجمهور له وأصبح يحكم سلوك أعضاء التنظيمات الرسمية بشكل واضح.
- الاعتبار الثاني: إن الوقاية من الفساد الإداري داخل التنظيمات الرسمية يرتبط بنظام المراقبة والمتابعة والمراجعة والإشراف والمحاسبة الدورية لنشاط الأجهزة الإدارية داخل تنظيمات الإنتاج والخدمات.

- الاعتبار الثالث: يتمثل في ضرورة فهم المجتمع وظروفه والتنسيق بين قطاعاته، والأيدولوجية التي تحكم العمل الإداري في قطاعاته والأهداف التي توجه نشاط قطاعاته في الإنتاج والخدمات، لأن ذلك يؤثر على سياسة العمل في مجال الدفاع الاجتماعي.

- الاعتبار الرابع: يتعلق بوعي العاملين في مجال التخطيط وتنفيذ سياسة الدفاع الاجتماعي التي تنتهجها الهيئة الدولية للتوفيق بينها وبين سياسة الدفاع الاجتماعي على النطاق المحلي. وربط الأخيرة بالإجراءات الوقائية من الفساد الإداري داخل التنظيمات الرسمية.

- الاعتبار الخامس: يشير لطبيعة الأجهزة العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي ومدى قدرتها على القيام بعبء سياسة التنمية المستهدفة في مواجهة صور الفساد الإداري المختلفة والتنسيق بينها وبين أجهزة مراقبة النشاط الإداري داخل التنظيمات الرسمية.

- الاعتبار السادس: يتمثل في طبيعة الإحصاءات الجنائية ومدى تعبيرها عن الواقع الفعلي لظاهرة الفساد بجانبها السلبي.

- الاعتبار السابع: يتمثل في تحديد المستوى الذي يتوجب تقليل تكلفة صور الفساد الإداري عنده بحيث لا يكون مؤثراً في اقتصاد المجتمع ودرجة الاستقرار الاجتماعي والأداء الوظيفي لتنظيمات قطاعات الإنتاج والخدمات.

- الاعتبار الثامن: يشير لضرورة وجود أساس نظري واضح لتفسير وتحليل صور الفساد الإداري سواء الظاهر منها أو الخفي، وتوفر الأجهزة العاملة في مجال الوقاية والعلاج وتقييم كفاءتها الوظيفية في الأداء وتحديد احتياجاتها من العاملين المتخصصين ومن الأدوات الفنية وتعيين مستهدفات التنمية في

٤٤- المرجع السابق نفسه، ص: ١٧٣-١٧٨.

مجال الدفاع الاجتماعي على مستوى المجتمع والرقابة الإدارية والمحاسبة في نطاق تنظيمات الإنتاج والخدمات، وتقييم التشريعات المعمول بها ومدى صلاحيتها وتلاؤمها مع التغيرات التي طرأت على المجتمع وتنظيماته، وتحديد الأسلوب المتبع في السياسة الجنائية والرقابية ومدى صلاحيته لتحقيق مستهدفات التنمية في مواجهة الفساد الإداري، على أن يتم ذلك بالاستناد إلى الأسلوب العلمي.

أما صياغة خطة التقليل من تكلفة الانحراف والفساد وتنفيذها فهي تشمل على الجوانب التالية: (٤٥)

١- تحديد الحالات التي تتطلب صياغة التشريعات الملائمة ونوعية هذه التشريعات وتطوير النصوص التشريعية القائمة بما يجعلها صالحة للتطبيق في ظروف التغيرات التي طرأت على المجتمع وتنظيمات الإنتاج والخدمات المختلفة.

٢- تحديد أسلوب الوقاية الملائم.

٣- تحديد أسلوب العلاج الملائم.

٤- تحديد الأجهزة اللازمة لعملية الوقاية من صور الفساد الإداري، وأسس تطوير الأجهزة القائمة بالرقابة والمتابعة لتتمكن من القيام بدورها في عملية التنمية لأجهزة الرقابة الإدارية والمتابعة والمحاسبة لنشاط الإدارات العاملة في نطاق تنظيمات الإنتاج والخدمات سواء من حيث التدريب أو المتابعة والمحاسبة والرقابة والضبط لحالات الفساد الإداري.

٥- تحديد احتياجات الأجهزة العاملة في مجال الرقابة الإدارية والمحاسبة سواء على مستوى المجتمع أو داخل تنظيمات قطاعات الإنتاج والخدمات فنياً وبشرياً وتنظيماً مالياً حسب الدور لكل من الأجهزة الإدارية المعنية بالوقاية من الفساد الإداري والحد منه.

٦- تنميط صور الفساد الإداري من حيث خطورتها وعلى أساس البحث العلمي وبالاستناد إلى معايير واضحة اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وقانونياً، لتعيين خطورتها الاجتماعية على اقتصاد المجتمع وتنظيماته وحياة الأفراد والاستقرار الاجتماعي وتعيين أسلوب العمل اللازم لكل منها بما يجعل العمل في مواجهتها متلائم مع درجة خطورتها داخل تنظيمات الإنتاج والخدمات من ناحية مثل الرشوة والاختلاس وعلى مستوى المجتمع مثل السوق السوداء التي ترتبط مباشرة بالفساد الإداري.

وعند هذا الحد تبدأ مرحلة التنفيذ لخطة التنمية في مجال الوقاية من الفساد الإداري لتقليل تكلفة صور الفساد وتقتضي هذه المرحلة أن يسير العمل في مجال الرقابة الإدارية وتطوير أساليب المحاسبة والمراجعة متوازناً مع العمل في إطار خطة التنمية العامة للدولة، وأن يكون العمل متسقاً ومتكاملاً مع السياسة المعلنة للدولة في الرقابة العامة وأن يتم العمل بها في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات بشكل متوازن على أن تقوم الأجهزة الإدارية بأدوارها المحددة لها على أساس من التعاون وتبادل

٤٥ - المرجع السابق نفسه ص: ١٧٨-١٨٠.

المعلومات مع أجهزة الرقابة الإدارية والمتابعة والمحاسبة للتعرف على سير النشاط الإداري داخل التنظيمات ومدى انسجامه مع سياسة الدفاع الاجتماعي والرقابة المعلنة على مستوى المجتمع. ويأتي التقييم كعملية مستمرة تبدأ بمرحلة التحضير وتنتهي بمرحلة التنفيذ لمراجعة أداء الأجهزة الإدارية في القطاعات المختلفة وتقييم دورها الوظيفي ومنجزاتها في عملية التقليل من تكاليف الفساد الإداري ومدى استخدامها لميزانيتها في المجالات المحددة لها.... ويجب أن تتم عملية التقييم تلك على أساس علمي مستندة في ذلك على المقارنة بين ما هو مستهدف من الأجهزة وما حققته في هذا المجال. وذلك لإمكان ترشيد العمل في المجالات التي لم تحقق المستهدف منها.

* - كما تعرض د. شتا للتحديات التي يمكن أن تواجه عملية التقليل من تكلفة الانحراف والفساد التي تتمثل في: (٤٦)

١- إن البحث العلمي لم يحقق بعد معالجة لظاهرة الفساد الإداري من حيث أبعادها وطبيعة التغيرات التي طرأت على صورتها وأبعادها في ظروف المجتمعات المعاصرة والعوامل الدافعة إليها ومردوداتها السلبية على التنظيمات الرسمية والمجتمع وأعضائه.

٢- لم يتم الاستقرار بعد على الأسلوب الذي يتم به التنسيق بين سياسة الدفاع الاجتماعي التي أعلنتها الهيئة الدولية وسياسة الدفاع المعلنة من قبل الدول، وسياسات الرقابة الإدارية والمحاسبة المعلنة بالنسبة للتنظيمات.

٣- ما زال التفاوت قائماً بين سياسة الدفاع الاجتماعي المعلنة من قبل الدول وأسلوب العمل في مجال الوقاية والعلاج من الجريمة في هذه الدول.

٤- ما زالت الإحصاءات الجنائية لمعظم الدول مضللة ولا تعكس الواقع الفعلي للفساد الإداري في تلك الدول الأمر الذي لا يمكّن من تقييم العمل في مجال الدفاع الاجتماعي في ضوء تلك الإحصاءات. كما لا يمكن ترشيد الرقابة الإدارية والمتابعة والمحاسبة في ضوءها.

٥- مازال الاهتمام من بعض السلطات السياسية بمجال الدفاع الاجتماعي غير كاف ولا يخدم مصالحها فحسب. كما أن الرقابة الإدارية تخضع لإيديولوجية تلك السلطات والتي تسعى لإخفاء حقيقة الفساد الإداري.

٦- ما زالت الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التنظيمات الإدارية ونظم الرقابة والمتابعة والمحاسبة للحد من صور الفساد الإداري، وكذلك توفر الفنيين والمخططين بالكفاءة والقدر الكافي في مجال الأجهزة العاملة على مواجهة الفساد الإداري ولم يُتَحَ بعد للدول النامية الفرصة للتعرف على خبرات الدول المتقدمة في مجال الإقلال من تكاليف الفساد الإداري، وحتى لو أُتيحت هذه الفرصة فلا يمكن إسقاط التجربة نظراً لوجود الفوارق التي تم ذكرها.

٤٦- المرجع السابق نفسه، ص: ١٨٠-١٨٣.

٧- عدم وجود نموذج نظري للتخطيط لإقلال تكاليف الفساد الإداري من قبل الهيئة الدولية، أو المجتمعات المعنية بفهم الفساد الإداري. وعدم قيامها بدور فعال لمساعدة بعض الدول في عملية صياغة خطة الإقلال من تكاليف الفساد الإداري. وقصور التعاون بين الأجهزة العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي ببعض الدول وعدم تبادلها المعلومات التي تعكس نشاطها في هذا المجال، إضافة إلى عدم توفر نماذج للرقابة الإدارية التي تساعد على الوقاية من الفساد الإداري.

٨- أن تكون خطط التقليل من تكاليف الفساد الإداري قائمة على أساس متكامل من حيث الفهم الصادق للفساد كسلوك انحرافي وأساليب مواجهته والعمل في مجال الوقاية والإصلاح بحيث تشمل كافة الجوانب التي تكفل مواجهة الفساد بفاعلية وفي ضوء ذلك يجب توزيع النفقات بحيث تغطي المجالات المختلفة على أن تراعي طبيعة الأدوار الوظيفية التي تقوم بها الأجهزة العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي وأجهزة الرقابة بحيث تكون هذه الأجهزة قادرة على أداء دورها مع توفر الخبرة الكافية بها لاستخدام ميزانيتها المخصصة لها استخداماً أمثل وبأعلى قدر من الكفاية والفاعلية في مواجهة الفساد الإداري في التنظيمات وعلى مستوى المجتمع.

ولمواجهة تحديات الإقلال من تكلفة الفساد الإداري كنمط انحرافي تم وضع بعض التوجيهات المتمثلة فيما يلي: (٤٧)

١- دعم البحوث العلمية في ضوء التوجيهات المعاصرة في مجال الفساد الإداري وتبصير الدول والأجهزة الإدارية المتخصصة في مجال التنظيمات بأهمية الاستفادة منها في التخطيط لتقليل نفقات الفساد الإداري.

٢- ضرورة ربط خطط التنمية في مجال الدفاع الاجتماعي بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وإدراج خطط الرقابة الإدارية والمحاسبية ضمن خطط التنمية.

٣- ضرورة قيام الهيئة الدولية بمجهودات واضحة في مجال التخطيط لتقليل تكاليف الفساد الإداري حتى يمكن الاسترشاد به على مستوى الدولة. والاستفادة منه في الدول الأخرى كنموذج يحتذى به، وتقديم الدعم المالي لمراكز الأبحاث لهذه الغاية.

ولتنميط أشكال الفساد الإداري على أساس خطورتها مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لكل بلد نامي أو متقدم كان. وكذلك يتوجب على الهيئة الدولية تقييم برامج التنمية في مجال الدفاع الاجتماعي والرقابة الإدارية في بعض الدول للتعرف على مدى ما حققته هذه البرامج من إقلال نفقات الفساد الإداري بصوره المختلفة.

ومن وجهة نظري كباحثة أرى أن ما توصل إليه د. شتا مهم جداً من ناحية ضرورة وضع خطة متكاملة للحد أو التقليل من نفقات الفساد الإداري على مستوى المنظمة شريطة أن تكون مرتبطة مع

٤٧- المرجع السابق نفسه، ص: ١٨٣-١٨٤.

خطة التنمية والإصلاح في الدولة وأن تكون أنظمة المراقبة والمحاسبة موحدة بينهما ومنسجمة مع أنظمة الهيئات الدولية في المجتمع الدولي والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال ولا بد من أن نشير إلى أنه حالياً تم تجاوز الكثير من معوقات وضع خطط للتقليل من تكاليف الفساد.

وأما بالنظر للموضوع من الوجهة الاجتماعية نجد أن بعض الباحثين قد ركزوا على موضوع الضبط الاجتماعي في مكافحة الفساد^(٤٨) وتأخذ مظاهر الضبط الاجتماعي أوضح صورة لها مع تحقق شرطين أساسيين هما: وضوح المعاني في ذات الفاعلين وتمثل الفاعلين لهذه المعاني. فإذا تحقق الشرط الأول زال الالتباس والغموض عن كل تصرف، وأصبح السلوك لغة معبرة وأداة متطورة قادرة على تحقيق عملية التواصل الاجتماعي. ويتحقق الشرط الثاني تكون عملية التواصل قد أنجزت بالفعل، ومن خلالها تتحقق اجتماعية الفرد وإنسانيته. وقد بين الباحثون أن المجتمع العربي استقر على منظومة قيمية وأخلاقية تنظم العلاقات الاجتماعية السائدة بين الناس طوال قرون عديدة فجاء نظام الضبط الاجتماعي، فيها نتاجاً لتفاعل شكلين من أشكال النظم الاجتماعية، يرتبط أولهما: بمنظومة التشريع الإسلامي وهو في أساسه نظام اجتماعي يرمي إلى تهذيب النفس، وتقويمها لضبط السلوك الإنساني، وتوفير الشروط المناسبة لتحقيق الموازنة بين حقوق الأفراد، ومكاسبهم من جهة، والواجبات المفروضة عليهم من جهة أخرى، وباختصار يمكن لمنظومة التشريع الإسلامي أن تسهم في تحقيق مفهوم الانضباط الأخلاقي والاجتماعي بدرجة تزيد كثيراً عن المنظومات الوضعية الأخرى. لما ينطوي عليه من إحياء لنظام المحاسبة الذاتية، ومراقبة الذات؛ ولأنه يقوم على مجموعة من المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والتي هي قيم الإنسان نفسه والقيم التي تؤكد عليها الحضارات الإنسانية على اختلاف أشكالها وتعدد تجاربها، وتشمل أحكام التشريع الإسلامي قوانين ومعايير ونظم من شأنها أيضاً أن تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس في ضوء القيم العامة التي بني الإسلام على أساسها، وهي قيم الخير والعدل والمساواة، وبذلك تصبح لمنظومة القيم الدينية تأثير في ضبط السلوك وتوجيهه ويظهر ذلك حتى على المستوى غير الرسمي، وبمعزل عن سلطات الدولة.

أما ثانيهما: فتحتل نظم القرابة والمعايير الاجتماعية الموقع الثاني بعد الدين من حيث الأهمية في ضبطهما للسلوك الاجتماعي وتوجيهه. فمن يتتبع تاريخ المجتمع العربي يدرك أهمية الدور الذي كانت تؤديه القرابة في الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، فإذا لم يكن هناك مانع شرعي لممارسة فعل أو سلوك فإن معايير القرابة تصبح الأساس في العلاقة التي يقيمها الأفراد مع بعضهم بعضاً، وكان للقرابة دور أساسي عندما برزت مظاهر غياب السلطة في مرحلة الحكم العثماني، فظهرت الزعامات المحلية التي كانت تقوم على اعتبارين أساسيين هما القرابة والدين، وقد

٤٨- د. أحمد الأصغر، أديب عقيل، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل، جامعة دمشق، ٢٠٠٤. ص: ٢٦٢-٢٧٢.

تولوا من خلال نفوذهم الاجتماعي معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية والمشكلات ومنع الفوضى وانتشار السطو والنهب وغيرها....

وبذلك وفي إطار المنظومة القيمية الدينية ومنظومة قيم القرابة يصبح الفرد ممارساً لسلوكه، ومراقباً على ذاته في الوقت نفسه، ويتجاوب معه في ذلك النظام الاجتماعي الذي يسوغ له ممارساته المتوافقة معه، ويشجعه عليها، ويحاسبه على الممارسات المخالفة له، والتي تلحق الضرر بغيره من الناس. وتصبح مظاهر الفساد الاجتماعي والإداري أقل انتشاراً، على الرغم من أن منظومة القيم الأخلاقية ومظاهر الضبط الاجتماعي التقليدية وخاصة الدين والقرابة لم تعد قادرة حالياً على أن تؤدي الدور الذي كانت تؤديه في الماضي، فتيارات التأثير أخذت تمتد بسرعة هائلة إلى داخل المجتمع العربي، نتيجة لحركة دمج العالم اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، إلا أن تأكيد أهمية التربية الأخلاقية وتهذيب النفس وتركيتها والذي تؤكد الديانات السماوية عامة، والإسلامية والمسيحية بشكل خاص، لم يأت إلا انسجاماً مع طبيعة الإنسان نفسه، وطبيعة المجتمع الإنساني، ومع غياب هذا النظام تتحطم البنية وتغيب الدلالات التي تحويها المنظومة الثقافية، وتزداد مظاهر الفساد عموماً بأشكاله المختلفة ومظاهر الفساد الإداري والسياسي بشكل خاص.

وترى الباحثة هنا أن للقيم الدينية أهمية كبيرة في تقويم سلوك الفرد والجماعات والحد من مظاهر الفساد بكافة أشكاله وحتى الإداري منها، إلا أنه لا بد من توخي الحذر الشديد من استخدام هذه المنظومة القيمية لزيادة التعصب الديني والتفرقة بين الأفراد على أساس الدين بحجة مكافحة الفساد الاجتماعي والإداري.

وكذلك فيما يتعلق بموضوع القرابة وكما سبق أن ذكرنا عند دراستنا للأسس التي وضعها كليتجار د لاختيار الموظفين؛ يخشى أن تُستخدم علاقات القرابة للتكتل ضد الإدارات المكافحة للفساد لإعاقة عملها ومنعها من تعطيل دورة الفساد في المؤسسات.

ويمكن الاستعاضة حالياً عن نظم القرابة والتي كان لها دور كبير سابقاً، بهيئات المجتمع المدني. حيث بين بعض الباحثين أنه^(٤٩) (أصطلح في علم الاجتماع على تسمية الحالة التي تتميز في إطارها العام باستقلال الفرد عن الأسرة والعشيرة، واعتماده على المجتمع، واعتماد المجتمع على الفرد، بالمجتمع المدني).

ومع التطور الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات، وخاصة الأوروبية منها، بدءاً من النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت تتشكل منظمات وهيئات ومؤسسات اجتماعية تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع

٤٩- شاھر أحمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥ ص: ١٨٣-١٩٢

المدني كما يستخدم اليوم تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة.

وقد بين هؤلاء الباحثين^(٥٠) أن مؤسسات المجتمع المدني تساهم في خلق مناخ اجتماعي إبداعي وديناميكي متطور، يمتاز بوجود فعاليات متعددة ومتنوعة، قادرة على المراقبة وفصح السلبيات، مستقلة عن الآليات الرسمية الجامدة المكلفة بحماية الأنظمة والمستفيدين منها مهما كان سلوكها، ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تجاوز حالات التشرذم المذهبي والقبلي والعشائري المتخلف في المجتمع، وفصح آليات الفساد والانحطاط الشامل في المجتمع، فليس غريباً أن تتكاتف القوى المتضررة من هذا الدور وتشن حملة تشويه ضدها تتلخص في معارضتها للقيم السائدة وأحياناً المقدسة في الوعي الاجتماعي لخلق جو من التوجس والنفور المسبق عنه في المجتمع، وبأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم غربي غريب عن المجتمعات العربية، وفي هذا الخصوص لا بد من تبيان النقاط التالية:^(٥١)

١- هناك من يضع تعارضاً بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني؛ علماً بأن لكل منهما دوراً يكمل الآخر. فالدولة القانونية لا تلغي مؤسسات المجتمع بل تساعد على تفتحها، ومؤسسات المجتمع المدني تساعد الدولة على القيام بمهامها.

٢- ومؤسسات المجتمع المدني ليست بالضرورة المجتمع المدني الغربي، بل من نتاج التطور الحضاري لكل مجتمع، وهي ليست غريبة على مجتمعاتنا.

٣- ومؤسسات المجتمع المدني ليست عصا سحرية بمجرد قيامها تحل جميع مشاكل المجتمع؛ فعلى الرغم من معرفة الدول الغربية لمؤسسات المجتمع المدني منذ أكثر من قرن من الزمن، ما زال بعضها مرتعاً للفساد.... وبالتالي لا بد من صيغة تقدم آلية متجددة لمراقبة هذه المؤسسات والنظام؛ فالإطار العام الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تعمل ضمنه بشكل صحي مضبوط هو الديمقراطية.

وفي رأي الباحثة هناك من يحاول إبراز الجوانب السلبية في استخدام الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، لخلق مبررات الهروب من استحقاقها. وإن وجود سلبيات قد تظهر أثناء الممارسة الديمقراطية نتيجة لأسباب المصلحة الأنانية الضيقة، لا يعني أنها أسلوب غير فعال وإنما لا بد من البحث عن سبل الوقاية من تلك السلبيات عن طريق تشريع قوانين تتفق عليها الأغلبية، تبيين الحدود التي لا يمكن تخطيها في إطار الثقافة والواقع والوعي الاجتماعي المحدد.

وهذا أكدته ما توصل إليه د. تيزيني^(٥٢) بأن المجتمع المدني ليس ضد الدولة من حيث هي، بل هو ضد إمكانية هيمنتها الشاملة والشمولية. من هنا، يسعى المجتمع المذكور إلى تطوير مؤسساته التي

٥٠- المرجع السابق نفسه.

٥١- المرجع السابق ذكره.

٥٢- د. تيزيني طيب، من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني، دار جفرا، دمشق، ٢٠٠٢، ص: ١٥٨.

تناط بها مهمة الحفاظ على التوازن بينه وبين الدولة عبر ممارسة الرقابة عليها ودفعها إلى أمام، وكذلك عبر دفع الدولة له إلى أمام في سياق متوازن.

وأنا كباحثة أرى بأنه قد يشكل المجتمع المدني بمؤسساته الحزبية والنقابية والمهنية المضمون الحقيقي للحياة الديمقراطية التي تجيز الحق للأكثرية في تسيير شؤون البلاد وتجيز للأقلية حق المعارضة وإبداء الرأي في قضايا البلاد كافة. وهذه المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في رصد مظاهر الفساد ومكافحته من خلال المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤديها للمجتمع ومنها:

١- التنشئة والتثقيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأعضائها، وتزويدهم بالمعلومات التي تنمي من وعيهم وثقافتهم المواطنة التي تنقلهم من حالة الرعايا إلى المعنيين والمشاركين والمساهمين وتسوّغ الحق في المراقبة والمساءلة.

٢- تمكين الجماعات من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة.

٣- تهيئة الفرص لكافة الناس لاختيار ممثليهم في البرلمان والحكومة وتمكين الجماهير من المفاضلة بين المرشحين المتنافسين والسياسات المتباينة.

٤- المساهمة في مكافئة المسؤولين المجدين ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وإذا ما تكاثفت هذه المؤسسات باختلاف أنواعها في تحقيق تنمية هادفة تعلي من شأن الوطن والمواطن فإن من السهولة بكان تطويق الفساد وتصفية آثاره المدمرة على المجتمع من خلال المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعبر توجيه الرأي العام وجعله مستتيراً قادراً على التمييز بين الأمور التي تصب في مصلحة البلاد وتلك التي تتناقض معها.

كذلك يمكن للدولة التي تتبنى سياسة مكافحة الفساد، أن تؤثر في الأفراد المنضمين إلى هذه المؤسسات وتجعلهم أداة لنشر ثقافة مناهضة الفساد في جميع شرائح وفئات المجتمع وذلك قد يكون من خلال تأكيد الأخلاق والقيم، ولاسيما في الوظيفة العامة لمحاصرة الفساد الإداري.

حيث أكد د.ناصر^(٥٣) بأن القاعدة الأخلاقية يفترض أن تكون مقبولة من العقل البشري وأن تستهدف جلب النفع العام ودفع الضرر، وكل سلوك بشري يخالف القاعدة الأخلاقية هو سلوك منحرف يصب في خانة الفساد، وكل تصرف مطابق للقاعدة الأخلاقية هو سلوك سوي وأخلاقي ويحول دون الوقوع في برائن الفساد، أي حتى يكون السلوك الوظيفي طبيعياً يجب أن يركن إلى قواعد أخلاقية والعكس صحيح.

والسلوكيات العامة للعمل الوظيفي وممارسته الأخلاقية ما هي إلا ثمرة لتطور اقتصادي- اجتماعي مديد، وتكيف مع البيئة المحيطة التي تملّي ضرورات تلبية الحاجات الأساسية للناس، ومعظم

٥٣- د.الناصر عبيد ناصر، ظاهرة الفساد(مقاربة سوسيولوجية-اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:٦٥-٧٠).

ممارسات السلوكيات العامة للإدارة مستمدة من منظومة قيمية مجتمعية، توضع في سياق الزمن ومنها: قيم البقاء، والشرف، والحرية، والميول، والمعتقدات الدينية، والانتماءات العقائدية، فضلاً عن حصيلة العبر والدروس والنتائج المستخلصة من واقع ممارسة الوظيفة العامة، والتي أظهرت بأن للموظف الحكومي دورين، أولهما إيجابي عندما تكون السياسة العامة متسقة مع منظومة القيم والمبادئ التي يؤمن بها، وثانيهما سلبي عندما تتعارض السياسة العامة مع منظومة القيم والمبادئ التي يحملها.

وفي رأي الباحثة فإن القيم الأخلاقية التي أثبت وجودها على مر العصور في أي مجتمع هي أكبر مقوم لسلوك الإنسان لوقاية أو معالجة انحرافه نحو أي شكل من أشكال الفساد ولا بد من أن نشير هنا إلى جهود منظمة الشفافية العالمية في هذا المجال^(٥٤) وباعتبارها إحدى المنظمات المدنية حيث أنشئت على مر السنين سلسلة كاملة من الطرائق لمكافحة الفساد، وفي مقدمتها جميعاً، الميثاق الخاص بالاستقامة (الخلو من النقائص الأخلاقية) ومبادئ العمل والتجارة من أجل مواجهة الرشوة، وأصدرت كتاب (المصدر) الذي يبين كيفية صياغة نظام استقامة وطني للقضاء على الفساد داخل دولة من الدول، أو لتضييق نطاقه على الأقل، كما أصدرت كتاب (عدة محاربي الفساد) والعدة هذه تشكل مختصراً للخبرات العلمية والعملية التي حصلها أعضاء مختلفون في المجتمع المدني (الفروع الوطنية للشفافية العالمية) ومنظمات أخرى في مضمار مكافحة الفساد حيث أكدت المنظمة^(٥٥) أن مكافحة الفساد تقتضي نظاماً يتمتع بأطر أخلاقية وقيمية، نظام إداري وقانوني وتنفيذي يدرك أهمية القيم والأخلاق ودورها في بناء مؤسسات تمتلك أولى مقومات النجاح، وبدون توافر الأطر الأخلاقية وكوادرها فلن تنفع القرارات القانونية لمكافحة الفساد، ولن تجدي مجموعة القيم إذا اقتصر فقط على النداءات والمناشدات، إننا نحتاج فعلاً إلى سلوك أخلاقي كامل (قول يُترجم إلى فعل وحقيقة). ولا بد من الاستفادة من كل التقاليد والمعتقدات الدينية السماوية (التوراة والإنجيل والقرآن) وغيرها من المذاهب والمعتقدات غير السماوية والفلسفية، ومن كل الموارد الفكرية للبشرية، مثلما حدث عند صياغة الإعلان المسمى إعلان الأخلاق العالمي، حيث تضمن الإعلان القيم التالية:

- (الإنسانية ويعني معاملة كل إنسان معاملة إنسانية دون تمييز).
- (التبادلية وتعني "لا تعامل الناس بما لا تريد أن تعامل به").
- (احترام الحياة وتقديرها، فالفرد البشري كائن نفيس إلى حد لا نهاية له وتجب حمايته مطلقاً وعدم تعذيبه أو أذيته بأي شكل كان).

٥٤- آيغن بيتر ترجمة: محمد جديد، شبكات الفساد والإفساد العالمية. دار قدس، دمشق، ٢٠٠٥، ص: ١١٥-١٢٥-٢٧٥-٢٨٣.

٥٥- المرجع السابق نفسه.

- (عدم العنف فأصحاب القوة والسلطة مطالبون بالالتزام القانوني في معالجة الأمور بعيداً عن العنف).

- (التضامن فما من إنسان يتمتع بالحق في استعمال ما يملك من دون مراعاة لحاجات المجتمع والأرض، وينبغي لاستخدامها أن يخدم مصلحة عامة للناس...)

- (العدالة - التسامح - الصدق في التعامل والنزاهة - المساواة في الحقوق - الشراكة من خلال الاحترام العادل و المتبادل والتفهم والمراعاة المتبادلة والاستعداد للتصالح والمحبة).

وتم استنباط هذه القيم من قبل مؤسس (مؤسسة الأخلاق العالمي) الكونت فن درغرين من كلمة المهاتما غاندي عن الخطايا الاجتماعية السبع في العالم المعاصر، وهي كما يلي: (٥٦)

*الثروة من دون عمل.

*المتعة من دون ضمير.

*المعرفة من دون شخصية.

*التجارة والعمل من دون أخلاق.

*العلم من دون إنسانية.

*الدين من دون تضحية.

*السياسة من دون مبادئ.

وهذا ما أكدته سوزان أكرمان (٥٧) عندما توصلت إلى أن الأفكار والالتزامات الأخلاقية هي مواضيع ذات شأن والإصلاحات أحياناً تجري ببساطة بسبب دفعها من قبل زعيم ملتزم وشعبي، والزعماء الأقوياء يمكنهم إلهام الشعوب لتقبل إصلاحات يعجز عن إنجازها أشخاص أقل منهم قوة ولكن القيادة القوية ، رغم ضرورتها لا تعتبر كافية لتحقيق التغيير السياسي. وعملية الإصلاح لا تتحقق بدون دعم الفئات القوية والأشخاص الأقوياء من داخل وخارج الحكومة. وتُعدّ قوانين مكافحة الفساد أداة رادعة ليس للفساد ذاته فحسب، بل لتجزئة الفئة الحاكمة ولتطوير فئات ومعارضة قوية. وإن رفع راية مكافحة الفساد لاستخدامها كقناع للقمع هي ظاهرة مقلقة للإصلاح في الحكم الأوتوقراطي الذي يفتقر إلى ضوابط خارجية. وإذا لم يفتح الحكام الأوتوقراطيين الطريق أمام مجتمعاتهم للسماح لهم بالمزيد من المعارضة والنقد فإن حكومات هؤلاء الحكام سوف تغرق في التحجر وقلة التحمل إلى أن تنهار في النهاية. فالاعتماد على شعبية وشخصية قائد واحد تُعدّ إستراتيجية خاطئة على المدى الطويل.

وتُعدّ الفضائح فرصة لحشد الدعم من أجل إجراء تغييرات في المؤسسات ولكنها لا تعتبر شيئاً عظيماً بحد ذاتها؛ وإن جلب انتباه الإعلام ضروري لإخراج الفضائح إلى السطح، ولكنه ليس كافياً، فكشف

٥٦ - المرجع السابق نفسه.

٥٧ - أكرمان سوزان، الفساد والحكم (الأسباب - العواقب - الإصلاح) مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٧ -

الأسرار يجب أن يلقى مصداقية لدى الجمهور، كما أن الجمهور نفسه يجب أن يكون مهتما بالتعبير عن الاستياء والغضب الذي يجب أن يغطي من قبل الإعلام، ومثل هذه الحركة قد تدفع الحكومة في النهاية إلى التحقيق في الادعاءات وتصحيح المغالطات التي تقف وراءها، ولكن للأسف تعمل الاستجابة الحكومية على التركيز على الشخصيات، من أجل تغطية اللوم على أحد والبحث عن كبش فداء من ناحية أخرى، إلا أنه لا يمكن إغفال أنه يمكن استخدام الفضائح والأزمات أحياناً لدفع الفعالية العامة والخاصة المترددة نحو التغيير.

ومع ذلك فعلى المصلحين أن يدركوا بأنه هناك خطين للتعامل مع إصلاح له صفة الثبات:^(٥٨) الأول: يكون ممكناً في أوقات الأزمات الكبيرة والفضائح والاستياء من الوضع المالي وينطوي على توجه ضخم تدخل فيه تغييرات كبيرة دفعة واحدة.

الثاني: فيشمل استراتيجية تدريجية تصمم فيها خطوات التغيير لحشد التأييد مع الوقت. وقد يحتاج الأمر للتضحية ببعض المكاسب قصيرة الأمد للوصول إلى ترتيب صحيح للتغييرات.

كما أن الهجوم المباشر على الفساد من خلال تعزيز تطبيق القوانين وكشف الموجودات والمؤسسات الخاصة لمكافحة الفساد قد لا يكون كافياً أو حتى ضرورياً بدلاً من ذلك لا بد من تركيز البحث تحت أساسات الأنواع المختلفة للفساد لمعرفة الأسباب الكامنة وراءها. فالتعميمات العامة غير ممكنة ولكن تجارب مختلف الدول تظهر عدة إمكانيات إصلاحية مشتركة.

وفي رأي الباحثة أنه فعلاً أفضل الطرق لمكافحة الفساد تبدأ من معرفة الأنواع المختلفة للفساد وتحليل أسبابها الكامنة والظاهرة وصولاً إلى تحديد أفضل طرق المعالجة أو الوقاية.

الآليات الدولية لمكافحة الفساد:

لاسيما ما يتعلق منها بجهود المنظمات الدولية في هذا المجال والتي تعرضت لها سوزان أكرمان حيث بينت بأن هناك خمسة أصعدة عريضة أمام التدخل العالمي لمكافحة الفساد وهي:^(٥٩)

- عندما يتم وضع أموال المنظمات العالمية موضع العمل على شكل قروض أو منح يصبح لهذه المنظمات مصلحة في الاستخدام الفعال لمواردها.

- إذا رغبت البلدان في الإصلاح، فإن منظمات المساعدة والإغاثة تدعم مباشرة جهود مكافحة الفساد مثل إصلاح نظام الخدمة المدنية والموازنة وأنظمة الإدارة المالية، وإذا ما تفاقمت

٥٨- المرجع السابق نفسه.

٥٩- أكرمان روز سوزان ، ترجمة فؤاد سروجي، الفساد والحكم (الأسباب-العواقب-الإصلاح)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص: ٣١٣-٣٤٦.

الأزمات المالية والاقتصادية نتيجة لوجود بنية مؤسسية ميالة إلى الفساد، فإن مساعدات الإصلاح قد تصبح مشروطة وحتى لو لم تبد الحكومات حماساً لأي تغيير.

- يمكن أن يُركز على تقليص رغبة الشركات متعددة الجنسيات لدفع الرشا وعلى تجنيدها في صفوف الجهود الإصلاحية. وفي بعض الدول النامية يفوق نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات نفوذ الدولة نفسها. وحتى ولو لم يكن الحال هكذا فإن للشركات المتعددة الجنسيات نفوذاً ملموساً على الحكومات.

- يمكن للبرامج العالمية التي تراقب تدفق الأموال غير المشروعة أن تقوم بمراقبة الفساد من خلال عرقلة تحويل الأموال السرية إلى أمكنة لا يمكن متابعتها فيها فيما بعد، كذلك يمكن التعاون مع المؤسسات العالمية لمكافحة الجريمة التي قد تلعب دوراً في مكافحة الفساد.

- تقليص الفساد قد يتطلب إيجاد مؤسسات دولية جديدة. وبعض الإصلاحات تتطلب تعاوناً عبر الحدود إذا ما أُريد لها أن تعمل بشكل جيد وقد يتطلب هذا إيجاد هيئات جديدة للمراجعة وإصدار الأحكام القضائية.

* ففي مجال القروض والمنح: إلى وقت قريب بقي البنك الدولي مركزاً طاقته التحليلية على مراحل قبول المشروع. وعلى الرغم من اشتراطه لوجود شفافية في عمليات الشراء إلا أنه لم يقدم متابعة كافية. وقد سعت إرشادات الشراء إلى ضمان وجود درجة من التنافسية في المناقصات والعقود الكبيرة ولكن القلق من الفساد كان ضمنياً، إلا أن البنك أعاد في عام ١٩٩١ مراجعة هذه الإرشادات، لكي يبين بوضوح أن الفساد والاحتيال يشكلان أساساً لإلغاء أي عقد إذا لم يتم المدين بعمل الإجراءات المناسبة، وقد تم توسيع الجزء (٣٠،٦) من الشروط العامة للملائمة لاتفاقيات القروض والكفالات للسماح بإبطال أي قرض بسبب الفساد والاحتيال من قبل ممثلي المدين أو من قبل المنتفعين. ولكن الدولة المقترضة يمكنها الدفاع عن نفسها ضد إبطال القرض بأخذها إجراءات زمنية ومقبولة من البنك لإصلاح الوضع. كذلك تم تعديل إرشادات الشراء تحت بند قروض IBRO و IDA لإضافة الفقرة رقم ٥١-١ والتي تقول بأن البنك سيفرض أي اقتراح بوضع مكافأة إذا ما تأكد بأن المتقدم للمناقصة قد تورط في ممارسات فاسدة أو أعمال احتيالية خلال عملية التنافس على العقد المذكور. كما أن البنك سيلغي العقد إذا ظهرت أية دلائل على ممارسات فاسدة أو احتيالية فيما بعد. والشركات التي يتبين تورطها في هذه الممارسات، ستعاقب بأن يتم إعلانها غير مؤهلة للعقود اللاحقة سواء لفترة من الوقت أو إلى ما لا نهاية. وقد سمحت القوانين الجديدة للبنك بتدقيق حسابات المقاولين والطلب منهم تسجيل جميع دفعاتهم إلى الوكلاء قبل وبعد المناقصة، لأن مثل هذه الدفعات تشكل المنفذ التي تمر منه الرشاوي. وتعتمد أهمية هذه التغييرات على كيفية تطبيقها في الميدان ولكنها تعتبر خطوة أولى واعدة على الطريق.

وفي أيلول ٧٩٩١ تم تعديل إرشادات الشراء مرة أخرى من أجل السماح للمقترضين بطلب مناقصين يوقعون على تعهد بعدم الرشوة، ويلتزمون على أثره بالابتعاد عن الفساد والاحتيال (فقرة ٦١-١) وسوف يوافق البنك على مثل هذه الممارسة إذا كانت جزءاً من برنامج عريض لمكافحة الفساد وإذا كانت ستمتد فيما بعد لتشمل جميع المشتريات العامة. وقد أوصت منظمة الشفافية العالمية بتبني مثل هذه الممارسة، وقامت الإكوادور وبنما ومقاطعة مندوزا في الأرجنتين بتجربتها، كما جهزت منظمة الشفافية العالمية عينة من وثائق المناقصات ووصف لأساليبها لاطلاع الشركات عليها. وأوصت كجزء من هذه العملية أن تلتزم البلدان بفرض الحظر إذا لزم الأمر. كما توصي البلدان المقترضة ومنظمات المساعدة العالمية والمجتمعات المانحة باستخدام التحكيم العالمي لمعالجة وتقييم اتهامات الفساد التي قد تخرج من المتعهدين الخاسرين للمناقصة مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة المالية والزمنية التي تتطلبها دعاوى المناقصات وأن تقرر على أساسها. وعلى منظمات المساعدة والإقراض أن تدرك الديناميكية السياسية والتنظيمية التي تجعل من السيطرة على الفساد مهمة صعبة، كما يتوجب عليهم وبوعي ذاتي منهم أن يقوموا بمراجعة مؤسسات السيطرة لديهم من أجل عزل مجالات التقصير، لتجنب النقد من المراقبين الخارجيين الذين قد يؤثرؤا على مصداقية هذه المنظمات في حال عدم قيامهم بالمراقبة الداخلية لأنفسهم.

* وفي مجال دعم الإصلاح: يعتزم البنك الدولي ومعه صندوق النقد **IMF** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المساعدة الثنائية وبنوك التنمية المحلية بالسير في سياسات لمكافحة الفساد تتعدى ضمانات نظافة مشاريعهم نفسها إلى دعم إقامة بنية أساسية للإصلاح. وتقوم الـ **UNDP** و **AID** (برنامج المساعدة الأمريكية العالمي) اللذان يقدمان حالياً دعماً تقنياً للحكومات بتوسيع مشاريعهما بإدخال أمور واضحة ضد الفساد ويدرك صندوق النقد الدولي أن الروابط الفاسدة والسرية بين الحكومة والقطاع الخاص وقطاع البنوك والمال يمكن أن تساهم في تفاقم الأزمة، وأن الإصلاحات البنوية على هذه الأصعدة هي شرط لإطلاق كف بعض المشاريع الحالية.

وقد بدأ البنك بإطلاق مشاريع تقف بانتظار الانطلاق، إذ أصبحت القروض تصمم لإصلاح السلطات التنظيمية، ومؤسسات الضريبة والقضاء وغيرها من المؤسسات العامة كما ينصح البنك الدولي دائماً بالخصخصة. أما منظمات المساعدة مثل **UNDP** والمانحون الثنائيون فقد كانوا رواداً في تطوير مشاريع الإصلاح المؤسسي وكل هذه المبادرات تتطلب التزاماً طويلاً الأمد من قبل منظمات التمويل والخبراء وإدراكاً بأن قياس الناتج لا يمكن صياغته بسهولة، ومع ذلك، فإن منظمات المساعدة العالمية والإقراض يمكن أن تقدم الإطار الذي يسير فيه التطوير على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن تعمل مع الدول بمفردها من أجل برنامج واقعي لمساعدة أي حكومة متوجهة نحو الإصلاح والقيام بالخطوات اللازمة للتخفيف من الفساد؛ وقد تختلف أولويات الإصلاح عبر البلدان ولكن العوامل الأساسية تشمل إصلاح الأطر القضائية الأساسية

وإجراء تغييرات في جوهر القانون من أجل تخفيف حوافز الفساد في بعض القطاعات. كذلك زيادة نظافة المراقبة وقوانين الإصلاح، وإصلاح نظام الخدمة المدنية وتقوية التوازنات والمراقبات. وتشمل المحاولات الجارية حالياً تقديم الموارد والدعم التقني لتسهيل عملية النقل إلى جهاز خدمة مدنية كفوء وبعده أقل من الموظفين الذين يحصلون على رواتب مجزية، وعلى هذه المؤسسات الدولية أن تكون راغبة في قطع المساعدات عن الدولة التي تظهر عدم قدرتها على استخدام هذا الإطار بفعالية.

كما أن هناك تأثيراً فعالاً للشركات المتعددة الجنسية التي تستطيع أن تلعب دوراً مركزياً في صفقات الفساد الكبيرة ولدى الإصلاح فرصة كبيرة للنجاح إذا دعمت هذه الشركات إصلاحات التغيير، ولاسيما أن الجو الذي يغلب على الرأي العام يميل بقوة ضد الفساد مما يجعل من الأجدى للشركات الكبيرة بأن تقف ضد الرشوة بدلاً من تحملها أو تشجيعها.

*- وفي مجال السيطرة على غسيل الأموال ومشاريع الجريمة العالمية: يجب أن يتم تنسيق الجهود لمكافحة الفساد مع جهود حملة عالمية أخرى وهي الصراع ضد الجريمة المنظمة. وهناك سببان لذلك.

الأول: أن كل من الزعماء الفاسدين وأركان الجريمة العالمية يكسبون من عمليات غسيل الأموال عبر الحدود، كما أن قبول الرشا سيبدو أكثر جاذبية إذا ما رافقته سهولة في إيداع الأموال خارج البلاد، لذلك يأتي اتخاذ إجراء عالمي قوي وفعال ضد غسيل الأموال ليساهم في حل كلا المشكلتين.

الثاني: إن وجود أعمال غير قانونية على نطاق واسع يشكل نفوذاً فاسداً على الحكومات وخاصة في مسائل تطبيق القانون والسيطرة على الحدود، فالزعماء الفاسدون ورجال الأعمال المجرمون يعتاشون بعضهم على بعض. فالأعمال غير القانونية يجب أن تدفع الرشا من أجل أن تمارس أعمالها، وهذه الرشا، كونها غير قانونية، من شأنها أن تقدم رأسماً للأعمال الإجرامية عالمياً، وهذا من شأنه أن يخفف من تكاليف رأس المال على مثل هذه الأعمال وينميها على حساب الأعمال المشروعة والقانونية. وتعدّ معاهدة فيينا ضد نقل المخدرات والمواد المخدرة والتي تم تبنيها عام ٨٨٩١، ومعاهدة المجلس الأوروبي لعام ١٩٩١ حول غسل الأموال والتي تقضي بالبحث ووضع اليد ومصادرة نتائج الجريمة تشكلاً للمعاهدات العالمية الرئيسية في هذا الإطار. والتي نتج عنها عدد من الجهود الدولية في هذا المجال (٦٠):

- إعلان بازل لعام ٨٨٩١ حيث اعتمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية إعلان مبادئ ألزم جميع البنوك بمنع استخدام النظام المصرفي لأغراض غسل الأموال من خلال الالتزام بعدد من المبادئ

٦٠- المبارك إبراهيم مخلص، غسل الأموال (التجريم والمكافحة)، ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٦-٨٢

والمعايير الواجب توافرها لتطبيق نظام مصرفي فعال يساعد في الكشف عن حسابات غاسلي الأموال والعمليات التي يقومون بها من خلال القنوات المصرفية المختلفة وكذلك ضرورة تعاون جميع البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال مع مراعاة التقيد بالحدود التي يسمح بها القانون فيما يتعلق بسرية الحسابات المصرفية.

- التوصيات الأربعون لمجموعة الفاتف (FATF) والفاتف هو اختصار لمجموعة حملة العمل المالي الدولية التي شكلت بناء على قرار مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع عام ١٩٩١ حيث تهتم هذه المجموعة بمشكلة غسل الأموال التي تتم عبر النظام المصرفي الدولي ولاسيما تلك المتأتية من الإتجار غير المشروع بالمخدرات وقد أصدرت المجموعة أربعين توصية تشكل أساساً ومنطلقاً لأي نظام رقابي مصرفي يمكن أن يعتمد من قبل الدول المختلفة لمواجهة عمليات غسل الأموال.

- الدليل الإرشادي للجماعة الأوروبية لعام ١٩٩١ حيث اهتم بوضع مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى منع استغلال النظام المالي في عمليات غسل الأموال المتأتية من مختلف المصادر غير المشروعة.

- توصيات مؤتمر مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نابولي لعام ١٩٩٤. وأهمها تقييد مبدأ سرية الحسابات المصرفية.

- توصيات المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بالقاهرة عام ١٩٩٥. المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة غسل الأموال والسماح للسلطات المختصة بالإطلاع على الحسابات المصرفية.

أما فيما يتعلق بالجهود العربية المشتركة في مكافحة غسل الأموال فيمكن إجمالها في القانون العربي النموذجي الموحد للمخدرات لعام ١٩٩٦ والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٤.

وتتمحور جهود مكافحة ظاهرة غسل الأموال من خلال ثلاثة مستويات: الأول يتمثل في مكافحة على المستوى الدولي، والثاني في مكافحة على المستوى الإقليمي، والثالث المكافحة على المستوى الوطني لكل دولة، وذلك من خلال إصدار كل دولة للتشريعات الوطنية اللازمة التي تتسجم مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتي تجرم نشاط غسل الأموال المتأتية من المصادر غير المشروعة. (٦١)

وتضيف الباحثة إلى ما تم ذكره من الجهود الدولية لمكافحة الفساد بكافة أشكاله صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣. وتتبع أهمية الاتفاقية من ناحيتين:

- أنها ضمن إطار الأمم المتحدة.

- تُعدُّ الأداة الدولية لمكافحة الفساد دولياً.

وتحتوي الاتفاقية (١٧) مادة تتناول اتخاذ الإجراءات الكفيلة للوقاية من الفساد و تحديد المخالفات المرتبطة بالفساد؛ وكيفية إجراء التحقيقات والطرائق المختلفة لكشف الفساد وتجريمه والتعاون القضائي بين الدول؛ لتسليم المطلوبين من دولة لأخرى لإحالتهم إلى القضاء، والتعاون بين القضاة يساعد على جمع الأدلة وخاصة عندما يتم دفع الرشا خارج حدود الدولة المعنية مما يظهر الحاجة لمعلومات عن حساب مصرفي في دولة أخرى. كما يشمل التعاون القضائي تجميد الأموال الناجمة عن الفساد- وضع اليد- حجز الأموال ومصادرتها. وهذا الأمر مهم جداً لكنه ليس سهلاً أن تتبع التنقل المالي لأموال من حساب لآخر في دول متعددة، وتضمنت الاتفاقية أيضاً إجراءات أخرى لردع الفساد على المستوى الدولي وقد وقعت على هذه الاتفاقية ٠٤١ دولة منها ٦٧ دولة صادقت عليها فقط

وقعت سورية على الاتفاقية في كانون الأول عام ٣٠٠٢ لكنها لم تصادق عليها بعد. والأردن استقبل مؤتمراً بمشاركة الدول المصدقة عليها في كانون الأول من عام ٦٠٠٢ من أجل التأكد من مصداقية تطبيق الاتفاقية ووضع المعايير للتأكد من ذلك وماهي النتائج الحقيقية على أرض الواقع ؛ حيث يتطلب التصديق وقتاً إضافياً من أجل مواءمة القوانين القضائية معها في كل بلد معني بتصديقها.

أما مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الذي تم إعداده في عام ٢٠٠٢ فما زال في مراحله الأولى من حيث الصياغة والإسهاب والتفصيل وعدم التوازن بين مواده وهذه أوجه قصور سيتم معالجتها من خلال اللجنة الفنية المشتركة المكلفة بإعادة الصياغة.... ومن خلال المختصين في الاجتماعات التحضيرية لدورات مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب المعنيين بإقرار الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية.^(٦٢) وعند استعراض هذا المشروع وجدنا أنه ينسجم في كثيراً من مواده مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وترى الباحثة أنه بالفعل لا يمكن استخدام وصفة جاهزة لمكافحة الفساد بشكل عام بل لا بد من التركيز على المسببات الخفية والظاهرة لكل ظواهر الفساد المنتشرة في البلد المعني ودراسة النتائج أو الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد والمجتمع على الصعيد الداخلي والخارجي وحتى على الصعيد المستقبلي للبلد وللأجيال القادمة ولأسيما من ناحية تشويه القيم والأخلاق وتعميم الأنانية الفردية والمصلحة الشخصية على حساب المصلحة الجماعية والعامية، ومن ثَمَّ لا بد من دراسة تكلفة المعالجة لهذه الظواهر مقارنة بالأرباح الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من

^{٦٢} - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مكافحة الفساد(الجزء الثاني)، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٩٣.

مكافحة الفساد وعن طريق هذه الخطوة يمكن وضع ترتيب أولويات في سياسة أو استراتيجية مكافحة الفساد التي تضعها الدولة بناءً على حجم الفائدة التي يمكن الحصول عليها.

وانطلاقاً من القاعدة أعلاه سيتم التطرق في الفصل اللاحق للأساليب العلمية التي تساعد في كشف الغش والفساد المالي والإداري وذلك للوقوف على ظواهر الفساد المنتشرة في القطاع العام والخاص ومحاولة تحديد وتحليل مسبباتها ومعالجتها.

الفصل الثالث

أساليب كشف الفساد والغش المالي

سوف يتم التطرق في هذا الفصل بداية إلى مفهوم الخطأ والغش المالي وأنواعه وصوره المختلفة؛ ومن ثمّ سيتم التركيز على أهمية التحليل المالي كأحد أهم أساليب الكشف عن الغش والفساد المالي والإداري، ومن ثمّ سيتم تطبيق حالة عملية على إحدى المؤسسات الاقتصادية موضوع العينة.

المبحث الأول

ميز بعض الباحثين بين الخطأ والغش وفق الآتي: (٦٣).
أولاً:

أ - مفهوم الأخطاء:

التحريفات العفوية غير المقصودة في القوائم المالية مثل الأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات والدفاتر، أو السهو أو عدم صحة تفسير الحقائق بالإضافة إلى التطبيق الخاطئ غير المتعمد للسياسات المحاسبية.

ب - مفهوم الغش Fraud :

تحريفات متعمدة مقصودة في القوائم المالية، ويمكن التفرقة بين نوعين من تلك التحريفات الناتجة من الغش هما تحريفات ناتجة عن إعداد قوائم مالية احتيالية أو مضللة، وتحريفات ناتجة من سوء استخدام الأصول، وقد يتم تقسيم الغش حسب ارتباط التحريفات بالإدارة أو بالعاملين بالمنشأة. وترى الباحثة هنا أن هذه المفهوم للغش هو جزء من مفهوم الفساد المالي والإداري الذي تم التعرض له في الفصل الأول.

ثانياً: أنواع وصور الأخطاء والغش: (٦٤)

أ-أنواع وصور الأخطاء يمكن تقسيم الأخطاء إلى عدة أنواع هي :

١. أخطاء حذف: وهي تمثل أخطاء ناتجة من عدم تسجيل أحد العمليات بأكملها.

٦٣- د. عبد الحي هشام، التحليل المالي ، مركز الأعمال الأوروبي ،دمشق، ٢٠٠٥، ص: ٢٠-٥.

٦٤- د. دسوقي محمد، التحليل الاستراتيجي، مركز الأعمال الأوروبي، دمشق، ٢٠٠٧، ص: ٣٠.

٢. أخطاء ارتكابية: وهي أخطاء تنتج من عمليات حسابية، وتتم من خلال النقل من المستندات أو من تجميع القيود في الصفحات المختلفة.

٣. أخطاء متكافئة: وهي أخطاء يتم ارتكابها دون أن تؤثر في توازن ميزان المراجعة، حيث تحدث في جانبين مختلفين ويترتب عليها اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة الحسابين، مما يؤثر حتماً في الحسابات الختامية للمنشأة.

٤. أخطاء في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية: وهي أخطاء ناتجة عن عدم صحة التوجيه المحاسبي أو المعالجة المحاسبية لعمليات المنشأة، وتعد تلك الأخطاء من الأخطاء ذات الأهمية النسبية لأنها ذات تأثير في عدالة وصدق عرض القوائم المالية.

ب-أنواع الغش:

١. غش واحتيال العاملين: ويتضمن ذلك النوع بصفة عامة سرقة موارد المنشأة التي يملكها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل السرقات. وتعتمد المنشأة بالطبع على نظام الرقابة الداخلية بها لتخفيض احتمال حدوث مثل تلك الاحتمالات والغش ، ولذا فإن المراجع عليه تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ثم تحديد نقاط الضعف بها ، ويرفع كل هذا للإدارة، أكثر من ذلك فإنه من المتوقع أن يكشف المراجع مثل هذه الاحتمالات والغش اعتماداً على خبرته ومهارته المهنية، وهذا لا شك أنه يتطلب وعياً وإدراك المراجع بالطرق التي يمكن ارتكابها بها فضلاً عن الحفاظ على نزعة الشك المهنية عند أداء مهمته كمراجع.

٢. غش واحتيال الإدارة: يتضمن هذا النوع غش الإدارة بصفة عامة عن طريق ارتكاب الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا. وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية، وخطورة ذلك النوع من الغش والاحتيال يفصح من كونه يمكن أن يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر الإجراءات الرقابية، ومن ثم فإن مثل هذا النوع من الغش يكون من الصعب اكتشافه، على الرغم من كونه ذا تأثير كبير على صدق وعدالة عرض القوائم المالية.

٣. الغش الناتج من تحريفات مرتبطة بإعداد قوائم مالية احتيالية أو مضللة :

تنتج تلك التحريفات من عمليات متعمدة تهدف إلى خداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق ما يلي:

أ - معالجة أو تزيف أو تعديل السجلات المحاسبية أو المستندات التي أعدت في ضوءها القوائم المالية.

ب- العرض الخاطئ أو الحذف عن عمد لإحداث عمليات معينة في القوائم المالية.

ج- التطبيق الخاطئ عن عمد للمبادئ والمعايير المحاسبية فيما يتعلق بمبالغ أو تصنيف أو طريقة عرض معينة أو إفصاح بطريقة معينة.

٤. الغش الناتج من تحريفات مرتبطة بسوء استخدام الأصول:

وتتضمن تلك التحريفات سوء استخدام الأصول وسرقتها واختلاسها ويشمل ذلك:

- اختلاس المتحصلات النقدية أو سرقة المخزون.

- تواطؤ موظفي الشركة مع طرف آخر في سبيل اختلاس أحد الأصول.

وفي رأي الباحثة إن أنواع الغش هذه تندرج ضمن أشكال وأنواع الفساد المالي والإداري التي تم التعرض لها سابقاً. والتي لا بد من اتباع الآليات المناسبة لاكتشافها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجتها أو الحد منها. وأهم هذه الطرق والأساليب هي طريقة التحليل المالي.

المبحث الثاني

أهمية التحليل المالي في كشف الغش والفساد المالي

مفهوم الرقابة وتقييم الأداء :

عرُفت الرقابة بأنها^(٦٥) العملية التي تقوم على قياس أداء الأعمال التي يقوم بها المرؤوسون وتصحيح الانحرافات إن وجدت لضمان تحقيق الأهداف المرسومة.

أما رقابة الأداء فعرُفت على أنها^(٦٦) جهد منظم لوضع معايير الأداء مع أهداف التخطيط لتصميم نظم معلومات تغذية عكسية، ومقارنة الإنجاز الفعلي بالمعايير المحددة مسبقاً وتقرير ما إذا كان هناك انحرافات وتحديد أهميتها واتخاذ أي عمل مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المنظمة يتم استخدامها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة لتحقيق أهدافها.

وهناك من عرفها بأنها^(٦٧) عملية مستمرة تتضمن الوسائل والإجراءات التي تمكن المسؤولين من التحقق من حسن سير العمل طبقاً لما هو مخطط وقياس الفروق وتحليلها والتقرير عنها، لمحاسبة المسؤولين واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، أما أشكال الرقابة فيمكن حصرها في الرقابة المستندية والرقابة المالية، وبالنسبة للرقابة المستندية فتتمثل نقطة البداية في عملية الرقابة لأنها تضمن التحقق من سلامة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكذلك التقيد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية، ومن انتظام الدفاتر والسجلات التي يعتمد عليها في إعداد هذه القوائم المالية، وتعرف بأنها أداة فعالة للتأكد من دقة العمليات المختلفة المقيدة في الدفاتر.

وللتمييز بين الرقابة وتقييم الأداء يرى البعض^(٦٨) بأن تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلاً ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء.

65-Boninni,Rebert –management control (NY:MCGRAW,HILL BOOK,1964,P299-

66-Rebert.G.Mocklr,1972-the management control process(Englewood cliffs,N.J.Prentice Hall)

67- Meigs,watterb.,1955-principles of auditing.(home wood, Illinois:Richard .D.Irwin,In,p9,

٦٨- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص:٥٠.

وفي رأي الباحثة فإن هناك اختلافاً واحداً بين رقابة الأداء وتقييم الأداء وهو أن الرقابة عملية مستمرة وقد تكون يومية وتراقب كافة الإجراءات المتبعة أو المستندات أما تقييم الأداء فهو يركز على نتائج الأعمال التي قد لا تظهر بشكل موضوعي ودقيق نوعاً ما إلا في نهاية السنة المالية وبعد إعداد القوائم المالية الختامية وبذلك يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه:

- العملية التي تستهدف الوقوف على مدى نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة سواء كانت أهداف ربحية أو قيمة مضافة أو زيادة إنتاجية.

وهي قياس لما تم إنجازه من عمل ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها، ومن ثمّ يمكن وضع خطط وسياسات الرقابة على الأداء لاكتشاف ومنع الغش والفساد المالي بمختلف أنواعه التي تم ذكرها سابقاً.

وقد اختلف الباحثون في الأساليب أو الأدوات المتوجب استخدامها لتقييم الأداء ورقابته فمنهم^(٦٩) من ركز على الأدوات التالية ولاسيما في المنشآت الصناعية:

- ١- الميزانيات العمومية المقارنة.
 - ٢- قوائم الأرباح والخسائر المقارنة.
 - ٣- التقارير الخاصة.
 - ٤- المعدلات والنسب المالية.
 - ٥- تحليل التكاليف الثابتة والمتغيرة (تحليل التعادل).
 - ٦- مقاييس الكفاءة الإنتاجية وفعالية الأداء.
- أما آخرون^(٧٠) فقد ركزوا على المقاييس التالية باعتبارها الأهم في رأيهم وهي:
- ١- معدل العائد على الاستثمار.
 - ٢- مفهوم الدخل المتبقي.
 - ٣- العائد على المبيعات.

وفي رأي الباحثة فإن مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء تختلف حسب طبيعة نشاط المنشأة الحكومية سواء أكانت خدمية أو تجارية أو صناعية؛ إضافة إلى أن التحليل المالي لهذه المؤشرات مهما كان نوعها هو الأهم لترجمة الأرقام الناتجة عن هذه المؤشرات والوقوف على مواطن الخلل الفعلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية للانحرافات وهو ما سيتم التركيز عليه في المبحث التالي.

^{٦٩}- الغرفة التجارية الصناعية-أهمية الرقابة وتقييم الأداء في الشركات والمؤسسات والمصانع السعودية-الرياض-عام ١٤١٤ هجري.ص:٦٤.

^{٧٠}- علي حسين أحمد حسين، المحاسبة الادارية المتقدمة (تسعير المنتجات - تقييم الأداء - نظم الإنتاج الحديثة) مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ٢١٣.

مفهوم التحليل المالي وأهدافه ومنهجيته:

أولاً: مفهوم التحليل المالي:

يعرّف التحليل المالي بأنه:^(٧١) مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

وبذلك يعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضاً تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

وإن القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي - تعد مدخلات لعملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تكون فيه هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعد بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمنشأة وتفسيره، وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي وسلامته وكفاية الإفصاح المحاسبي وملاءمته شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم، والعكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس المحاسبي أو عند الإفصاح المحاسبي)، أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية، إذ إن ما يبنى على خطأ غالباً ما يكون على خطأ.

إلا أن عدداً من الباحثين^(٧٢) لم يفصلوا بين العمل المحاسبي والعمل المالي وعدّوا التحليل المالي هو النشاط السابق لعملية التخطيط المالي ويلازمها وتحويل البيانات المتحصل عليها من مصادرها إلى معلومات ذات دلالات معينة من قبل المحلل، وبالتالي فإن خطوات التحليل المالي تتضمن جمع البيانات وتنسيقها والمراد تحليلها ثم المقارنة بين المجاميع الكلية والمجاميع الجزئية من الخطة المرسومة والاستنتاج ويعني التوصل إلى قرار سليم حول السياسات المالية المتبعة من قبل المنشأة.

وآخرون عدّوا التحليل المالي يقوم على تحليل المعطيات المحاسبية والاقتصادية في المشروع، ويعد بمثابة أداة للإدارة تمكنها من وضع الحلول اللازمة للمشكلات المالية المطروحة، ويتم التحليل المالي

^{٧١} - الزعبي محمد هيثم ، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص: ١٥٧-١٥٨.

^{٧٢} - الراوي وهيب خالد . سعادة يوسف، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠، ط ١،

ص: ١٦-١٧.

تلبية لأهداف المنشأة سواء كان في حالة اتخاذ القرارات المالية، أم في حالة الرقابة المالية، أو لتأمين المعلومات الكافية عن وضع المنشأة لتلبية طلب الجهات الممولة^(٧٣).

وفي رأي الباحثة فإن التحليل المالي يأتي بعد انتهاء العمل المحاسبي وقد تقوم به الإدارة المالية أو المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي (الجهات الوصائية أو الرقابية المختلفة) ويمكن تعريفه بالآتي:

أ: التحليل المالي هو دراسة انتقادية للقوائم المالية للمنشأة بعد إعادة تبويبها التوبيب الملائم لأغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي لا تشملها تلك القوائم، وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل بغرض توضيح أسباب ما حدث من نتائج، وتقييم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة، وتتبع تطورها على مدار الفترات المالية المتتالية، وإجراء المقارنة على أساس سليم بين المشروعات المتماثلة، وبالتالي تحديد الانحرافات وحالات الغش والفساد المالي والإداري المختلفة.

ب: أما خصائص التحليل المالي فهي:-

- إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
- إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
- إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة في الصناعة الواحدة.
- إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اكتشاف مواطن الخلل والفساد.

ثانياً: أهداف التحليل المالي:

بين بعض الباحثين^(٧٤) أن التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة، وهذا يمكن المنشأة من التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي. وبناء عليه فإن الاستخدامات الأساسية للتحليل المالي تتمثل في الأهداف التالية:

- معرفة المركز الائتماني للمنشأة وكذلك تحديد مركزها المالي.
- تقييم صلاحيات السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها.

^{٧٣} - د. حسون توفيق ، الإدارة المالية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٨٩ ، ص: ٢٨١ - ٢٨٤ .

^{٧٤} - الراوي وسعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦-١٧ .

-تحديد القيمة الاستثمارية للمنشأة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المنشأة الفعلي في السوق.

-تقييم الأداء والمساعدة في التخطيط, تحليل كافة أنشطة المنشأة الاقتصادية وترشيد قرارات الاستثمار وزيادة مصداقية نتائج أعمال المنشأة.

وأكد آخرون^(٧٥) بأن التحليل المالي ومن خلال أدواته الوسيلة الفعالة والناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المنشأة المالية وعملياتها, ومن خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة موجوداتها, وتوازنها المالي, وسيولتها, ومخططاتها في التوسع والنمو, إلا أنهم صنفوا أهداف التحليل المالي حسب الجهات التي المستعملة له أو المستفيدة, **حيث منها ما يخدم إدارة المنشأة نفسها مثل:**

تقييم كفاءة عمليات المنشأة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المنشأة وسلامة أدائها المالي, واكتشاف الانحرافات في مخطط المنشأة وفي أداء العاملين, وبالتالي التخطيط المالي السليم لفترات مالية مقبلة. **-ومنها ما يخدم موظفي ومستخدمي المنشأة مثل:** تقوية الروح المعنوية لدى العاملين, وتقوية ولائهم وانتمائهم للمنشأة التي تطلعهم دائماً على نتائج عملياتها, بالإضافة إلى أن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين دوماً إلى التقاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفشل.

-ومنها ما يخدم أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها مثل: تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة وطويلة الأجل؛ وتحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح والخسائر لفترة زمنية معينة وتحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة وتحديد قدرات المنشأة على التوسع والنمو, أو مواجهة الانكماش والفشل, وإمكانية مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشآت أخرى مشابهة لها.

-ومنها ما يخدم أصحاب الديون على المنشأة مثل:

تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المنشأة في إطارها وتحليل قدرة المنشأة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها.

-ومنها ما يخدم المؤسسات الحكومية مثل:

الرقابة على أداء المنشأة وتماشيه مع القوانين والأنظمة وتحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية تحليل سياسات المنشأة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.

-ومنها ما يخدم الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية مثل:

٧٥-الزغبى هيثم , الادارة والتحليل المالي , مرجع سبق ذكره.ص:١٥٩-١٦٢ :١٦٤.

تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي ومراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي وتحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

وبذلك نجد أن وجهة النظر السابقة هذه كانت دقيقة بالرغم من شموليتها لكل الجهات المستفيدة والمستخدمة للتحليل المالي.

وفي رأي الباحثة فإنه يمكن إجمال الأهداف المتوخاة من التحليل المالي مهما كانت الفئة المستفيدة بما يلي:

- تقييم الأداء المالي للمنظمة في الفترة المالية الماضية.
- اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية لتحسين الأداء المالي للمنظمة.
- إمكانية مقارنة الأداء المالي للمنظمة مع الأداء المالي للمنظمات الأخرى
- وبالنتيجة تقييم فعالية إدارة المنشأة وكفاءتها في تحقيق أهداف المنشأة.
- الكشف عن مواطن الخلل والقصور والفساد المالي والإداري في أداء الإدارة والعاملين.

ثالثاً: المنهج الاستراتيجي للتحليل المالي

لقد رتب بعض الباحثين خطوات التحليل المالي بما يلي: (٧٦)

١- التصنيف: وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

٢- المقارنة: وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل أمر بعضها مع بعض ومقارنة المجموعات المحددة في الأمر الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام؛ والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية واحدة، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في الصناعة نفسها.

٣- الاستنتاج: وهو عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل، وبالتالي يمكن

٧٦- المرجع السابق نفسه، ص: ١٦١- ١٦٢.

للإدارة المالية أن تحكم حكماً سليماً على المركز المالي للمنشأة، وبما يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

إلا أن باحثين آخرين تعرضوا لمراحل التحليل المالي بشكل أبسط وأكثر وضوحاً وسهولة وفق الشكل الآتي^(٧٧):

- ١- فحص تقرير مدقق الحسابات الخارجي.
 - ٢- فحص وتحليل قائمة الطرق السياسية المحاسبية.
 - ٣- إعادة تهيئة الميزانية والقوائم المالية الأخرى لأغراض التحليل المالي:
 - ٤- دراسة القوائم المالية من خلال (التحليل الرأسي - التحليل الأفقي) للقوائم المالية.
 - ٥- تطبيق الأساليب الفنية وأدوات التحليل المالي (النسب والمؤشرات المالية).
 - ٦- التحليل المالي المقارن (التاريخي، مؤشرات الصناعة، وحدات مثيلة، بيانات تقديرية).
 - ٧- إعداد التقرير التفصيلي بنتائج التحليل (نطاق المهمة، نتائج التحليل الرأسي والأفقي، المؤشرات المالية المتنوعة ومقارنتها بأدوات التحليل المقارن).
- وفي رأي الباحثة فإن الترتيب الأخير لخطوات عملية التحليل المالي هو أكثر دقة لأنه يدعو المحلل المالي سواء كان من داخل المنشأة أم خارجها إلى التعرف والإحاطة بجميع الظروف الثابتة والمتغيرة المحيطة بالمنشأة من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق الخارجي لأعمال المنشأة وأيضاً من خلال الاطلاع على السياسات والأنظمة المحاسبية التي تتبعها المنشأة، إضافة إلى أنه يُظهر أهمية إعادة تهيئة الميزانية الختامية والقوائم المالية الأخرى وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بحيث تسهل قراءتها وتحليلها.

وقد تمكنت الباحثة بعد الاطلاع ودراسة عدد كبير من تقارير التحليل المالي لشركات ومؤسسات عامة وخاصة في الدول العربية من اقتراح منهج تحليل الأداء الاستراتيجي وفق الآتي:

تقرير الأداء الاستراتيجي من قائمة المركز المالي: يمر هذا التقرير بالخطوات التالية:

- ١- إعداد التحليل الأفقي والرأسي للبيانات الخمس الأساسية وهي (الأصول طويلة الأجل - رأس المال العامل - إجمالي الاستثمار - حقوق المساهمين - التزامات).

^{٧٧} د. عبد الحي هشام ، دورة التحليل المالي ، مركز الأعمال الأوروبي ، دمشق، ٢٠٠٥، ص: ٥٠.

والتحليل الرأسي: وفيه يتم نسبة كل رقم إلى إجمالي الاستثمار، أما التحليل الأفقي فهو تحليل نمو بين العام الحالي والعام السابق أو عام الأساس مثال: (إجمالي الاستثمار للعام الحالي - إجمالي الاستثمار للعام الأساس) مقسوماً على إجمالي استثمار للعام الأساس.

٢- يتم تقييم ثلاث سياسات من خلال قائمة المركز المالي (الميزانية) وهي:
أ- سياسة الاستثمار: وهناك نوعين من السياسات:

- تركيز على الأصول طويلة الأجل.

- تركيز على رأس المال العامل.

فإذا كانت الشركة صناعية يُفضل التركيز على الأصول طويلة الأجل وإذا كانت الشركة تجارية يُفضل التركيز على رأس المال العامل.

أما إذا كانت خدمية فالتركيز يتوقف على طبيعة النشاط، مثلاً: التعليم يحتاج إلى أصول طويلة الأجل.
ب- سياسة التمويل: هناك سياستان للتمويل:

١- الاعتماد على التمويل الذاتي (حقوق المساهمين).

٢- الاعتماد على التمويل الخارجي (الالتزامات طويلة الأجل).

ويفضل الاعتماد على التمويل الذاتي ولكن يمكن الاعتماد على التمويل الخارجي شريطة أن تكون نسبة الأرباح أعلى من نسبة الفوائد (بمقدار من ٢-٣ مرة تقريباً).

نسبة الربح = صافي الربح / إجمالي الاستثمار.

نسبة الفوائد = الفوائد المدينة / الالتزامات طويلة الأجل.

ج- سياسة النمو: وهنا نعتمد على إجمالي الاستثمار فإذا زاد إجمالي الاستثمار فإن الشركة نمت والعكس بالعكس.

وإذا كان هناك نمو فيجب معرفة من أين تم تمويل هذا النمو من (حقوق المساهمين أم من القروض) وكذلك يتوجب معرفة كيف تم استثمار هذا النمو (وهنا ننظر إلى نمو الأصول طويلة الأجل ونمو رأس المال العامل).

تقرير الأداء الاستراتيجي من قائمة الدخل: هناك ثلاث تحليلات وهي:

- التحليل الأول: كفاءة التشغيل: وهنا نقيس أداء المسؤولين عن التشغيل باستخدام المعادلة التالية:

معدل كفاءة التشغيل = مجمل الربح / إجمالي الاستثمار.

- التحليل الثاني: تحليل كفاءة الإدارة: وهذا يقيس أداء الإدارة العليا باستخدام المعادلة التالية:

معدل كفاءة الإدارة = صافي الربح (قبل الفوائد والضرائب) / إجمالي الاستثمار.

- التحليل الثالث: تحليل العلاقة بين المشغلين والمديرين (مجمل الربح وصافي الربح).

هذه العلاقة تأخذ صورة من ثلاثة صور وهي:

- مجمل الربح < صافي الربح وهذا يعني ارتفاع المصروفات الأخرى وبالتالي وجود مشاكل إدارية.
- مجمل الربح = صافي الربح (حالة توازن) وهي من أفضل الحالات لأن المدير وفر إيرادات أخرى تساوي المصروفات الأخرى وبالتالي حافظ على مستوى الربح.
- مجمل الربح > صافي الربح وهذا يعني أن الشركة تعتمد على الإيرادات الأخرى وبالتالي هناك مشاكل في التشغيل.

تقرير الأداء الاستراتيجي من قائمة التدفق النقدي: تعبر قائمة التدفقات النقدية عن الموازنة النقدية

والمعدة على أساس نقدي وهي عبارة عن صافي الحركة النقدية وفق الآتي:

- صافي التدفقات النقدية من النشاط الجاري = المتحصلات من المبيعات - المدفوعات للمبيعات.

- صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري = المتحصلات من بيع الأصول - المدفوعات لشراء الأصول.

- صافي التدفقات النقدية عن النشاط التمويلي = الحصول على القروض - دفع القروض.

+رصيد نقدية أول المدة.

=رصيد نقدية آخر المدة.

وتستخدم هذه القائمة للحكم على مرحلة دورة الحياة للشركة (نمو-استقرار-انهيار) طبقاً للجدول التالي:

النشاط الاستثماري	النشاط الجاري	وضع الشركة
سالب	صفر أو سالب	نمو
صفر أو سالب	موجب	استقرار
موجب	سالب	انهيار

عندما يكون الجاري موجب والاستثماري سالب وبقيم قريبة من بعضها فالوضع مقبول، وعندما يكون

الجاري موجب والاستثماري سالب وبقيم بعيدة عن بعضها فالوضع يتطلب تقديم بيانات إضافية لمعرفة

طرق تمويل التوسع وإمكانية خدمة القروض والفوائد ولا بد من مقارنة نسبة الربح مع نسبة الفوائد.

-وفي حالة التمويل الذاتي هناك تكلفة للتمويل أيضاً وهي تكلفة المخاطرة باستثمار هذا المبلغ في

التوسع الاستثماري للشركة ولا بد من مقارنتها مع نسبة الربح.

التحليل التقليدي ويتكون من خمسة عناصر وهي:

١ - تحليل السيولة: وهي اليسر المالي ولها نوعان:

-السيولة السريعة: وتعني القدرة الفورية على سداد الدائنين وتساوي النقدية وما في حكمها (الأصول المتداولة). وتقاس بالنسبة التالية: النقدية/الخصوم المتداولة.

-السيولة العادية: وتعني القدرة على سداد الدائنين في الأجل القصير خلال العام وتقاس بالنسبة التالية: أصول متداولة/الخصوم المتداولة.

٢-إدارة الدين: وتنقسم إلى جزأين: أ- كمية الدين وتساوي إجمالي الديون / إجمالي الأصول.
ب- تغطية الدين ويقصد به هل نسبة الربح أعلى من نسبة الفوائد وتستخدم المعادلة التالية: صافي الربح / الفوائد المدينة.

٣-إدارة الأصول: وتستخدم هذه النسبة لمعرفة كفاءة تشغيل الأصول، وتقاس بالنسبة التالية: المبيعات / الأصول بأنواعها وكلاً على حده. وهي تعني مدى مساهمتها في تحقيق المبيعات.

٤- كما تحسب معدلات الدوران: وكلما زادت كان أفضل مثل: معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون.

معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة / متوسط المدينين (الزبائن).
٥-قياس الربحية: وهنا يوجد أكثر من مؤشر منها صافي الربح / المبيعات (الإيرادات) أو صافي الربح / إجمالي الاستثمار. وهو يمثل معدل العائد على الاستثمار.

٦- تحليل دورة التشغيل: (دورة تحول النقدية) : فترة تحول المخزون + فترة التحصيل - فترة تأجيل المدفوعات.

ويتم مقارنة هذه النسب المالية خلال فترات زمنية مختلفة أو بالمقارنة مع مؤشرات عامة للصناعة أو شركات مشابهة.

بعض الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي^(٧٨):

١ - استخدام الدخل المتبقي لتقييم الأداء:

قد يستخدم الدخل المتبقي بدلاً من معدل العائد على الاستثمار في الحكم على أداء مركز الاستثمار، ويمثل الدخل المتبقي صافي دخل مركز الاستثمار مخصوماً منه الفائدة المحسوبة على رأس المال المستثمر في المركز أي يمثل فائض الدخل بعد خصم الحد الأدنى لمعدل العائد على الاستثمار، وبالطبع فإن كل من الأسلوبين يؤدي إلى قرارات مختلفة.

والدخل المتبقي لا يمثل نسبة، ولكنه رقم مجرد يعبر عن الدخل، حيث يكون الهدف هو مضاعفة إجمالي الدخل المتبقي

الدخل المتبقي = صافي الدخل - (الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب × إجمالي الأصول)

^{٧٨} - د. دسوقي محمد، تحليل الأداء الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٠.

ويمثل الدخل المتبقي مقياس جيد للأداء وقد يكون أفضل من معدل العائد على الاستثمار في حالة استخدامه في المشروعات التي ترفض إذا استخدم معدل العائد على الاستثمار. ومن مزايا الدخل المتبقي أنه يمكن تطبيقه في المقارنة بين الأقسام المختلفة وتفصيله للأقسام التي تحقق مقدار أكبر من الدخل المتبقي.

٢- معيار القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم المشروعات أو المنشآت:
ويتم حسابها بالمعادلة الآتية:

= ربح التشغيل بعد الضريبة - تكاليف رأس المال المرجح (إجمالي الأصول - الخصوم المتداولة)
مع ملاحظة:

- من الممكن استخدام صافي الدخل المستخدم في حساب معدل العائد على الاستثمار.
- معدل تكاليف رأس المال المرجح = معدل العائد المطلوب - إجمالي الأصول - الخصوم المتداولة في الاستثمار.

وفي رأي الباحثة ومن خلال التطبيق العملي لهذه المعايير تبين إمكانية تطبيقها وبشكل أمكن من خلاله الحكم على كفاءة وفعالية إدارة المنشأة والعاملين فيها.

ولكن بالرغم من أهمية التحليل المالي كأسلوب لكشف الاحتيال والغش المالي إلا أنه يتوجب عدم إغفال تعرض عملية مراجعة القوائم المالية التي يتم أدائها بالتوافق مع مبادئ المراجعة المقبولة والمتعارف عليها إلى مجموعة من الحدود الحتمية لعل أهمها ما يلي: (٧٩)

١- عدم إعطاء تأكيد وضمن قاطع بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء جوهرية سواء كان ناتج من تشغيل البيانات المحاسبية، أو الخطأ في اختيار مبادئ المحاسبة أو تطبيقها.

٢- كثيراً ما تعطي مبادئ القياس المحاسبي أكثر من بديل للمحاسبة عن عملية أو حدث معين، حيث عادة ما توجد طرق عديدة للمحاسبة عن تدفق تكاليف المخزن أو استهلاك الأصول الثابتة، فضلاً عن ذلك تتطلب المبادئ المحاسبية التفسير واستخدام التقدير الشخصي قبل تطبيقها على عمليات معينة أو ظروف وأحداث معينة، وقد يختلف المراجعون والمحاسبون القانونيين في تلك التفسيرات والتقدير.

٣- قد يكون من المستحيل مراجعة نتائج أحداث وعمليات لم تسجلها المنشأة، حيث لا يمكن للمراجع أن يقوم بمراجعة ما ليس موجوداً، فعدم وجود أو عدم فعالية إجراءات الرقابة عن اكتمال تشغيل وتسجيل البيانات المحاسبية قد يجعل من المستحيل أحياناً مراجعة أوجه نشاط معين من أنشطة المنشأة، كما أن التواطؤ سواء تم بالكامل داخل المنشأة أو ارتبط بأطراف خارجية قد يبطل مفعول الإجراءات الرقابية والأدلة الأخرى التي يعتمد عليها المراجع عادة.

٧٩- المرجع السابق نفسه.

٤- يعمل المراجع عند أدائه عملية المراجعة داخل حدود اقتصادية محددة ومقيدة بشكل واضح، حيث يجب أن تتم تلك العملية عند تكلفة معقولة، وداخل حدود معقولة من الوقت، تؤدي تلك الحدود التي تركز على التكلفة والوقت إلى مراجعة السجلات المحاسبية والبيانات المؤيدة لها باستخدام العينات. ولأن أساليب العينات تستخدم غالباً لتحديد وجمع الأدلة، فإن العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المراجع، إنما ينبغي على أن تكاليف المراجعة يجب ألا تتجاوز المنافع المتوقعة منها، فلو أن عينة المراجعة كانت كبيرة جداً فإن المراجع سيمارس مراجعة أكثر من اللازم، ومن ثمَّ ترتفع التكاليف، هذا من ناحية، أما الأخرى فإن كون حجم العينة أصغر من أن يكفي لتدعيم وتكوين رأي المراجع له أيضاً مخاطره الممثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر.

٥- عادة ما يتم إصدار تقرير المراجع للقوائم المالية خلال ثلاثة شهور بعد تاريخ إقفال الميزانية العمومية، ولا شك في أن هذا القيد الزمني قد يؤثر على مقدار أدلة الإثبات التي يمكن للمراجع الحصول عليها بخصوص الأحداث والعمليات المالية التي قد تحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية والتي قد تكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، ومن هنا فإن المراجعة لا توفر التأكيد الكامل بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية العفوية أو المتعمدة، ومن ثم فإن هناك قدراً من عدم التأكد أو المخاطرة يوجد دائماً عند الاعتماد على تقرير المراجعة.

وبالتالي ترى الباحثة أنه لا بد من أخذ القيود السابقة بعين الاعتبار عند اعتماد تقرير المراجع أو المحلل المالي.

حالة عملية
التحليل المالي للميزانية الختامية
للمؤسسة العامة لسد الفرات

٢٠٠٥	٢٠٠٦		
٣.٨١٢.٥٦٠.٧٨٤	٤١٦١.٠١٩.٦٠٧		الموجودات غير المتداولة
١١٤٩٢٧٣٢٠.١	١٣٢.٣٣١٦٨.٠		رأس المال العامل الموجودات المتداولة -المطالبات المتداولة
٤٩٦١٨٣٣٩٨٥	٥٤٨١٣٥١٢٨٦		إجمالي الاستثمار
٩٩٤.٠.٠.٠.٠.٠	٩٩٤.٠.٠.٠.٠.٠		رأس المال
٣٤٨٦٨٦٥٨٦	٣.٨٠٣.٠٦٢.٦٨٦		الالتزامات طويلة الأجل
١٠.٢٢١١٤.٠.٦	٩٣٢٤٨٢١.٠		قروض خارجية + الاحتياطيات
٣٧٨٧٥٦٧٧٢	٥٩١.٠٤٠.٣٩.٠		الاهتلاكات
التحليل الأفقي	التحليل الرأسي		
معدل النمو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
%٩.١٤	%٧٧	%٧٦	الأموال غير المتداولة
%١٤.٨٨	%٢٣	%٢٤	رأس المال العامل
%١٠.٤٧	%١٠٠	%١٠٠	إجمالي الاستثمار
٠ صفر	%٢٠	%١٨	رأس المال المدفوع
%٩.٧٠	%٧٠	%٦٩	قروض طويلة الأجل
%-٨.٧٧	%٢	%١.٧٠	الاحتياطيات
%٦٠-	%٠.١٧	%٠.٠٦	احتياطي قانوني
%٠.٠٥	%١.٨	%١.٦	احتياطي ارتفاع أسعار
%٢٩٨	%٠.٠٠٨	%٠.٠٣٠	فائض مرحل
%٥٦.٠٥	%٧.٦٣	%١٠.٧	الاهتلاكات

التحليل المالي :

السياسة الاستثمارية: إن المؤسسة هي ذات طابع اقتصادي إنتاجي وبالتالي فإن تشكيل الأصول غير المتداولة (موجودات ثابتة + مشروعات تحت تنفيذ) لنسبة ٧٦ % من إجمالي الاستثمار نسبة مقبولة نظراً لطبيعة المنشأة الخاصة بالمؤسسة والتي تركز على إنتاج الطاقة من السدود. وقد نمت هذه الأصول غير المتداولة بنسبة ٩.١٤ % نتيجة لعمليات التحديث المستمرة التي تزيد العمر الإنتاجي لهذه الأصول وإضافة قيمة هذه الإضافات إلى قيمة الأصول وهي سياسة استثمارية صحيحة من هذه الناحية إلى أنه:

- تمثل نسبة رأس المال العامل ٢٤ % من إجمالي الاستثمار وقد نما بمعدل ١٤.٩٨ %

وهو أمر غير مقبول ولا يتوجب استمراره ولا سيما أن نسبة نموه كانت أكبر من نسبة الأصول طويلة الأجل وهذا يعكس خلل في السياسة الاستثمارية من هذه الناحية وعلى اعتبار أنه يتم زيادة رأس المال العامل التشغيلي عن طريق زيادة الموجودات المتداولة (اللازمة للعملية التشغيلية) وتخفيض المطالبات المتداولة اللازمة للعملية التشغيلية.

- سياسة التمويل: إن اعتماد المؤسسة على التمويل عن طريق القروض طويلة الأجل (محلية + خارجية) بنسبة ٦٩ % من إجمالي الاستثمار دون مقارنتها للفوائد مع نسبة الربح المحققة من نشاط عمل المؤسسة. لا يعتبر سياسة تمويلية جيدة ولا سيما أن معدل نمو القروض الممنوحة زاد بنسبة ٩.٠٧ % في عام ٢٠٠٦ ويعود سبب عدم الربط إلى الفصل بين الموازنة التقديرية للمؤسسة من جهة والتي يتم تمويلها ذاتياً وتغطي نفقات الأجور المستلزمات السلبية والخدمية .

وجزء بسيط من النفقات الاستثمارية. وبين الموازنة الاستثمارية التي تمول بالكامل من الدين العام عن طريق القروض (المحلية أو الخارجية).

إضافة إلى أن التمويل في المؤسسة يتم أيضاً عن طريق رأس المال الخاص بالمؤسسة والمدفوع من قبل وزارة المالية والذي لم يتم نموه منذ تاريخ إحداث المؤسسة لعام ١٩٨٢. عن طريق الاحتياطات (احتياطي قانوني واحتياطي ارتفاع أسعار) حيث لوحظ أن: الاحتياطي القانوني شكل نسبة ٠.٠٦ % في عام ٢٠٠٦ من إجمالي الاستثمار وهي نسبة قليلة إضافة إلى أنه انخفض بمعدل ٦٠ % عن عام ٢٠٠٥ وهو مؤشر سلبي .

- وكذلك احتياطي ارتفاع الأسعار الذي شكل ما نسبة ١.٦ % وانخفض بمعدل ٠.٠٥ وهو مؤشر سلبي أيضاً.

- كما تشكل الاهتلاكات ما نسبته ١٠.٧ % من إجمالي الاستثمار وقد نمت بمعدل ٥٦ % وهي نسبة نمو كبيرة ناتجة عن نقل مشروع سد البعث بعد دخوله في الاستثمار من مشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول والموجودات غير الثابتة وبالتالي توجب اقتطاع نسبة اهتلاك من

الموجودات الثابتة الطويلة الأجل (ومن المفروض أن تشكل كل من الاحتياطات والاهتلاكات جزء من تمويل إجمالي الاستثمار إلا أن الواقع أن هذه المبالغ لا يتم اقتطاعها فعلياً إنما قيدياً فقط بالرغم من أن تعليمات وزارة المالية توجب تحويل مبالغ الاهتلاكات والاحتياطات إلى الدين العام) ما يؤدي إلى خلل في سياسة التمويل في المؤسسة وفي سياسة التمويل في الدين العام في الدولة ككل.

- وإضافة إلى مصادر التمويل أعلاه هناك أيضاً الفائض المرحل الذي شكل ما نسبته ٠.٣٠٪ من إجمالي التمويل وبمعدل وقدره ٢٩٨٪ عن عام ٢٠٠٥ وهو أمر جيد إلا أنه لا نعرف إذا تم التحويل فعلياً إلى وزارة المالية أم تم تسجيل الفائض قيدياً فقط.

- * سياسة النمو:

- نما إجمالي الاستثمار في المؤسسة في عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو قدره ١٠.٤٧٥٪ (وقد تركز النمو في الأصول غير المتداولة وفي رأس المال العامل). وهو أمر جيد إلا أن تغطية هذا النمو تمت في القسم الأعظم منه عن طريق القروض وفي الدرجة الثانية عن طريق نمو الاهتلاكات وفي الدرجة الأخيرة عن طريق نمو الفائض المرحل.

وعندما يتم تمويل الاستثمارات في قسمها الأعظم عن طريق القروض يتوجب المقارنة ما بين الربح المتواجد تحقيقه والفوائد المتوجب دفعها وهو أمر لا يتم في العادة باعتبار أن المقروض هو الدولة والدافع في النهاية سواء القروض المحلية أو الخارجية هو الدين العام (قروض مع فوائد).

وبالتالي يتوجب زيادة تغطية الاستثمارات عن طريق زيادة الفائض المرحل والذي يعكس النمو الحقيقي لاستثمارات المؤسسة أو تحقيق. أو تحقيق المعادلة التالية في حالة الحاجة للاعتماد على القروض:

$$\begin{array}{ccc} \text{صافي الربح} & & \text{الفوائد المدينة} \\ & < & \\ & - & - \\ \text{إجمالي الاستثمار} & & \text{التزامات طويلة الأجل} \end{array}$$

أو نسبة الربح < نسبة الفوائد (بثلاث مرات)

تحليل قائمة الدخل = لعام ٢٠٠٦

أ- تقييم الأداء التشغيلي:

معدل الربح / إجمالي الاستثمار (كلما زاد كان أفضل) على أن يبقى موجباً.

$$٢٢٣.٦٦٥.٢٢٦ \div ٥٤٨١٣٥١٢٨٦ = ٤\% \text{ مؤشر جيد نوعاً ما.}$$

ب- تقييم كفاءة الإدارة أو تقييم الأداء الكلي:

صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار . (كلما زاد كان أفضل) على أن يبقى موجباً.

وباعتبار أنه تحقق (عجز) أو صافي العجز ÷ إجمالي الاستثمار

$$٥٤٨١٣٥١٢٨٦ \div ٣٣٧٢٧٨٠٥ = - ٠.٦١ \% \text{ وباتجاه سلبي } [-] \text{ وهو مؤشر سلبي}$$

• وللوقوف على واقع الحال بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥ تم حساب معدل نمو مجمل الربح التشغيلي

:

$$\text{معدل نمو مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح الحالي} - \text{مجمّل الربح السابق}}{\text{مجمّل الربح السابق}} = \frac{٣٠٦.٧٢٥.٢٤٠ - ٢٢٣.٦٦٥.٢٢٣}{٣٠٦.٧٢٨.٢٤٠} = - ٢٧\%$$

أي أن مجمل الربح التشغيلي الناتج عن عمل المؤسسة الأساسي وهو إنتاج الطاقة قد نما باتجاه سلبي أي انخفض بمعدل ٢٧٪ وهو مؤشر سلبي .

ولتحديد أسباب هذا الانخفاض تم حساب معدل نمو إيرادات التشغيل (الطاقة المنتجة) وتكاليف التشغيل وفق الآتي:

$$\text{معدل نمو إيرادات التشغيل} = \frac{٧٧٢٦٧٧٥٦٣ - ٧٧٩٣٠٦٠٠٢}{٧٧٩٣٠٦٠٠٢} = - ٨٥\% \text{ اتجاه سلبي بالنمو للإيرادات وهو مؤشر سلبي}$$

$$\text{معدل نمو تكاليف التشغيل} = \frac{٤٧٢٥٦٧٧٦٢ - ٥٤٩٠١٢٣٣٧}{٥٤٩٠١٢٣٣٧} = ١٦\% \text{ اتجاه إيجابي بالنمو}$$

٤٧٢٥٦٧٧٦٢ للتكاليف وهو مؤشر سلبي أيضاً.

نلاحظ أنه بالرغم من انخفاض إيرادات التشغيل الناتجة عن الطاقة المنتجة إلا أنها توافقت مع زيادة في تكاليف التشغيل بمعدل ١٦٪ .

وهو ما أدى بالنتيجة إلى أن انخفاض مجمل الربح عن عام ٢٠٠٥ بمعدل ٢٧٪ .

• كما تم حساب معدل نمو صافي ربح (عجز) بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وفق الآتي :

$$\text{معدل نمو صافي ربح (عجز)} = \frac{١١٦.٥٢٨٣٨ - ٣٣٧٢٧٨٠.٥}{١١٦.٥٢٨٣٨} = \frac{٥٧٤٣٨٢٧٢٢}{١١٦.٥٢٨٣٨} = ١٢٩\% \text{ اتجاه سلبي}$$

أي أن صافي الربح انخفض بمعدل ١٢٩٪ وهو مؤشر سلبي جداً .
ولمعرفة أسباب الانخفاض تم حساب معدل النمو لمصاريف المراكز الإنتاجية والخدمات الإنتاجية والإدارية والاهتلاكات وفق الآتي :

$$١- \text{معدل نمو مصاريف المراكز الإنتاجية} = \frac{٣١٧٥٠٧٠٥٧ - ٣٧٤٥٩٥١٩٧}{٣١٧٥٠٧٠٥٧} = ١٧.٩\%$$

$$٢- \text{معدل نمو مصاريف الخدمات الإنتاجية} = \frac{١٥٥٠٦٠٧٠٥ - ١٧٤٤١٧١٤٠}{١٥٥٠٦٠٧٠٥} = ١٢.٤\%$$

$$٣- \text{معدل نمو المصاريف الإدارية والمالية} = ٨.٧\%$$

$$٤- \text{معدل نمو الاهتلاكات} = \frac{٢٨٦٥٣١٢٤ - ٨٨٨١٦٣١١}{٢٨٦٥٣١٢٤} = ٢٠.٩\%$$

ويتضح أنه بالرغم من أن الاهتلاكات نمت بنسبة كبيرة نتيجة (نقل مشروع سد البعث وتطبيق نسبة الاهتلاك عليه إلا أنه لوحظ أيضاً ارتفاع في المصاريف المختلفة وعلى التسلسل (مراكز الإنتاج - خدمات الإنتاج - المصاريف الإدارية والمالية).
هذا وعلى الرغم من أن الإيرادات المختلفة (لناشئة عن غير النشاط الأساسي للشركة) قد حققت نمواً في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع عام ٢٠٠٥ بنسبة:

$$٣٣\% = \frac{٢٥٤٥٩٥٧٨ - ٣٤٠٦٣٥٦٥}{٢٥٤٥٩٥٧٨} \text{ وهو مؤشر جيد}$$

إلا أنه لم يكن له الأثر الكبير على الأداء الكلي للمؤسسة بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف والأعباء الأخرى والتي تم تفصيلها في الفترة السابقة.

- تحليل قائمة التدفقات النقدية:

صافي النشاط الجاري (المتحصلات من المبيعات - المدفوعات للمبيعات) = ٧٥٤٣٢٣٥٩٣+
صافي النشاط الاستثماري (المتحصلات من بيع الأصول - المدفوعات لشراء الأصول) = ٥٩٩٩٧٣٧٨٧+
صافي النشاط التمويلي (الحصول على القروض - دفع القروض) = +

التحليل: إن تحقيق صافي النشاط الجاري لقيمة موجبة يدل على كفاءة التحصيل في المؤسسة. وكذلك تحقيق صافي النشاط الاستثماري قيمة موجبة يدل على عدم وجود توسع استثماري. وتحقيق صافي النشاط التمويلي موجبة يعني أنها مستمرة باستمرار القروض من الدين العام دون تسديد.

الخلاصة: يتوجب الحفاظ على القيمة الموجبة للنشاط الجاري وزيادة اقترابه من صافي النشاط الاستثماري.

لأن القيمة السالبة لصافي النشاط الجاري مع بقاء صافي قيمة النشاط الاستثماري موجبة وصافي النشاط التمويلي موجبة يُوصل المؤسسة إلى مرحلة الانهيار.

التحليل التقليدي:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الاستثمار في عام } ٢٠٠٦ = \frac{٩٢٤٦٨١٩٢٣}{٥٤٨١٣٥١٢٨٦} = ١٦\% \text{ وهو تصرف غير سليم}$$

لأن القاعدة العامة أن نسبة النقدية /السائلة/ حساب جاري في المصارف) إلى إجمالي الاستثمار يجب أن لا تتجاوز ٢٪.

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الاستثمار سليم في عام } ٢٠٠٦ = \frac{٩٢٤٦٨١٩٢٣}{٥٤٨١٣٥١٢٨٦} = ١٦\% \text{ وهو تصرف غير}$$

(لأن زيادة معدل دوران النقدية يؤدي إلى إدارة الربحية)
أي معدل نمو النقدية الموجودة في الصندوق والمصارف بين عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ كان ٢٠٪ وفق الآتي :

$$٢٠\% \text{ تصرف غير سليم} = \frac{٧٦٩٩٩٩٢٥٠ - ٩٢٤٦٨١٩٢٣}{٧٦٩٩٩٩٢٥٠}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{٩٢٤٦٨١٩٢٣}{٣٦٤٨٦٧٩٧٩} = ٢٠٠٦$$

$$٢٠٠٥ = \frac{٧٦٩٩٩٩٢٥٠}{٣٩١.٩٤٠.٠٠٤} = ١.٩$$

نسبة السيولة العادية = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$$٤.٦ = \frac{١٦٨٥١٩٩٠٥٨}{٣٦٤٨٦٧٣٧٩} = ٢٠٠٦$$

$$٣.٩ = \frac{١.٥٤١.٢١٣.٢٠٥}{٣٩١٩٤٠٠٠٤} = ٢٠٠٥$$

- بالنسبة للسداد السريع ازدادت النسبة في ٢٠٠٦ عن النسبة في عام ٢٠٠٥ وهذا راجع لزيادة النقدية والنسبة ضمن حدود النسب العالمية والتي هي من ١-٣ من الخصوم المتداولة.
- بالنسبة للسداد القصير الأجل فإن النسبة العالمية ١ إلى ١ وتحقق الشركة هذه النسبة بل تزيد الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة بشكل كبير وهو يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها سابقاً من ضرورة إدارة النقدية بشكل أمثل.
- إدارة الديون:

$$\text{كمية الديون ٢٠٠٦} = \frac{\text{الديون}}{\text{إجمالي الديون}} = \frac{\text{الزبائن}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{٢١٧٠٧٣٤٦٣}{٥٨٤٦٢١٨٦٦٦} = ٣.٧١$$

$$٤.٤٥ = \frac{٢٣٨٣٠١٨٦٣}{٥٣٥٣٧٧٣٩٨٩} = ٢٠٠٥$$

انخفاض نسبة الديون في عام ٢٠٠٦ عن عام ٢٠٠٥ يدل على ارتفاع كفاءة التحصيل في المؤسسة. إلا أنه يطلب من المؤسسة التأكد من الحسابات التي تعكس مديونيتها تجاه الغير (الناتجة عن النشاط الأساسي للشركة) أي الحسابين (١٦-١٧) للتأكد من صحة المؤشر أعلاه.

وباحتساب المقارنة بين الدائنية والمديونية يجب أن تكون الدائنية < المديونية أي أن تعمل المؤسسة بأموال الغير وتؤجل فترة السداد وللتأكد من ذلك تم حساب المؤشرات التالية:
معدل دوران المدينين:

$$\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين (زبائن أول المدة + زبائن آخر المدة)}}$$

٢

وباعتبار أنه في الشركة

$$2.22 \text{ مرة} = \frac{772677563}{346838594.0} = \frac{772677563}{\frac{217073463 + 238301863}{2}}$$

$$0.4 \text{ شهر} = \frac{12}{2.22} \quad \frac{12}{\text{معدل الدوران}} = \text{متوسط فترة التحصيل}$$

$$\text{معدل دور الدائنين} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط الدائنين (دائنين أول فترة + دائنين آخر فترة)}} = \frac{12}{2}$$

$$1.4 \text{ مرة} = \frac{549.012337}{378403691} = \frac{549.012337}{\frac{4867379 + 3919400.4}{2}}$$

$$8.5 = \frac{12}{1.4 \text{ مرة}} = \frac{12}{\text{معدل الدوران}} = \text{متوسط فترة السداد}$$

فترة تحصيل	فترة السداد
0.4	8.5
وضع أمثل للمؤسسة ويجب المحافظة عليه مع التأكيد على ملاحظة حصر مديونية المؤسسة تجاه الغير حيث من البيانات التفصيلية تبين وجود خلط في مديونية المؤسسة بين الحسابين (مدينون - حسابات مدنية أخرى) ويتوجب إعادة التحليل بعد إصلاح الخل.	

إدارة الأصول:

١- كفاءة تشغيل الآلات = المبيعات

قيمة الآلات والتجهيزات

زادت قيمة الآلات والتجهيزات من (١٥٧٨٢٠٤٣٣) في عام ٢٠٠٥ إلى (٢٥٣٧٨٧٣٢٦) في عام ٢٠٠٦ وذلك بسبب نقل مشروع سد البعث من مشروعات تحت التنفيذ إلى الموجودات الثابتة ويلاحظ انخفاض كفاءة التشغيل في عام ٢٠٠٦ بالرغم من زيادة الآلات والتجهيزات.

$$\% ٣٠٤ = \frac{٧٧٢٦٧٧٥٦٣}{٢٥٣٧٨٧٣٢٦} = ٢٠٠٦$$

$$\% ٤٩٣ = \frac{٧٧٩٣٠٦٠٠٢}{١٥٧٨٢٠٤٣٣} = ٢٠٠٥$$

٢- كفاءة تشغيل وسائل النقل والانتقال والتي لم تتغير قيمتها بين عامي ٢٠٠٥ و

$$\% ٦٦٣٣ = \frac{٧٧٢٦٧٧٥٦٣}{١١٦٤٨١٨٨}$$

٣- كفاءة تشغيل العدد والأدوات:

$$\% ٥٩٣٦ = \frac{٧٧٢٦٧٧٥٦٣}{٣٠١٥١٧٠} = ٢٠٠٦$$

$$\% ٦٩١٠ = \frac{٧٧٩٣٠٦٠٠٢}{١١٠٢٧٦٠٦٤٠} = ٢٠٠٥$$

انخفاض في كفاءة تشغيل العدد والأدوات في عام ٢٠٠٦ بالرغم من زيادة قيمتها.

٤- لوحظ أن الأثاث والمعدات والمكاتب بلغت قيمته في عام ٢٠٠٦ (٢٥٠٥٥٨٨٠).

$$\% ٣٠٨٣ = \frac{٧٧٢٦٧٧٥٦٣}{٢٥٠٥٥٨٨٠} = ٢٠٠٦$$

$$\% ٣٣٠٠ = \frac{٧٧٩٣٠٦٠٠٢}{٢٣٦٠٩٥٨٤} = ٢٠٠٥$$

انخفاض في كفاءة تشغيل الأثاث ومعدات المكاتب بالرغم من زيادة القيمة في عام ٢٠٠٦.

٥- كفاءة تشغيل مشروعات تحت التنفيذ:

$$\% ٤٣ = \frac{٧٧٢٦٧٧٥٦٣}{١٧٩١٩٨٤٤٢٩} = ٢٠٠٦$$

$$\% ٣٢ = \frac{٧٧٩٣٠٦٠٠٢}{٢٣٨٧٤٠٢١٦٩} = ٢٠٠٥$$

ارتفاع كفاءة التشغيل بسبب نقل مشروع سد البعث من مشروعات تحت التنفيذ إلى الموجودات الثابتة وبأنواعها وبمبلغ ٥٩٥٤١٧٧٤٠.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون (أول المدة + آخر المدة)}} \times ٢$$

$$\text{معدل دوران المخزون الإجمالي} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{\frac{٢٨٢١٢٣٢٤٢ + ٣١٣٣٢٣٨٧}{٢}} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{٢٩٧٧٢٣٥٥٨} = ١.٨ \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران مخزون الوقود والزيوت} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{٦٧٢٢١٦٧٥} = ٨ \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران مخزون قطع التبديل} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{٢٤٥٥٢٢٥٢} = ٢٢ \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران مخزون المخلفات} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{٥٤٤٣١٤} = ١٠.٨ \text{ مرة}$$

يطلب من الإدارة تبرير سبب ارتفاع معدل دوران هذا المخزون الأخير.

$$\text{معدل دوران مخزون المواد الكهربائية} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{٣٧١٤٨٣٦٠} = ١٤ \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران مخزون الموجودات المختلفة} = \frac{٥٤٩٠١٢٣٣٧}{١٥٤٢٠٢٢٧٩} = ٣.٥ \text{ مرة}$$

يطلب من الإدارة بيان موجودات هذا المخزون والذي يشكل ما نسبته ٤٨ % من إجمالي المخزون بعام ٢٠٠٦ ومدى علاقته بعملية التشغيل وسبب انخفاض معدل دورانه وهل تم الأخذ بالاعتبار الحجم الأمثل للشراء وتكلفة التخزين.

$$\text{قياس الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \text{ في عام } ٢٠٠٥ = \frac{٧٦٠٦٦٥٥٠١}{٧٧٩٣٠٦٠٠٢} = ٩٧\%$$

$$\text{في عام } ٢٠٠٦ = \frac{٣٣٧٢٧٨٠٥}{٧٧٢٦٧٧٥٦٣} = ٤٣\%$$

لوحظ انخفاض الربحية في عام ٢٠٠٦ وبشكل كبير من ٩٧٪ إلى ٤٣٪ وهو مؤشر سلبي وقد بررت الإدارة ذلك بنقل مشروع سد البعث من مشروعات تحت التنفيذ إلى الموجودات الثابتة واحتساب اهتلاكات لها مما خفض من الربحية وفي رأينا الأمر يتطلب دراسة تفصيلية لكل أسباب انخفاض الربحية.

- القيمة الاقتصادية المضافة = الدخل الصافي بعد الضريبة - معدل التكلفة المرجحة × إجمالي الاستثمار.

$$\text{قيمة اقتصادية سالبة } ٢٠٠٦ = ٣٣٧٢٧٨٠٥ - ٩\% \times ٥٤١٣٥١٢٨٧ = ٨٢٤٤٩٤٠٠$$

$$\text{قيمة اقتصادية موجبة } ٢٠٠٥ = ٧٦٠٦٦٥٥٠١ - ٩\% \times ٤٩٦١٨٣٣٩٨٤ = ٣١٤١٠٠٤٤٢$$

هناك تراجع في القيمة الاقتصادية المضافة بعام ٢٠٠٦ (٣٣٧٢٧٨٠٥ - ٧٦٠٦٦٥٥٠١)

ولإجراء تحليل أكثر تفصيلاً تم حساب الكفاءة بنسبة الاتفاق إلى الإيراد المتحقق في كل مركز تكلفة إلا أنه لم تتوفر لنا البيانات المطلوبة وفق الجدول المرفق عن إيراد كل مركز تكلفة ويتوجب على المؤسسة تأمينها واستكمال التحليل.

نسبة الاتفاق والإيراد في كل مركز من مراكز التكلفة. النفقات (أجور + مستلزمات سلبية + خدمة).

النسبة	الإيراد	النسبة من إجمالي الاتفاق	الاتفاق	
		٤١%	٢٥٥٦٢٣٤١٦	استثمار الفرات والبعث
		١٩%	١١٨٩٧١٧٨١	استثمار تشرين
		٩.٧%	٦١٥٣٢٠٠١	الميكانيك
		٢%	١٢٥٩١٠٩٠	الدراسات
		٠.٥٩%	٣٧٤٦٣٤٣	التخطيط والمتابعة
		٢.٨٦%	١٧٩٨٧٨٨١	الخدمات الطبية
		٦.٨٩%	٤٣٢٩١٠٨٨	الكهرباء

النسبة	الإيراد	النسبة من إجمالي الاتفاق	الاتفاق	
		% ٣.١٨	٢٠٠١٤٧٢٤	الإمداد
		% ٠.٧٤	٤٦٩٤٠٤٩	مركز دمشق
		% ١.٣٩	٨٧٤٢٢١٤	مركز حلب
		% ٠.٢٨	١٨١٧٨٥٠	مركز طرطوس
		% ٥.٩٠	٣٧١٢٠٧٣٩	الشؤون الإدارية
		% ٣.١٣	١٩٦٨٢٧٠٤	الشؤون المالية
		% ٠.٨٨	٥٥٦١٠٨٥	الحسابات
		% ٠.٥٧	٣٦٢٥٠٩٧	الرقابة الداخلية
		% ٢.٠٩	١٣١٤٩٢١٢	العلاقات العامة
			٦٢٨١٥٦١٧٤	

وأهمية هذا التحليل تكمن في تحديد الخلل في كفاءة التشغيل للأموال المخصصة لكل مركز تكلفة مقارنة مع الإيراد الذي يقوم بتحصيله.
وكما كان المعدل أقل من ١٠٠ كان هناك كفاءة في تشغيل الليرة.

الخلاصة:

تمكنت الباحثة من خلال إتباع أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية والتحليل المالي بالنسب والمؤشرات المالية من تحديد مواطن القصور والخلل المالي والإداري في المؤسسة العامة لسد الفرات ويتوجب على إداراتها المختصة دراسة جميع المؤشرات السلبية التي ظهرت في التحليل ومطالبة المختصين بتقديم المبررات اللازمة وذلك ليتمكن المراقب الداخلي أو الخارجي من الفصل بين الممارسات الخاطئة وممارسات الغش والفساد المالي والإداري والتي تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل.

إلا أن الباحثة ترى أيضاً أنه لا يمكن الوصول إلى الغاية المرجوة إلا من خلال الكوادر المؤهلة على استخدام أسلوب التحليل المالي في الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية ووفق نظام محدد للرقابة الداخلية وهو ما سيتم التعرض له في الفصل اللاحق.

الفصل الرابع
نموذج مقترح
نظام الرقابة الداخلية
للحد من الغش والاحتيال والفساد المالي والإداري

أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: وسائل الرقابة الداخلية.

رابعاً: المراجعة الداخلية

خامساً: تقييم وفحص هيكل الرقابة الداخلية.

تمهيد:

صدر القانون رقم /٢٤/ بتاريخ ١٩٨١/٧/٨ الذي أعيد بموجبه تنظيم الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في سورية، وهي هيئة رقابة مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء هدفها تحقيق رقابة فعالة على عمل إدارات الدولة و مؤسساتها المختلفة من أجل:

١- تطوير العمل الإداري

٢- حماية المال العام

٣- تحقيق الفعالية في الإنتاج و رفع مستوى الكفاية و الأداء

٤- تسهيل توفير الخدمات للمواطنين.

ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون النص على وجوب إحداث إدارات للرقابة الداخلية في جميع الوزارات و الإدارات و الهيئات العامة، وفي مؤسسات وشركات ومنشآت القطاع العام الاقتصادي و الوحدات الإدارية المحلية و المستقلة؛ و فصل النظام الداخلي للهيئة المركزية للرقابة و التفتيش الصادر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /١٤٥١/ تاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ أمور إحداث هذه الإدارات وتسمية المراقبين الداخليين العاملين فيها وكيفية عملها و إجراءات تصديق خططها و تنظيم و معالجة تقاريرها....

وذلك كله ضمن تبعية هذه الإدارات إلى الجهات الإدارية التي تنتمي إليها ولاية الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش عليها.

وبعد مضي هذا الزمن الطويل على تطبيق هذا التشريع لاحظت الباحثة ما يلي:

آ - إن مفهوم الرقابة الداخلية في هذا القانون يختلف عن مفهومها في أدبيات مهنة المراجعة ويفتقر إلى المؤشرات الدقيقة لاكتشاف حالات الغش والفساد وبالتالي التقييم الفعلي لأداء العاملين والإدارات.

ب - إن التطبيق الفعلي لتنفيذ هذه الرقابة يختلف عما تم النص عليه في القانون والنظام الداخلي.

ج - إن كثيراً من الجهات العامة لم تحدث فيها أجهزة للرقابة الداخلية حتى تاريخه.

وهنا تحاول الباحثة توضيح مفهوم الرقابة الداخلية وبيان ما هي المقومات الأساسية لوضع نظام للرقابة الداخلية مع اقتراح نموذج لهذا النظام وبيان وظائف المراجعة الداخلية والخارجية.

أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

عرف بعض الباحثين الرقابة بأنها: (٨٠)

نشاط إنساني يختص بمواكبة عمليات تنفيذ الخطط والسياسات، ويركز على توقع حدوث الأخطاء، ومحاولة تجنبها مقدماً، عن طريق قياس النتائج المحققة أولاً بأول، ومقارنتها من ثم بالمعايير الموضوعية مقدماً، لتحديد الاختلافات والتمييز فيما بينها، إضافة إلى معرفة أسبابها بطريقة تأخذ في الاعتبار طبيعة وحجم المنشأة التي تتم مراقبتها، والعمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات، بأسلوب يدفع العاملين إلى تحسين الأداء وتطويره، وتحقيق التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي رأي الباحثة تُعدُّ الرقابة من أهم الموضوعات التي تشغل فكر مراقب الحسابات حيث إن وجود رقابة على أعمال المنشأة يساعد في بث الطمأنينة لدى مراقب الحسابات عن سلامة بيانات القوائم المالية.

وتتضمن الرقابة القيام بما يلي:

١ – إجراء المقارنات والمطابقات فيما بين الأرقام الفعلية والمخططة فيما يتعلق ببيانات القوائم المالية أو بيانات الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

٢ – اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية لأوجه القصور التي تتبين من المقارنات السابقة وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة الخاصة بتحقيق أعلى معدلات للربحية واستمرار المنشأة في تنفيذ أعمالها بكفاءة.

تتحقق الرقابة على نشاط الوحدات الإدارية الحكومية على مرحلتين رئيسيتين الأولى وتشمل مجال الرقابة قبل الصرف والثانية وتشمل مجال الرقابة بعد الصرف وتضم الرقابة قبل الصرف وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية التي تتحقق أثناء التنفيذ، وذلك عن طريق اتباع مجموعة من اللوائح والنظم والتعليمات المالية.

أما الرقابة بعد الصرف فتشمل المراجعة الداخلية والرقابة الخارجية التي تتحقق بعد الأداء وبواسطة أجهزة خارجية، ويتبع غالباً في المجال الحكومي أسلوب التفتيش وإعداد التقارير عن نتائج

^{٨٠} - د. الصباح عبد الرحمن، مبادئ الرقابة الادارية (المعايير - التقييم - التصحيح)، جامعة عمان الأردنية - دار زهران، عمان، ١٩٩٥، ص: ١٩.

هذا التفتيش، وترفع إلى الجهات المختصة، وقد تتعدد الأجهزة الخارجية، وربما تتبع نفس الوسائل الفنية إلا أن كل جهاز يسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

تتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المنسقة التي تستخدمها الوحدة لحماية الموارد، ومراجعة دقة البيانات المالية والإدارية وإمكانية الاعتماد عليها، والنهوض بالكفاية الإنتاجية، والتشجيع على الالتزام بالسياسات الموضوعية وتحقيق الخطط والأهداف، والأغراض المحددة مقدماً.

و لا بد أن يتضمن قانون المحاسبة الحكومية ولائحته الحكومية ولائحته التنفيذية الإطار العام لإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية في الوزارات والمصالح المختلفة، إلى جانب مجموعة اللوائح والتعليمات المالية التي تصدرها وزارة المالية من وقت لآخر لتعدل بها الإجراءات والوسائل المتبعة.

وقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية مع تطور حجم المشروعات وتطور الوظيفة الإدارية فيها وكان هذا التطور عبر السنين تدريجياً، ففي المرحلة قبل الثورة الصناعية كانت المنشآت صغيرة الحجم؛ غالباً ما يملكها ويديرها فرد واحد، لذلك لم تكن هناك حاجة لوجود نظام للرقابة الداخلية وإن وجدت بعض إجراءاته^(٨١) إلا أن قيام الثورة الصناعية أدى إلى اتساع حجم المشروعات والمنشآت وتغيير شكلها القانوني من منشآت فردية أو شركات أشخاص إلى شركات أموال الأمر الذي استوجب معه انفصال الملكية عن الإدارة^(٨٢) واضطرار هذه الإدارة إلى تفويض سلطاتها ومسؤولياتها إلى المستويات الإدارية الأدنى من مديريات أو أقسام، ومن ثمَّ تحديد عمل كل من هذه المديريات والأقسام والأشخاص المسؤولين عنها.^(٨٣) إلا أن الفترة الأهم في هذا التطور بدأت منذ مطلع الأربعينات من هذا القرن إبان الحرب الكونية الثانية وبعدها، حيث ظهرت دوافع قوية لهذا التطور ناجمة عن مصدرين أساسيين:

هما الإدارة والمراجعون الخارجيون، فقد اهتمت الإدارة العليا للمشروعات والمنشآت بالرقابة الداخلية على أساس أنها أداة مهمة في التنفيذ الفاعل لمسؤولياتها، أما المراجعون الخارجيون فقد شددوا في مجهوداتهم على تحسين الرقابة الداخلية لتكون العين الساهرة لعملائهم من جهة ولكي تتيح الفرصة في

٨١- عشاوي علي إبراهيم، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، الجزء الأول، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٧١، ص: ١٣٧.

٨٢- نمر حلمي محمود، نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص: ٧.

٨٣- الجزار محمد محمد السيد، المراقبة الداخلية، مطبعة لجان البيان العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص: ٥.

تخفيض عملية مراجعتهم إلى الحد المعقول الذي يوفر لهم الموثوقية اللازمة تجاه عمليات المنشأة وقيودها المحاسبية. (٨٤)

وتزداد الحاجة إلى هذه الرقابة كلما كبر حجم المشروع وتوسعت الفجوة المكانية ما بين إدارتها العليا والإدارات التنفيذية ما يوجب معه القول وبدون أي تحفظ إنه لا يمكن لأية منشأة أن تقوم بتنفيذ أعمالها وتأدية مهامها بكفاءة دون وجود نظام فعال للرقابة الداخلية فيها يغطي جميع مراحل العمل والنشاط وإذا اعتقدنا بغير ذلك فكأننا نفترض أن يعيش الإنسان بغير ماء أو طعام (٨٥).

وفي السنوات الأخيرة حظيت أنظمة الرقابة الداخلية باهتمام المحاسبين والمراجعين وكذلك الإدارات العامة للمنشآت والمشروعات على حد سواء ويعود ذلك إلى جملة أسباب نوجزها في الآتي: (٨٦)

١- اتساع حجم المشروعات وتعدد عملياتها مما جعل إمكانية قيادتها لا يمكن أن يتم من خلال الاتصال الشخصي، وكان لا بد من الاعتماد على وسيلة أو وسائل أخرى مثل التقارير والإحصائيات والرسوم البيانية في رسم الخطط واتخاذ القرارات وباعتبار أنه من الضروري التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير والكشوف من بيانات ومعلومات وخلوها من الأخطاء والتلاعب، فقد ظهرت من هنا فكرة الرقابة الداخلية.

٢- حماية الأصول والموجودات من السرقة أو الاختلاس أو سوء الاستخدام، وباعتبار أن توسع حجم المشروعات يُوجب تفويض بعض اختصاصات الإدارات العليا إلى الإدارة الأدنى - التنفيذية - كان لا بد من وجود أنظمة الرقابة الداخلية التي تطمئن الإدارات العليا من خلالها على حسن سير العمل في الإدارات الدنيا وممارسة التفويضات الممنوحة إلى الأخيرة بشكل مناسب.

٣- أصبح إلزاماً على المشروعات العامة والخاصة أن تمتد الجهات الوصائية والرقابية بتقارير ومعلومات مطلوبة خلال مواعيد محددة بسبب إشراف الدولة المتزايد على المشروعات والمنشآت التي لها مساس بمصالح الدولة أو مرافقها العامة وحتى تطمئن الإدارات العليا لهذه المشروعات والمنشآت على وفائها تجاه هذه الجهات من حيث دقة البيانات والمعلومات المقدمة، فقد ازدادت عنايتها واهتماماتها بأنظمة الرقابة الداخلية.

84-Stettler H.F., Auditing principles.Fourth edition, prentice-Hill of India private limited, New Delhi, 1980,p.54

٨٥ -دهمش حسني نعيم، تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد (٢٥)، ١٩٨٥، ص: ٢١٢.

٨٦-عبد المنعم عبد المنعم وأبو طبل عيسى،المراجعة أصولها العلمية والعملية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص: ٢٦٢.

٤ - انتقال المراجعة الخارجية من مراجعة تفصيلية شاملة لكافة السجلات والدفاتر والحسابات إلى مراجعة انتقائية تقوم على أساس اختيار عينات عشوائية من العمليات والقيود، أوجب على كل من مراجعي الحسابات المستقلين وأصحاب المنشآت والقائمين على إدارتها الاهتمام بتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية. وتحسين مردودها كي يمكن الاعتماد عليها سواء في تغطية العمليات التي لا تطلها المراجعة الخارجية المستقلة، أو في توفير الثقة للمراجع الخارجي حتى يطمئن إلى التقارير المالية ويركن إلى نتائج الأعمال.

وقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين A.I.C.P.A. نظام الرقابة الداخلية بعام ١٩٢٦ بأنه: ^(٨٧)

"الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر"

أما في عام ١٩٤٩ فقد أضاف بأن " الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل أو مقاييس مستخدمة داخل المنشأة بقصد:

١ - حماية أصول المنشأة ٢ - اختيار الدقة المحاسبية للبيانات المسجلة في الدفاتر وتحديد درجة الاعتماد عليها. ٣ - تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع السير بحسب السياسات الإدارية المرسومة".
والفقرة الأكثر أهمية في هذا التعريف هي اهتمام الرقابة الداخلية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية والالتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة. وبذلك تتجاوز اختصاصاتها الدقة المحاسبية والمشروعية لتضطلع بالأداء والكفاية.

وفي رأي الباحثة فإن نظم الرقابة الداخلية يقصد بها نظم الرقابة التي يضعها المشروع بغرض الرقابة الذاتية على أعماله وأنشطته. ويتحقق ذلك من خلال تحديد السلطات والمسؤوليات لكل مستوى إداري داخل المنشأة وهما يعدان من أهم العناصر الأساسية التي تضمن للإدارة العليا تنفيذ أنشطة ومعاملات المنشأة في ظل نظام رقابة واضح ومحدد يساعد على تقديم كافة البيانات للمستويات الإدارية المختلفة لاتخاذ قراراتهم سواء في مجال التقييم المالي والإداري لمعاملات المنشأة أو الاستثمار في مجالات تساعد على تحقيق المنشأة لأقصى معدلات ربحية.

ولكن هذا مرتبط بتوفر عناصر النظام المالي والإداري للمنشأة وهو عبارة عن الإطار الذي تستخدم فيه جميع موارد المنشأة من أفراد، ومعدات، وأجهزة، وأموال .. الخ من أجل تحويل المدخلات (خاصة

٨٧-الصحح عبد الفتاح، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٩ ص: ١٢٩

البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك من أجل تحقيق أهداف المنشأة. وتتمثل الأهداف المرتبطة باحتفاظ المنشأة بنظم مالية وإدارية على درجة من الكفاءة والفعالية فيما يلي:

١ - تقديم بيانات يمكن الاعتماد عليها من قبل المديرين وأعضاء الإدارة العليا بالشركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالحصول على قروض أو تسعير منتجات المنشأة في الأسواق المختلفة.. وغيرها مما تتطلبه أعمال المنشأة.

٢ - تقديم المعلومات المؤيدة لمعاملات المنشأة اليومية وأنشطتها المختلفة وذلك من خلال عمليات تسجيل المعاملات في الدفاتر بناء على مجموعة من المستندات المؤيدة لها.

٣ - تقديم المعلومات والبيانات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية من الخارج (الجهات الوصائية والرقابية في الدولة، مساهمون، مستثمرون، دائنون.. الخ) لتقييم أداء المنشأة ومحاسبة المسؤولين على إدارتها.

هذا وتحتاج نظم المعلومات بالمنشأة إلى الموارد اللازمة لتحقيق المنشأة لأهدافها. وتتمثل الموارد الخاصة بنظام المعلومات في البيانات التي تعبر عن معاملات المنشأة وذلك من خلال طلبات البيع، الشيكات المسحوبة على المنشأة، وأوامر شراء المواد الخام التي تحتاجها والمعدات التي تستخدمها في تصنيع منتجاتها أو تقديم خدماتها وكل ما تتطلبه أعمال تسجيل معاملاتها وتتمثل في الأجهزة، والآلات الكاتبة، والحاسبات الآلية.. وتوظيف الأفراد الذين سوف يستخدمون المعدات والآلات لتحقيق أهداف المنشأة (عاملين، مديرين، خبراء، فنيين.. الخ)، بالإضافة إلى الأموال سواء كانت الأرباح المحققة من عملياتها أو القروض التي تحصل عليها المنشأة من الدولة أو المؤسسات المصرفية أو التسهيلات التي تمنح لها من الموردين.

وترى الباحثة وجود العديد من الأسباب التي تحتم ضرورة توافر نظام محكم للرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية من أهمها ما يلي:

١ - إن نمو حجم الوحدات الإدارية، وتزايد أنشطة الحكومة في المجالات المختلفة وتشعب عملياتها والاحتفاظ بالعهد والأصول في يد العديد من الموظفين، وجود الوحدات الإدارية في أماكن متباعدة وتعذر تحقيق الرقابة المباشرة عليها، بالإضافة إلى تفويض السلطات إلى المستويات الإدارية الأدنى، والحاجة المستمرة إلى معلومات مختلفة عن مجريات الأمور في تلك الوحدات، كل ذلك أدى إلى زيادة أهمية توافر نظام محكم للرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية.

٢ - إن توافر نظام محكم للرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية يضمن للمستويات الإدارية الأعلى التزام الوحدات الإدارية التابعة لها بالمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية المتعددة التي تحكم عملياتها، ويحقق الحماية لموارد وممتلكات الوحدة، بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد لهذه الموارد بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الوحدة بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفعالية.

٣ - يهتم المراجع الحكومي الخارجي بمدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للوحدة، فإذا كان النظام سليماً وكافياً فإنه يقلل من حجم اختباره، وإذا كان النظام غير كاف فإنه يوسع من حجم اختباره، ويعد مسؤولاً عن لفت نظر إدارة الوحدة إلى ضعف النظام وتقديم المقترحات والتوصيات لتلافي أوجه النقص والقصور فيه.

٤ - في حالة وجود نواحي قصور في نظام الرقابة الداخلية، يزداد العبء على أجهزة الرقابة الخارجية في تقييم كفاءة العمليات واقتراح الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق مستوى أفضل للأداء، ومهما كانت درجة التفصيل والتعمق في الرقابة الخارجية، فلن تصل إلى رقابة تفصيلية كاملة، وبالتالي لن تعوض النقص في كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الوحدة الإدارية.

ثانياً: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية: يعتمد النظام السليم للرقابة الداخلية على توافر مجموعة من المقومات والدعائم الأساسية، وقد حددت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين مقومات تحقيق رقابة داخلية جيدة على النحو التالي:^(٨٨)

١- خطة للتنظيم توفر تقسيماً دقيقاً للمسؤوليات والوظائف.

٢- نظام للصلاحيات وإجراءات التسجيل يؤمن رقابة محاسبية مقبولة سواء بالنسبة للموجودات والمطالب، أم للإيرادات والمصاريف.

٣- إجراءات مناسبة يجري اتباعها في تنفيذ الواجبات والوظائف لكل إدارة من إدارات المنشأة.

٤- ملاك من الموظفين يتناسب من حيث مؤهلاته وعدده مع تنفيذ المسؤوليات والأعمال

المحددة.^(٨٩)

وقد أضاف لوري إلى الوسائل المحددة من قبل لجنة إجراءات المراجعة المشار إليها أنفاً

اعتبارين ضروريين هما:^(٩٠)

⁸⁸- Committee on Auditing procedures , statement on Auditing procedures No: 33 AICPA, New York, 1963

⁸⁹- Stettler H.F., Systems Based Independent Audits. Prentice Hall Inc, Englewood cliffs, New York, 1967 p.39

⁹⁰- Lurie A.G.-Working with the public accountant. McGraw-Hill Book co., New York, 1977, p:44.

١- تحديد الوصول إلى الاستخدام الأمثل للأصول بأشخاص مفوضين بذلك.

٢- مقارنة وجود هذه الأصول مع القيود المحاسبية العائدة لها.

ولكن هناك ثمة اتفاق بين الباحثين على أن مسؤولية تصميم أو وضع نظام محكم للرقابة الداخلية والعمل على تحسينه وتطويره، يقع على عاتق المنشأة المعنية.^(٩١) ولذلك ترى الباحثة وضع مجموعة من المقومات كأساس لنظام رقابة داخلية فعال يمكن تطبيقها في أية منشأة حكومية وهي:

(١) التحديد الواضح للأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة الإدارية:

يجب أن نحدد أهداف الوحدة الإدارية بوضوح تام، كما يجب تحديد أهداف الأنشطة الفرعية، والتأكد من أنها متفقة مع الأهداف الرئيسية وتساهم في تحقيقها.

وتشتق الأهداف الرئيسية للوحدة عادة من التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية ومحاضر جلسات المجالس النيابية، ومن المعتاد أن يتم التعبير عن الأهداف في الوحدات الحكومية بتعبيرات عامة مثل تحقيق الرفاهية أو تقديم خدمة عامة، وليس للأهداف المصاغة على هذا النحو أي قيمة علمية في البحث عن البدائل والمفاضلة بينها، كما قد تؤدي إلى وجود اختناقات في بعض الخدمات مقابل فائض في البعض الآخر.

ويفيد التحديد الدقيق للأهداف في تحديد مسار أنشطة الوحدات الحكومية طبقاً لسياسة معينة، وتعد الأهداف الركيزة الأساسية للتخطيط طويل الأجل وعن طريقها يمكن تحديد وتوزيع المسؤوليات المختلفة داخل الوحدة الحكومية.

وتحديد أهداف الوحدات الحكومية يتطلب مراعاة الاعتبارات الآتية:

١ - الأهداف في حقيقة الأمر وليدة قرارات سياسية، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه القرارات إلا بالوقوف على دلائل موضوعية كمية أو نوعية تتعلق بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على تحقيق هذه الأهداف.

٢ - يجب مراجعة الأهداف سنوياً وإعادة صياغتها كلما حدثت ظروف تدعو إلى ذلك.

٣ - يتم التعبير عن الأهداف بأسلوب محدد يُراعى فيه أن لا تصاغ في شكل عام غير عملي، مثل توقع حياة أفضل للمواطنين، كما يجب ألا تصاغ في شكل يخلط بينها وبين وسائل تحقيقها، حيث

91- Porwall and Kapoorg., Auditing Theory and Practice, First edition, India, 1981, p:26.

يجب أن يوضح الهدف طبيعة الخدمة أو المنتج النهائي، بينما توضح الوسائل طرق وأساليب تحقيقه.

٤ - يجب أن تتوافق الأهداف مع مخرجات الأنشطة الخدمية الحكومية ومع حاجة المستفيدين منها. من ناحية أخرى من الضروري أن تكون أهداف الوحدة الحكومية واضحة ومفهومة للعاملين داخل الوحدة وتعتبر عما ينتظر تحقيقه من تنفيذ وأداء الأنشطة الخدمية الحكومية.

(٢) توافر خطة تنظيمية داخل الوحدة الإدارية الحكومية:

تتضمن الخطة التنفيذية للوحدة الأقسام التنظيمية وتوزيع الواجبات والوظائف في جميع المستويات بصورة تؤكد الرقابة الداخلية الكافية، وبالتالي يتم التعبير عن الخطة التنظيمية في وثائق أخرى بالإضافة إلى الخريطة التنظيمية بما في ذلك دليل الإجراءات والتعبير الوصفي للوحدات التنظيمية ووظائفها.

ولضمان فعالية التنظيم داخل الوحدات الإدارية لا بد من توافر العناصر الآتية:

- ١ - وجود تسلسل هرمي بمعنى توضيح العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وتوضيح اتجاهات خطوط السلطة من أعلى لأسفل بما يسمح بانسياب الأوامر وتدفقها بمرونة وسرعة كافية.
- ٢ - توافر المرونة في التنظيم بدرجة كافية تسمح بإدخال التعديلات التي تتطلبها التغيرات في خطط العمليات والسياسات والأهداف على الهيكل التنظيمي.
- ٣ - وحدة القيادة حيث يقتضى التنظيم السليم أن يخضع المرؤوس لرئيس واحد فقط ويتعامل معه دون غيره من الرؤساء.
- ٤ - تكافؤ السلطة مع المسؤولية بحيث يتم التوازن بينهما حتى يتمكن العاملون من أداء مهامهم ووظائفهم بصورة صحيحة.
- ٥ - تجنب الازدواج في الأعمال وذلك عن طريق تجميع الأعمال أو الوظائف المتشابهة في جهاز واحد وتكليف كل عضو في التنظيم بعمل مميز يختص به وحده.
- ٦ - نطاق الإشراف المناسب بمعنى أنه لا يجوز أن يزيد عدد الأفراد الذين يخضعون لإشراف رئيس واحد عن القدر الذي يسمح به وقته وجهده ومكانته.
- ٧ - الوضوح في تحديد المسؤوليات لتجنب حدوث تضارب في نواحي النشاط وحتى يفهم كل موظف عمله بدقة ووضوح، وتتمكن الإدارة من مكافأة المجد ومحاسبة المقصر.

٨ - تفويض السلطة، بمعنى أن يعهد المدير ببعض سلطاته إلى عدد من مساعديه حتى يتفرغ للموضوعات المهمة، ويتيح الفرصة للمساعدين لممارسة التدريب على القيادة وسرعة البت في المشاكل اليومية المتعلقة بالعمل.

٩ - فعالية شبكة الاتصال لكي تكفل تدفق المعلومات من أعلى لأسفل وبالعكس بسرعة ومرونة دون عقبات تقف أمام انسياب المعلومات في الوقت والمكان وإلى الشخص المناسب.

(٣) نظام محاسبي سليم:

تتطلب الرقابة الداخلية الحرص في وضع نظام الترخيص بالعمليات، بالإضافة إلى غرس إجراءات وسجلات سليمة للمحاسبة بصورة رسمية عن نتائج هذه العمليات.

ويعتمد النظام المحاسبي السليم والذي يساهم في توفير رقابة داخلية فعالة على الآتي:

١ - مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات تتوافر فيها البساطة والوضوح وتساهم في تحقيق الأغراض المرجوة من النظام.

٢ - دليل للحسابات يتم تبويبه وفقاً لمتطلبات إعداد القوائم المالية في المجال الحكومي، ووفقاً لمسؤولية رؤساء الوحدة التنظيمية عن البرامج والأنشطة والحسابات التي تربط العاملين بالموارد المسؤولين عن حمايتها أو إدارتها أو تحصيلها أو إنفاقها.

٣ - مجموعة من الدورات المستندية توضح مراحل كل عملية، والأقسام التي تمر بها مستندات العملية والجهات التي تعتمد عليها والدفاتر التي تقيد بها بحيث تتحقق الرقابة التلقائية بمجرد تنفيذ الدورة المستندية.

٤ - دليل إجراءات يتضمن السياسات والإجراءات، وخرائط تسلسل العمليات، ومجموعة من التقارير الدورية يراعى فيها توافر قدر كاف من المعلومات اللازمة لكافة المستويات لتحقيق الرقابة الفعالة ومجموعة من الإجراءات والقواعد تكفل ربط التكاليف بالخدمات التي تؤديها الوحدة الإدارية الحكومية.

(٤) إجراءات سليمة لتنفيذ الأعمال:

يجب أن تقوم كل وحدة تنظيمية بتبني الإجراءات السليمة لتنفيذ الأعمال والتي تؤدي إلى توافر الرقابة الداخلية الفعالة ومن الأمثلة على الإجراءات السليمة ما يلي:

- توصيف كل وظيفة وحصر الأعمال والواجبات التي يلتزم بها كل موظف.
- يراعى في تحديد إجراءات العمل عدم قيام موظف واحد بعملية كاملة بجميع مراحلها، بل تجزأ العملية على أكثر من موظف بحيث يكون عمل كل واحد بمنزلة مراقبة تلقائية للعمل الذي يسبقه، ويؤدي ذلك إلى تفادي التلاعب والغش والأخطاء العمدية وغير العمدية.
- نظام الرقابة المزدوجة، كما في حالة وجود أكثر من توقيع على الشيك حتى يصبح قابلاً للصرف، والخزائن الحديدية ذات المفتاحين.
- نظام الجرد المفاجئ لخزائن النقدية والمخازن.
- نظام الملاحظة الشخصية في مواقع معينة مثال ذلك ملاحظة البوابة والتفتيش عند الخروج من العمل، ملاحظة آلات تسجيل أوقات الدخول والخروج حتى لا يوقع موظف لزميل آخر في حالة تأخره.
- سداد المدفوعات بشيكات على البنك، وإيداع النقدية في البنك فوراً.

(٥) توافر معدلات ملائمة لقياس الأداء :

تصبح الرقابة الداخلية أكثر فعالية في حالة وضع معدلات ملائمة لقياس الأداء من جانب إدارة الوحدة، وقد يتم تحديد هذه المعدلات في موازنة العمليات وخطط العمل الميداني والدليل الفني، ومن الضروري أن تكون هذه المعدلات واضحة للعاملين داخل الوحدة، وأن يتم مراجعتها دورياً للتأكد من الالتزام بها وإتباع الإجراءات الموضوعية، وتحديد الانحرافات عنها، والتعرف على أسبابها لإيجاد الإجراءات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات.

(٦) توافر الكفاءة اللازمة لدى العاملين داخل الوحدة:

إن حسن اختيار الكفاءات التي تتناسب مع الأعباء والمسؤوليات والسلطات المفوضة لها، يعتبر من الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، ويتطلب ذلك تحليلاً شاملاً للوظائف المختلفة داخل الوحدة، وتحديد المؤهلات العلمية والعملية التي يجب توافرها فيمن يشغلها، ويؤدي ذلك إلى ضمان الفهم الصحيح للخطط والسياسات والإجراءات التنفيذية الخاصة بها، ومن ثم ضمان التنفيذ السليم بالصورة المرغوب فيها.

ولتوفير الكفاءات اللازمة يجب مراعاة ما يلي:

- سلامة اختيار الموظفين عند التعيين، ومراعاة توافر المهارات اللازمة لديهم والتي يمكن أن تقابل احتياجات الوظيفة.
- تنفيذ البرامج التدريبية الدورية للمحافظة على كفاءة العاملين ورفع مستواها.
- مراجعة عمل الموظفين من وقت لآخر والقيام بالتوجيه المناسب في حالة اكتشاف أي قصور.
- توافر نظام الحوافز يساهم في مكافأة من يؤدي عمله بكفاءة بما يؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة.

(٧) توافر جهاز كفء للمراجعة الداخلية:

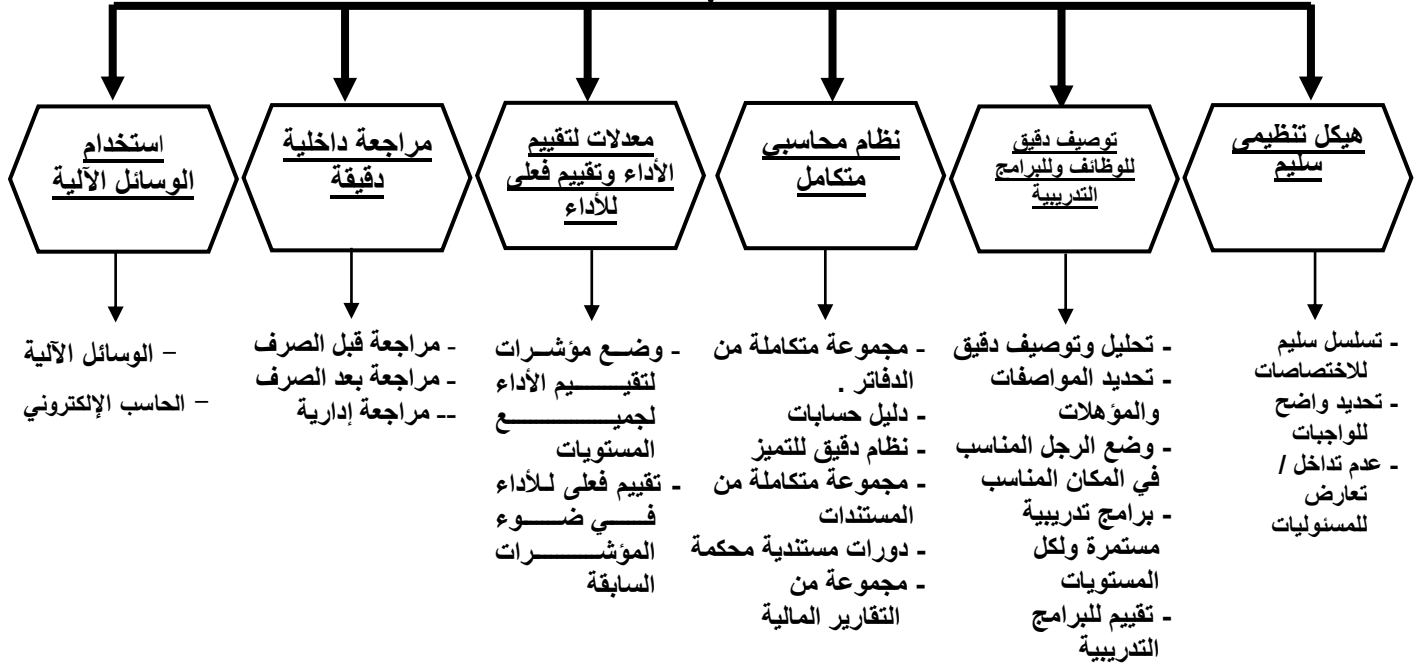
من الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وجود جهاز كفء للمراجعة الداخلية تكون مهمته الأساسية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوحدة الإدارية، واكتشاف نواحي القصور التي قد توجد به وتقديم توصيات بالتحسينات المطلوبة.

إن وجود نظام للرقابة الداخلية بدون وجود جهاز للمراجعة الداخلية ليس كافياً، لأن مجرد وضع إجراءات الرقابة الداخلية ليس دليلاً على كفاية التنفيذ ولا جودة الأداء، ما لم توجد إدارة للمراجعة الداخلية يكون من مهامها تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أغراضه وأهدافه وفقاً لما هو مخطط ومحدد.

وهناك الكثير من التعاريف للمراجعة الداخلية والتي سنتعرض لها لاحقاً.

ويمكن في رأي الباحثة أن نعبر عن المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية بالشكل التالي:

المقومات الأساسية لانظمة الرقابة الداخلية السليمة



ثالثاً: وسائل الرقابة الداخلية:

خلط كثير من المحاسبين والمراجعين، ورجال الإدارة في التعبير عن مفهوم الرقابة الداخلية

خلال مراحل تطورها في الماضي بإطلاق اصطلاحات وعبارات تتضمن في حقيقة الأمر جزءاً من ممتلكاتها

أو بعضاً من أغراضها مثل " الضبط الداخلي " Internal check – أو المراجعة الداخلية Internal

Auditing إلا أنه بعد اكتمال نمو الرقابة الداخلية واستقرار مفهومها، ووضوح أهدافها، أمكن التمييز ما بين

ثلاثة أقسام للرقابة الداخلية هي:

١- الرقابة الداخلية الإدارية: Internal Administrative Control

٢- الرقابة الداخلية المحاسبية: Internal Accounting Control

٣- الضبط الداخلي: Internal check

الرقابة الداخلية الإدارية: وتُعنى بالنواحي التي ليس لها تأثير على القوائم المالية (٩٢) وتتضمن خطة التفويض والإجراءات والقيود المستخدمة في اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى ممارسة الصلاحيات الإدارية للعمليات، وإن مثل هذا التفويض هو وظيفة إدارية متلازمة بشكل مباشر مع مسؤولية تحقيق أهداف المنشأة، وتُعد نقطة البداية من أجل إقامة رقابة محاسبية عبر العمليات (٩٣) .

تتحقق هذه الرقابة بوساطة عدة وسائل نذكر منها (٩٤)

أ-الموازنات التخطيطية Budgetary Control

ب- التكاليف المعيارية Standard Costs

ج- الرسوم البيانية charts

د-الكشوف الإحصائية وتقارير الكفاية الدورية. Statistical schedules and periodic Reports.

هـ-دراسة الوقت والحركة Time and Motion study

و-البرامج التدريبية للموظفين والعمال.

ويلاحظ أن معظم أساليب الرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل الأصلية وتتركز في هذه الأقسام / الحسابات والإدارة المالية أي أنها تعنى بصفة خاصة بكفاية التشغيل والتأكد من السير بحسب السياسات الإدارية للمنشأة، وهذا ما حدا بلجنة المراجعة التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية A.A.A أن تضمّن القائمة الأولية لمعايير المراجعة في عام ١٩٧٤ اقتراحاً مفاده "أن خطة التنظيم وكل الطرق المتناسقة التي يتم اختيارها من قبل المنشأة بهدف الدخول في تنافس ذي فاعلية , بالإضافة إلى تشجيع التقيد بتحقيق السياسات الحديثة يمكن عنونها بالرقابة الداخلية الإدارية(٩٥)

وفي رأي الباحثة تشتمل الرقابة الإدارية على مجموعة أساليب وطرق وإجراءات تستخدم داخل الوحدة الحكومية بهدف رفع كفاءة أداء الخدمة والعمل على تحقيق الأهداف والسياسات التي ترغب فيها الإدارة، وتمارس الرقابة الإدارية في كافة المستويات الإدارية.

٩٢ -الصحف عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره،ص:١٣١.

93- ROBERTSON J.C. and Davis F.G., Auditing-Fourth edition, chapter 7"Professional standards", Business Publications Inc., Plano, Texas,1985,p.236

٩٤-عبد المنعم عبد المنعم محمود وأبو طبل عيسى، المراجعة(أصولها العلمية والعملية)،مرجع سبق ذكره،ص:٢٦٥.

٩٥ - نور أحمد، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص: ١٨٧.

الرقابة الداخلية المحاسبية:

وينصب هذا النوع من الرقابة على الدفاتر المحاسبية والموظفين الذين يعملون فيها، بهدف اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها^(٩٦) وتتضمن خطة التفويض والإجراءات والقيود المتعلقة بالأهداف العريضة التي من شأنها الحفاظ على الأصول وتعزيز الموثوقية بالقيود المحاسبية، لذلك فهي تصمم من أجل توفير تأكيد مقبول لمقابلة الأهداف الفعالة الآتية:^(٩٧)

أ-إن العمليات منفذة طبقاً للتفويضات الإدارية العامة أو الخاصة.

ب-إن العمليات مسجلة في القيود المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، أو طبقاً لأية معايير قابلة للتطبيق في مثل هذه القيود، بهدف الحفاظ على الموجودات ومحاسبتها.

ج-إن الوصول إلى الموجودات رهين فقط بتفويض الإدارة.

د-إن التسجيل المحاسبي للموجودات يجب أن يتقابل مع جرد فعلي لها ضمن فترات زمنية مقبولة، وتتخذ الاختلافات بالاعتبار مع اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

إن نظام الرقابة المحاسبية ليس واحد في جميع المنشآت لأن كل منشأة تصمم النظام الذي يلبي حاجتها ويلائم نشاطاتها، ومثل هذا النظام يكون أكثر دقة وتفصيلاً في المنشآت الكبيرة عنه في المنشآت الصغيرة نظراً لقدرة الأولى على تحمل أعباء تكاليف الأدوات والأجهزة والأمكنة والموظفين اللازمة لتطبيق نظام الرقابة المحاسبية. إلا أنه يمكن القول بأن توفير نظام معقول للرقابة المحاسبية يوجب مراعاة الآتي:^(٩٨)

١ - المراقبة الفنية والدقيقة للأعمال المحاسبية التي ينجزها الموظفون ضمن مستويات العمل المختلفة.

٩٦ - عبد المنعم عبد المنعم، وأبو طبل عيسى، المراجعة (أصولها العلمية والعملية) مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٦.

97- ROBERTSON and DAVIS, OP, Cit., p237

٩٨ - الحاروني محمد كمال، مراجعة الحسابات - ط٨، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص: ٤٤٥-٤٤٦.

٢- الاستفادة من الوسائل الآلية والالكترونية لإتمام العمليات الحسابية والمحاسبية في حدود طاقة المنشأة أو حاجتها.

٣- استخدام الحسابات الإجمالية مثل: إجمالي المدينين والدائنين، أو دفاتر الأستاذ المتوازنة. وفي رأي الباحثة فإن نظام الرقابة المحاسبية يضم مجموعة من الأساليب المحاسبية التي تهدف إلى ضمان دقة وسلامة البيانات المالية من ناحية التسجيل والتحليل والتلخيص والعرض.

وتمثل الإجراءات والقواعد الرقابية على عمليات المنشأة التي تؤثر بشكل مباشر على الدورة المحاسبية وإعداد القوائم المالية وتتمثل الرقابة المحاسبية في الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات والمستندات والسجلات والدفاتر التي تطبقها المنشأة بهدف حماية أصولها والتأكد من سلامة ودقة البيانات في السجلات المحاسبية ومنع الأخطاء بهذه السجلات. وتحتفظ المنشأة بنظم رقابة محاسبية كافية وملائمة لطبيعة نشاط المنشأة لمساعدة مراقب الحسابات في التحقق من سلامة تأكيدات الإدارة بأن:

١ - جميع المعاملات التي تم تسجيلها تعبر عن معاملات حقيقية وليست معاملات وهمية لا تتفق مع طبيعة نشاط المنشأة.

٢ - جميع عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لإجراءات وسلطات الاعتماد المحددة سلفاً بمعرفة إدارة المنشأة حيث يتعين التحقق من أن جميع المعاملات قد تم اعتمادها والموافقة عليها قبل تنفيذها وذلك من قبل المستويات الإدارية المناسبة ووفقاً لجداول السلطات التي تم اعتمادها من الإدارة العليا للمنشأة، ويشمل هذا الهدف التحقق من أن التصرف في الأصول سواء بالبيع أو الإعدام قد تم وفقاً للتفويضات الممنوحة للمستويات الإدارية المختلفة.

٣ - جميع المعاملات التي قامت بها المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وأن السجلات والدفاتر يمكن الاعتماد عليها لتتبع التغيرات في أصول المنشأة، هذا ويتعين التحقق من عدم حذف أية معاملات بغرض التأثير على نتائج أعمال المنشأة.

٤ - أن جميع المعاملات التي قامت بها المنشأة قد تم قياسها وتقييمها دون وجود أخطاء في عمليات القياس والتقييم ويشمل تحقيق هذا الهدف التحقق من أن جرد الأصول قد تم على فترات دورية وتم دراسة أسباب الانحرافات بين نتائج الجرد الفعلي وما هو مثبت بالدفاتر والسجلات.

٥ - جميع المعاملات التي قامت بها المنشأة قد تم تبويبها التبويب السليم وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وبما يتفق مع دليل الحسابات المطبق بالمنشأة.

٦ - جميع المعاملات قد تم إثباتها بالمستندات التي تعبر عن طبيعتها وكذلك تسجيلها بالدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها المنشأة لهذا الغرض وذلك في الوقت المناسب وبما يقلل من حدوث الأخطاء نظراً للتأخير في التسجيل واحتمالات ضياع المستندات أو تناسي طبيعة المعاملة.

٧ - جميع المعاملات قد تم حفظ مستنداتها في الملفات وأماكن التخزين الخاصة بها كما أنه قد تم ترحيل بياناتها وتلخيصها في الدفاتر المساعدة والكشوف (موازن المراجعة) التي تساعد على إعداد القوائم المالية في صورتها النهائية.

ومما تقدم يمكن القول بأن الرقابة المحاسبية لمعاملات المنشأة تهتم على وجه التحديد بالإجراءات والقواعد التي تؤثر بشكل مباشر على تقرير مدى الاعتماد على السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية. ويتعين التحقق من تطبيق المنشأة لهذه الأهداف بالنسبة لكل معاملة تقوم المنشأة بإجرائها سواء كانت تتعلق بعمليات البيع، أو الشراء، أو التحصيل النقدي لقيم المنتجات المباعة للعملاء، أو المشتريات من المواد الخام وقطع الغيار أو السداد النقدي للموردين والأجور والمرتببات والحوافز التي تصرف للعاملين بالمنشأة .

الضبط الداخلي: وهو يهدف إلى حماية أصول المنشأة أو موجوداتها من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال؛ ويقصد بالضبط الداخلي: (٩٩)

"النظام الموضوع، وكل ما يرتبط به من وسائل ومقاييس، تهدف إلى ضبط عمليات المنشأة ومراقبتها بصورة تلقائية مستمرة، وذلك بجعل عمل كل موظف فيها يُراجع من قبل موظف آخر غيره. وهذا ما يؤمن ضماناً لحسن سير العمل، وعدم وقوع أخطاء أو تلاعب في أصول المنشأة وحساباتها.

والأساس الذي يستند إليه نظام الضبط الداخلي هو: (١٠٠)

٩٩ - عبد المنعم عبد المنعم محمود وأبو طبل عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٦

100- BROWN.J. and HOWARD L., Principles and practice of management Accountancy. Third edition, the English Language Book society and macdonald and Evans Ltd., London,1975,p:411

تقسيم العمل، وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات، والفصل بين المستويات الوظيفية المختلفة، وترتيب تنفيذ هذا الفصل بحيث لا يعهد إلى موظف واحد بإجراء عملية كاملة من أولها لآخرها، حيث إن منع وقوع الخطأ خير من وقوعه ومن ثم معالجته، والحفاظ على أنظمة مناسبة للتنظيم والضبط الداخلي هو أفضل بكثير من وضع المنشأة في احتمالات الوقوع بالأخطاء أو تعرض أصولها للتلاعب والاختلاسات، كما أن النقطة المهمة لا تكمن في اكتشاف الخطأ فحسب بل في الوصول إلى كيفية حدوثه.

ولا شك في أن تطبيق الضبط الداخلي على هذا النحو الذي ذكر يتطلب استخدام عدد كبير من الموظفين، لذلك لا نجده قائماً ومنفذاً بهذا الشكل إلا في المنشآت الكبيرة التي يتوافر فيها هذا العدد وتستطيع تحمل عبء التكلفة اللازمة وقد ربط بعض الباحثين ما بين فعالية نظام الرقابة الداخلية - الذي يتضمن في أقسامه الضبط الداخلي - وبين تكاليف وضعه في التطبيق بعلاقة بيانية واستخدموا لهذه الغاية جداول إحصائية في سبيل الوصول إلى تحقيق نقطة تعادل تدل على الحجم الأمثل لتكاليف مثل هذا النظام بالمقارنة مع ما يوفره من الأموال الناجمة عن منع عمليات الغش والأخطاء والمخالفات. (١١)

وبشكل عام فإن النظام السليم للضبط الداخلي يهدف إلى تحقيق عدة أغراض أبرزها: (١٢)

- ١ - الوقاية من الغش والخطأ واكتشافهما بسرعة إن وقعا.
- ٢ - إقناع كل موظف لعمله، بسبب تقسيم العمل، وشعور الموظف أن عمله مراجع من غيره لذا فإنه لابد من اكتشاف خطئه.
- ٣ - تحديد المسؤولية، ومساءلة المسبب عند وقوع الخطأ أو الغش.
- ٤ - اطمئنان إدارة المنشأة إلى صحة البيانات الواردة في السجلات مهما كان نوعها وملاءمة المعلومات والإحصاءات المأخوذة منها.
- ٥ - تمكين المنشأة من مواجهة التوسع في أعمالها وذلك بالسرعة الممكنة دون حدوث خلل عند الشروع بهذا التوسع.

وقد تمكن بعض الباحثين من تحديد مبادئ أساسية لوضع نظام للضبط الداخلي وهي: (١٣)

101-COOK J.W. and Winkle G.M., Auditing philosophy and Technique. Houghton-Mifflin CO., Boston, 1976, p:138.

١٠٢ - حسن محمد حسين أحمد، الرقابة كأداة لتقييم الأداء، أطروحة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ١٩٨٠، ص: ٤٠ - ٤١.

١- قبل وضع أي نظام للضبط الداخلي في أية منشأة يجب القيام بدراسة طبيعة عملها وتحديد أهدافها وحصر نشاطاتها، وإحصاء موظفيها والتعرف على مؤهلاتهم وخبراتهم ودرجة قرابة بعضهم ببعض إن وجدت.

٢- لا يجوز أن تكون نتيجة وضع النظام تقييداً للعمل أو تأخيراً في تنفيذ العمليات.

٣- أن يكون النظام مرناً، قادراً على احتواء كافة عمليات المنشأة وعلى الإدارة مراقبته باستمرار لتعديله.

٤- لا يجوز أن يجمع الموظفين في عملهم، ما بين الحفاظ على أصول أو موجودات المنشأة ذات القيمة ومسك سجلات ضبطها ومراقبتها.

٥- مراعاة ضبط حركة الدخول والخروج إلى المنشأة وتسجيل كل ما يدخل إليها وما يخرج منها من آليات وأفراد في سجلات أصولية للرجوع إليها عند الحاجة، وتنظيم المكاتب بشكل يحقق الاختصار في الجهد والوقت وتأمين الرقابة المستمرة على تواجد الموظفين وممارسة أعمالهم.

٦- اعتماد العمليات من موظف مسؤول وتكليف بديل عنه في حال غيابه وذلك بأوامر خطية.

٧- مراعاة سياسة تبديل الموظفين وإجراء التنقلات فيما بينهم في حدود فعالية المنشأة والتوازن ما بين الاستفادة من الخبرات وتعميقها وإجراء التبديل وتنظيم الإجازات بإحلال البدلاء.

٨- مراعاة التوازن ما بين العمل المطلوب والسلطة الممنوحة لتنفيذ هذا العمل لأن عدم التوازن يؤدي إلى إعاقة تنفيذ العمل وتوليد ضعف في الروح المعنوية.

وترى الباحثة أن الضبط الداخلي هو مجموعة من الإجراءات المحاسبية وغير المحاسبية والتي تهدف إلى حماية موجودات الوحدة الحكومية وأصولها ومنع وقوع أخطاء أو اختلاسات أو تبديد للأموال.

ويمكن في رأي الباحثة أن يتم التعبير عن فروع الرقابة الداخلية (الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي) مع بيان أهدافها وأساليب تحقيقها بالشكل التالي:

١٠٣ - أشرم نوري أحمد، الرقابة الداخلية في سورية من الناحيتين العلمية والتطبيقية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٨، ص: ١٦.

المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية

تعريف

الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من أساليب وأنظمة وإجراءات والتي تستخدمها الوحدة لحماية الموارد ومراجعة دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والنهوض بالكفاية الإنتاجية والتشجيع على الالتزام بالسياسات الموضوعية وتحقيق الأهداف المحددة مقدماً

فروع الرقابة الداخلية

ضبط داخلي

حماية الأصول والموجودات

- ١- تقسيم العمل بين الموظفين
- ٢- التأمين على الممتلكات
- ٣- التأمين ضد خيانة الأمانة
- ٤- الجرد الفعلي المفاجئ
- ٥- الرقابة المزدوجة

رقابة مالية

التحقق من دقة البيانات المحاسبية

الهدف

الأساليب

- ١- التنظيم المحاسبي السليم
- ٢- اتباع طريقة القيد المزدوج
- ٣- الدورات المستندية المحكمة
- ٤- موازين المراجعة
- ٥- كشوف الحسابات الدورية
- ٦- مذكرات التسوية
- ٧- حسابات المراقبة
- ٨- اتباع المصادقات

رقابة إدارية

تحقيق أقصى كفاية إنتاجية

- ١- الهيكل التنظيمي
- ٢- الوصف الدقيق للوظائف
- ٣- البرامج التدريبية
- ٤- الموازنات التخطيطية
- ٥- التكاليف المعيارية
- ٦- تقارير المتابعة
- ٧- دراسة الوقت
- ٨- التحليل المالي

رابعاً: المراجعة الداخلية:

• نشأة المراجعة الداخلية وتطورها:

المراجعة الداخلية فرع حديث من فروع المراقبة الداخلية تطور بسرعة إلى درجة أصبح من المعترف به أنه وسيلة فعالة تهدف إلى مساندة الإدارة.

وعَدَّ بعض الباحثين أن المراجعة الداخلية تمثل الحلقة الأخيرة بإجراءات الرقابة الداخلية فبعد وضع الأنظمة لابد من وجود أداة فعالة لتقييمها (١٠٤).

وقد بدأ التطور السريع في المراجعة الداخلية حوالي سنة ١٩٤٠ وتكون في أمريكا معهد مستقل لتأهيل المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditor وأخذت الجامعات تقوم بتدريس المراجعة الداخلية في برامج خاصة.

وقد احتلت المراجعة الداخلية مكانتها في الوحدات الكبرى وبدأت تزحف إلى الوحدات المتوسطة حيث المجال لا يزال أمامها واسعاً، وسوف تحتل مكانتها في هذا النوع من المنشآت بعد أن يلمس مديروها الفوائد التي تعود عليهم نتيجة لوجود إدارة للمراجعة الداخلية، أما المنشآت الصغيرة فإنه لا داعي لوجود إدارة للمراجعة الداخلية حيث أن صاحب المنشأة عادة يكون ملماً بجميع نواحيه ومن ثم لا يحتاج إلى وساطة البيانات والإحصائيات والكشوف المختلفة في إدارته. (١٠٥)

وقد كان التطور السريع للمراقبة الداخلية خلال الفترة الأخيرة سبباً في صعوبة تحديد أهداف المراجعة الداخلية وبالتالي وضع تعريف مستقر لها وقد ساعدت العوامل التالية في تطورها السريع:

١- اتساع حجم المشروعات وانتشارها جغرافياً: حيث أن كبر حجم المشروعات، وتنوع أنشطتها، وتضخم عملياتها، وابتعاد الإدارة العليا للمشروع عن تفاصيل تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية جعل من الضروري البحث عن أداة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المشروع وجديتها. (١٠٦) فهناك حاجة ملحة لوظيفة المراجعة الداخلية في المشروعات الكبيرة والمنشرة جغرافياً وذلك لأنها توفر لإدارة هذه المشروعات الثقة بنظم الرقابة الداخلية وبالمعلومات التي تولدها هذه النظم، بالإضافة إلى توفير البيانات المدققة والموثوق فيها حسب حاجة الإدارة العليا وفي الوقت المناسب. (١٠٧)

١٠٤ - كراز ايليا شادي، أطروحة ماجستير بعنوان (كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية في سورية) جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٥، ص: ٤٥.

١٠٥ - الصبان سمير محمد - جمعة ابراهيم اسماعيل - السوافيري رزق فتحي، الرقابة والمراجعة الداخلية (مدخل نظري وتطبيقي)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٦، ص: ٣٥.

١٠٦ - عشاوي علي ابراهيم، أساليب المراجعة والمراقبة الداخلية، مطبعة أهرام الجيزة الكبرى، القاهرة، ١٩٩٨، ص: ٢٨.

١٠٧ - العمرات صالح أحمد، المراجعة الداخلية (الإطار النظري والمحتوى السلوكي) الأردن، دار النشر، ١٩٨٨، ص: ٢٦.

٢- حاجة الإدارة العليا إلى بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها:

حيث أصبح من الضروري أن تحصل الإدارة العليا على بيانات ومعلومات أكثر دقة وموضوعية تأتي من غير الإدارة التنفيذية ومن غير المراجع الخارجي، فكانت تقارير المراجعة الداخلية هي المصدر المحايد وذو المصداقية الأكبر والدقة والموضوعية.^(١٠٨)

٣- اعتماد المراجعة الخارجية الاختبارية على المراجعة الداخلية:

ظهرت الحاجة إلى التفكير في وسيلة تسهل على المراجع الخارجي أداء مهمته دون القيام بالمراجعة الكاملة وأخذ المراجعون يتحولون تدريجياً إلى نظام المراجعة الاختبارية، حيث يتوقف نجاح المراجعة الاختبارية على دقة اختيار العينات وتحديد حجمها بحيث تكون ممثلة للمجتمع الإحصائي، ويخضع اختبار العينات لأسس واعتبارات أهمها نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة ومدى الاعتماد عليه^(١٠٩)

٤- اتباع أسلوب اللامركزية: بما أن عملية تقييم أداء الفروع المنتشرة جغرافياً تتطلب زيارة مواقع الإدارات في الفروع المختلفة وفحص سجلاتها ومستنداتها ومراجعة عملياتها وبما أن الإدارة العليا لا تستطيع القيام بذلك بنفسها كان من الضروري الاعتماد على أشخاص آخرين متخصصين في المراجعة أطلق عليهم اسم المراجعين الداخليين لكي يقوموا بما يلي:

- التحقق من مدى التزام إدارات الفروع المختلفة بالخطط والسياسات العامة التي تضعها الإدارة العليا.

- تقييم الأداء لإدخال التحسينات على أساليب تنفيذ الخطط والسياسات.

- تقديم التوصيات للإدارة العليا بهدف رفع كفاءة القائمين على التنفيذ عن طريق تدريبهم لزيادة مهارتهم.^(١١٠)

وترى الباحثة أن أهم العوامل التي أدت إلى تطور المراجعة الداخلية هي:

-(العامل الأول) الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.

ترغب الإدارة دائماً في التأكد من عدم وجود أخطاء أو غش في العمليات والدفاتر، كما ترغب في حالة وقوعهما . العمل على اكتشافهما مبكراً.

108-C.Wayne alderman and James w deitrick- internal audit impact on Financial information reliability, The internal auditor, 1981,p:45.

١٠٩- د. عطا الله شوقي محمود ، دراسات وبحوث في المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص:٩٩.

١١٠- حجازي عباس محمد، المراجعة(الأصول العلمية والممارسة الميدانية) ، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢، ص:١٢٣.

ولكن بفضل إدخال الآلات الحاسبة وبفضل ظهور وسائل أخرى للمراقبات سهلت مأمورية اكتشافها الأخطاء، مما ساعد على تطور أهداف المراجعة الداخلية وجعلها غير قاصرة على اكتشاف الأخطاء والغش.

- (العامل الثاني) ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.

ساعد تفرع المنشأة على تطور المراجعة الداخلية. فالإدارة بالمركز الرئيسي ترغب في أن تتعرف على ماذا يجري في الفروع البعيدة عنها. وقد استدعى هذا إرسال مندوب مُلِمٍّ بجميع سياسات المركز ليتأكد أن الفروع تقوم بالعمل وفقاً للسياسات المرسومة بدقة وأمانة وكفاية. وقد كان المراجع الداخلي حينئذ يسمى "بالمراجع الداخلي المتنقل" Internal Traveling Auditor " ولم تكن مهمته قاصرة على البحث عن الأخطاء والغش ولكن كانت تتضمن ما يلي:

- يرى أن أسس الضبط سليمة مع اقتراح اللازم لتحسينها.
 - يؤدي استشارات مختلفة للفروع إذ من المفروض فيه أنه مؤهل ولديه دراية بأعمال الفروع المماثلة.
 - يرى أن عمليات الائتمان والتحصيل والبضاعة تسير على ما يرام.
 - يتأكد من عدم وجود عوامل تؤدي لنقصان الأرباح.
- وبذلك أصبح من واجباته أن يطمئن الإدارة على أن سياستها مطبقة في الفروع البعيدة عنها وأن سيرها حسناً.

- (العامل الثالث) الحاجة إلى كشف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.

صحب توسع حجم المنشأة ظهور فجوة gap كبيرة بين الإدارة العليا وطبقة الموظفين المنفذين للقرارات والعمليات.. الخ

وكان لزاماً على الإدارة أن تعتمد على بيانات وملخصات وإحصائيات في إدارة المشروع وتوجيهه وهنا ظهرت حاجة الإدارة إلى المراجع الداخلي الذي يتأكد من مدى تطبيق سياسة الإدارة العليا بمعرفة الموظفين المنفذين للقرارات، كما يتحقق من مدى صحة البيانات الإحصائيات التي تقدم للإدارة.

وكان نتيجة هذا التطور أن سميت إدارة المراجعة الداخلية Eyes and ears of management.

- (العامل الرابع) ظهور البنوك وشركات التأمين.

تتطلب طبيعة هذا النوع من الوحدات اتصال دائم مستمر بالغير الأمر الذي أصبح يتطلب عدم انتظار المراجع الخارجي للتحقق من الدقة الحسابية وتقديم تقرير سنوي عن مراجعته، وهنا ظهرت الحاجة إلى

إدارة مراجعة داخلية تقوم بمراجعة العمليات أولاً بأول وبصفة مستمرة خاصة وأن الوقوع في أخطاء يؤثر على سمعة الوحدة وعلاقتها بالعملاء.

• تعريف المراجعة الداخلية:

عُرفت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر بأنها:

المراجعة التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك إلى يقوم بها المراجع الخارجي، وطبعاً هذا تعريف غير كامل إذا يظهر فقط الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية من الناحية الشخصية وليست الموضوعية، وخصوصاً وأن أهداف المراجعة الداخلية ليست مطابقة تماماً لأهداف المراجعة الخارجية. وكان من الصعب التوصل إلى تعريف مقبول وذلك لعدم الاستقرار على أهداف المراجعة الداخلية ولا على طريقة تحديد هذه الأهداف.

وكان ظهور معهد للمراجعين الداخليين بأمريكا وإصداره لبعض التوصيات سبباً في تبلور أهداف المراجعة الداخلية.

فقد بينت هذه التوصيات أن المراجعة الداخلية وسيلة إدارية جديدة تهدف في النهاية إلى خدمة الإدارة. وقد أظهرت أن وظيفة المراجعة الداخلية تعمل مستقلة متحررة من جميع القيود والروتين.

وقد وضع المعهد الخطوط العريضة لمسئوليات وواجبات المراجعة الداخلية مما ساعد على إيجاد تعريف لها.

وخير تعريف للمراجعة الداخلية هو أنها " مجموعة من أوجه النشاط والإجراءات يقوم بها فئة من الموظفين داخل الوحدة تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها وطمأنتها على أن وسائل الضبط الموضوعية مطابقة وكافية عن طريق تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنشأة، والتحقق من تطبيق موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، بالإضافة إلى قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء غرضها واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى" (١١)

ويتضح من هذا التعريف أن خدمات المراجعة الداخلية يمكن وصفها بأنها (خدمات وقائية) وإنشائية للإدارة، فهي وقائية لأنها تحمي أموال المنشأة وتحمي الخطط الإدارية ضد الانحراف، وهي إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العاملة لأنها تدخل التحسينات على الطرق الإدارية والرقابية لتلاحق التطورات الجارية.

١١ - د. عبدالله أمين خالد، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية) دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص: ٢٤٦.

*أهداف المراجعة الداخلية

ترى الباحثة أن المراجعة الداخلية نشأت بناءً على احتياجات الإدارة في الشركات الكبرى ذات النشاط الواسع، حيث تعتمد الإدارة في رقابتها وتوجيهها للعمليات اعتماداً كلياً على ما يقدم لها من بيانات محاسبية وإحصائية.

ولذلك اضطرت الإدارة إلى إيجاد الوسيلة التي يمكنها الاطمئنان عن طريقها إلى الأمور الآتية:

- ١- نظم الضبط الداخلي والنظام المحاسبي سليمة.
 - ٢- السياسات والإجراءات التنفيذية التي رسمتها الإدارة كافية لإنجاز الأعمال.
 - ٣- الموظفون لا ينحرفون عن السياسات والإجراءات التنفيذية المرسومة.
 - ٤- هناك حماية أو رقابة كافية لأصول المنشأة.
 - ٥- البيانات المحاسبية والإحصائية التي تقدم للإدارة تلخيصاً لأعمال المنشأة يمكن الاعتماد على صحتها واتخاذها كأساس للقرارات الإدارية السليمة في رسم سياسات المنشأة.
- بالإضافة إلى التأكد من أن المصروفات لا تتفق إلا في الأغراض الضرورية المتصلة بأعمال الوحدة وأن جميع الإيرادات المستحقة قد أدرجت في الحسابات.
- ومتى حققت المراجعة الداخلية هذه الأمور فإنها تكون قد قامت بوظائفها الرئيسية في خدمة الإدارة.
- وفيما يلي تفصيل تلك الوظائف والوظائف الأخرى الفرعية التي يمكن أن يؤديها المراجع الداخلي في المنشأة.

١- تقييم نظام الضبط الداخلي والحسابات:

وتهدف هذه الوظيفة إلى تحقيق ما يلي:

(أ) التأكد من أن نظام الضبط الداخلي سليم في أساسه وتوزيع المسؤوليات والسلطات وكذلك في تطبيقه، والعمل على إفادة الإدارة بذلك حتى يمكن أن تطمئن على حسن سير العمل بالمنشأة أو على مدى صحة المعلومات التي تقدم إليها.

(ب) التأكد من أن النظام المحاسبي المتبع سليم في أسسه وفي كيفية تطبيقه وفي مراعاة المبادئ المحاسبية المعترف بها، كذلك التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والتقارير الدورية التي تقدم للإدارة.

(ج) إبداء الرأي في أن الطرق السابقة هي الأنسب من حيث توفير الوقت والمجهود والكفاية، مع إعطاء توصيات بخصوص الضبط الداخلي والنظام المحاسبي، والغرض منها

إدخال التحسينات عليهما حتى يسهل تطبيقهما وحتى يتم تطويرهما مع تطور المنشأة نفسها.

ومما يسهل هذه المأمورية على إدارة المراجعة الداخلية وجود محاسبين يعملون في هذه الإدارة، وعادة يكون رئيس إدارة المراجعة الداخلية نفسه محاسباً، كل ذلك يدعو إلى أن يكون التحسين في النظم المحاسبية والرقابية من الأهداف الواضحة.

ويلاحظ في هذا الصدد أن المراجعة الداخلية جزء مهم من المراقبة الداخلية ونظام الضبط الداخلي مهما كان سليماً ومطبّقاً فقد ينهار لمجرد وقوع تواطؤ بين الموظفين، ولذلك فوجود إدارة المراجعة الداخلية يخفف من ظاهرة التواطؤ حيث تهدف لمراجعة العمليات والقيود بطريقة مستمرة خلال المدة المالية.

٢- تقييم الخطط والإجراءات:

إن هدف هذه الوظيفة هو اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات التي تستخدمها الشركة بقصد اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة، ولا يقتصر الأمر في التقييم على فحص نظم المحاسبة أو نظم المراقبة الداخلية، بل يجب أن يُعطى المراجع الداخلي السلطة اللازمة لفحص جميع أوجه نشاط الوحدة وبما له من خبرة واسعة بطبيعة الأعمال وكيفية تنفيذها فإن مناقشاتها مع المختصين في الأقسام المختلفة وملاحظاته للمواطن التي ينقصها التنسيق بين أعمال هذه الأقسام كفيل بتحقيق تحسينات مستمرة لإنجاز الأعمال في سرعة وسهولة وبأقل تكلفة.

ومثالاً بصدد عملية شراء، كثير ما يحدث أن يترتب على عدم التزام الموردين لمواعيد التوريد تعطيل في العمليات الصناعية ما يربك برنامج التشغيل ويحمل الوحدة خسارة كبيرة. وتتوزع المسؤولية عادة بين قسم المشتريات وقسم المخازن وأقسام التشغيل، والمراجع الداخلي بحكم إلمامه بطبيعة العمليات وبالتفسير الصحيح لتعليمات الإدارة يمكنه أن يسوي أية خلافات أو عراقيل عند التنفيذ. ومن واقع فحصه للحالات العملية التي يصادفها أثناء التنفيذ يمكنه اقتراح التعديلات التي يرى ضرورة إصدار تعليمات جديدة بها من جانب الإدارة للأقسام المختلفة.

٣- مراعاة التزام الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة:

إذا كانت السياسات والإجراءات مرسومة بعناية فإن المراجع الداخلي تقتصر وظيفته على مراعاة صحة تفسيرها من جانب الموظفين خاصة أنهم معرضون لسوء فهم التعليمات الصادرة، إما بحسن نية بسبب اختلاف العقلية أو بسوء نية لتحقيق أغراض شخصية. والمراجع الداخلي هو الذي يعمل على توحيد التفسير والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة. كما عليه أن يراعي باختبار فعلي مدى تمسك الموظفين بالأهداف الأساسية لتلك السياسات وعدم إخلالهم بها في أي مرحلة من مراحل العمل.

٤- حماية أموال المنشأة:

إن وضع وتنفيذ النظم السليمة للمراقبة الداخلية يكفل للوحدة حماية أموالها ضد ما قد يرتكبه الموظفون من تلاعب أو اختلاس. وعلى المراجع الداخلي أن يقوم باستمرار مدى تطبيق الموظفين لتلك النظم وأن يكون يقظاً لأي ثغرات يتسرب منه الغش، ولا تقتصر حماية المنشأة على محاولة اكتشاف الغش أو تعقبه، بل تتمثل أيضاً في العمل على تفادي الخسائر الناشئة من الإهمال أو عدم الكفاية أو إساءة الاستعمال. ومن أمثلتها خسائر التخزين غير السليم للموارد أو البضائع في المخازن بطريقة تعرضها للتلف، وتداول المواد في المصانع بدون أخذ الاحتياطات الكافية للمحافظة عليها، وعدم مراعاة الاستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توافر النقدية اللازمة لسداد فواتير الموردين في غضون المهلة المحددة. وتشمل أيضاً إجراء التأمين اللازم على الأصول بالقيمة الكافية لتعويض الخسائر التي تنشأ عن الحوادث التي قد تتعرض لها، وإجراء التأمين ضد خيانة الأمانة على الموظفين الذين يتداولون الأصول النقدية أو شبه نقدية.

٥- تحقيق صحة البيانات المحاسبية والإحصائية:

تعتمد المستويات الإدارية المختلفة على البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية التي تقدم لها عند اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير دفة أعمال الوحدة وفي رسم السياسة للمستقبل. والمراجع الداخلي يقوم بتحقيق دقة استيفاء هذه البيانات وملاءمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك لكي يتم توجيه الوحدة بمعرفة الإدارة في الطريق الصحيح، ويستدعى تحقيق البيانات المشار إليها أن يقوم المراجع الداخلي بعملية مراجعة مستمرة تشبه في تفاصيلها ما يقوم به المراقب الخارجي، فهي تشمل المراجعة المستندية والحسابية وطلب المصادقات من الغير، وجرد النقدية جرداً مفاجئاً والاستثمارات والمخازن وتحقيق الأصول والخصوم... الخ.

٦- وظائف أخرى للمراجعة الداخلية:

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية السابقة فإن إدارة المراجعة الداخلية تخدم في النواحي الأخرى الآتية:

أ- تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القدامى المنقولين إلى وظائف جديدة لم يكتسبوا فيها الممران الكافي، إذا أن إدارة المراجعة الداخلية على علم تام بالنظام والإجراءات الخاصة بجميع الوظائف.

ب- كثير ما تملأ الوظائف الرئيسية بأفراد ينتخبون من بين موظفي إدارة المراجعة الداخلية، وذلك لثقة الإدارة بأنهم أكثر الأشخاص تأهيلاً لشغل تلك المناصب.

ت- إن وجود إدارة للمراجعة الداخلية تقوم بالواجبات المطلوبة منها بصدد الفحص والتحقيق، يدعو في ذاته إلى قيام العاملين بواجباتهم بكل دقة عناية وبدون تأخير، كما يدعو أيضاً إلى منع فرص ارتكاب الغش أو تقليصها إلى الحد الأدنى.

ث- مساعدة المراقب الخارجي في إجراءات المراجعة بالإضافة إلى طمأننة المراقب لسلامة أعمال ودقة حسابات المنشأة ما يوفر عليه كثير من الجهود.

ج- يقوم المراجع الداخلي بأي استقصاءات أو بحوث تطلبها الإدارة وذلك مثل تحليل أرصدة المصروفات المختلفة، وإجراء دراسة للتكاليف في حالات التوسع المنتظر أو في حالات التفكير في الاستغناء عن الآلات القديمة وشراء الآلات الحديثة، وإجراء دراسة لآثار تعديل سياسات البيع...إلى غير ذلك من الأمور.

ح- فحص جميع الشكاوى سواء كانت داخلية أو خارجية.

خ- الاتصال دورياً بالعملاء للتصديق على حساباتهم وإبداء ملاحظاتهم كما عليها فحص الحسابات المتأخرة وحث إدارة التحصيل على القيام بواجباتها وكذلك تتبع الديون التي سبق أن أعدمتم.

ومن الأهداف السابقة يتضح أن إدارة المراجعة الداخلية تعمل لصالح الإدارة وتُعدُّ ساعداً الأيمن إذ عن طريقها تطمئن الإدارة على أن كل شخص يقوم بالعمل المناط به وفي حدود اختصاصاته والأوامر المعطاة إليه للتنفيذ.

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بعملية التنسيق بين الإدارات المختلفة وذلك بحكم اتصالها بكل إدارة من إدارات المشروع. وهي في كل ما سبق تساعد الإدارة في الوصول إلى الكفاية الإنتاجية والإدارية والمالية القصوى.

• اختصاصات ومسؤولية إدارة المراجعة الداخلية

يقوم بالمراجعة الداخلية موظفون تابعون لإدارة مستقلة في المنشأة تسمى "إدارة المراجعة الداخلية". ولكي تقوم هذه الإدارة بعملها المطلوب ترى الباحثة أنه ينبغي مراعاة ما يلي في تحديد وضعها وواجباتها داخل التنظيم العام للوحدة:

١- تعمل إدارة المراجعة الداخلية في استقلال تام عن باقي الإدارات بمعنى أنه لا ينبغي أن تكون تابعة لأية إدارة أخرى، وهذا الاستقلال الوظيفي هو أحد أركان قوتها ومصدر كفاءتها.

وغالبا ما تكون إدارة المراجعة الداخلية مسؤولة مباشرة أمام الإدارة العليا (مجلس الإدارة مثلاً) ما يكفل تطبيق توصيات إدارة المراجعة بسرعة ويقوي من مركزها في الوحدة، خاصة وأن تأخير تنفيذها يؤدي إلى الإضعاف من شأن توصياتها.

٢- تعمل إدارة المراجعة الداخلية بناء على سلطات صريحة، وتكون جميع الإدارات على علم بحقوقها وسلطاتها المطبقة في مراجعة جميع العمليات والدفاتر والسجلات دون أن تتقيد في ذلك بروتين معين.

ولا يجب أن يسند إلى إدارة المراجعة الداخلية أعمالاً تدخل أصلاً في اختصاصات إدارة أخرى، وذلك حتى لا يجمع المراجع الداخلي بين الأداء والمراجعة في نفس الوقت ولذلك لا ينبغي أن يحل أي موظف بإدارة المراجعة محل أي موظف غائب تابع لإدارة أخرى حتى ولو كان ذلك بصفة مؤقتة.

٣- تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من المراقبة الداخلية. ومع ذلك لا ينبغي الخلط بينها وبين الضبط، فالمراجعة الداخلية تتم بعد إتمام العمليات والقيود، أما الضبط الداخلي فيتم بطريقة تلقائية في الوقت الذي تتم فيه العملية أو يتم قيدها.

٤- إدارة المراجعة الداخلية ليس من مهمتها مراقبة المديرين ولا وضع أية سياسات ولا إعطاء أي أوامر، وليس من واجباتها تحدي السياسة التي تضعها الإدارة، إذ إن واجبها المعروف هو التأكد من تنفيذ السياسة التي تضعها الإدارة.

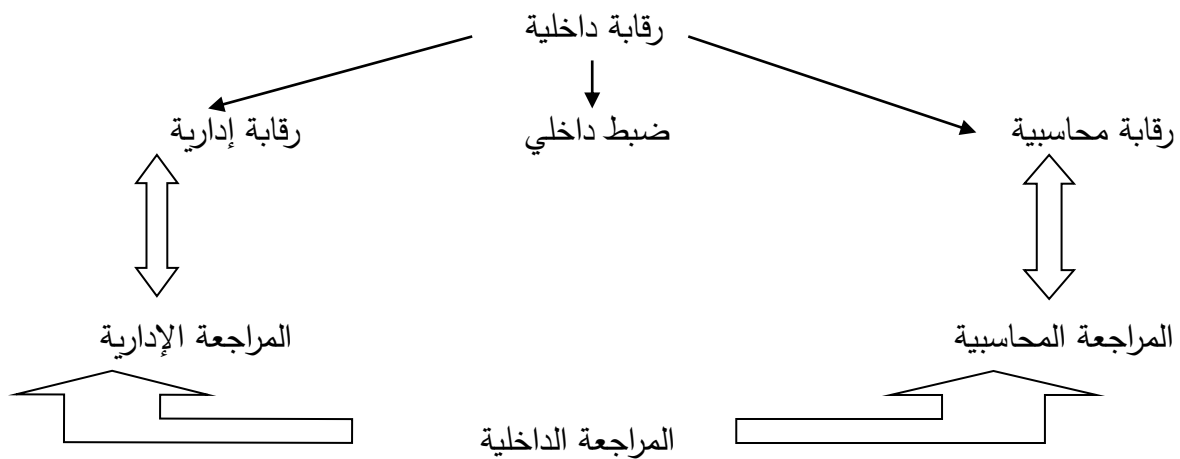
٥- لا تتدخل إدارة المراجعة الداخلية بطريقة المباشرة في شؤون الموظفين وينبغي أن تكون العلاقة بين موظفي إدارة المراجعة وباقي الموظفين أساسها التعاون لغرض الوصول إلى هدف مشترك وهو رفع كفاءة المنشأة، ويتطلب الأمر إقناع الموظفين بأن المراجع الداخلي يساعد في إدارة مهمتهم ويتعرف على الصعوبات التي يواجهونها توطئة لإزالتها، وينبغي ألا يشعر الموظفون بأن هدف المراجعة الداخلية هو البحث وراء المشاكل واكتشاف الأخطاء التي يقع فيها الموظفون وتصيدها لغرض معاقبتهم.

ولذلك يستحسن أن يعرض المراجع الداخلي ملاحظاته في بادئ الأمر على مدير الإدارة المختص الذي يتبعه الموظف، لأن تخطي المدير المختص قد يكون سبباً في ظهور حالة عدااء ضد المراجع الداخلي. وهذه الطريقة تعطي المدير المسؤول عن الموظف أو الموظف نفسه فرصة للمناقشة وإبداء الرأي وبيان وجهة النظر وهذا قبل عرض التقرير مباشرة على الإدارة العليا.

٦- لكي تقوم إدارة المراجعة الداخلية بعملها المنوط بها ينبغي أن يكون موظفوها مؤهلين مهنيًا ومدرّبين في أعمال المحاسبة والمراجعة والإدارة.

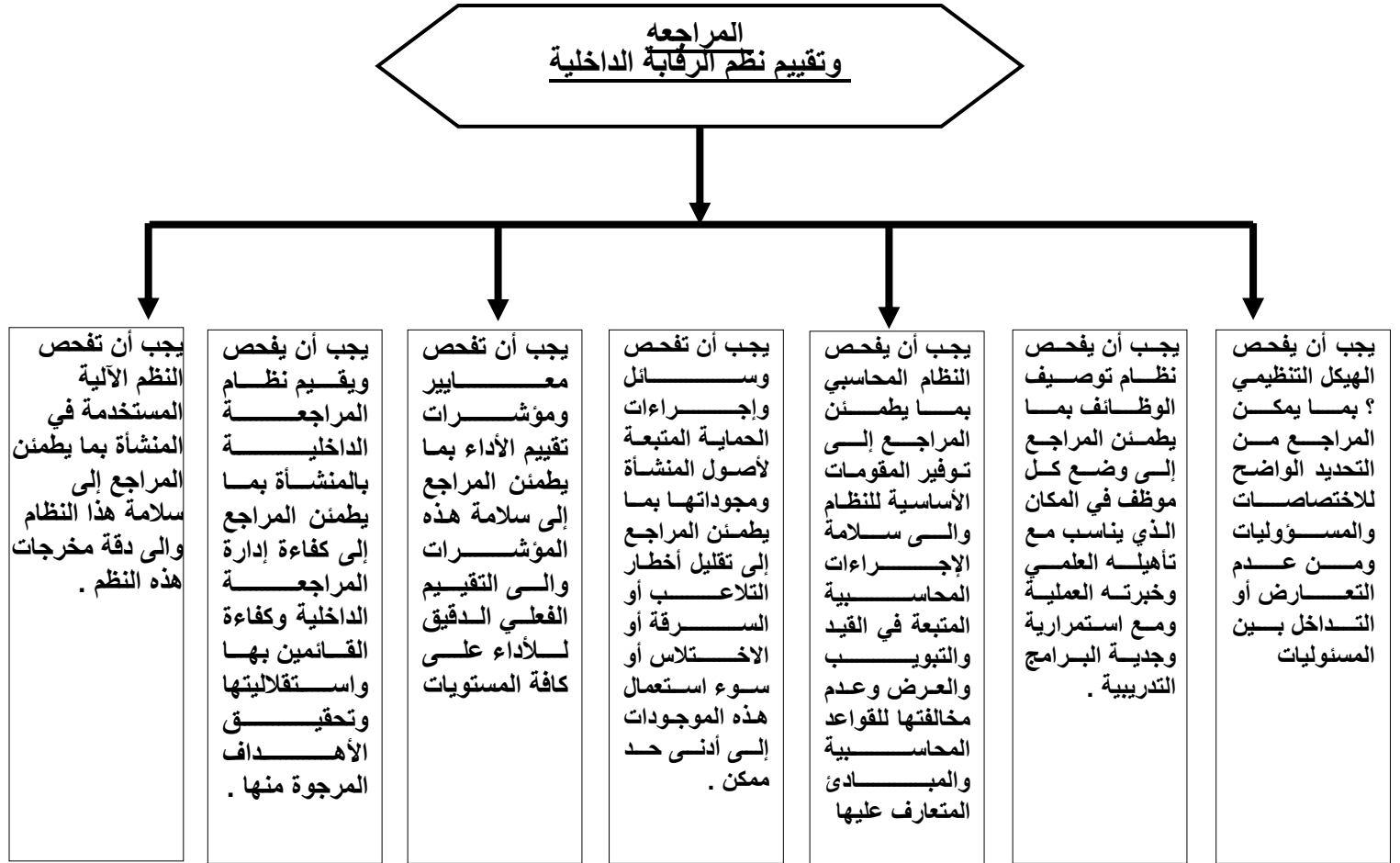
وكنتيجة للتوسع في أهداف المراجعة الداخلية كثيراً ما يتطلب الأمر وجود عاملين بالإدارة لهم خبرة في النواحي الإحصائية والهندسية... الخ.

وبذلك نكون قد تعرضنا لكل ما يتعلق بالمراجعة الداخلية في المنشأة ويبين الرسم التالي موقع المراجعة الداخلية من أنظمة الرقابة الداخلية^(١١٢)



١١٢ - حمدان كامل حسن، دراسة مقارنة بين عمل مراقب الحسابات الخارجي وعمل مراقبة إدارة الحسابات الداخلية في المؤسسات، مجلة المحاسب القانوني العربي، ١٩٨٧ العدد (١٦)، ص: ٣٨.

وتلخص الباحثة آلية عمل المراجعة الداخلية بالشكل التالي



خامساً: تقييم وفحص هيكل الرقابة الداخلية.

قسم الباحثون المراجعة إلى مراجعة داخلية ومراجعة خارجية^(١١٣) حيث تحتاج المراجعة الخارجية إلى المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي وإلى التدقيق للتأكد من أنها تعبر عن نتائج أداء الوحدة الاقتصادية والمركز المالي لها وتصبح عملية التدقيق ضرورة كلما ارتفعت نسبة احتمال وجود أخطاء في مراحل إعداد تلك المعلومات وتتم عملية التدقيق من جانب المراجع الخارجي بالإضافة إلى المراجع الداخلي حيث يبدي المراجع الخارجي برأيه نحو مدى صدق القوائم المالية وعدالتها في التعبير عن ذلك، ويقوم المراجع الخارجي لتحقيق هدفه بعملية فحص حسابي للدفاتر

١١٣ - بدوي عباس محمد، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦، ص: ٤٦-٤٧.

والسجلات والمستندات والكشوف التحليلية والقوائم المالية مع الاعتماد على العينات حيث يتم جمع أدلة إثبات تمكنه من الحكم على صحة العمليات والأرصدة لدى الوحدة الاقتصادية.

ويلاحظ وجود تكامل بين المراجع الداخلي والخارجي حيث لا يُعدُّ أحدهما منافساً للآخر فالوحدات الاقتصادية بحاجة لمجهودهما معاً وقد يعتمد المراجع الخارجي على نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي.

وترى الباحثة أهمية تقييم وفحص هيكل الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي للأسباب التالية:

١ - تحديد إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها في تجنب الأخطاء أو اكتشافها عند وقوعها والتي يمكن لمراقب الحسابات تطبيق اختبارات الالتزام عليها للتأكد من سلامة تطبيقها.

٢ - تحديد إجراءات الرقابة الداخلية الضعيفة أو غير الفعالة التي لا يمكن الاعتماد عليها وبالتالي يقرر مراقب الحسابات عدم تطبيق اختبارات الالتزام عليها.

٣ - تحديد إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة التي يقرر مراقب الحسابات عدم الاعتماد الخاصة بالتأكد من سلامة تطبيقها عن الفائدة المتوقعة من تنفيذها أو لاعتقاد مراقب الحسابات بأن هذه الإجراءات متكررة نتيجة لاستخدامها في إحدى مراحل دورة العمليات الخاصة بأنشطة المنشأة.

بناء على النتائج التي يتوصل إليها مراقب الحسابات من فحصه لنظام الرقابة الداخلية، يقرر مراقب الحسابات الموافقة أو عدم الموافقة على القيام ببعض الاختبارات اللازمة للتحقق من سلامة دراسته لنظم الرقابة الداخلية بالمنشأة وهو ما يُسمى باختبارات الالتزام Compliance Test.

تتمثل أهداف تطبيق اختبارات الالتزام في:

١ - تحقق مراقب الحسابات من أن إجراءات الرقابة الداخلية التي قرر الاعتماد عليها يتم تطبيقها وفقاً لما هو مقرر لها في اللوائح ونظم العمل الخاصة بالمنشأة.

٢ - تأكد مراقب الحسابات من قيام المنشأة بتطبيق متطلبات القوانين المنظمة للنشاط التجاري للمنشأة بالإضافة إلى القرارات الوزارية أو الإدارية أو التنظيمية الصادرة عن الهيئات الحكومية أو المهنية التي لها سلطة إلزامية أو إشرافية على المنشأة الخاضعة للمراجعة والتي قد تمتد لتشمل كافة الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنشأة، أو التقارير والبيانات التي تقوم بإصدارها.

٣ - تساعد نتائجها في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية سواء الخاصة باختبارات تفاصيل العمليات متضمنة الاختبارات التحليلية أو اختبارات أرصدة الحسابات. فعلى سبيل المثال، إذا أوضحت اختبارات الالتزام الخاصة بإجراءات الرقابة الداخلية لمنح الائتمان الخاص بالبيع الآجل سلامة وفعالية هذه الإجراءات والتزام العاملين بإدارة التحصيل والائتمان بتطبيقها فإن مراقب الحسابات قد يقرر عند تطبيق الاختبارات الأساسية على رصيد المبيعات الآجلة الاكتفاء بإجراء بعض الاختبارات التحليلية من نسب ومقارنات مع أرصدة السنوات السابقة ونسب الصناعة. مثال آخر يتعلق بتخفيض حجم الاختبارات الأساسية على رصيد المخزون والاكتفاء بملاحظة جرد المخزون في الحالات التي تبين اختبارات الالتزام لمراقب الحسابات فعالية إجراءات الرقابة الداخلية لعمليات الإضافة والصرف وحفظ أصناف المخزون السلعي.

هذا ويتطلب تنفيذ اختبارات الالتزام القيام ببعض إجراءات المراجعة التي تتعلق بتحديد وتقرير ما يلي:

١ - ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية الواجبة التطبيق قد تم تطبيقها فعلاً.

٢ - الكيفية التي تم بها تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.

٣ - تحديد الشخص أو الأشخاص داخل المنشأة الذين قاموا بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.

فعلى سبيل المثال، يمكن لمراقب الحسابات تقييم إجراءات صرف مستحقات الموردين والتعرف على خطوات تنفيذها والأشخاص الذين اشتركوا في صرف هذه المستحقات.

ويختلف توقيت القيام بإجراء اختبارات الالتزام باختلاف توقيت عمليات المراجعة الدورية والمستمرة أو المراجعة النهائية، ففي حالة المراجعة النهائية التي تتم في نهاية الفترة المحاسبية، يقوم مراقب الحسابات قبل قيامه بتحقيق عناصر القوائم المالية للعميل بتطبيق إجراءات الالتزام حتى يحدد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية التي سيقوم بها.

أما بالنسبة للحالات التي يقوم فيها مراقب الحسابات بالمراجعة المستمرة لأنشطة المنشأة ذات الحجم الكبير (البنوك والشركات الصناعية الكبرى) التي تحتاج لاستمرار عمليات المراجعة بها خلال الفترة المالية الخاضعة للمراجعة وإلى ما بعد إعداد القوائم المالية، فإن تطبيق اختبارات الالتزام يتم خلال الفترة المالية محل المراجعة على أن يقوم مراقب الحسابات - بعد انتهاء الفترة المالية وإعداد القوائم المالية للمنشأة - ببعض اختبارات الالتزام للتحقق من استمرار العمل بإجراءات الرقابة التي قام بفحصها.

وتتمثل مصادر المعلومات الخاصة بتنفيذ إجراءات اختبارات الالتزام في:

- الاستفسار من العاملين بالمنشأة عن كيفية أدائهم لأعمالهم.
- فحص المستندات والدفاتر والتقارير للتحقق من سلامة إعدادها وما تتضمنه من بيانات وأرقام وتوقعات وتوصيات وملاحظات ونتائج.
- المشاهدة من قبل مراقب الحسابات ومساعديه لأداء العاملين الفعلي لواجباتهم بغرض تحقيق أهداف المنشأة.

- إعادة تنفيذ بعض الإجراءات التي قام بعض العاملين بأدائها تنفيذاً لمتطلبات واجباتهم.

وبعد انتهاء مراقب الحسابات من توثيق عناصر نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، يتعين عليه التأكد من سلامة وكفاية وصف إجراءات وخطوات العمل داخل المنشأة بتطبيق اختبار التأكد من الدراسة حيث يقوم مراقب الحسابات باختيار واحد أو أكثر من المستندات المستخدمة لبدء تنفيذ أحد أنشطة المنشأة ثم تتبع هذا المستند وباقي المستندات التي يتم إعدادها خلال إجراءات تنفيذ النشاط أو المعاملة في كل مرحلة من مراحل تنفيذ هذا النشاط أو هذه المعاملة على أن يتم الاستفسار والمشاهدة من قبل مراقب الحسابات للعاملين أثناء قيامهم بأداء الواجبات والمسؤوليات المكلفين بها.

وتهدف اختبارات التأكد من دراسة وتقييم عناصر النظام المالي والإداري للمنشأة ونظم الرقابة الداخلية المطبقة بها إلى تحقق مراقب الحسابات - من خلال فحص عملية أو أكثر من كل دورة عمليات - من أن تتابع إجراءات نظم العمل ونظم الرقابة الداخلية المطبقة في الواقع الفعلي هي التي قام فعلاً بوصفها في أوراق العمل أو تقرير الرقابة الداخلية وقيامه بإجراء التعديل المناسب على ما تتضمنه هذه الأوراق أو التقرير في حالة وجود اختلاف بين الواقع الفعلي عما تم وصفه.

وعلى سبيل المثال، يمكن لمراقب الحسابات التحقق من سلامة إجراءات دورة الأجور والمرتبات من خلال اختبار عدد ساعات العمل لبعض العاملين بالمنشأة ثم يقوم بتتبع الإجراءات الفعلية المتتالية لاحتساب الأجر أو المرتب الإجمالي والاستقطاعات وصولاً إلى مرحلة اكتمال الدورة بتسليم المرتبات والأجور للعاملين وتسجيلها بسجلات وكشوف المرتبات.

وإن الهدف الرئيسي من تقييم نتائج اختبارات الالتزام هو تقرير ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة عمليات تُعدُّ كافية ومرضية بما في ذلك التزام العاملين بإتباعها. إن إجراءات الرقابة الداخلية تُعدُّ كافية ومرضية إذا كانت نتيجة الاختبارات لا تظهر بعض الحالات التي يعتبرها مراقب الحسابات أنها تمثل ضعفاً جسيماً ويتحقق ذلك إذا ما كانت بعض إجراءات الرقابة أو درجة الالتزام بإتباعها لا

تقلل احتمالات المخاطرة إلى الحد الأدنى الخاصة بالأخطاء المادية، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، والتي يمكن اكتشافها في الوقت المناسب بواسطة العاملين أثناء قيامهم بأداء واجباتهم.

هذا ويتعين على مراقب الحسابات - بعد انتهائه من دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية وتحديد نواحي الضعف الجسيمة في إجراءات الرقابة - إخطار إدارة المنشأة بنتائج تقييمه لهذه النظم وذلك في صورة تقرير مكتوب يحتوي على كافة نواحي الضعف في إجراءات الرقابة وأدلتها في ذلك، بالإضافة إلى التوصيات التي يقترحها لعلاج نواحي الضعف التي تم اكتشافها. ويمكن لمراقب الحسابات حتى يسهل عملية إعداد تقرير نظم الرقابة الداخلية الاستعانة بملخص يقوم هو بإعداده عن نواحي الضعف في إجراءات الرقابة الخاصة بكل دورة من دورات عمليات المنشأة، على أن يوضح به طبيعة الاختبارات التي قام بتطبيقها وتوصياته لتلافي العيوب، الأمر الذي سوف يساعده على تجميع نواحي الضعف في إجراءات الرقابة في التقرير النهائي له.

أمثلة لإجراءات وقواعد الرقابة الداخلية على عمليات إحدى المنشآت:

تختلف إجراءات الرقابة الداخلية باختلاف طبيعة عمليات كل منشأة وهذا الاختلاف لا ينفي توافر مقومات أساسية للرقابة يتعين توافرها للمحافظة على أصول المنشأة وللتأكد من سلامة ودقة البيانات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للمنشأة.

وفيما يلي بيان بإجراءات وقواعد الرقابة الداخلية لعدد من العمليات الرئيسية التي تتوفر في كثير من المنشآت التي تهدف إلى تعظيم الربح.

(١) إجراءات الرقابة الداخلية على عمليات النقدية:

- التحقق من قيام المنشأة بالتأمين ضد خيانة الأمانة على جميع العاملين الذين يتعاملون مع النقدية.
- التحقق من قيام المنشأة بإعداد كشف بجميع الشيكات الواردة عن طريق البريد.
- التحقق من تسوية أرصدة الحسابات المدينة من خلال كشف حركة النقدية اليومي.
- التحقق من قيام المنشأة بإثبات المتحصلات النقدية بدفتر يومية المقبوضات ودفاتر الأساتذة المساعدة.

- التحقق من إيداع النقدية التي يتم تحصيلها بالخزينة بالبنك يومياً.
- التحقق من مطابقة إجمالي التحويلات (من الخزينة للبنك) بكشف حركة الخزينة مع إجمالي المبلغ المودع بالبنك من واقع قسيمة إيداع النقدية بالبنك والتي تم ختمها من البنك مما يفيد الإيداع.

- التحقق من إثبات المبيعات النقدية باستخدام آلة إثبات النقدية Cash Register واستخدام إيصالات قبض سلسلة الأرقام.
 - إجراء التسويات الدورية (عادة في نهاية كل شهر) للأرصدة الظاهرة بكشوف حساب البنك وذلك عن طريق موظف ليس له علاقة بالتعامل مع النقدية أو دفاتر النقدية.
 - التحقق من قيام موظف ليس له علاقة مباشرة بالتعامل بالنقدية أو التسجيل بكشف حركة الخزينة أو دفتر يومية المقبوضات بمراجعة؛ مجموع النقدية المحصلة لكل آلة إثبات نقدية.
 - التحقق من إتمام مدفوعات المنشأة التي تزيد عن رقم مناسب (مثلاً كأن يتراوح بين ٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ ليرة) عن طريق إصدار شيكات بقيمتها.
 - التحقق من وجود المستندات المؤيدة للمدفوعات النقدية أو المدفوعات بشيكات كذلك التحقق من ختم هذه المستندات بخاتم (دفع) عند التوقيع على الشيكات الخاصة بدفع قيمتها حتى لا يتكرر الصرف.
 - التحقق من اعتماد الشيكات بواسطة مسؤول إداري ليس له علاقة مباشرة بالتعامل مع النقدية أو دفاتر النقدية.
 - التحقق من وجود حساب مستقل بالبنك أو البنوك التي تتعامل معها المنشأة للقيام بعمليات صرف الأجور والمرتبات والحوافز والمكافآت الخاصة بالعاملين بالمنشأة.
- (٢) إجراءات وقواعد الرقابة على عمليات الشراء:
- التحقق من اعتماد طلبات الشراء الصادرة عن الإدارات والأقسام المختلفة بالمنشأة من الأشخاص المسؤولين عن هذه الإدارات والأقسام.
 - التحقق من اعتماد طلبات الشراء الصادرة من المخازن من الشخص المسؤول عن المخازن.
 - التحقق من احتفاظ المنشأة بملفات للموردين في أماكن آمنة أو خزائن حديدية.
 - التحقق من عدم قيام إدارة المشتريات بإعداد أمر الشراء/ أمر التوريد إلا بموجب طلب شراء معتمد.
 - التحقق من وجود ترقيم مسلسل في نماذج طلبات الشراء وأوامر الشراء.
 - التحقق من استلام قسم المخازن المختص أو قسم الاستلام والفحص بالمنشأة لصورة من أمر الشراء حتى يقوم بالاستعداد لفحص البضاعة واستلامها.

- التحقق من قيام إدارة المخازن بإعداد محضر فحص وتوريد بضاعة عند ورود البضاعة ومن وجود توقيعات الأقسام الفنية وأمناء المخازن تفيد فحص واستلام البضاعة الواردة.
- التحقق من وجود ترقيم مسلسل في نماذج محاضر الفحص والتوريد.
- التحقق من قيام إدارة الحسابات - قسم حسابات الموردين - بمقارنة فاتورة المورد مع أمر الشراء مع محضر الفحص والتوريد.
- التحقق من وجود ترقيم مسلسل في نماذج أذون الإضافة والصرف من المخازن.

(٣) إجراءات وقواعد الرقابة الداخلية على عمليات الأجور والمرتبات:

- التحقق من وجود رقابة مستمرة على طريقة إثبات مواعيد الدخول والخروج في كشوف الحضور والغياب وبطاقات الوقت الخاصة بالعاملين للتأكد من سلامة البيانات التي يتم إثباتها فيها وصحة ساعات العمل الخاصة بهؤلاء العاملين.
- التحقق من قيام رئيس العمال بمراجعة بطاقات الوقت الخاصة بالعمال الذين يعملون تحت إشراف ومطابقة ساعات العمل للوردية - على سبيل المثال - بمعايير الإنتاج المتوقعة بالنسبة لساعات العمل الفعلية التي تم أدائها.
- التحقق من وجود اعتماد المستوى الإداري المناسب لأية تغييرات يتم إدخالها على بيانات العاملين بالمنشأة ومراجعتها من العاملين بقسم شؤون العاملين.
- التحقق من قيام قسم الأجور بإعداد شيكات الأجور واعتمادها للتوقيع.
- التحقق من وجود رقابة على تسليم شيكات الأجور للعاملين بالمنشأة ويراعى أن يتم ذلك من قبل أمين الخزينة الذي لا يكون له علاقة بحسابات الأجور.
- التحقق من سلامة إثبات كافة البيانات الخاصة بالأجور والمرتبات من حيث الإجماليات والاستقطاعات بأنواعها المختلفة من ضرائب وتأمينات كذلك من صحة تسجيلها بحساب العمليات أو مصروفات التشغيل بالإضافة إلى حساب الأجور بدفتر الأستاذ العام.
- التحقق من إثبات الشيكات التي لم تسلم للعاملين بالمنشأة في مواعيدها في كشوف تساعد على متابعتها والتحقق من أنه تم إخطار العاملين للحضور لاستلام الشيكات الخاصة بهم.
- التحقق من تطبيق القواعد الخاصة بإلغاء الشيكات التي مضت عليها عدة سنوات (مدة التقادم) بدون تقدم مستحقها لاستلامها.

- التحقق من إجراء التسويات الدورية لأرصدة حساب البنك الخاص بالأجور على أن يتم ذلك عن طريق شخص مستقل عن عمليات احتساب الأجور وتوزيعها.

وترى الباحثة ضرورة توفر مجموعة من السمات والقدرات والمهارات في المراجع الداخلي والخارجي على حد سواء وهي:

- التفكير الابتكاري والانتقادي والتحليلي.
- القدرة على الفهم والتوصيل.
- إدارة وتقييم المخاطر.
- معرفة الأساليب الكمية والإحصائية.
- القدرة على الاتصال وتطوير قوى للإقناع.
- الصفات الأخلاقية في ممارسة المهنة.
- فهم وتبني وتحليل وتقييم الاستراتيجيات.
- المعرفة التامة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- القدرة على الحكم وبناء الرأي الفني المحايد.

وبذلك نكون في هذا الفصل قد تعرضنا بالتفصيل إلى مفهوم الرقابة الداخلية ومقومات نظام الرقابة الداخلية ووسائله المختلفة إضافة إلى بيان أهمية وجود إدارة للمراجعة الداخلية وعلاقتها بالمراجعة الخارجية.

الباب الثاني

الدراسة العملية

١-مجتمع وعينة البحث:

بافتراض:

حجم المجتمع الكلي	N
حجم منظومة العمل	N1,N2,N3.....N6
حجم الفرع في المنظومة الواحدة	N12,N12,.....

حجم العينة	n
حجم العينة المسحوبة من كل منظومة عمل	n1,n2,n3....
حجم العينة المسحوبة من كل فرع من منظومة العمل	n11,n12,n13....

- مجتمع البحث : هو عبارة عن المؤسسات والشركات العامة التابعة لوزارة الري وهي ست منظومات عمل : الشركة العامة للمشاريع المائية (لها أربعة عشر فرع في كافة المحافظات السورية) والشركة العامة للدراسات المائية ، المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، المؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات والهيئة العامة للموارد المائية (لها أربعة عشر مديرية تشمل جميع المحافظات السورية) والمؤسسة العامة لسد الفرات.

حيث يبلغ عدد العاملين في هذه الجهات جميعها حوالي (٣٥ ألف عامل تقريباً) $N=35000$ وأما عن عدد العاملين بكل منظومة وعلى التسلسل :

$$N_6=1500 , N_5=13000 , N_4=1500 , N_3=5000 , N_2=1000 , N_1=13000$$

- عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة نسبية من سجل الموظفين العاملين في الوزارة وجهاتها التابعة المذكورة أعلاه بحجم $n=500$ حيث تم توزيع ٥٠٠ استمارة استبيان وقد تم تحديد عدد الاستثمارات الموزعة على كل منظومة عمل وفق النسب التالية:

N_1 (حجم المنظومة)

$$N \text{ (حجم المجتمع)} = 500 \times \frac{N_1}{N}$$

$$\text{في الشركة العامة للمشاريع المائية تم توزيع } 186 \text{ استمارة} = 500 \times \frac{13000}{35000}$$

$$\begin{aligned} \text{في الشركة العامة للدراسات المائية} &= 500 \times \frac{1000}{35000} = 14 \text{ استمارة} \\ \text{في المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي} &= 500 \times \frac{1500}{35000} = 72 \text{ استمارة} \end{aligned}$$

$$\text{في المؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات} = 500 \times \frac{1500}{35000} = 21 \text{ استمارة}$$

$$\text{في الهيئة العامة للموارد المائية} = 500 \times \frac{13000}{35000} = 186 \text{ استمارة}$$

$$\frac{1500}{35000}$$

في المؤسسة العامة لسد الفرات $21 = 500 X$ استثمار

- وبالنسبة لمنظومة العمل التي لها فروع في المحافظات فقد تم توزيع الاستثمارات بين هذه الفروع وفق المعادلة التالية:

N1 ((حجم الفرع في المنظومة)

_____ X حصة المنظومة من الاستثمارات وفق المعادلة الأولى
N1 (حجم المنظومة الواحدة)

كان عدد الاستثمارات المعادة 237 استثمار , تم استبعاد 34 استثمار لخلوها من الإجابات على عدد من أسئلة الاستثمار , وكان عدد الاستثمارات السليمة 203 استثمار وبالتالي فإن حجم العينة المدروسة $n=203$

- تم الاعتماد على قانون الأعداد الكبيرة أي بمعنى عندما يزيد حجم العينة عن $30/$ نتبع التوزيع الطبيعي

٢- معالجة البيانات: تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS حيث تم التأكد من صدق وثبات البيانات في البداية (Reliability Coefficients) باستخدام معاملات (Guttman Alpha (acc)-Split-half), ثم تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

-الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) حيث تم تبويب البيانات في مجموعات متجانسة للإجابات ووضعها في جداول وتوضيحها برسوم بيانية وحساب مقاييس النزعة المركزية:

Central tendency ومقاييس التشتت Dispersion measures.

- الإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics حيث تم حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات واستخدمنا العديد من الاختبارات الإحصائية المعلمية parameteric statistics (t-test) في اختبار الفرضيات والعديد من الاختبارات اللا معلمية Non-paramteric stat (معامل الارتباط سبيدمان للرتب-معامل ارتباط كندال- اختبار X^2 للاستقلال-اختبار X^2 لجودة المطابقة واختبار كولموجورف-سميدنوف) تم استخدام الأساليب اللامعلمية في اختبار الفرضيات الى جانب الأساليب المعلمية وذلك لحسم الجدول حول صحة تطبيق الأسلوب المعلمي على بيانات من النوع ordinal هذا فضلاً عن الشك في أن المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي في المجتمع المدروس.

التحليل:

القسم الأول مؤلف من (15) سؤال عن وجود مظاهر الفساد المختلفة:

١-تم احتساب معاملات الثبات (Reliability Coefficients) للبيانات حيث قُسمت مجموعة الأسئلة إلى جزأين وفق معاملات (جوتمان - ألفا كرومباخ) :

المجموعة	Guttman Split-half	Alpha (acc)
الأسئلة من ١-٨	.9284	.9317
الأسئلة من ٩-١٥	.9327	.9223

مما يدل على وجود موثوقية عالية للبيانات باعتبار قيم المعاملات وقعت في المجال بين (0-1) وهي أقرب الى الواحد.

٢- في الجدول رقم (١) في الملحق حصلنا على النتيجة التالية:

من أصل (٣٠٤٥) إجابة عن (١٥) سؤال أجاب (٥٩٦) موافق جداً و(١٢٩١) موافق وبإجمالي (١٨٨٧) لجهة الموافقة على وجود مظاهر الفساد المختلفة مقابل (٥٨٨) لجهة عدم الموافقة. والباقي كانت آرائهم محايدة.

تم تحديد أربع متغيرات مستقلة (Independent variables) مستقاة من البيانات الشخصية للمجيبين عن الاستبيان وهي (الخبرة - الدخل - المستوى التعليمي) وهي من النوع Ordinal و(الجنس Sex) وهو متغير من النوع (Binormal) اسمي - ثنائي حيث تم دراسة علاقة هذه المتغيرات المستقلة مع المتغيرات التابعة المتمثلة بمظاهر الفساد الموجودة في /١٥/ سؤال في القسم الأول. وتم استخدام X^2 للاستقلال لإثبات وجود العلاقة من عدمها وفق مايلي:

أ- ٢: الخبرة (سنوات الخدمة) Experience: وتم توزيعها إلى خمس شرائح ووفق المقياس من ١ - ٥:

سنوات الخدمة	المقياس
≤ 5	٥
$6 \leq 10$	٤
$11 \leq 15$	٣
$16 \leq 20$	٢
≥ 20	١

حيث حصلنا من الجدول رقم (٢) في الملحق على النتيجة التالية:

من أصل (٥٩٦) إجابة موافق جداً على وجود مظاهر الفساد أجاب (٢١٢) ممن خبرتهم تفوق (٢٠) سنة و (١٠٧) ممن خبرتهم بين (٢٠-١٦) ومن أصل (١٢٩١) إجابة موافق على وجود مظاهر الفساد أجاب (٤٧٣) ممن خبرتهم تفوق (٢٠) سنة و (٢٤٠) ممن خبرتهم بين (١٦ - ٢٠) وهذا يعزز من موثوقية البيانات.

وتوصلنا إلى أن العلاقة طردية بين سنوات الخدمة (الخبرة) والاستشعار بوجود الفساد حيث تناقصت نسبة الموافقة على وجود مظاهر الفساد مع تناقص الخبرة (سنوات الخدمة).

ب-٢: الجنس SEX وفق الآتي :

النوع	المقياس
male	١
Female	٢

حيث حصلنا من الجدول رقم (٣) في الملحق على النتيجة التالية:
من أصل (٥٩٦) إجابة موافق جداً على وجود مظاهر الفساد أجاب (٤٦٤) من الذكور و(١٣٢) من الإناث
ومن أصل (١٢٩١) إجابة موافق على وجود مظاهر الفساد أجاب (٩٩١) من الذكور و(٣٠٠) من الإناث
وقد نفسر ذلك بأن الإناث أقل اهتماماً أو استشعاراً بوجود الفساد من الذكور.

ج-٣: الدخل (Income) : حيث تم توزيع الدخل إلى أربع شرائح وفق المقياس من ١ - ٤

الدخل	المقياس
دخل عالي	١
أعلى من المتوسط	٢
متوسط	٣
منخفض	٤

حيث حصلنا من الجدول رقم (٤) في الملحق على النتيجة التالية:

- من أصل (٥٩٦) إجابة موافق جداً أجاب (١٩) فقط من ذوي الدخل العالي على وجود مظاهر الفساد. فيما أجاب (١٠٦) من ذوي الدخل أعلى من المتوسط و (٤٣٧) من ذوي الدخل المتوسط وهم النسبة الأكبر من المجيبين والموافقين جداً على وجود مظاهر الفساد.
- ومن أصل (١٢٩١) إجابة موافق أجاب (١١) فقط من ذوي الدخل العالي على وجود مظاهر الفساد بينما أجاب (٢٢٧) من ذوي الدخل أعلى من المتوسط و (١٠٢٢) من ذوي الدخل المتوسط وهم النسبة الأكبر من المجيبين والموافقين على وجود مظاهر الفساد وهو أمر منطقي باعتبارهم الشريحة الأكبر في العينة أو قد يعود السبب إلى عدم استشعار ذوي الدخل العالي بوجود الفساد نظراً لعدم اهتمامهم كما هو الحال بشريحة الدخل المنخفض.

د-٤ المستوى التعليمي (Education): تم التوزيع إلى أربع شرائح وفق المقياس ١ - ٤ وفق الآتي:

المقياس	الشهادة
١	دكتوراه
٢	الإجازة
٣	الثانوية
٤	أقل من الثانوية

حيث حصلنا من الجدول رقم (٥) في الملحق على النتيجة التالية:

- من أصل (٥٩٦) إجابة موافق جداً أجاب (٥٣) من حاملي شهادة الدكتوراه و (٤٠١) من حاملي الإجازات الجامعية وهم النسبة الأكبر من المجيبين بالموافقة جداً على وجود مظاهر الفساد.
- ومن أصل (١٢٩١) إجابة موافق أجاب (٧٥) من حاملي شهادة الدكتوراه و (٩٤٦) من حاملي الإجازات الجامعية وهم النسبة الأكبر من المجيبين بالموافقة على وجود مظاهر الفساد.
- ويمكن أن نفسر ذلك بانخفاض عدد حاملي شهادة الدكتوراه في العينة أو إلى عدم اهتمامهم بوجود مظاهر الفساد كما هو الحال بالنسبة للمستوى التعليمي المنخفض (أقل من الثانوية) حيث كان عدد المجيبين بالموافق جداً (١٩) من أصل (٥٩٦) وعدد المجيبين بالموافق (٥١) من أصل (١٢٩١).

٣- تم استخدام اختبار X^2 للاستقلال في جداول Crosstab ومن الرتبة (عدد الأسطر $\times$ عدد الأعمدة) بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الأربعة (المستقلة): (الخبرة - الدخل - المستوى التعليمي - النوع).

حيث تم احتساب X^2_{CAL} (المحسوبة) لكل جدول وفق المتغير المستقل المدروس وذلك لجميع أسئلة المجموعة الأولى باعتبارها كتلة واحدة.

ومن ثم تمت مقارنة X^2_{CAL} مع القيمة الجدولية X^2_{Table} من أجل عدد من درجات الحرية (عدد الأسطر - ١) (عدد الأعمدة - ١) $df =$ لكل جدول ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$ فإذا كانت $X^2_{CAL} < X^2_{Table}$ نرفض فرضية الاستقلال (H_0) ونقبل البديل (H_1) ونقر بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً والمتغيرات التابعة (المتعلقة بالاستشعار بوجود الفساد بمظاهره المختلفة). وإذا كانت $X^2_{CAL} \geq X^2_{Table}$ نقبل فرضية الاستقلال (H_0) ونقر بوجود استقلال بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ونتيجة الاختبارات توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- ٣ متغير (سنوات الخدمة) الخبرة: باعتبار أن فرضية الاستقلال H_0 : هناك استقلال بين خبرة العاملين واستشعارهم بوجود الفساد. أو لا توجد علاقة بين خبرة العاملين واستشعارهم لوجود الفساد تم احتساب قيمة X^2_{CAL} وكانت تساوي 81.98 وكانت قيمة X^2_{Table} عند مستوى دلالة 0.05 وعدد من درجات الحرية $df = 16$ تساوي (26.29) وبذلك نجد أن:

$$X^2_{Table} < X^2_{CAL}$$

$$29.29 < 87.98$$

وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقر بوجود علاقة بين خبرة العاملين أو سنوات خدمتهم واستشعارهم لوجود مظاهر الفساد المختلفة وقد تبين لنا من الجدول رقم (٢) في الملحق أن هذه العلاقة طردية حيث تناقص الاستشعار بوجود الفساد مع تناقص سنوات الخدمة.

ب- ٣ متغير النوع (Sex): باعتبار أن فرضية الاستقلال H_0 : هناك استقلال بين جنس العاملين واستشعارهم لوجود الفساد . تم احتساب قيمة X^2_{CAL} وكانت تساوي 40.75 وكانت قيمة X^2_{Table} عند مستوى دلالة 0.05 وعدد من درجات الحرية ($df = 4$) تساوي (9.48) وبذلك نجد أن:

$$X^2_{Table} < X^2_{CAL}$$

$$9.48 < 40.75$$

وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقر بوجود علاقة بين جنس العاملين (ذكر أو أنثى) واستشعارهم لوجود الفساد بمختلف مظاهره وقد تبين لنا وفق الجدول رقم (٣) في الملحق أن نسبة الذكور المستشعرة لوجود الفساد أكثر من نسبة الإناث.

ج- ٣ متغير الدخل (Income): باعتبار أن فرضية الاستقلال H_0 : هناك استقلال بين دخل العاملين واستشعارهم لوجود الفساد.

تم احتساب قيمة X^2_{CAL} وكانت تساوي (400) وكانت قيمة X^2_{Table} عند مستوى دلالة 0.05 وعدد من درجات الحرية ($df = 12$) تساوي (21.026) وبذلك نجد أن:

$$X^2_{Table} < X^2_{CAL}$$
$$21.026 < 400$$

وبذلك نرفض فرضية الاستقلال (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة بين دخل العاملين واستشعارهم لوجود الفساد، حيث تبين من الجدول رقم (4) في الملحق أن الشريحة ذات الدخل العالي والشريحة ذات الدخل المنخفض هما أقل استشعاراً أو اهتماماً بمظاهر الفساد من شريحة الدخل المتوسط.

د- ٣ المستوى التعليمي (Education): باعتبار أن فرضية الاستقلال H_0 : هناك استقلال بين المستوى التعليمي للعاملين واستشعارهم بوجود مظاهر الفساد المختلفة:

تم احتساب قيمة X^2_{CAL} في جدول وكانت تساوي (215) وكانت قيمة X^2_{Table} عند مستوى دلالة 0.05 وعدد من درجات الحرية ($df = 12$) تساوي (21.026) وبذلك نجد أن:

$$X^2_{Table} < X^2_{CAL}$$
$$21.026 < 215$$

وبذلك نرفض فرضية الاستقلال (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة بين المستوى التعليمي للعاملين واستشعارهم بوجود الفساد، حيث تبين من الجدول رقم (5) في الملحق أن العاملين ذوو التعليم العالي وذو التعليم المنخفض هم أقل استشعاراً أو اهتماماً بمظاهر الفساد من شريحة العاملين ذوو التعليم الجامعي أولاً والمتوسط ثانياً.

٤- قمنا بحساب المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية للمتغيرات التابعة وفق شرائح المتغيرات المستقلة الأربعة (التعليم - الخبرة - النوع - الدخل) وذلك لكل سؤال على حده. حيث توصلنا إلى ما يلي:

السؤال الأول: من مظاهر الفساد استخدام الوساطة والمحسوبيات في التعيينات والترقيات لأداء الخدمات للمواطنين.

أ - متغير / التعليم / Education : (الدكتوراه - الإجازة - التعليم الثانوي - أقل):

أ - حاملي شهادة الدكتوراه:

Q 1-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skewness	Std.error
1 doctorate	1.77	lower	upper	0.832	1.524	.616
		1.27	2.27			

- إن قيمة المتوسط (mean) = 1.77 وهي تدل على الموافقة على وجود ظاهرة استخدام

الوساطة والمحسوبيات (الأقارب - الأصدقاء - العشائر) في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين.

وذلك بحدي ثقة للمتوسط تراوحت بين (1.27 - 2.27) أي بين الموافق والموافق جداً فقط باحتمال قدره (95%).

- كانت قيمة الالتواء (Sk) = 1.524 > 0 وتدل على أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين أي

تمركز الإجابات نحو اليسار أي عند جهة الموافقة والموافقة جداً على وجود هذه الظاهرة من

قبل شريحة حاملي شهادة الدكتوراه.

- وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية

العدم $H_0: M = 3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة

المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة الفساد المذكورة.

ب- حاملي شهادة الإجازة:

Q 1-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skewness	Std.error
2 Licentiate	2.02	lower	upper	.968	1.335	.200
		1.86	2.18			

- إن قيمة المتوسط (mean) = 2.02 وهي تدل على الموافقة على وجود الظاهرة وذلك بحدي

ثقة للمتوسط تراوحت بين (1.86 - 2.18) وباحتمال قدره (95%).

- وكانت قيمة الالتواء (Sk) = 1.335 > 0 وتدل على أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين أي

تمركز الإجابات نحو اليسار أي عند جهة الموافقة والموافقة جداً على وجود هذه الظاهرة من

قبل شريحة حاملي الإجازة.

- وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية

العدم $H_0: M = 3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة

المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة الفساد المذكورة.

ج- حاملي شهادة التعليم الثانوي:

Q 1-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skewness	Std.error
3 Secondary school	1.88	lower	upper	1.038	1.804	.403
		1.52	2.24			

- كانت قيمة المتوسط (neam) = 1.88 وهي تدل على الموافقة على وجود ظاهرة استخدام الوساطة والمحسوبيات في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين، وذلك بحدي ثقة للمتوسط تراوحت بين (1.52 - 2.24) وباحتمال قدره (95%).
- وقيمة الالتواء (Sk) = 1.804 < 0 وتدل على أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين مما يدل على أن تركز الإجابات نحو اليسار أي عند جهة الموافقة والموافقة جداً على وجود هذه الظاهرة من قبل شريحة حاملي الشهادة الثانوية.

- وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة الفساد المذكورة.

د- فئة التعليم المنخفض (الأقل من الثانوي):

Q 1-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skewness	Std.error
4 Lower educated	2.89	lower	upper	1.833	0.208	.717
		1.48	4.30			

- كانت قيمة المتوسط (neam) = 2.89 وهي أقرب إلى الحيادي من الموافقة على وجود ظاهرة استخدام الوساطة والمحسوبيات في التعيينات، وذلك بحدي ثقة تراوحت بين (1.48 - 4.30) وباحتمال قدره (95%).
- وقيمة الالتواء (Sk) = 0.208 < 0 وبالتالي التوزيع ليس متمائلاً بل ملتو نوعاً ما نحو اليمين وبتمركز للإجابات نحو جهة الموافقة على وجود هذه الظاهرة من قبل شريحة التعليم المنخفض.
- وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0: M=3$ ونرفض البديل $H_1: M < 3$.

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي، وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.037 < 0.05$ وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- متغير الدخل (دخل عالي - فوق المتوسط - متوسط - منخفض):

تحليل السؤال الأول	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الإجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير. وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p$ value = <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 1 high incom	1.33	-.10	2.77	.577	1.732	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الإجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط.. وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p$ value = <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 2 upper middle	1.95	1.64	2.25	.911	1.275	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الإجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p$ value = <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 3middle	2.04	1.88	2.21	1.046	1.408	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الإجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p$ value = <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 4 lower income	2.17	.49	3.85	1.602	1.354	.845

تحليل السؤال الأول	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
تشنت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig=p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3.							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.216 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والاستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل السؤال الأول	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشنت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الخدمة العالية. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 (>20)	1.19	1.93	2.46	1.181	1.282	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشنت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T -test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق	Q1-1 2 (20-16)	1.94	1.63	2.25	.906	1.629	.398

التحليل السؤال الأول	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 3 (15-10)	1.97	1.61	2.33	1.043	1.215	..398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 4 (10-5)	1.85	1.53	2.18	.925	1.526	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T- test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q1-1 (<5) هـ	1.86	1.52	2.21	.774	.926	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-

Square Tests (في الملحق) أن قيمة $0.05 < \text{Sig} = p\text{-value} = 0.717$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

تحليل السؤال الأول	النوع	Mean	95% confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q\1-1 meal	2.11	1.93	2.28	1.102	1.271	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	1.70	1.50	1.89	.638	.932	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $0.05 < \text{Sig} = p\text{-value} = 0.191$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والاستشعار بوجود الفساد.

السؤال الثاني: الدفع مقابل الخدمة المشروعة (القائم بالعمل أو المسؤول عن تقديم الخدمة يلزم طالبا بدفع مبلغ معين أو مقابل لقاء ما سينتفع به من خدمة).

أ- حاملي شهادة الدكتوراه:

Q 2-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skew - ness	Std.error
1 doctorate	2.15	lower	upper	0.801	.845	.616
		1.67	2.64			

إن قيمة المتوسط (mean) = 2.15 وهي تدل على الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة المشروعة.

وبحدي ثقة تراوحت بين (1.67 – 2.64) وباحتمال قدره 95%.

أما قيمة الالتواء (Sk) = 0.845 < 0 تدل على أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين مما يدل على تمركز الإجابات في جهة الموافقة على وجود هذه الظاهرة لدى حاملي شهادة الدكتوراه من المجيبين.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

ب- حاملي شهادة الإجازة:

Q 2-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skew - ness	Std.error
2 Licentiate	2.35	lower	upper	1.032	.873	.200
		2.19	2.52			

- إن قيمة المتوسط (mean) = 2.35 وتدل على الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل

الخدمة المشروعة وبحدي ثقة تراوحت بين (2.19 – 2.52) وباحتمال قدره (95%).

- أما قيمة الالتواء (Sk) = 0.873 < 0 وتدل على أن التوزيع ملتوي نحو اليمين مما يدل على

تمركز الإجابات في جهة الموافقة على وجود هذه الظاهرة لدى حاملي الإجازة.

- وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية

العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة

المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

ج- حاملي الشهادة الثانوية:

Q 2-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skew - ness	Std.error
3 Secondary school	2.35	lower	upper	1.276	1.046	.403
		1.91	2.80			

- إن قيمة المتوسط (mean) = 2.35 وهي تدل على الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل

الخدمة المشروعة وبحدي ثقة تراوحت بين (1.91 – 2.80) وباحتمال قدره (95%).

- أما قيمة الالتواء (Sk) = 1.046 < 0 أي أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين مما يدل على تمركز

الإجابات أي الموافقة على وجود الظاهرة.

- وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.

د- فئة التعليم المنخفض (أقل من الثانوي):

Q 2-1	mean	95% confidence interval for mean		Std deviation	Skew-ness	Std.error
4 Lower educated	3	lower	upper	1.500	0.286	.717
		1.85	4.15			

- كانت قيمة المتوسط (Mean) = 3 وهي تدل على إجابة الحيادية وعدم الحسم في وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة المشروعة أو عدم وجودها. وبحددي ثقة تراوحت بين (4.15 - 1.85) وباحتمال قدره (95%). أما قيمة الالتواء (Sk) = 0.286 < 0 تدل على أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات في جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة المشروعة لدى فئة التعليم المنخفض.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي ، وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.250 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- متغير الدخل (دخل عالي - فوق المتوسط - متوسط - منخفض):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = <0.05$ ونرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق	Q2-1 1 high incom	1.33	-.10	2.77	.577	1.732	1.225

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig <0.05 =p-value= وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 2 upper middle	2.54	2.18	2.90	1.070	.609	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة =p= <0.05 sig value= وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 3 middle	2.32	2.18	2.52	1.085	..971	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت	Q2-1 4 lower income	2.33	.90	3.77	1.366	1.934	.845

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة Sig=p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.543 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والاستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 11 (>20)	2.52	2.25	2.79	1.199	.776	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 2(20-16)	2.29	1.93	2.64	1.045	.529	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 3 (15-10)	2.29	1.93	2.64	1.045	.529	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 4 (10-5)	2.29	1.98	2.61	.906	1.702	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q2-1 (< 5)	2.23	1.80	2.66	.973	1.207	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.476 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidenc		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	النوع	Mean	95%confidenc		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q2-1 1 meal	2.41	2.24	2.59	1.112	.931	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.21	1.90	2.51	.979	.794	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.636 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والاستشعار بوجود الفساد.

السؤال الثالث: الدفع (الرشوة) مقابل الخدمة غير المشروعة (الحصول على خدمة مخالفة للقوانين والأنظمة غير المشروعة وغير مستوفية للشروط المنصوص عنها):

أ- آ فئة حاملي شهادة الدكتوراه:

وفق الجدول (Q 3 – 1 1doctorate)

كانت قيمة المتوسط $\text{mean} = 2$ المقابلة لإجابة موافق على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة وبحددي ثقة تراوحت بين (1.40 – 2.60) وباحتمال قدره 95% .

أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.591 < 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات في جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود ظاهرة الدفع غير المشروعة لدى شريحة حاملي شهادة الدكتوراه.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

ب- آ فئة حاملي شهادة الإجازة:

وفق الجدول (Q 3 – 1 2 Licentiate)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.21$ ويدل على الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة وبحددي ثقة تراوحت بين (2.03 – 2.39) وباحتمال قدره 95% .

أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.937 < 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات في جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود ظاهرة الخدمة غير المشروعة لدى شريحة حاملي شهادة الإجازة.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

ج- آ فئة حاملي شهادة التعليم الثانوي:

وفق الجدول (Q 3 – 1 3 Secondary school)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.29$ المقابلة للموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة وبحددي ثقة تراوحت بين (1.87 – 2.72) وباحتمال قدره 95% .

أما قيمة الالتواء $(Sk) = 1.099 > 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين مما يدل على تركيز الإجابات في جهة اليسار وهي جهة الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $Sig = p\text{-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

د- آ فئة التعليم المنخفض (الأقل من الثانوي):

وفق الجدول (Q 3 – 1 4 Lower educated)

إن قيمة المتوسط $mean = 2.78$ وهي أقرب إلى الحيادي منها إلى الموافقة على وجود الظاهرة المذكورة وبحدي ثقة تراوحت بين $(1.58 - 3.98)$ وباحتمال قدره 95%.

أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.468 > 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين مما يدل على تركيز الإجابات في جهة اليسار وهي جهة الموافقة على وجود ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة لدى شريحة التعليم المنخفض (الأقل من الثانوي) وبخطأ معياري قدره (0.717) وهو ليس صغيراً. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $Sig = p\text{-value} = 0.05 >$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0: M=3$ ونرفض البديل $H_1: M<3$.

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي ، وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig = p\text{-value} = 0.488 > 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- متغير الدخل (دخل عالي - فوق المتوسط - متوسط - منخفض):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} < 0.05$ وبالنسبة لنرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 1 high incom	1.33	-.10	2.77	.577	1.732	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{sig} = \text{p-value} < 0.05$ ونرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 2 upper middle	2.32	1.94	2.71	1.156	1.025	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} < 0.05$ وبالنسبة لنرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 3 middle	2.25	2.07	2.43	1.130	..899	..194

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
H1:M<3 ونقبل البديل H0:M=3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig=p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q3-1 4 lower income	1.83	.15	3.51	1.602	2.148	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.570 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 (>20) 1 1	2.42	2.13	2.70	1.250	.820	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على	Q3-1	2.17	1.83	2.51	.985	.616	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	2(20-16)						
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 3 (15-10)	2.29	1.85	2.72	1.274	.603	398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 4 (10-5)	2.12	1.77	2.47	1.008	1.450	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q3-1 (<5)	١,٨٢	١,٤٢	2.22	.907	2.075	.491

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.214 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والإستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q3-1 1 meal	2.29	2.10	2.48	1.205	0893	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.05	1.78	2.31	.872	.812	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في

الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.289 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال الرابع: من مظاهر الفساد تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية:

أ- آ فئة حاملي شهادة الدكتوراه:

وفق الجدول (Q 4 – 1-1 doctorate)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.31$ وتدل على الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية وبحددي ثقة (1.79 – 2.82) وباحتمال قدره 95%. أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.241 < 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين مما يدل على تركيز الإجابات في جهة اليسار وهي جهة الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل المنافع المادية لدى شريحة حاملي شهادة الدكتوراه. وبخطأ معياري قدره (0.616) وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

ب- آ فئة حاملي شهادة الإجازة:

وفق الجدول (Q 4 – 1 2 Licentiate)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.78$ وهي أقرب إلى الحيادي من الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية وبحددي ثقة تتراوح بين (2.62 – 2.93) وباحتمال قدره 95%. أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.374 < 0$ تدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي تركيز الإجابات في جهة اليسار أي في جهة الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل المنافع المادية وبخطأ معياري قدره (0.200) لدى فئة حاملي شهادة الإجازة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.

ج- آ فئة حاملي الشهادة الثانوية:

وفق الجدول (Q 4 – 1-3 Secondary school)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.56$ وهي تدل على الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل المنافع المادية وبحددي ثقة تراوحت بين (2.15 – 2.97) باحتمال قدره 95%.

أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.837 > 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي أن الإجابات متركزة في جهة اليسار أي في جهة الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل المنافع المادية لدى فئة حاملي الشهادة الثانوية وبخطأ معياري قدره (0.403).

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $Sig = p\text{-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

د- آ فئة التعليم المنخفض (الأقل من الثانوية):

وفق الجدول (Q 4 – 1- 4 Lower educated)

إن قيمة المتوسط $mean = 3.22$ وهي تدل على الحيادية أو عدم الحسم في وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل المنافع المادية وبحددي ثقة تتراوح (1.90 – 4.54) وباحتمال قدره 95%. أما قيمة الالتواء $(Sk) = (-0.248) < 0$ وتدل على أن التوزيع ملتو نحو اليسار أي أن الإجابات متركزة في جهة اليمين أي في جهة عدم الموافقة على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل المنافع المادية لدى فئة التعليم المنخفض وبخطأ معياري قدره (0.717). ولدى إجراء مقابلة شخصية مع البعض من هذه الفئة تبين عدم إطلاعهم على السجلات والدفاتر المالية مما دفعهم لعدم الموافقة على وجود هذه الظاهرة.

- وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $Sig = p\text{-value} = 0.05 >$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0: M=3$ ونرفض البديل $H_1: M < 3$.

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي ، وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig = p\text{-value} = 0.002 > 0.05$ وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والإستشعار بوجود الفساد.

ب- متغير الدخل (دخل عالي – فوق المتوسط – متوسط – منخفض):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	skew ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على	Q4-1 1 high incom	1.33	-.10	2.77	.577	1.732	1.225

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	skew ness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}= <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}= <0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q4-1 2 upper middle	2.92	2.58	3.26	1.010	.340	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}= <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q4-1 3middle	2.69	2.53	2.86	1.048	.506	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض.	Q4-1 4 lower income	2.33	.75	3.91	1.506	1.270	.845

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	skew ness	Std Error
			lower	upper			
وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig=p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل . H1:M<3							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد
استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests
(في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.098 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك
استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	skew ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3 .	Q4-1 (>20) 1	2.84	2.59	3.10	1.136	.425	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل . M<3	Q4-1 (20-16) 2	2.66	2.29	3.03	1.083	.600	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة	Q4-1 (15-10) 3	2.80	2.46	3.14	.994	.046	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	skew ness	Std Error
			lower	upper			
الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q4-1 4 (10-5)	2.47	2.15	2.79	.929	.573	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$.	Q4-1 (<5)	2.73	2.31	3.14	.935	.607	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $0.05 < \text{Sig} = p\text{-value} = 0.798$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والإستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	skew ness	Std Error
			lower	upper			

قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q4-1 1 meal	2.74	2.57	2.91	1.084	.450	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.70	2.42	2.98	.914	.458	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.607 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال الخامس: من مظاهر الفساد ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد.

أ- آ شريحة حاملي شهادة الدكتوراه:

وفق الجدول (1-1 doctorate - Q 5)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.46$ وتعني الموافقة على وجود ظاهرة الفساد المذكورة وبحددي ثقة تتراوح بين (1.55 - 3.37) وباحتمال ثقة 95%.
أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.087 < 0$ تدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليسار أي في جهة الموافقة على وجود ظاهرة ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد لدى فئة حاملي شهادة الدكتوراه.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.

ب-آ شريحة حاملي الإجازة:

وفق الجدول (Q 5 – 1 2 Licentiate)

إن قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.59$ وتعني الموافقة على وجود ظاهرة الفساد المذكورة وبحددي ثقة تتراوح بين (2.41 - 2.76) وباحتمال ثقة 95%.

أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.479 < 0$ تدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليسار أي في جهة الموافقة على وجود ظاهرة ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد لدى فئة حاملي شهادة الإجازة.

وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

ج-أ شريحة التعليم الثانوي:

وفق الجدول (Q 5 – 1- 3 Secondary school)

قيمة المتوسط $\text{mean} = 2.32$ وتعني الموافقة على وجود ظاهرة الفساد المذكورة وبحددي ثقة تتراوح بين (1.94 – 2.70) وباحتمال ثقة 95%.
أما قيمة الالتواء $(Sk) = 0.926 < 0$ تدل على أن التوزيع ملتو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليسار أي في جهة الموافقة على وجود ظاهرة ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد لدى فئة حاملي شهادة التعليم الثانوي.
وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.

د- آ شريحة التعليم المنخفض (الأقل من الثانوي):

وفق الجدول (Q 5 – 1 4 Lower educated)

قيمة المتوسط $\text{mean} = 3.33$ وتعني الحيادية وعدم الحسم في وجود ظاهرة الفساد المذكورة وبحددي ثقة تتراوح بين (2.12 – 4.55) وباحتمال ثقة 95%.
أما قيمة الالتواء $(Sk) = -0.217 > 0$ تدل على أن التوزيع ملتو نحو اليسار أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليمين أي في جهة عدم الموافقة على وجود ظاهرة ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد لدى شريحة التعليم المنخفض وبخطأ معياري قدره (0.717).

- وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0: M=3$ ونرفض البديل $H_1: M < 3$.

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0):
يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.001 > 0.05$ وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- متغير الدخل (دخل عالي - فوق المتوسط - متوسط - منخفض):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q5-1 1 high incom	3.00	-1.30	7.30	.1.732	-1.732	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q5-1 2 upper middle	2.59	2.23	2.96	1.092	.759	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q5-1 3 middle	2.56	2.38	2.74	1.151	..463	..194

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig =p=0.05 >value= وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q5-1 4 lower income	2.33	.50	4.17	1.751	.919	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p\text{-value}=0.176 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q5-1 (>20) 1	2.57	2.30	2.84	1.1997	.371	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. . إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول	Q5-1 (20-16) 2	2.60	2.18	3.02	1.218	.531	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3 .							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3 .	Q5-1 3 (15-10)	2.49	2.12	2.85	1.067	.587	398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q5-1 4 (10-5)	2.47	2.07	2.88	1.161	0.570	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3 .	Q5-1 (<5)	2.77	2.26	3.28	1.152	694	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.663 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew -ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q5-1 1 meal	2.٥٨	2.39	2.76	1.206	.454	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.53	2.23	2.84	.984	.605	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig=p-value}=0.272 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال السادس: من مظاهر الفساد قبض العمولات والرشا أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص.

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
إن قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود هذه الظاهرة من الفساد وحدي الثقة يؤكدان ذلك. وقيمة الانحراف المعياري تدل على عدم تشتت الإجابات عن قيمة المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي الاجابات متركزة في جهة اليسار أي الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة حاملي شهادة الدكتوراه وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q6-1 1 doctorate	1.85	1.43	2.26	0.689	0.203	0.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود هذه الظاهرة وحدي الثقة يؤكدان ذلك. أما قيمة الانحراف المعياري فهي تدل على وجود تشتت للإجابات عن قيمة المتوسط. إلا أن الالتواء نحو اليمين أي أن الإجابات متركزة في جهة اليسار أي الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة حاملي الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q6-1 2 Licentiate	2.29	2.13	2.46	1.015	0.829	0.200
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة وحدي الثقة يؤكدان ذلك. أما قيمة الانحراف المعياري فهي تدل على وجود تشتت للإجابات عن قيمة المتوسط. إلا أن الالتواء نحو اليمين. أي أن الاجابات متركزة في جهة اليسار أي الموافقة على	Q6-1 3 Secondary school	2.38	1.93	2.84	1.303	0.885	0.403

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة لدى شريحة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig =p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .							
إن قيمة المتوسط تدل على الحيادية وعدم الحسم في وجود الظاهرة أو عدمها وحدي الثقة يؤكدان ذلك. أما قيمة الانحراف المعياري تدل على وجود تشتت كبير للإجابات عن قيمة المتوسط. إلا ان الالتواء نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليسار أي الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة التعليم المنخفض وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig=p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3	Q6-1 Lower educated	3.00	1.67	4.33	1.732	0.186	0.717

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p-value=0.079 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والتوزيع متمائل حول الحيادي أي لا يوجد تركيز لإجابات نحو جهة الموافقة أو عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig =p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3	Q6-1 1 high incom	2.00	-.48	4.48	1.000	.000	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود	Q6-1	2.41	2.03	2.78	1.117	.883	.388

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط.	2 upper middle						
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q6-1 3 middle	2.31	2.13	2.48	1.084	.924	.194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q6-1 4 lower income	2.00	..37	3.63	1.549	1.936	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.709 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والاستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة الخبرة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	سنوات الخدمة الخبرة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q6-1 1 (>20)	2.44	2.17	2.71	1.175	.768	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q6-1 2(20-16)	2.20	1.88	2.52	.933	1.650	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q6-1 3 (15-10)	2.17	1.79	2.55	1.098	.772	398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q6-1 4 (10-5)	2.15	1.74	2.55	1.158	.940	.403

التحليل	سنوات الخدمة الخبرة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q6-1 (<5)	2.50	2.07	2.93	.964	1.581	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig=p-value}=0.097 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والإستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q6-1 1 meal	2.34	2.17	2.52	1.139	.898	.192

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.19	1.90	2.47	.932	.904	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.756 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال السابع: من مظاهر الفساد فرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً:

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط أقرب إلى الحيادية من الموافقة على وجود الظاهرة وحدي الثقة يؤكدان ذلك. والانحراف المعياري يدل على تشتت الإجابات بشكل كبير عن قيمة المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليسار أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة حاملي شهادة الدكتوراه. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q7-1 1 doctorate	2.62	1.81	3.42	1.325	- 0.167	0.616
قيمة المتوسط أقرب إلى الحيادية من الموافقة على وجود الظاهرة وحدي الثقة يؤكدان ذلك. والانحراف المعياري يدل	Q7-1 2 Licentiate	2.62	2.46	2.82	1.098	0.379	0.200

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
على تشتت الإجابات بشكل كبير عن قيمة المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة حاملي الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً..							
قيمة المتوسط أقرب إلى الموافقة على وجود الظاهرة وحدي الثقة يؤكدان ذلك. والانحراف المعياري يدل على تشتت الإجابات بشكل كبير عن قيمة المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة في جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم الثانوي. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = <0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q7-1 3 Secondary school	2.47	2.05	2.89	1.212	0.724	0.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية أو عدم الحسم في وجود الظاهرة أو عدمها وحدي الثقة يؤكدان ذلك ولكن الانحراف المعياري يدل على تشتت كبير للإجابات من المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test)	Q7-1 Lower educated	3.22	2.08	4.36	1.481	0.405	0.717

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وكانت قيمة $\text{sig} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.018 > 0.05$ وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q7-1 1 high incom	2.33	-1.46	6.13	1.528	.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q7-1 2 upper middle	2.62	2.23	3.02	1.187	.273	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على	Q7-1 3 middle	2.66	2.48	2.83	1.131	..441	..194

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-p= Sig <0.05 value= وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-p= Sig >0.05 value= وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q7-1 4 lower income	2.33	.75	3.91	1.506	1.270	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p\text{-value}=0.878 > 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة الخبرة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	سنوات الخدمة الخبرة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q7-1 11 (>20)	2.83	2.56	3.11	1.207	.242	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q7-1 2(20-16)	2.49	2.11	2.86	1.096	.467	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q7-1 3 (15-10)	2.60	2.21	2.99	1.143	.241	398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي	Q7-1 4 (10-5)	2.47	2.07	2.87	1.134	.805	.403

التحليل	سنوات الخدمة الخبرة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q7-1 (< 5)	2.50	2.03	2.97	1.058	.664	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.817 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والإستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q7-1 1 meal	2.71	2.52	2.89	1.185	.359	.192

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.37	2.07	2.67	.976	.458	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.636 > 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال الثامن: اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على تشتت الإجابات عن قيمة المتوسط أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة أعلاه لدى شريحة حاملي شهادة الدكتوراه. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q8-1 1 doctorate	2.38	1.71	3.06	1.121	.340	.616
قيمة المتوسط تدل على الحيادية أكثر من الموافقة على وجود الظاهرة ولكن حدي الثقة يؤكدان على الموافقة والانحراف المعياري يدل على تشتت الإجابات عن قيمة المتوسط. والالتواء نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة	Q8-1 2 Licentiate	2.70	2.53	2.87	1.036	.516	.200

حاملتي الإجازة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة وحدي الثقة يؤكدان ذلك والانحراف المعياري يدل على تشتت الإجابات عن قيمة المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً..	Q8-1 3 Secondary school	2.59	2.18	2.99	1.158	0.768	0.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على تشتت الإجابات بشكل كبير عن المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليسار أي أن الإجابات متمركزة نحو اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.05 >$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q8-1 Lower educated	3.11	1.81	4.41	1.691	-0.021	0.717

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.090 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q8-1 1 high incom	2.33	-1.46	6.13	1.528	.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q8-1 2 upper middle	2.65	2.29	3.01	1.086	.489	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q8-1 3 middle	2.71	2.54	2.88	1.082	.546	.194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم	Q8-1 4 lower income	2.33	..75	3.91	1.506	1.270	.845

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-p= Sig value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p\text{-value}=0.605 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q8-1 (>20) 11	2.77	2.49	3.05	1.234	.375	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q8-1 (20-16) 2	2.54	2.19	2.90	1.039	.547	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق	Q8-1 (15-10) 3	2.54	2.20	2.89	1.010	.330	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q8-1 4 (10-5)	2.68	2.33	3.03	1.007	1.092	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$.	Q8-1 5 (<5)	2.82	2.39	3.24	.958	.753	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p\text{-value}=0.194 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقل بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$	Q8-1 1 meal	2.72	2.54	2.89	1.128	.547	.192

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.53	2.24	2.83	.960	.235	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.169 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال التاسع: من مظاهر الفساد سرقة موجودات المؤسسة (آلات – تجهيزات – وسائل نقل –

معدات ومكاتب) وبأية طريقة كانت

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت للإجابات عن المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة حاملي شهادة الدكتوراه وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q9-1 1 doctorate	2.62	2.09	3.14	0.870	0.032	0.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على	Q9-1	2.86	2.69	3.03	1.053	0.219	0.200

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت للإجابات عن المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة حاملي الإجازة وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	2 Licentiate						
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت للإجابات عن المتوسط. أما الالتواء فهو نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة التعليم الثانوي وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q9-1 3 Secondary school	2.68	2.25	3.10	1.224	0.459	0.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية وعدم الحسم وفي وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت للإجابات عن المتوسط. والالتواء نحو اليمين أي أن الإجابات متمركزة نحو اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى شريحة التعليم المنخفض. وتم إجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$.	Q9-1 Lower educated	3.33	2.25	4.42	1.414	0.265	0.717

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.109 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير . وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$	Q9-1 1 high incom	1.67	.23	3.10	.577	-1.732	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$	Q9-1 2 upper middle	2.95	2.59	3.31	1.079	.253	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$	Q9-1 3 middle	2.83	2.66	3.00	1.079	..274	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = >0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل $H_1:M<3$	Q9-1 4 lower income	2.67	1.09	4.25	1.506	.840	.845

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= 0.05 > وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.731 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3	Q9-1 (>20) 1	2.87	2.60	3.14	1.207	.210	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3	Q9-1 (20-16) 2	2.80	2.45	3.15	1.023	.077	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن	Q9-1 (15-10) 3	2.94	2.57	3.31	1.083	-.028	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
تركز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q9-1 4 (10-5)	2.68	2.34	3.02	.976	.716	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q9-1 5 (<5)	2.82	2.37	3.26	1.006	1.014	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.439 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والإستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن	Q9-1 1 meal	2.89	1.71	3.06	1.133lk	.276	.192

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.63	2.35	2.90	.900	.008	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.101 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال العاشر: من مظاهر الفساد استبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة.

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الدكتوراة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} > 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0:M=3$ ونرفض البديل	Q10-1 1 doctorate	2.69	2.02	3.36	1.109	-.143	.616

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
H1:M<3 .							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-p= Sig <0.05 value= وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q10-1 2 licentiatee	2.75	2.57	2.92	1.135	.347	.200
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-p= Sig >0.05 value= وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q10-1 3 secondary	2.74	2.32	3.15	1.189	.319	.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار	Q10-1 3 lower educated	3.00	1.67	4.33	1.732	.186	.717

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
Sig (t-test) وكانت قيمة-p= value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $0.05 < \text{Sig} = p\text{-value} = 0.143$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة ولكن حدي الثقة لا يؤكدان ذلك والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q10-1 1 high incom	2.67	-1.13	6.46	1.528	-.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q10-1 2 upper middle	2.76	2.38	3.13	1.116	.386	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على	Q10-1	2.76	2.58	2.93	1.106	.321	..194

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	3 middle						
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q1٠-1 4 lower income	2.67	1.09	4.25	1.506	.840	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.833 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض	Q10-1 11 (>20)	2.91	2.63	3.19	1.216	.088	.274

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
البديل $M < 3$							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M = 3$ وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q10-1 2(20-16)	2.66	2.31	3.00	.998	.385	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M = 3$ ورفض البديل $M < 3$	Q10-1 3 (15-10)	2.80	2.43	3.17	1.079	.125	398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M = 3$ ورفض البديل $M < 3$	Q10-1 4 (10-5)	2.62	2.23	3.00	1.101	.550	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M = 3$ ورفض البديل $M < 3$	Q10-1 5(< 5)	2.50	2.05	2.95	1.012	1.214	.491

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.394 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q10-1 1 meal	2.81	2.63	2.98	1.141	.362	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق	2 female	2.56	2.25	2.87	1.007	-.020	.361

التحليل	النوع	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
M=3 أثبت قبول فرضية العدم ورفض البديل M<3							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.144 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال الحادي عشر: من مظاهر الفساد شراء مواد لاحتياج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار.

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الدكتوراة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = 0.05 >$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0: M=3$ ونرفض البديل $H_1: M<3$.	Q11-1 1 doctorate	2.62	1.98	3.25	1.044	-.101	.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الإجازة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q11-1 2 licentiatee	2.65	2.47	2.84	1.121	.424	.200
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على	Q11-1	2.68	2.22	3.14	1.319	.307	.403

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	3 secondary						
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q11-1 4 lower educated	3.00	1.67	4.33	1.732	.186	.717

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.111 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . ولا يوجد التواء أي أن التوزيع متماثل حول الحيادي ولا يوجد تركيز للإجابات نحو أية جهة الموافقة أو عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير إلا أن	Q11-1 1 high incom	2.00	-.46	4.48	1.000	.000	1.225

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q11-1 2 upper middle	2.54	2.12	2.96	1.260	.783	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q11-1 3 middle	2.73	2.55	2.91	1.136	.291	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q11-1 4 lower income	2.33	.50	4.17	1.751	.919	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p\text{-value}=0.166 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q11-1 (>20) 1	2.81	2.51	3.10	1.298	.188	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q11-1 (20-16) 2	2.46	2.13	2.78	.950	.676	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q11-1 (15-10) 3	2.69	2.32	3.05	1.051	.201	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط .	Q11-1 (10-5) 4	2.56	2.14	2.98	1.211	.616	.403

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q11-1 (<5) 5	2.68	2.15	3.22	1.211	.504	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.800 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q1 1-1 1 meal	2.73	2.53	2.92	1.218	.331	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم	2 female	2.47	2.16	2.77	.984	.494	.361

التحليل	النوع	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ واقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstabs لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $Sig=p\text{-value}=0.388 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والاستشعار بوجود الفساد.

السؤال الثاني عشر: من مظاهر الفساد عدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب.

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	skewn ess	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الدكتوراة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة- $p = \text{Sig}$ $\text{value} < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q12-1 1 doctoreate	2.15	1.38	2.93	1.281	1.071	.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q12-1 2 licentiatee	1.95	1.78	2.11	1.032	1.360	.200
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة- $p = \text{Sig}$ $\text{value} < 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: M=3$ ونقبل البديل $H_1: M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q12-1 3 secondary	2.12	1.69	2.55	1.225	.1.129	.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود	Q12-1	3.22	2.02	4.42	1.563	.036	.717

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	skewness	Std Error
			lower	upper			
الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= 0.05 > وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	4 lower educated						

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.079 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير واختبار (t-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 1 high incom	2.33	-1.46	6.13	1.528	.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على	Q12-1 2 upper middle	2.00	1.67	2.33	1.000	1.057	.388

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 3 middle	2.07	1.89	2.25	1.155	1.226	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q12-1 4 lower income	2.17	.62	3.71	1.472	1.840	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0):
يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.619 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والاستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 (>20) 1	2.17	1.89	2.45	1.299	1.109	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 (20-16) 2	1.86	1.47	2.25	1.141	1.555	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 (15-10) 3	2.00	1.66	2.34	1.000	1.123	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 (10-5) 4	2.09	1.69	2.49	1.138	1.522	.403

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M = 3$ وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q12-1 (< 5)	١,٩١	1.٤٨	2.34	.971	.881	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.850 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M = 3$ وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q1 2-1 1 meal	2.08	1.89	2.26	1.174	1.199	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M = 3$ وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	1.93	1.63	2.23	.961	1.326	.361

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.601 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال الثالث عشر: من مظاهر الفساد وجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان.

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . ولكن لا يوجد التواء في المنحنى أي أن التوزيع متماثل والاجابات موزعة بشكل متساوي حول الحيادي لدى حاملي شهادة الدكتوراة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q13-1 1 doctore	2.00	1.51	2.49	.816	.000	.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig} = \text{p-value} = 0.05 <$ وبالتالي نرفض فرضية العدم	Q13-1 2 licentiatee	2.32	2.16	2.48	1.000	.612	.200

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-p= Sig <0.05 value= وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q13-1 3 secondary	2.35	1.94	2.76	1.178	.908	.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= >0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q13-1 4 lower educated	3.33	2.25	4.42	1.414	.265	.717

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.053 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة ولكن حدي الثقة لا يؤكدان ذلك والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q13-1 1 high incom	2.67	-1.13	6.46	1.528	-.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 2 upper middle	2.22	1.90	2.53	.947	.785	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 3 middle	2.37	2.20	2.54	1.058	.727	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 4 lower income	2.50	..78	4.22	1.643	.811	.845

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$.							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0):

يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-

Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.601 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية

الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والاستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 (>20) 1	2.49	2.24	2.75	1.131	.772	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 (20-16) 2	2.23	1.88	2.57	1.003	.624	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 (15-10) 3	2.29	1.91	2.66	1.100	.654	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 4 (10-5)	2.32	1.95	2.70	1.065	.733	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 5(<5)	2.18	1.83	2.53	.795	.274	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.485$ و $0.05 < \text{Sig}$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q13-1 1 meal	2.41	2.23	2.58	1.101	.743	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.14	1.87	2.40	.861	.189	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=p\text{-value}=0.377 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والإستشعار بوجود الفساد.

السؤال الرابع عشر: صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر:

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليسار أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليمين أي جهة عدم الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الدكتوراة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig <0.05 =p-value= وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q14-1 1 doctorate	2.15	1.74	2.57	.689	-.203	.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q14-1 2 licentiatee	2.30	2.13	2.47	1.050	.670	.200
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= <0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q14-1 3 secondary	2.15	1.73	2.57	1.209	.1230	.403
قيمة المتوسط تدل على الحيادية على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود	Q14-1 4 lower	3.00	1.78	4.22	1.581	.488	.717

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
تشنت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة Sig =p-value= 0.05 > وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	educated						

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.006 > 0.05 وبذلك نرفض فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة ولكن حدي الثقة لا يؤكدان ذلك والانحراف المعياري يدل على وجود تشنت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3	Q14-1 1 high incom	2.33	-1.46	6.13	1.528	.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشنت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم M=3 وقبول البديل M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة	Q14-1 2 upper middle	2.19	1.86	2.52	.995	.848	.388

التحليل	مستوى الدجل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q14-1 3 middle	2.32	2.15	2.50	1.099	.792	.194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q14-1 4 lower income	2.17	..62	3.71	1.472	1.840	.845

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0):
يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.870 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق	Q14-1 11 (>20)	2.45	2.19	2.72	1.153	.774	.274

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q14-1 2(20-16)	2.29	1.94	2.63	1.017	.803	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q14-1 3 (15-10)	2.29	1.90	2.67	1.126	.572	398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q14-1 4 (10-5)	2.12	1.72	2.52	1.149	1.160	.403

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري لا يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M = 3$ وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q14-1 (< 5) 5	2.05	1.70	2.39	.785	.566	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.863 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M = 3$ وقبول البديل $M < 3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q14-1 1 meal	2.38	2.20	2.55	1.143	.761	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط .	2 female	2.00	1.75	2.25	.816	.550	.361

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0):
يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.237 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والاستشعار بوجود الفساد.

السؤال الخامس عشر: من مظاهر الفساد إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة.

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة ولكن حدي الثقة لا يؤكدان ذلك والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الدكتوراة. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.05 < \text{value}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0:M=3$ ونقبل البديل $H_1:M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q15-1 1 doctore	1.62	1.22	2.01	.650	.572	.616
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة الإجازة وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}$	Q15-1 2 licentiatee	2.16	1.99	2.33	1.034	.986	.200

التحليل	المستوى التعليمي	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew- ness	Std Error
			lower	upper			
0.05< وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig = 0.05< value= وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى حاملي شهادة التعليم الثانوي وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig = 0.05< value= وبالتالي نرفض فرضية العدم H0:M=3 ونقبل البديل H1:M<3 ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً.	Q15-1 3 secondary	2.03	1.61	2.45	1.193	1.419	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة التعليم المنخفض. وتم اجراء اختبار (t-test) وكانت قيمة-Sig =p-value= 0.05> وبالتالي نقبل فرضية العدم H0:M=3 ونرفض البديل H1:M<3 .	Q15-1 4 lower educated	2.78	1.78	3.78	1.302	1.396	.717

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H0):
يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين المستوى التعليمي , وتبين من جداول Chi-Square
Tests (في الملحق) أن قيمة Sig=p-value=0.161 < 0.05 وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول
بأن هناك استقلال بين المستوى التعليمي والإستشعار بوجود الفساد.

ب- مستوى الدخل (أربع شرائح):

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95% confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى ذو الدخل العالي. ولكن بخطأ معياري كبير إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم $M=3$ ورفض البديل $M<3$	Q15-1 1 high incom	2.33	-1.46	6.13	1.528	.935	1.225
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل فوق المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 2 upper middle	2.05	1.68	2.43	1.129	1.113	.388
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المتوسط. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 3 middle	2.14	1.98	2.30	1.022	1.175	..194
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة لدى فئة الدخل المنخفض. إلا أن اختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 4 lower income	2.33	.50	4.17	1.751	.919	.845

التحليل	مستوى الدخل	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
(T-test) وفق الملحق أثبت قبول فرضية العدم M=3 ورفض البديل M<3							

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0):
يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين مستوى دخل العاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig} = p\text{-value} = 0.327 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الدخل والإستشعار بوجود الفساد.

ج- سنوات الخدمة (خمس شرائح):

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skewness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 (>20) 11	2.19	1.93	2.46	1.159	1.222	.274
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 (20-16) 2	1.89	1.60	2.17	.832	.548	.398
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركيز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 (15-10) 3	2.11	1.78	2.45	0.963	0.598	.398

التحليل	سنوات الخدمة	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً							
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت كبير في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 4 (10-5)	2.26	1.84	2.69	1.214	1.076	.403
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 5 (<5)	2.14	1.70	2.58	.990	1.323	.491

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين (الخبرة) أو سنوات الخدمة للعاملين , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig}=\text{p-value}=0.595 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين مستوى الخبرة أو الخدمة والاستشعار بوجود الفساد.

د- متغير النوع (الجنس شريحتين)

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			

التحليل	النوع	Mean	95%confidence		Std Deviation	Skew-ness	Std Error
			lower	upper			
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	Q15-1 1 meal	2.17	2.55	2.34	1.100	1.094	.192
قيمة المتوسط تدل على الموافقة على وجود الظاهرة والانحراف المعياري يدل على عدم وجود تشتت في الاجابات عن المتوسط . والالتواء نحو اليمين أي أن تركز الإجابات نحو جهة اليسار أي جهة الموافقة على وجود الظاهرة. واختبار (T-test) وفق الملحق أثبت رفض فرضية العدم $M=3$ وقبول البديل $M<3$ ويوجد اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً	2 female	2.00	1.72	2.28	.926	1.133	.361

* تم استخدام توزيع كاي مربع (X^2) من جداول Crosstab لاختبار فرضية الاستقلال (H_0): يوجد استقلال بين الاستشعار بوجود الفساد وبين جنس العامل , وتبين من جداول Chi-Square Tests (في الملحق) أن قيمة $\text{Sig=p-value}=0.872 < 0.05$ وبذلك نقبل فرضية الاستقلال ونقول بأن هناك استقلال بين جنس العامل والاستشعار بوجود الفساد.

٥- تم إجراء اختبار T-Test من جدول One-Sample Statistic للأسئلة (١٥) من القسم الأول وتوصلنا إلى ما يلي:

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
Q1-1	203	2.02	1.034	.073
Q2-1	203	2.37	1.088	.076
Q3-1	203	2.24	1.145	.080
Q4-1	203	2.73	1.049	.074
Q5-1	203	2.57	1.160	.081
Q6-1	203	2.31	1.098	.077
Q7-1	203	2.64	1.150	.081
Q8-1	203	2.68	1.095	.077
Q9-1	203	2.83	1.091	.077

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
Q10-1	203	2.75	1.116	.078
Q11-1	203	2.67	1.175	.082
Q12-1	203	2.04	1.131	.079
Q13-1	203	2.35	1.058	.074
Q14-1	203	2.30	1.091	.077
Q15-1	203	2.13	1.066	.075

One-Sample Test

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
Q1-1	-13.509	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة استخدام الواسطة والمحسوبيات
Q2-1	-8.254	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة الرشوة مقابل الخدمة المشروعة
Q3-1	-9.504	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة الرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة
Q4-1	-3.681	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية
Q5-1	-5.324	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد.
Q6-1	-8.951	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
				وموافق جداً على وجود ظاهرة قبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص.
Q7-1	-4.517	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة فرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً
Q8-1	-4.166	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس.
Q9-1	-2.188	202	.030	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة سرقة موجودات المؤسسة (آلات- تجهيزات- وسائل نقل- معدات مكاتب) وبأية طريقة كانت.
Q10-1	-3.144	202	.002	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة استبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة.
Q11-1	-4.002	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة شراء مواد لاحتياج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار.
Q12-1	-12.034	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود الظاهرة
Q13-1	-8.756	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
				اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة وجود تواطؤ بين الرقابة والفسادين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان.
Q14-1	-9.203	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر.
Q15-1	-11.591	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود ظاهرة إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة.

-إضافة إلى أنه بعد احتساب متوسطات المجموعة الأولى / ١٥ سؤال/ تم التعامل معها وكأنها متغير كمي واحد وتم تطبيق اختبار **One-Sample Test** على كامل المجموعة الأولى (وحدة متكاملة)

One-Sample Test

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
VAR00001	15	2.44	.270	.069

One-Sample Test

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
VAR00001	-8.000	14	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (+1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M<3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود جميع ظواهر الفساد المذكورة بالقسم الأول.

وهذا يؤكد النتيجة السابقة التي تم التوصل إليها لاختبار T-test لجميع الأسئلة كلاً على حدا. حيث تم رفض فرضية العدم $H_0=3$ ولا يمكن اعتبار الفرق بين القيمة المختبر حولها (3) وتعني الحيادية في الاجابة وبين قيمة المتوسط في العينة سببه الصدفة أو الخطأ الاحتمالي وانما الاختلاف هو جوهري أي اختلاف رأي العينة بشكل حقيقي باتجاه موافق والموافق جداً على وجود مظاهر الفساد المختلفة.

٦- اختبار جودة المطابقة: Npar Tests –Chi-Square Test

هناك خطأ شائع باستخدام T-test على البيانات من النوع Ordinary / ترتيبى لأن الشرط الأساسي على تطبيق هذا الاختبار هو أن تكون البيانات مستمرة وتتبع التوزيع الطبيعي في المجتمع الإحصائي، ولذلك تم استخدام اختبار لامعلمي (non-parmatric) هو اختبار جودة المطابقة (Npar Tests – Chi-Square Test) وفق الملحق لاختبار نفس الفرضيات السابقة (باعتبار هذه الاختبارات لا تفترض أية اشتراطات على طبيعة المجتمع الإحصائي على عكس الاختبارات المعلمية ومن ضمنها (T-test))

وتم التوصل إلى رفض فرضية العدم /بتساوي توزيع الإجابات/ $H_0: (P_1=P_2=P_3=P_4=P_5)$ وقبول الفرضية البديلة /بعدم التساوي/ مما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها سابقاً بإثبات فرضيات وجود مظاهر الفساد في اختبار (T-test).

٧- اختبار Npar Tests -one-sample kolmogorov-Smirnov Test:

تم استخدام اختبار لا معلمى (non-parmatric) باعتبار أن البيانات غير مستمرة وهي بيانات Ordinal /ترتيبية حيث تم التوصل الى نفس النتائج في اختبار T-test ولكل سؤال على حدا وفق الملحق مما يؤكد إثبات فرضيات وجود مظاهر الفساد المنكورة.

٨- تم استخدام مصفوفة الارتباط (Non parametric Correlation) للمتغيرات ordinal

by ordinal وفق الملحق وذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة (مظاهر الفساد المختلفة) وفق

معامل كندل وتوصلنا الى مايلي:

٨-١- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة استخدام الوساطة والمحسوبيات (الأقارب-الأصدقاء-العشائر) في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى المذكورة وهي علاقة طردية. وأقوى هذه العلاقات كانت مع ظاهرة الدفع (الرشوة) مقابل الخدمة المشروعة وغير المشروعة.

٨-٢- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة الدفع مقابل الخدمة المشروعة وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة قبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص وانتشار ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة وتزييف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية واستخدام الوساطة والمحسوبيات واختلاس أموال المؤسسة مع تزييف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس.

٨-٣- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة قبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص وتزييف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية والدفع مقابل الخدمة المشروعة وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة واختلاس أموال المؤسسة واستبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة و سرقة موجودات المؤسسة بآية طريقة كانت أو استبدالها واتلافها بشكل وهمي لإعادة بيعها وتزييف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس. واستخدام الوساطة والمحسوبيات في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين.

٨-٤- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة تزييف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة اختلاس أموال المؤسسة مع تزييف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس وانتشار ظاهرة قبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص وظاهرة الدفع (الرشوة) مقابل الخدمة المشروعة وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة.

٨-٥- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة فرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً وظاهرة قبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة. و اختلاس أموال المؤسسة مع تزييف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس. مع تزييف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية.

٨-٦- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة قبض العولت والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة والخدمة المشروعة أيضاً واختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس وممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد وفرض عقوبات ادارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً وتزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية. وشراء مواد لاتحتاج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار .

٨-٧- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة فرض عقوبات ادارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس وممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد وصرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر وقبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص وإستبدال الموجودات وإتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة. وسرقة موجودات المؤسسة وبأية طريقة كانت. وعدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب.

٨-٨- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة استبدال الموجودات وإتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة. وتزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً. وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص. وسرقة موجودات المؤسسة بأية طريقة. وشراء مواد لاتحتاج إليه المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار . والرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة وصرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات. وممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد. والرشوة مقابل الخدمة المشروعة وعدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب.

٨-٩- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة سرقة موجودات المؤسسة (آلات- تجهيزات- وسائل نقل- معدات مكاتب) وبأية طريقة كانت وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة استبدال الموجودات وإتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة واختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس وشراء مواد لاتحتاج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار والرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة

وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً وصرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر.

٨-١٠- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة استبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة سرقة الموجودات في المؤسسة وبأية طريقة كانت وصرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر. والرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة. وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً . وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص. وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة.

٨-١١- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة شراء مواد لاحتياج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة استبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة. وسرقة موجودات المؤسسة وبأية طريقة كانت . اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس. وصرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر. وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص. والرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة. وتزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية. وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة.

٨-١٢- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة عدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر. وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة. والرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة. ووجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان. وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص . والرشوة مقابل الخدمة المشروعة.

٨-١٣- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة وجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر. وإساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة. وعدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب. وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً. وممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد وشراء مواد

لاحتجاج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار . وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص . واختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس .

٨-١٤- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة . وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص . وعدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب . ووجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان . وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً . واستبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة . وشراء مواد لا تحتاج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار . والرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة . واختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس . وسرقة موجودات المؤسسة وبأية طريقة كانت . والرشوة مقابل الخدمة المشروعة .

٨-١٥- هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى وهي علاقة طردية . وأقوى هذه العلاقات كانت مع انتشار ظاهرة صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر . والرشوة مقابل الخدمة المشروعة . وعدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب . ووجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان . وتزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية . وممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد . وقبض العمولات والرشاوي مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص . واستبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة . وشراء مواد لا تحتاجها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار . وسرقة موجودات المؤسسة بأية طريقة كانت . وفرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً . واختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس . والرشوة مقابل الخدمة المشروعة .

٩- تسلسل الفرضيات المتعلقة بوجود مظاهر الفساد حسب أهميتها النسبية:

تم ترتيب تسلسل وجود مظاهر الفساد حسب أهميتها النسبية بالمقارنة بين المتوسطات وعلى اعتبار أن المقياس هو (موافق جداً - موافق - حيادي - غير موافق - غير موافق جداً)

١ ٢ ٣ ٤ ٥

وتوصلنا الى النتائج التالية:

الأهمية النسبية	Mean	N	
1	2.02	203	Q1-1
2	2.04	203	Q12-1
3	2.13	203	Q15-1
4	2.24	203	Q3-1
5	2.30	203	Q14-1
6	2.31	203	Q6-1
7	2.35	203	Q13-1
8	2.37	203	Q2-1
9	2.57	203	Q5-1
10	2.64	203	Q7-1
11	2.67	203	Q11-1
12	2.68	203	Q8-1
13	2.73	203	Q4-1
14	2.75	203	Q10-1
15	2.83	203	Q9-1

وبالتالي فإن تسلسل مظاهر الفساد حسب أهميتها النسبية هو التالي:

١- استخدام الوساطة والمحسوبيات (الأقارب - الأصدقاء - العشائر) في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين

٢- عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب (التعيينات غير الصحيحة للموظفين)

٣- إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة (تسخير المصالح العامة للمصالح الشخصية)

٤- الرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة للحصول على خدمة مخالفة للقوانين والأنظمة وغير مستوفية للشروط المنصوص عنها

٥- صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر .

٦- قبض العمولات والرشاوى أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص.

٧- وجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان.

٨- الرشوة مقابل الخدمة المشروعة (القائم بالعمل أو المسؤول عن تقديم الخدمة يلزم طالبها بدفع مبلغ معين أو مقابل ما لقاء ما سينتفع به من خدمة) ..

٩- ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد.

١٠- فرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً

١١- شراء مواد لا تحتاجها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار .

- ١٢- اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس.
- ١٣- تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على المنافع المادية.
- ١٤- استبدال الموجودات وإتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة.
- ١٥- سرقة موجودات المؤسسة (آلات - تجهيزات - وسائل نقل - معدات مكاتب) وبأية طريقة كانت.

القسم الثاني من الاستبيان والمتضمن (6) أسئلة حول أسباب الفساد: والمقياس هو:

موافق جداً - موافق - حيادي - غير موافق - غير موافق جداً

١ ٢ ٣ ٤ ٥

١- تم احتساب معاملات الثبات (Reliability Coefficients) للبيانات حيث قُسمت مجموعة

الأسئلة إلى جزأين وفق معاملات (جوتمان - ألفا كرومباخ) :

المجموعة	Guttman Split-half	Alpha (acc)
3 أسئلة	.8011	.7165
3 أسئلة	.8046	.6474

مما يدل على وجود موثوقية عالية للبيانات باعتبار قيم المعاملات وقعت في المجال بين (0-1) وهي أقرب إلى الواحد.

٢- وتم تحليل البيانات الإجمالية وفقاً للمتغيرات المستقلة الأربعة (الخبرة - الدخل - المستوى التعليمي - النوع).

في الجدول المتعلق بهذا القسم في الملحق حصلنا على النتيجة الإجمالية للأسئلة الستة وفق الآتي:

من أصل (١٢١٨) إجابة عن (٦) أسئلة أجاب (٢٦٦) موافق جداً و (٥٠٥) موافق وبإجمالي (٧٧١) لجهة الموافقة على وجود مسببات الفساد المذكورة مقابل (٢٤٨) لجهة عدم الموافقة والباقي لجهة الحياد.

أ- ٢ متغير الخبرة:

من أصل (٢٦٦) إجابة موافق جداً على مسببات الفساد أجاب (٨٩) ممن خبرتهم تفوق (٢٠) سنة و (٥٢) ممن خبرتهم بين (٢٠-١٦) ومن أصل (٥٠٥) إجابة موافق على وجود مسببات الفساد أجاب (١٩٢) ممن خبرتهم تفوق (٢٠) سنة و (٩٤) ممن خبرتهم بين (١٦ - ٢٠) وهذا يعزز من موثوقية البيانات.

ب- ٢ متغير الدخل:

- من أصل (٢٦٦) إجابة موافق جداً أجاب (٣) فقط من ذوي الدخل العالي على وجود مسببات الفساد. فيما أجاب (٦٤) من ذوي الدخل أعلى من المتوسط و (١٩١) من ذوي الدخل المتوسط وهم النسبة الأكبر من المجيبين والموافقين جداً على وجود مسببات الفساد المذكورة. ومن أصل (٥٠٥) إجابة موافق أجاب (١١) فقط من ذوي الدخل العالي على وجود مسببات الفساد بينما أجاب (١٠٢) من ذوي الدخل أعلى من المتوسط و (٣٤٧) من ذوي الدخل المتوسط وهم النسبة الأكبر من المجيبين والموافقين على وجود مسببات الفساد وهو أمر منطقي باعتبارهم الشريحة الأكبر في العينة أو قد يعود السبب إلى عدم استشعار ذوي الدخل العالي لوجود أسباب الفساد نظراً لعدم اهتمامهم كما هو الحال بشريحة الدخل المنخفض.

ج -٢ متغير المستوى التعليمي:

- من أصل (٢٦٦) إجابة موافق جداً أجاب (١٨) من حاملي شهادة الدكتوراه و (١٧٥) من حاملي الإجازات الجامعية وهم النسبة الأكبر من المجيبين بالموافقة جداً على وجود مسببات الفساد.

- ومن أصل (٥٠٥) إجابة موافق أجاب (٢٩) من حاملي شهادة الدكتوراه و (٣٦٢) من حاملي الإجازات الجامعية وهم النسبة الأكبر من المجيبين بالموافقة على وجود مسببات الفساد. ويمكن أن نفسر ذلك بانخفاض عدد حاملي شهادة الدكتوراه في العينة أو إلى عدم اهتمامهم بوجود مسببات الفساد كما هو الحال بالنسبة للمستوى التعليمي المنخفض (أقل من الثانوية) حيث كان عدد المجيبين بالموافق جداً (٨) من أصل (٢٦٦) وعدد المجيبين بالموافق (٢٦) من أصل (٥٠٥) .

د -٢ متغير النوع: (الجنس)

من أصل (٢٦٦) إجابة موافق جداً على وجود مسببات الفساد أجاب (٢١٨) من الذكور و (٤٨) من الإناث

ومن أصل (٥٠٥) إجابة موافق على وجود مسببات الفساد أجاب (٣٧٢) من الذكور و (١٣٣) من الإناث

وقد نفسر ذلك بأن الإناث أقل اهتماماً أو استشعاراً لوجود مسببات الفساد من الذكور.

٣- اختبار T-test:

تم إجراء هذا الاختبار لكل سؤال على حده :

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
Q1-2	203	3.30	1.144	.080
Q2-2	203	3.63	1.065	.075
Q3-2	203	3.52	1.132	.079
Q4-2	203	3.38	1.067	.075
Q5-2	203	3.98	.951	.067
Q6-2	203	3.90	1.069	.075

One-Sample Test

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
Q1-2	3.682	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و 1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود مسبب الضغط الاجتماعي كمسبب للفساد
Q2-2	8.432	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و 1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود العوز المادي كمسبب للفساد.
Q3-2	6.512	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و 1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن فساد القيم والأخلاق هو مسبب للفساد.
Q4-2	5.067	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و 1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على اعتبار مجازاة مظاهر الترف الاجتماعي والخضوع لضغوط الزوجة والأولاد كمسبب للفساد.
Q5-2	14.605	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين (1.96+ و 1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على اعتبار عدم وجود أدوات سليمة لقياس أداء العاملين والمنظمات كمسبب للفساد.
Q6-2	11.950	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لانتقع في المجال

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
				بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على اعتبار عدم محاسبة الاداريين وأصحاب المحسوبيات على استغلال مؤسساتهم لمصالحهم الخاصة كمسبب للفساد.

-إضافة إلى أنه بعد احتساب متوسطات المجموعة الثانية / ٦ أسئلة/ تم التعامل معها وكأنها كتلة واحدة واختبرت متوسطاتها حول القيمة (٣) وتم تطبيق اختبار **One-Sample Test** على كامل المجموعة الثانية (وحدة متكاملة)

One-Sample Test

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
VAR00002	6	3.61	.274	.112

One-Sample Tes

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
VAR00002	5.508	5	.003	رفض فرضية العدم : $H_0: M = 3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة أي لايمكن اعتبار الفرق بين القيمة المختبر حولها /3/ وقيمة المتوسط في العينة سببه الصدفة أو الخطأ الاحتمالي وإنما هو اختلاف رأي العينة بشكل حقيقي باتجاه موافق وموافق جداً على وجود مسببات الفساد المذكورة عن الحياض .

٤ - تسلسل الفرضيات المتعلقة بوجود أسباب الفساد حسب أهميتها النسبية:

تم تطبيق العلاقة (mean مقسوماً على 5) وهو الحد الأعلى في المقياس) مضروباً ب100 وذلك لكل سؤال على حدة وتوصلنا الى النتائج التالية:

	N	Mean	الأهمية النسبية
Q1-2	203	3.30	66%
Q2-2	203	3.63	72.6%
Q3-2	203	3.52	70.4%
Q4-2	203	3.38	67.6%
Q5-2	203	3.98	79.6%
Q6-2	203	3.90	78%

وبالتالي فإن تسلسل أسباب الفساد حسب أهميتها النسبية هو التالي:

- ١- عدم وجود أدوات سليمة لقياس أداء العاملين والمنظمات.
- ٢- عدم محاسبة الإداريين وأصحاب المحسوبيات على استغلال مؤسساتهم لمصالحهم الخاصة.
- ٣- العوز المادي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة
- ٤- فساد القيم والأخلاق واعتبار الرشوة قيمة جديدة من قيم العمل.
- ٥- مجارة مظاهر الترف الاجتماعي والخضوع لضغوط الزوجة والأولاد
- ٦- الضغط الاجتماعي لإرضاء الأقارب والأصدقاء والمحسوبيات.

القسم الثالث من الاستبيان والمتضمن (13) سؤال حول فرضيات البحث وأهمية وضع

آليات لمعالجة الفساد: والمقياس هو:

موافق جداً - موافق - حيادي - غير موافق - غير موافق جداً

٥ ٤ ٣ ٢ ١

١- تم احتساب معاملات الثبات (Reliability Coefficients) للبيانات حيث قُسمت مجموعة

الأسئلة إلى جزأين وفق معاملات (جوتمان - ألفا كرومباخ) :

المجموعة	Guttman Split-half	Alpha (acc)
3 أسئلة	.5446	.7743
3 أسئلة	.5573	.8226

مما يدل على وجود موثوقية عالية للبيانات باعتبار قيم المعاملات وقعت في المجال بين (0-1) وهي أقرب إلى الواحد وفق معامل /ألفا/.

٢- وتم تحليل البيانات الإجمالية وفقاً للمتغيرات المستقلة الأربعة (الخبرة - الدخل - المستوى التعليمي - النوع).

في الجدول المتعلق بهذا القسم في الملحق حصلنا على النتيجة التالية:

من أصل (٢٦٣٩) إجابة عن (١٠) أسئلة أجاب (٧٧٣) موافق جداً و(١٥٠٠) موافق وبإجمالي (٢٢٧٣) لجهة الموافقة على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية مقابل (١٥٧) لجهة عدم الموافقة.

أ- ٢ متغير الخبرة:

من أصل (٧٧٣) إجابة موافق جداً على مسببات الفساد أجاب (٣١٦) ممن خبرتهم تفوق (٢٠) سنة و (١٣٨) ممن خبرتهم بين (٢٠-١٦) ومن أصل (١٥٠٠) إجابة موافق على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية أجاب (٥٦٦) ممن خبرتهم تفوق (٢٠) سنة و (٢٥٩) ممن خبرتهم بين (١٦ - ٢٠) وهذا يعزز من موثوقية البيانات.

ب- ٢ متغير الدخل:

- من أصل (٧٧٣) إجابة موافق جداً أجاب (١١) فقط من ذوي الدخل العالي على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية الفساد. فيما أجاب (١٤٧) من ذوي الدخل أعلى من المتوسط و (٥٨١) من ذوي الدخل المتوسط وهم النسبة الأكبر من المجيبين والموافقين جداً على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية

ومن أصل (١٥٠٠) إجابة موافق أجاب (٢٥) فقط من ذوي الدخل العالي على أهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية بينما أجاب (٢٥٩) من ذوي الدخل أعلى من المتوسط و (١١٧٩) من ذوي الدخل المتوسط وهم النسبة الأكبر من المجيبين وهو أمر منطقي باعتبارهم الشريحة الأكبر في العينة أو قد يعود السبب إلى عدم استشعار ذوي الدخل العالي لأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية نظراً لعدم اهتمامهم كما هو الحال بشريحة الدخل المنخفض.

ج- ٢ متغير المستوى التعليمي:

- من أصل (٧٧٣) إجابة موافق جداً أجاب (٣٩) من حاملي شهادة الدكتوراه و (٥٥٦) من حاملي الإجازات الجامعية وهم النسبة الأكبر من المجيبين بالموافقة جداً على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية.

- ومن أصل (١٥٠٠) إجابة موافق أجاب (١١٢) من حاملي شهادة الدكتوراه و (١٠٩١) من حاملي الإجازات الجامعية وهم النسبة الأكبر من المجيبين بالموافقة على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن أن نفسر ذلك بانخفاض عدد حاملي شهادة الدكتوراه في العينة أو إلى عدم اهتمامهم بوضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية كما هو الحال بالنسبة للمستوى التعليمي المنخفض (أقل من الثانوية) حيث كان عدد المجيبين بالموافق جداً (٢٨) من أصل (٧٧٣) وعدد المجيبين بالموافق (٧١) من أصل (١٥٠٠) .

د- ٢ متغير النوع: (الجنس)

من أصل (٧٧٣) إجابة موافق جداً على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية أجاب (٦٥٥) من الذكور و(١١٨) من الإناث ومن أصل (١٥٠٠) إجابة موافق على فرضيات البحث وأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام الرقابة الداخلية أجاب (١١٢٧) من الذكور و(٣٧٣) من الإناث وقد نفسر ذلك بأن الإناث أقل اهتماماً أو استشعاراً لأهمية وضع آليات لمكافحة الفساد مثل نظام للرقابة الداخلية من الذكور.

٣- اختبار T-test:

تم إجراء هذا الاختبار لكل سؤال على حدا :

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
Q1-3	203	3.37	1.210	.085
Q2a-3	203	4.25	.789	.055
Q2b-3	203	4.28	.741	.052
Q2c-3	203	4.20	.856	.060
Q2d-3	203	4.25	.752	.053
Q3-3	203	4.16	.693	.049
Q4-3	203	4.07	.777	.055
Q5-3	203	4.06	.798	.056
Q6-3	203	4.06	.722	.051
Q7-3	203	4.03	.637	.045
Q8-3	203	4.06	.722	.051
Q9-3	203	4.06	.653	.046
Q10-3	203	4.03	.613	.043

One-Sample Test

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
Q1-3	4.410	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على عدم وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام في سورية.
Q2a-3	22.512	202	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين (1.96 و -1.96) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
				وموافق جداً على أن وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد يؤثر في درجة أداء العاملين نحو الأفضل.
Q2b-3	24.618	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد يؤدي الى تنفيذ القوانين والإجراءات بالشكل الصحيح.
Q2c-3	19.917	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد يؤدي الى انتشار قيم الأخلاق الحميدة وثقافة العمل.
Q2d-3	23.711	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد يؤدي الى اختصار وقت انجاز المعاملات وتسريعها.
Q3-3	23.807	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على وجود علاقة طردية بين انتشار الفساد المالي في المؤسسة وانتشار أنواع الفساد الأخرى .
Q4-3	22.227	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن غياب نظم الرقابة الداخلية بمقوماتها المبنية بالشكل رقم (٢) بالاستمارة يؤدي الى التشجيع على زيادة الفساد.
Q5-3	18.641	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين(1.96+ و -1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن غياب تأهيل العاملين بالرقابة الداخلية يؤدي الى التشجيع على زيادة الفساد .
Q6-3	22.081	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
				بين(1.96+ و-1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن غياب توفر أدوات كشف الفساد يشجع على زيادة الفساد.
Q7-3	24.031	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M = 3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و-1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن توفر وسائل الضبط الداخلي المبينة بالشكل رقم (١) المرفق بالاستمارة تؤدي لتوفير الحماية لموجودات المؤسسة.
Q8-3	20.901	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M = 3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و-1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن توفر وسائل الرقابة المحاسبية المناسبة المبينة بالشكل رقم (١) المرفق بالاستمارة تؤدي لاتخاذ قرارات سليمة تخدم المنشأة.
Q9-3	23.212	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M = 3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و-1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن توفر وسائل الرقابة الادارية المبينة بالشكل رقم (١) المرفق بالاستمارة يؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية في المؤسسة.
Q10-3	23.943	202	000	رفض فرضية العدم : $H_0: M = 3$ لأن (t) لانتقع في المجال بين(1.96+ و-1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M > 3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة باتجاه موافق وموافق جداً على أن تقييم نظم الرقابة الداخلية المقترحة من قبل ادارة المراجعة الداخلية وفق الشكل رقم (٣) المرفق بالاستمارة يؤدي الى زيادة فعالية هذه النظم في مكافحة الفساد.

وبذلك نكون قد تمكنا من إثبات الفرضيات الجزئية في البحث بالإضافة إلى التوصل إلى وجود مشكلة عدم وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام في سوريا وهو ما تم التأكد منه بعد دراسة القوانين النازمة وآلية عمل الأجهزة الرقابية في سورية.

- إلى أنه بعد احتساب متوسطات المجموعة الثالثة / ١٣ سؤال/ تم التعامل معها وكأنها متغير كمي واحد وتم تطبيق اختبار One-Sample Test واختبرت متوسطاتها حول القيمة المحايدة (٣) على كامل المجموعة الثالثة (وحدة متكاملة)

One-Sample Test

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
VAR00003	13	4.08	.232	.064

One-Sample Tes

	Test value=3		Sig.(2-tailed)	النتيجة
	t	df		
VAR00003	16.831	12	.000	رفض فرضية العدم : $H_0: M=3$ لأن (t) لاتقع في المجال بين (1.96+ و 1.96-) وقبول الفرضية البديلة $H_1: M>3$ وهناك اختلاف جوهري أو معنوي عن القيمة المحايدة أي لايمكن اعتبار الفرق بين القيمة المختبر حولها 3/ وقيمة المتوسط في العينة سببه الصدفة أو الخطأ الاحتمالي وإنما هو اختلاف رأي العينة بشكل حقيقي باتجاه موافق وموافق جداً على أهمية وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد مثل نظم الرقابة الداخلية عن الحياذ .

إثبات الفرضيات العامة :

الفرضية العامة الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المستويات الإدارية المختلفة بين انعكاساتها على المنظمات والعاملين.
تم اعتبار فرضية العدم : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المستويات الإدارية المختلفة بين انعكاساتها على المنظمات والعاملين.

One-Sample Test

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
الفرضية العامة الاولى	203	4.24	.66936	.04698

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% confidence interval for mean	
					lower	upper
الفرضية العامة الاولى	26.423	202	.000	1.24138	1.1487	1.3340

تم إجراء اختبار (one-sample-test) الخاص باختبار العينات الأحادية البسيطة وذلك للأسئلة (التي تعبر عن الفرضيات الجزئية ذوات الأرقام ١-٢-٣) وهي الأسئلة ذوات الأرقام ٢ (أ-ب-ج-د) وتوصلنا إلى ان المتوسط (Mean) = 4.24 المقابلة لإجابة موافق وبإنحراف معياري قدره (0.669) وهو ذو دلالة إحصائية لأن Sig = 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول البديل بوجود علاقة ذات دلالة بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المستويات الإدارية المختلفة وبين انعكاساتها على المنظمات والعاملين فالحد من انتشار الفساد ومعالجته تؤدي إلى التأثير في درجة أداء العاملين نحو الأفضل واختصار وقت انجاز المعاملات وتسريعها وتنفيذ القوانين والإجراءات بالشكل الصحيح وانتشار قيم الأخلاق الحميدة وثقافة العمل.

الفرضية العامة الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

One-Sample Test

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
الفرضية العامة الثانية	203	4.22	.60351	.04236

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% confidence interval for mean	
					lower	upper
الفرضية العامة الثانية	28.813	202	.000	1.22044	1.1369	1.3040

تم اعتبار فرضية العدم لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

تم إجراء اختبار (one-sample-test) الخاص باختبار العينات الأحادية البسيطة وذلك للأسئلة (٢) (أ-ب-ج-د-٣). وتوصلنا إلى أن متوسط (Mean) = 4.22 المقابلة لإجابة موافق وبانحراف معياري قدره (0.603) وهو ذو دلالة إحصائية لأن Sig = 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول البديل بوجود علاقة ذات دلالة بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

فالحد من انتشار الفساد المالي يؤدي إلى الحد من انتشار أنواع الفساد الأخرى في المؤسسة بالإضافة إلى الأهداف التي تم ذكرها في الفرضية الأولى والتي تؤدي جميعها بالنتيجة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

الفرضية العامة الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

One-Sample Test

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
الفرضية العامة الثالثة	203	4.084 4	.48964	.03437

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	مستوى الدلالة	متوسط الانحراف	95% confidence interval for mean	
					Lower	upper
الفرضية العامة الثالثة	31.556	202	.000	1.08445	1.0167	1.1522

تم اعتبار فرضية العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

تم إجراء اختبار (one-sample-test) الخاص باختبار العينات الأحادية البسيطة وذلك للأسئلة التي تعبر عن الفرضيات الجزئية ذوات الأرقام (٥-٦-٧-٨-٩-١٠) وهي الأسئلة ذوات الأرقام (٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠) وتوصلنا إلى أن المتوسط (Mean) = 4.08 المقابلة لإجابة موافق وانحراف معياري قدره (0.489) وهو ذو دلالة إحصائية لأن Sig = 0.000 وهي أقل من

0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول البديل بوجود علاقة ذات دلالة بين آليات مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

وأهم آليات مكافحة الفساد التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي:

١- وجود نظم للرقابة الداخلية وتأهيل العاملين بالرقابة الداخلية وتقييم هذه النظم وأداء العاملين فيها من خلال إدارة المراجعة الداخلية .

٢- توفر أدوات كشف الفساد الذي يحد من انتشار الفساد ويزيد الفاعلية والكفاءة الإنتاجية.

٣- توفر وسائل الضبط الداخلي المذكورة والذي يؤدي إلى توفر الحماية لموجودات المؤسسة.

٤- توفر وسائل الرقابة المحاسبية المناسبة المذكورة والتي تؤدي لاتخاذ قرارات سليمة تخدم المنشأة.

٥- توفر وسائل الرقابة الإدارية المذكورة والتي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة.

النتائج

أولاً:

توصلنا الى عدد من المؤشرات الهامة وهي الآتية:

- ١- وجود علاقة بين خبرة العاملين أو سنوات خدمتهم واستشعارهم لوجود مظاهر الفساد المختلفة وتبين لنا أن هذه العلاقة طردية حيث تناقص الاستشعار بوجود الفساد مع تناقص سنوات الخدمة.
- ٢- وجود علاقة بين دخل العاملين واستشعارهم لوجود الفساد، حيث تبين لنا أن الشريحة ذات الدخل العالي والشريحة ذات الدخل المنخفض هما أقل استشعاراً أو اهتماماً بمظاهر الفساد من شريحة الدخل المتوسط.
- ٣- وجود علاقة بين جنس العاملين (ذكر أو أنثى) واستشعارهم لوجود الفساد بمختلف مظاهره ، حيث تبين لنا أن نسبة الذكور المستشعرة لوجود الفساد أكثر من نسبة الإناث.
- ٤- وجود علاقة بين المستوى التعليمي للعاملين واستشعارهم بوجود الفساد، حيث تبين لنا أن العاملين ذو التعليم العالي وذو التعليم المنخفض هم أقل استشعاراً أو اهتماماً بمظاهر الفساد من شريحة العاملين ذو التعليم الجامعي أولاً والمتوسط ثانياً.

ثانياً:

- آ- تم التوصل إلى تسلسل وجود مظاهر الفساد المنتشرة في مؤسسات القطاع العام حسب أهميتها النسبية وفق الآتي:
- ١- استخدام الوساطة والمحسوبيات (الأقارب - الأصدقاء - العشائر) في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين
- ٢- عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب (التعيينات غر الصحيحة للموظفين)
- ٣- إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة (تسخير المصالح العامة للمصالح الشخصية)
- ٤- الرشوة مقابل الخدمة غير المشروعة للحصول على خدمة مخالفة للقوانين والأنظمة وغير مستوفية للشروط المنصوص عنها
- ٥- صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر .
- ٦- قبض العمولات والرشا أو الهدايا مقابل شراء مواد أو إعطاء تعهدات للقطاع الخاص.
- ٧- وجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان.
- ٨- الرشوة مقابل الخدمة المشروعة (القائم بالعمل أو المسؤول عن تقديم الخدمة يلزم طالبها بدفع مبلغ معين أو مقابل ما لقاء ما سينتفع به من خدمة) ..
- ٩- ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الراضين الامتثال لمظاهر الفساد.

- ١٠- فرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً
- ١١- شراء مواد لا تحتاجها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار.
- ١٢- اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس.
- ١٣- تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على المنافع المادية.
- ١٤- استبدال الموجودات وإتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة.
- ١٥- سرقة موجودات المؤسسة (آلات - تجهيزات - وسائل نقل - معدات مكاتب) وبأية طريقة كانت.

ب- تم التوصل إلى وجود علاقة قوية بين انتشار أية ظاهرة من مظاهر الفساد وجميع المظاهر الأخرى المذكورة أعلاه وهي علاقة طردية، فمثلاً هناك علاقة قوية بين انتشار ظاهرة استخدام الوساطة والمحسوبيات (الأقارب-الأصدقاء- العشائر) في التعيينات والترقيات وأداء الخدمات للمواطنين وبين انتشار جميع مظاهر الفساد الأخرى المذكورة وهي علاقة طردية. وأقوى هذه العلاقات كانت مع ظاهرة الدفع (الرشوة) مقابل الخدمة المشروعة وغير المشروعة.

أي أن قيام الموظف بأي شكل من أشكال الفساد يعني إمكانية قيامه بالمخالفات الأخرى وهذا يستدعي ضرورة معالجة مظاهر الفساد مهما بلغت من الصغر وذلك منعاً لانتشار المظاهر الأخرى وتعميم ثقافة الفساد في العمل.

ثالثاً:

لمعالجة هذه الظواهر كان لابد من التوصل إلى تحديد تسلسل العوامل المسببة لها وفق الآتي:

- ١- عدم وجود أدوات سليمة لقياس أداء العاملين والمنظمات .
- ٢- عدم محاسبة الإداريين وأصحاب المحسوبيات على استغلال مؤسساتهم لمصالحهم الخاصة .
- ٣- العوز المادي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة .
- ٤- فساد القيم والأخلاق واعتبار الرشوة قيمة جديدة من قيم العمل.
- ٥- مجارة مظاهر الترف الاجتماعي والخضوع لضغوط الزوجة والأولاد .
- ٦- الضغط الاجتماعي لإرضاء الأقارب والأصدقاء والمحسوبيات .

رابعاً:

تم التوصل إلى وجود مشكلة عدم توفر الآليات الناجعة لمكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام في سورية. وبالتالي تمكنا من إثبات الفرضيات التي تؤكد مايلي:

- ١- وجود علاقة ذات دلالة بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المستويات الإدارية المختلفة وبين انعكاساتها على المنظمات والعاملين.

فالحّد من انتشار الفساد ومعالجته تؤدي إلى التأثير في درجة أداء العاملين نحو الأفضل واختصار وقت إنجاز المعاملات وتسريعها وتنفيذ القوانين والإجراءات التطويرية بالشكل الصحيح وانتشار قيم الأخلاق الحميدة وثقافة العمل.

٢- وجود علاقة ذات دلالة بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

فالحّد من انتشار الفساد المالي يؤدي إلى الحد من انتشار أنواع الفساد الأخرى في المؤسسة بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التي تم ذكرها في البند السابق والتي تؤدي جميعها بالنتيجة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

٣- وجود علاقة ذات دلالة بين آليات مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. فإن توفر آليات ناجعة لمعالجة العوامل المسببة للفساد ينعكس على تحسين أداء العاملين وزيادة إنتاجيتهم مما ينعكس على إنتاجية مؤسساتهم بالنتيجة وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ككل . وأهم آليات مكافحة الفساد التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي:

١-٣ إيجاد نظم للرقابة الداخلية وتأهيل العاملين بالرقابة الداخلية وتقييم هذه النظم وأداء العاملين فيها من خلال إدارة المراجعة الداخلية .

٢-٣ توفير أدوات كشف الفساد التي تحد من انتشار الفساد وتزيد الفاعلية والكفاءة الإنتاجية.

٣-٣ توفير وسائل الضبط الداخلي المذكورة والتي تؤدي إلى توفير الحماية لموجودات المؤسسة.

٤-٣ توفير وسائل الرقابة المحاسبية المناسبة المذكورة والتي تؤدي لاتخاذ قرارات سليمة تخدم المنشأة.

٥-٣ توفير وسائل الرقابة الإدارية المذكورة والتي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة.

التوصيات :

١- تطوير المفهوم الحالي للرقابة الداخلية وفق القوانين والأنظمة النافذة إلى مفهوم أشمل باعتبارها (الخطّة التنظيمية وما يرتبط بها من أساليب وأنظمة وإجراءات، والتي تستخدمها الوحدة لحماية الموارد ومراجعة دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والنهوض بالكفاءة الإنتاجية والتشجيع على الالتزام بالسياسات الموضوعية وتحقيق الأهداف المحددة مقدماً) وذلك بالتزامن مع تطوير آلية عمل الأجهزة الرقابية في سورية لتتمكن من التقييم الفعلي لأداء العاملين والمؤسسات وفق الطرق الحديثة في التقييم والرقابة.

٢- العمل على توفير المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة والتي تتجلى في:

أ- ٢ هيكل تنظيمي سليم: يضمن وجود تسلسل سليم للاختصاصات وتحديد واضح للواجبات وعدم تعارض أو تداخل للمسؤوليات.

ب- ٢ توصيف دقيق للوظائف والبرامج التدريبية: بما يضمن وجود تحليل وتوصيف دقيق -تحديد للمواصفات والمؤهلات -وضع الرجل المناسب في المكان المناسب -برامج تدريبية مستمرة ولكل المستويات -تقييم البرامج التدريبية.

ج- ٢ نظام محاسبي متكامل: يتضمن مجموعة متكاملة من الدفاتر -دليل حسابات -مجموعة متكاملة من المستندات -دورات مستندية محكمة -مجموعة من التقارير المالية.

د- ٢ معدلات لتقييم الأداء وتقييم فعلي للأداء: أي وضع مؤشرات لتقييم الأداء لجميع المستويات -تقييم فعلي للأداء في ضوء المؤشرات الموضوعية.

هـ- ٢ مراجعة داخلية دقيقة: بحيث تشمل على مراجعة قبل الصرف - ومراجعة بعد الصرف - ومراجعة إدارية.

و- ٢ استخدام الوسائل الآلية مثل (الحاسب الآلي وغيره).

٣- ضرورة وضع نظام للرقابة الداخلية في كل منشأة بحيث يتألف من ثلاثة فروع (رقابة إدارية-رقابة مالية-ضبط داخلي) ويهدف إلى:

أ- ٣ تهدف الرقابة الإدارية إلى تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية من خلال تطبيق الأساليب التالية:

الهيكل التنظيمي-الوصف الدقيق للوظائف-البرامج التدريبية-الموازنات التخطيطية(موازنة البرامج والأداء مثلاً)-التكاليف المعيارية-تقارير المتابعة-دراسة الوقت- التحليل المالي للقوائم المالية والذي له أهمية كبيرة في اكتشاف مواطن الخلل والفساد في المؤسسة ومعالجة الانحرافات الموجودة.

ب- ٣ تهدف الرقابة المالية إلى التحقق من دقة البيانات المحاسبية لتمكين المؤسسة من اتخاذ قرارات سليمة تخدم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تطبيق الأساليب التالية:

التنظيم المحاسبي السليم -إتباع طريقة القيد المزدوج -الدورات المستندية المحكمة -موازن المراجعة -كشف الحسابات -مذكرات التسوية -حسابات المراقبة -إتباع المصادقات.

ج- ٣ يهدف الضبط الداخلي إلى حماية الأصول والموجودات من خلال تطبيق الأساليب التالية:

تقسيم العمل بين الموظفين -التأمين على الممتلكات -التأمين ضد خيانة الأمانة -الجرد الفعلي المفاجيء -الرقابة المزدوجة .

٤-إحداث إدارة للمراجعة الداخلية في كل منشأة بحيث تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية وأداء العاملين على تنفيذه واقتراح التعديلات عليه في حال عدم انسجامه مع المتغيرات المستجدة في مجال عمل المنشأة وذلك من الجوانب التالية:

أ-٤ يجب أن يُفحص الهيكل التنظيمي بما يمكن المراجع من التحديد الواضح للاختصاصات والمسؤوليات ومن عدم التعارض أو التداخل بين المسؤوليات.

ب-٤ يجب أن يُفحص نظام توصيف الوظائف بما يطمئن المراجع إلى وضع كل موظف في المكان الذي يتناسب مع تأهيله العلمي وخبرته العملية ومع استمرارية وجدية البرامج التدريبية.

ج-٤ يجب أن يُفحص النظام المحاسبي بما يطمئن المراجع إلى توفير المقومات الأساسية للنظام وإلى سلامة الإجراءات المحاسبية المتبعة في القيد والتبويب والعرض وعدم مخالفتها للقواعد المحاسبية والمبادئ المتعارف عليها.

د-٤ يجب أن تُفحص معايير ومؤشرات تقييم الأداء بما يطمئن المراجع إلى سلامة هذه المؤشرات وإلى التقييم الفعلي الدقيق للأداء على كافة المستويات.

هـ -٤ يجب أن يُفحص ويُقيّم نظام المراجعة الداخلية بالمنشأة بما يطمئن المراجع إلى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءة القائمين بها واستقلاليتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ج-٤ يجب أن تُفحص النظم الآلية المستخدمة في المنشأة بما يطمئن المراجع إلى سلامة هذا النظام وإلى دقة مخرجات هذه النظم .

٥-إن المهام الملقاة على عاتق إدارة المراجعة الداخلية تستدعي التركيز على تأهيل العاملين بهذه الإدارة لما له من أهمية في الحد من التشجيع على زيادة الفساد.

٦-إن تنفيذ التوصيات السابقة قد يضمن معالجة أغلب مسببات الفساد المذكورة في بحثنا هذا مثل: (عدم وجود أدوات سليمة لقياس أداء العاملين والمنظمات - عدم محاسبة الإداريين وأصحاب المحسوبيات على استغلال مؤسساتهم لمصالحهم الخاصة - فساد القيم والأخلاق واعتبار الرشوة قيمة جديدة من قيم العمل - الضغط الاجتماعي لإرضاء الأقارب والأصدقاء والمحسوبيات).

٧-لضمان معالجة الأسباب الأخرى مثل: (العوز المادي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة -مجاراة مظاهر الترف الاجتماعي والخضوع لضغوط الزوجة والأولاد) يتطلب أيضاً إتباع أساليب أخرى مثل:

١-٧ زيادة الأجور والرواتب بالتزامن مع إحداث نظام جديد للمراتب الوظيفية يأخذ بعين الاعتبار الكفاءات والقدرات والمهارات التي يتمتع بها العامل وبما يضمن تحفيزه لرفع مستواه المهني وقدراته للارتقاء بالسلم الوظيفي وزيادة أجره بما يتناسب مع ذلك.

٢-٧ وضع نظام دقيق للحوافز يربط بين التقييم الفعلي للأداء والحافز المادي ويؤدي لزيادة الإنتاجية بما ينعكس على رفع المستوى المعاشي للفرد وزيادة وتائر التنمية الاقتصادية للبلد.

٣-٧ العمل على نشر الأخلاق الحميدة والمبادئ السامية المستمدة من الديانات السماوية والتي ترسخ ثقافة العمل والتفاني والإخلاص والصدق في التعامل وبما ينعكس إيجابياً على الفرد العامل والمؤسسة والمجتمع ككل بالنتيجة.

وتأمل الباحثة من خلال تطبيق هذه التوصيات أن يتم التوصل إلى مكافحة جميع مظاهر الفساد الموجودة في مؤسسات القطاع العام في سوريا .

وما يزال البحث مفتوحاً في هذا المجال.

المراجع باللغة العربية

- ١- معجم اللغة العربية, مختار الصحاح.
- ٢- مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٣- د.ياغي محمد عبد الفتاح، الأخلاقيات في الإدارة العامة، مركز أحمد ياسين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
- ٤- مبيض عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية : مصطلحات ومفاهيم ، دار المعارف للنشر والتوزيع والطباعة ، حمص -سورية، ٢٠٠٠.
- ٥- د. شتا علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مكتبة الإشعاع، مصر، ١٩٩٩، ط١.
- ٦- منظمة الشفافية العالمية، موقع المنظمة على الانترنت.
- ٧- د. كليتجارد روبرت، ترجمة د.حجاج علي حسين، السيطرة على الفساد، دار النشير، عمان، ١٩٩٤.
- ٨- آيغن بيتر، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة جديد محمد، دار القدس، دمشق ط١، ٢٠٠٥.
- ٩- د. حاج عارف دبالا، الإصلاح الإداري الفكر والممارسة، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣.
- ١٠- د. عبد الفضيل محمود. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١١- ورقة بحثية للأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن أحمد هيجان -المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد-الرياض-٢٠٠٣
- ١٢- سلامة بيير وفاليه جاك، ترجمة العيسى سليمان سالم، الفقر والإفقار، دار الأمة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦.
- ١٣- معلوم حسين، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في «العولمة والتحول المجتمعي في العالم العربي، ١٩٩٩، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ١٤- د. الناصر عبيد ناصر، ظاهرة الفساد، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٢.
- ١٥- داود عماد الشيخ، الفساد والإصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣.
- ١٦- المبارك إبراهيم مخلص، غسل الأموال التجريم والمكافحة، مؤسسة النوري للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣.
- ١٧- د.الحمش منير. قضايا راهنة (الاقتصاد السياسي للفساد)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، العدد(٢٦)، لعام ٢٠٠٥.
- ١٨- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مكافحة الفساد، الجزء الثاني، الرياض ٢٠٠٣.

- ١٩- د. أحمد الأصفر، أديب عقيل، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل، جامعة دمشق، ٢٠٠٤. ص: ٢٦٢-٢٧٢.
- ٢٠- شاهر أحمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥.
- ٢١- د. تيزيني طيب، من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني، دار جفرا، دمشق، ٢٠٠٢.
- ٢٢- أكرمان روز سوزان، ترجمة فؤاد سروجي، الفساد والحكم (الأسباب-العواقب-الإصلاح)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- ٢٣- د. عبد الحي هشام، التحليل المالي، مركز الأعمال الأوربي، دمشق، ٢٠٠٥.
- ٢٤- د. دسوقي محمد، التحليل الاستراتيجي، مركز الأعمال الأوربي، دمشق، ٢٠٠٧.
- ٢٥- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ٥.
- ٢٦- الغرفة التجارية الصناعية-أهمية الرقابة وتقييم الأداء في الشركات والمؤسسات والمصانع السعودية-الرياض-عام ١٤١٤ هجري. ص: ٦٤.
- ٢٧- علي حسين أحمد حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة (تسعير المنتجات-تقييم الأداء-نظم الإنتاج الحديثة) مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٢٨- الزعبي محمد هيثم، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- ٢٩- الراوي وهيب خالد. سعادة يوسف، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠، ط ١.
- ٣٠- د. حسون توفيق، الإدارة المالية، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٩.
- ٣١- د. الصباح عبد الرحمن، مبادئ الرقابة الإدارية (المعايير-التقييم-التصحيح)، جامعة عمان الأردنية-دار زهران، عمان، ١٩٩٥.
- ٣٢- عشاوي علي إبراهيم، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، الجزء الأول، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٧١.
- ٣٣- نمر حلمي محمود، نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٣٤- الجزار محمد محمد السيد، المراقبة الداخلية، مطبعة لجان البيان العربي، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٣٥- عبد المنعم عبد المنعم وأبو طبل عيسى، المراجعة أصولها العلمية والعملية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٣٦- الصحن عبد الفتاح، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٣٧- نور أحمد، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- ٣٨- الحاروني محمد كمال، مراجعة الحسابات-ط ٨، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص: ٤٤٥-٤٤٦.

- ٣٩- حسن محمد حسين أحمد، الرقابة كأداة لتقييم الأداء، أطروحة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ١٩٨٠.
- ٤٠- أشرم نوري أحمد، الرقابة الداخلية في سورية من الناحيتين العلمية والتطبيقية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٨.
- ٤١- كراز ايليا شادي، أطروحة ماجستير بعنوان (كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية في سورية) جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٥.
- ٤٢- الصبان سمير محمد-جمعة إبراهيم إسماعيل-السوافيري رزق فتحي، الرقابة والمراجعة الداخلية (مدخل نظري وتطبيقي)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٦.
- ٤٣- العمرات صالح أحمد، المراجعة الداخلية (الإطار النظري والمحتوى السلوكي) الأردن، دار النشر، ١٩٨٨.
- ٤٤- د. عطا الله شوقي محمود، دراسات وبحوث في المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٤٥- حجازي عباس محمد، المراجعة (الأصول العلمية والممارسة الميدانية)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢.
- ٤٦- د. عبد الله أمين خالد، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية) دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩-٢٠٠٠.
- ٤٧- بدوي عباس محمد، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٤٨- إليوت آن كيمبرلي، ترجمة: محمد جمال إمام، الفساد والاقتصاد العالمي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠.
- ٤٩- هلال حسن عبد الغني محمد، مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة، ٢٠٠٧.
- ٥٠- د. حميدان عدنان. د. مخول مطانيوس. د. جاعوني فريد. د. آغا ناصر عمار، الإحصاء التطبيقي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦.
- ٥١- د. حيدر ناظم. د. حميدان عدنان، الإحصاء الاقتصادي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٥.

الدوريات

- ١- درغام دريد، الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق ١٩٩٩.
- ٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية الإدارية في العام ١٩٩٧- الدولة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- ٣- عبد المولى، سيد شوربجي، عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (١٤)، العدد (٢٨)، ١٩٨١.
- ٤- قفي سلطان أحمد، العولمة والجريمة، جريدة الجزيرة، العدد ١١٠٧٥، ٢٠٠٣.
- ٥- النيال عبد القادر، قضايا راهنة (الاقتصاد السياسي للفساد)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٥، ص ٤٠-٤٢.
- ٦- د الفضيل محمود، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، ١٩٩٩.
- ٧- دهمش حسني نعيم، تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد (٢٥)، ١٩٨٥.
- ٨- حمدان كامل حسن، دراسة مقارنة بين عمل مراقب الحسابات الخارجي وعمل مراقبة إدارة الحسابات الداخلية في المؤسسات، مجلة المحاسب القانوني العربي، ١٩٨٧ العدد (١٦).
- ٩- تقارير المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، منشورات القيادة القطرية، ٢٠٠٥.
- ١٠- د. الحمدان سهيل، بيت الخبرة للدراسات والاستشارات الاقتصادية، استطلاع رأي بعنوان الفساد في عيون الناس، جريدة الثورة العدد/١٢٩٢٩/ تاريخ ٨ شباط ٢٠٠٦.
- ١١- نص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موقع المنظمة على الانترنت.
- ١٢- د. الجاعوني فريد، بحث بعنوان (دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها على مؤشر التنمية البشرية-دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية)، منشورات مجلة جامعة دمشق، ١٠/١١/ ٢٠٠٨.

المراجع باللغة الإنكليزية

- 1-Boninni,Rebert –management control (NY:MCGRAW.HILL BOOK,1964,P299–
- 2-Rebert.G.Mocklr,1972-the management control process(Englewood cliffs,N.J.Prentice Hall)
- 3- Meigs,watterb.,1955-principles of auditing.(home wood, Illinois:Richard .D.Irwin,In,p9,
- 4-Stettler H.F., Auditing principles.Fourth edition, prentice-Hill of India private limited, New Delhi, 1980,p.54
- ⁵-Committee on Auditing procedures , statement on Auditing procedures No: 33 AICPA,New York,1963
- ⁶-Stettler H.F.,Systems Based Independent Audits.Prentice Hall Inc, Englewood cliffs, New York,1967 p.39
- ⁷-Lurie A.G.-Working with the public accountant. McGraw-Hill Book co.,New York,1977,p:44.
- 8- Porwall and Kapoorg.,Auditing Theory and Practice, First edition, India,1981,p:26.
- 9- ROBERTSON J.C. and Davis F.G., Auditing-Fourth edition, chapter 7"Proffessional standards", Business Publiccations Inc., Plano, Texas,1985,p.236
- 10- ROBERTSon and DAVIS.OP,Cit.,p237
- 11- BROUN.J. and HOWARD L., Principles and practice of management Accoutancy. Third edition, the English Language Book society and macdonald and Evans Ltd., London,1975,p:411
- 12-COOK J.W. and Winkle G.M.,Auditing philosophy and Technigue. Houghton-Mifflin CO.,Boston,1976,p:138.
- ¹³-C.Wayne alderman and James w deitrick- internal audit impact on Financial information reliability, The internal auditor, 1981,p:45.

الملحق (٢)

جدول الصدق والثبات لكل مجموعة من الأسئلة على حدا

Reliability analysis – scale (split)

القسم الأول

Reliability Coefficients

N of Cases =203.0

Correlation between forms =0.8734

Guttman Split – half = 0.9284

8 Items in part 1

Alpha for part 1 = 0.9317

N of Items = 15

Equal – length Spearman–brown = 0.9324

Unequal – Length Spearman – Brown = 0.9427

7 Items in part 2

Alpha for part 2 = 0.9223

القسم الثاني

Reliability Coefficients

N of Cases =203.0

Correlation between forms =0.6730

Guttman Split – half = 0.8011

3 Items in part 1

Alpha for part 1 = 0.7165

N of Items = 6

Equal – length Spearman–brown = 0.8046

Unequal – Length Spearman – Brown = 0.8046

3 Items in part 2

Alpha for part 2 = 0.6474

القسم الثالث

Reliability Coefficients

N of Cases =203.0

Correlation between forms =0.3853

Guttman Split – half = 0.5446

7 Items in part 1

Alpha for part 1 = 0.7743

N of Items = 6

Equal – length Spearman–brown = 0.5563

Unequal – Length Spearman – Brown = 0.5573

6 Items in part 2

Alpha for part 2 = 0.8226

الملحق (٣) القسم الثاني والثالث

القسم الثاني

Group \$NEW				Code	Count	Pct of responses	Pct of Cases
19.2	3.2	39	1				غير موافق جداً
103.0	17.2	209	2				غير موافق
98.3	16.3	199	3				حيادي
248.8	41.5	505	4				موافق
131.0	21.8	266	5				موافق جداً
				Total responses	1218	100.0	600.0
0 missing cases		203 valid cases					

القسم الثالث

Group \$NEW				Code	Count	Pct of responses	Pct of Cases
13.3	1.0	27	1				غير موافق جداً
64.0	4.9	130	2				غير موافق
103.0	7.9	209	3				حيادي
738.9	56.8	1500	4				موافق
380.8	29.3	773	5				موافق جداً
				Total responses	2639	100.0	1300.0
0 missing cases		203 valid cases					

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By EXPERTIM

القسم الثاني

	Count						Row Total
		1	2	3	4	5	
غير موافق جدا	1	22	1	6	9	1	39
							3.2
غير موافق	2	89	29	42	25	24	209
							17.2
حيادي	3	70	34	41	40	14	199
							16.3
موافق	4	192	94	67	83	69	505
							41.5
موافق جدا	5	89	52	54	47	24	266
							21.8
Column Total		462	210	210	204	132	1218
		37.9	17.2	17.2	16.7	10.8	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By EXPERTIM

القسم الثالث

	Count						Row Total
		1	2	3	4	5	
غير موافق جدا	1	5	8	2	11	1	27
							1.0
غير موافق	2	56	19	20	27	8	130
							4.9
حيادي	3	58	31	44	50	26	209
							7.9
موافق	4	566	259	239	252	184	1500
							56.8
موافق جدا	5	316	138	150	102	67	773
							29.3
Column Total		1001	455	455	442	286	2639
Total		37.9	17.2	17.2	16.7	10.8	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

القسم الثاني

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By Dakhal Income Level

Count						Row Total
		1	2	3	4	
غير موافق جدا	1	0	3	32	4	39
						3.2
غير موافق	2	3	26	178	2	209
						17.2
حيادي	3	1	27	167	4	199
						16.3
موافق	4	11	102	374	18	505
						41.5
موافق جدا	5	3	64	191	8	266
						21.8
Column Total		18	222	942	36	1218
		1.5	18.2	77.3	3.0	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

القسم الثالث

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By Dakhal Income Level

Count						Row Total
		1	2	3	4	
غير موافق جدا	1	0	4	22	1	27
						1.0
غير موافق	2	1	16	108	5	130
						4.9
حيادي	3	2	55	151	1	209
						7.9
موافق	4	25	259	1179	37	1500
						56.8
موافق جدا	5	11	147	581	34	773
						29.3
Column Total		39	481	2041	78	2639
Total		1.5	18.2	77.3	3.0	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By Education

القسم الثاني

	Count	doctorate	licentiate	Secondary school	Lower education	Row Total
		1	2	3	4	
غير موافق جدا	1	2	27	3	7	39
						3.2
غير موافق	2	23	154	23	9	209
						17.2
حيادي	3	6	164	25	4	199
						16.3
موافق	4	29	362	88	26	505
						41.5
موافق جدا	5	18	175	65	8	266
						21.8
Column Total		78	882	204	54	1218
		6.4	72.4	16.7	4.4	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By Education

القسم الثالث

	Count	doctorate	licentiate	Secondary school	Lower education	Row Total
		1	2	3	4	
غير موافق جدا	1	0	18	8	1	27
						1.0
غير موافق	2	10	88	25	7	130
						4.9
حيادي	3	8	158	33	10	209
						7.9
موافق	4	112	1091	226	71	1500
						56.8
موافق جدا	5	39	556	150	28	773
						29.3
Column Total		169	1911	442	117	2639
Total		6.4	72.4	16.7	4.4	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

القسم الثاني

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By Sex

	Count	male	female	Row Total
		1	2	
غير موافق جدا	1	38	1	39
				3.2
غير موافق	2	169	40	209
				17.2
حيادي	3	163	36	199
				16.3
موافق	4	372	133	505
				41.5
موافق جدا	5	218	48	266
				21.8
Column Total		960	258	1218
		78.8	21.2	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

القسم الثالث

Cross Tabulation
\$NEW (group)
By Sex

	Count	doctorate	licentiate	Row Total
		1	2	
غير موافق جدا	1	16	11	27
				1.0
غير موافق	2	109	21	130
				4.9
حيادي	3	173	36	209
				7.9
موافق	4	1127	373	1500
				56.8
موافق جدا	5	655	118	773
				29.3
Column Total		2080	559	2639
		78.8	21.2	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid : 0 missing cases

اختبار للفرضيات في المجموعة الثانية والثالثة لكل الأسئلة كلاً على حدا

One- Sample Statistics

	N	Mean	Std.Deviation	Std. Error Mean
Q1-2	203	3.30	1.144	0.080
Q2-2	203	3.63	1.065	0.075
Q3-2	203	3.52	1.132	0.079
Q4-2	203	3.38	1.067	0.075
Q5-2	203	3.98	0.951	0.067
Q6-2	203	3.90	1.069	0.075
Q1-3	203	3.37	1.210	0.085
Q2A-3	203	4.25	0.789	0.055
Q2B-3	203	4.28	0.741	0.052
Q2C-3	203	4.20	0.856	0.060
Q2D	203	4.25	0.752	0.053
Q3-3	203	4.16	0.693	0.049
Q4-3	203	4.21	0.777	0.055
Q5-3	203	4.03	0.798	0.056
Q6-3	203	4.12	0.722	0.051
Q7-3	203	4.07	0.637	0.045
Q8-3	203	4.06	0.722	0.051
Q9-3	203	4.06	0.653	0.046
Q10-3	203	4.03	0.613	0.043

One- Sample Test

	Test value = 3					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1-2	3.682	202	0.000	0.30	0.14	0.45
Q2-2	8.432	202	0.000	0.63	0.48	0.78
Q3-2	6.512	202	0.000	0.52	0.36	0.67
Q4-2	5.067	202	0.000	0.38	0.23	0.53
Q5-2	14.605	202	0.000	0.98	0.84	1.11
Q6-2	11.950	202	0.000	0.90	0.75	1.04
Q1-3	4.410	202	0.000	0.37	0.21	0.54
Q2A-3	22.512	202	0.000	1.25	1.14	1.36
Q2B-3	24.618	202	0.000	1.28	1.18	1.38
Q2C-3	19.917	202	0.000	1.20	1.08	1.32
Q2D	23.711	202	0.000	1.25	1.15	1.36
Q3-3	23.807	202	0.000	1.16	1.06	1.25
Q4-3	22.227	202	0.000	1.21	1.10	1.32
Q5-3	18.461	202	0.000	1.03	0.92	1.14
Q6-3	22.081	202	0.000	1.12	1.02	1.22
Q7-3	24.031	202	0.000	1.07	0.99	1.16
Q8-3	20.901	202	0.000	1.06	0.96	1.16
Q9-3	23.212	202	0.000	1.06	0.97	1.15
Q10-3	23.943	202	0.000	1.03	0.94	1.11

اختبار للفرضيات في المجموعة الثانية والثالثة لكل الأسئلة للمجموعة الثانية كتلة واحدة:

One- Sample Statistics

	N	Mean	Std.Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	6	3.6183	0.27498	0.11226
VAR00002	13	4.0838	0.23218	0.6440

اختبار للفرضيات في المجموعة الثانية والثالثة لكل الأسئلة للمجموعة الثالثة كتلة واحدة:

One- Sample Test

	Test value = 3					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
VAR00001	5.508	5	0.003	0.6183	0.3298	0.9069
VAR00002	16.831	12	0.000	1.0838	0.9435	1.2242

الملاحق

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال



السيد المحترم

تحية طيبة وبعد:

كوني أقوم بإعداد بحث بعنوان ((آليات مكافحة الفساد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية)).

أتقدم لكم بأطيب الأمنيات راجية ملء هذا الاستبيان لأن رأيكم سيساعدني في إنجاز بحثي هذا ويكسبه الواقعية.

شاكراً حسن تعاونكم ومؤكدة بأن إجاباتكم سيتم التعامل معها بمنتهى السرية وسوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي الذي يُحقق مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع.

معلومات خاصة بالمستقضي:

العمر	سنوات الخدمة:
الجنس:	مستوى الدخل:
المؤهل العلمي: دكتوراه	جامعة ثانوية أقل

- يرجى وضع إشارة (✓) في المربع الموجود المقابل للإجابة المناسبة التي تعبر عن رأيكم.

أولاً: من مظاهر الفساد المنتشرة في مؤسسات القطاع العام في سورية هي ما يلي:

١- استخدام الوساطة والحسوبيات (الأقارب-الأصدقاء-العشائر) في التعيينات والترقيات وأداء

الخدمات للمواطنين .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٢- الدفع (الرشوة) مقابل الخدمة المشروعة .

القائم بالعمل أو المسؤول عن تقديم الخدمة يلزم طالبها بدفع مبلغ معين أو مقابل ما لقاء ما سينتفع

به من خدمة .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٣- الدفع (الرشوة) مقابل الخدمة غير المشروعة .

للحصول على خدمة مخالفة للقوانين والأنظمة وغير مستوفية للشروط المنصوص عنها .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٤- تزيف السجلات والدفاتر مقابل الحصول على منافع مادية .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٥- ممارسة الضغط النفسي على الموظفين الرافضين الامتثال لمظاهر الفساد .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٦- قبض العمولات والرشاوي أو الهدايا مقابل شراء مواد إعطاء تعهدات للقطاع الخاص .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٧- فرض عقوبات إدارية على بعض الموظفين الشرفاء لغاية محاصرتهم وإحراقهم وظيفياً .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٨- اختلاس أموال المؤسسة مع تزيف السجلات لمنع اكتشاف الاختلاس .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٩- سرقة موجودات المؤسسة (آلات - تجهيزات - وسائل نقل - معدات مكاتب) وبأية طريقة كانت .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١٠- استبدال الموجودات واتلافها بشكل وهمي لغاية إعادة بيعها للمصلحة الخاصة .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١١- شراء مواد لا تحتاج إليها المؤسسة مقابل الحصول على عمولة من التجار .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١٢- عدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب (التعيينات غير الصحيحة للموظفين)

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١٣- وجود تواطؤ بين الرقابة والفاستدين بدلالة عدم اكتشاف حالات الفساد الظاهرة للعيان .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١٤- صرف مبالغ كبيرة على الإصلاح الوهمي للتجهيزات والآليات أو غير المبرر.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١٥- إساءة استعمال السلطة واستغلالها للمصلحة الخاصة (تسخير المصلحة العامة للمصالح الشخصية).

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

ثانياً: في رأيكم أسباب انتشار الفساد في مؤسستكم هي ما يلي:

١- الضغط الاجتماعي لإرضاء الأقارب والأصدقاء والمحسوبيات.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٢- العوز المادي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٣- فساد القيم والأخلاق واعتبار الرشوة قيمة جديدة من قيم العمل.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٤- مجازاة مظاهر الترف الاجتماعي والخضوع لضغوط الزوجة والأولاد.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٥- عدم وجود أدوات سليمة لقياس أداء العاملين والمنظمات.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٦- عدم محاسبة الادرايين وأصحاب الحسوبيات على استغلال مؤسساتهم لمصالحهم الخاصة.

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

ثالثاً: في رأيك:

١- لا يوجد آليات ناجعة لمكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام في سوريا .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٢- إن وجود آليات ناجعة لمكافحة الفساد يؤدي إلى:

أ- التأثير في درجة أداء العاملين نحو الأفضل (تحسين أداء العاملين) .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

ب- تنفيذ القوانين والإجراءات بالشكل الصحيح .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

ج- انتشار قيم الأخلاق الحميدة وثقافة العمل .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

د- اختصار وقت انجاز المعاملات وتسريعها .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٣- إن انتشار الفساد المالي في المؤسسة له علاقة بـ انتشار أنواع الفساد الأخرى .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٤- إن غياب نظم الرقابة الداخلية بمقوماتها المبنية بالشكل رقم (٢) يؤدي إلى التشجيع على زيادة الفساد .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٥- إن غياب تأهيل العاملين بالرقابة الداخلية يؤدي إلى التشجيع على زيادة الفساد .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٦- إن غياب توفر أدوات كشف الفساد يشجع على زيادة الفساد .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٧- إن توفر وسائل الضبط الداخلي المبنية بالشكل رقم (١) المرفق تؤدي توفير الحماية لموجودات المؤسسة .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٨- إن توفر وسائل الرقابة الحاسبية المناسبة المبنية بالشكل رقم (١) المرفق تؤدي لاتخاذ قرارات سليمة تخدم المنشأة .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

٩- إن توفر وسائل الرقابة الإدارية المبينة بالشكل رقم (١) المرفق يؤدي إلى زيادة الكفاءة الانتاجية في المؤسسة .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

١٠- إن تقييم نظم الرقابة الداخلية المقترحة من قبل ادارة المراجعة الداخلية وفق الشكل رقم (٣) يؤدي الى زيادة فعالية هذه النظم في مكافحة الفساد .

موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جداً

شاكرين تعاونكم

الملحق (١) القسم الأول

Category label			Code	Count	Pct of Responses	Pct of Cases
293.6	19.6	596	1			موافق جداً
636.0	42.4	1291	2			موافق
280.8	18.7	570	3			حيادي
193.6	12.9	393	4			غير موافق
96.1	6.4	195	5			غير موافق جداً
Total responses				3045	100.0	1500.0

0 missing cases; 203 valid cases

الجدول رقم (١)

		EXPERTIM					Row Total
	Count Row pct	1	2	3	4	5	
\$GRUPE1							
موافق جداً 1		212	107	119	104	54	596
		35.6	18.0	20.0	17.4	9.1	19.6
موافق 2		473	240	183	234	161	1291
		36.6	18.6	14.2	18.1	12.5	42.4
حيادي 3		182	91	127	98	72	570
		31.9	16.0	22.3	17.2	12.6	18.7
غير موافق 4		181	68	77	41	26	393
		46.1	17.3	19.6	10.4	6.6	12.9
غير موافق جداً 5		107	19	19	33	17	195
		54.9	9.7	9.7	16.9	8.7	6.4
Column		1155	525	525	510	330	3045
Total		37.9	17.2	17.2	16.7	10.8	100.0

Percents and totals based on responses

203 valid cases; 0 missing cases

الجدول رقم (٢)

		SEX														
		Count					male					female				
		Row pct										Row				
												Total				

		EDUCATION				Row Total
Count	Row pct	doctorate	Licenti ate	Secondary School	lower educated	
\$GRUPE1		1	2	3	4	
موافق جداً	1	53	401	123	19	596
		8.9	67.3	20.6	3.2	19.6
موافق	2	75	946	219	51	1291
		5.8	73.3	17.0	4.0	42.4
حيادي	3	38	456	69	7	570
		6.7	80.0	12.1	1.2	18.7
غير موافق	4	28	296	53	16	393
		7.1	75.3	13.5	4.1	12.9
غير موافق جداً	5	1	106	46	42	195
		.5	54.4	23.6	21.5	6.4
Column		195	2205	510	135	3045
Total		6.4	72.4	16.7	4.4	100.0

الجدول رقم (٥)

اختبار χ^2 وفق متغير التعليم ولكل سؤال على حدا :

EDUCATON * Q1_1

Crosstab

			Q1 1					Total
			ادج قياوم 1	قياوم 2	يحلح 3	قياوم ي غ 4	أدج قياوم ي غ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	5	7	0	1	0	13
		Expected Count	4.0	6.8	.7	.8	.6	13.0
	2 licentiate	Count	42	80	10	10	5	147
		Expected Count	45.6	76.8	8.0	9.4	7.2	147.0
	3 secondary school	Count	13	17	1	1	2	34
		Expected Count	10.6	17.8	1.8	2.2	1.7	34.0
	4 lower educated	Count	3	2	0	1	3	9
		Expected Count	2.8	4.7	.5	.6	.4	9.0
Total	Count	63	106	11	13	10	203	
	Expected Count	63.0	106.0	11.0	13.0	10.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	22.084 ^a	12	.037
Likelihood Ratio	16.135	12	.185
Linear-by-Linear Association	2.509	1	.113
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .44.

EDUCATON * Q2_1

Crosstab

			Q2 1					Total
			ادج قياوم 1	قياوم 2	يحلح 3	قياوم ي غ 4	ادج قياوم ي غ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	2	8	2	1	0	13
		Expected Count	2.4	6.3	2.3	1.1	.9	13.0
	2 licentiate	Count	26	70	32	11	8	147
		Expected Count	26.8	71.7	26.1	12.3	10.1	147.0
	3 secondary school	Count	8	17	2	3	4	34
		Expected Count	6.2	16.6	6.0	2.8	2.3	34.0
	4 lower educated	Count	1	4	0	2	2	9
		Expected Count	1.6	4.4	1.6	.8	.6	9.0
Total	Count	37	99	36	17	14	203	
	Expected Count	37.0	99.0	36.0	17.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	14.851 ^a	12	.250
Likelihood Ratio	16.214	12	.182
Linear-by-Linear Association	2.065	1	.151
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .62.

EDUCATON * Q3_1

Crosstab

			Q3_1					Total
			1 ادج قلاوم	2 قلاوم	3 عطا ح	4 قلاوم ي غ	5 ادج قلاوم ي غ	
EDUCATON	1 doctorate	Count	5	4	3	1	0	13
		Expected Count	3.6	5.6	1.7	1.2	.8	13.0
	2 licentiate	Count	41	63	22	13	8	147
		Expected Count	40.6	63.7	19.6	13.8	9.4	147.0
	3 secondary school	Count	8	18	1	4	3	34
		Expected Count	9.4	14.7	4.5	3.2	2.2	34.0
	4 lower educated	Count	2	3	1	1	2	9
		Expected Count	2.5	3.9	1.2	.8	.6	9.0
	Total	Count	56	88	27	19	13	203
		Expected Count	56.0	88.0	27.0	19.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.480 ^a	12	.488
Likelihood Ratio	11.973	12	.448
Linear-by-Linear Association	2.208	1	.137
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .58.

EDUCATON * Q4_1

Crosstab

			Q4 1					Total
			ادج قىلوم 1	قىلوم 2	يىلح 3	قىلوم يىغ 4	ادج قىلوم يىغ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	2	6	4	1	0	13
		Expected Count	1.1	5.3	3.6	2.2	.8	13.0
	2 licentiate	Count	9	55	50	26	7	147
		Expected Count	12.3	59.4	40.6	25.3	9.4	147.0
	3 secondary school	Count	4	19	2	6	3	34
		Expected Count	2.8	13.7	9.4	5.9	2.2	34.0
	4 lower educated	Count	2	2	0	2	3	9
		Expected Count	.8	3.6	2.5	1.6	.6	9.0
Total	Count	17	82	56	35	13	203	
	Expected Count	17.0	82.0	56.0	35.0	13.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	30.694 ^a	12	.002
Likelihood Ratio	30.850	12	.002
Linear-by-Linear Association	.884	1	.347
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .58.

EDUCATON * Q5_1

Crosstab

			Q5_1					Total
			ادج قىلوم 1	قىلوم 2	يىلح 3	قىلوم يىغ 4	ادج قىلوم يىغ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	6	1	0	6	0	13
		Expected Count	2.2	5.2	2.4	2.4	.8	13.0
	2 licentiate	Count	21	61	31	26	8	147
		Expected Count	25.3	58.7	26.8	26.8	9.4	147.0
	3 secondary school	Count	7	16	6	3	2	34
		Expected Count	5.9	13.6	6.2	6.2	2.2	34.0
	4 lower educated	Count	1	3	0	2	3	9
		Expected Count	1.6	3.6	1.6	1.6	.6	9.0
Total	Count	35	81	37	37	13	203	
	Expected Count	35.0	81.0	37.0	37.0	13.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	34.714 ^a	12	.001
Likelihood Ratio	32.849	12	.001
Linear-by-Linear Association	.469	1	.493
N of Valid Cases	203		

a. 10 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .58.

EDUCATON * Q6_1

Crosstab

			Q6_1					Total
			1 ادج قیوم	2 قیوم	3 یداح	4 قیوم یغ	5 ادج قیوم یغ	
EDUCATON	1 doctorate	Count	4	7	2	0	0	13
		Expected Count	2.8	6.1	2.2	1.1	.8	13.0
	2 licentiate	Count	29	71	28	13	6	147
		Expected Count	31.9	68.8	24.6	12.3	9.4	147.0
	3 secondary school	Count	9	14	4	3	4	34
		Expected Count	7.4	15.9	5.7	2.8	2.2	34.0
	4 lower educated	Count	2	3	0	1	3	9
		Expected Count	2.0	4.2	1.5	.8	.6	9.0
	Total	Count	44	95	34	17	13	203
		Expected Count	44.0	95.0	34.0	17.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	19.396 ^a	12	.079
Likelihood Ratio	17.562	12	.130
Linear-by-Linear Association	4.798	1	.028
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .58.

EDUCATON * Q7_1

Crosstab

			Q7 1					Total
			ادج قلاوم 1	قلاوم 2	يلا ح 3	قلاوم ي غ 4	ادج قلاوم ي غ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	4	2	2	5	0	13
		Expected Count	2.0	4.9	2.8	2.4	.9	13.0
	2 licentiate	Count	20	56	36	27	8	147
		Expected Count	22.4	55.8	31.9	26.8	10.1	147.0
	3 secondary school	Count	7	14	6	4	3	34
		Expected Count	5.2	12.9	7.4	6.2	2.3	34.0
	4 lower educated	Count	0	5	0	1	3	9
		Expected Count	1.4	3.4	2.0	1.6	.6	9.0
Total	Count	31	77	44	37	14	203	
	Expected Count	31.0	77.0	44.0	37.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	24.472 ^a	12	.018
Likelihood Ratio	23.643	12	.023
Linear-by-Linear Association	.273	1	.602
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .62.

EDUCATON * Q8_1

Crosstab

			Q8 1					Total
			ادج قىلوم 1	قىلوم 2	يىلچ 3	قىلوم يىغ 4	ادج قىلوم يىغ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	3	5	2	3	0	13
		Expected Count	1.4	5.3	3.5	1.9	1.0	13.0
	2 licentiate	Count	13	58	46	20	10	147
		Expected Count	15.9	59.4	39.1	21.0	11.6	147.0
	3 secondary school	Count	4	17	5	5	3	34
		Expected Count	3.7	13.7	9.0	4.9	2.7	34.0
	4 lower educated	Count	2	2	1	1	3	9
		Expected Count	1.0	3.6	2.4	1.3	.7	9.0
Total	Count	22	82	54	29	16	203	
	Expected Count	22.0	82.0	54.0	29.0	16.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	18.943 ^a	12	.090
Likelihood Ratio	16.602	12	.165
Linear-by-Linear Association	.796	1	.372
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .71.

EDUCATON * Q9_1

Crosstab

			Q9_1					Total
			ادج قىلوم 1	قىلوم 2	يىلچ 3	قىلوم يىغ 4	ادج قىلوم يىغ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	1	5	5	2	0	13
		Expected Count	1.0	5.0	3.0	3.1	.9	13.0
	2 licentiate	Count	10	55	36	38	8	147
		Expected Count	11.6	56.5	34.0	34.8	10.1	147.0
	3 secondary school	Count	5	14	5	7	3	34
		Expected Count	2.7	13.1	7.9	8.0	2.3	34.0
	4 lower educated	Count	0	4	1	1	3	9
		Expected Count	.7	3.5	2.1	2.1	.6	9.0
Total	Count	16	78	47	48	14	203	
	Expected Count	16.0	78.0	47.0	48.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	18.229 ^a	12	.109
Likelihood Ratio	15.290	12	.226
Linear-by-Linear Association	.475	1	.491
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .62.

EDUCATON * Q10_1

Crosstab

			Q10_1					Total
			1 ادج قىلوم	2 قىلوم	3 يىلچ	4 قىلوم يىغ	5 ادج قىلوم يىغ	
EDUCATON	1 doctorate	Count	2	4	3	4	0	13
		Expected Count	1.4	4.9	3.0	2.8	.9	13.0
	2 licentiate	Count	13	59	35	32	8	147
		Expected Count	15.9	55.8	34.0	31.1	10.1	147.0
	3 secondary school	Count	5	11	9	6	3	34
		Expected Count	3.7	12.9	7.9	7.2	2.3	34.0
	4 lower educated	Count	2	3	0	1	3	9
		Expected Count	1.0	3.4	2.1	1.9	.6	9.0
	Total	Count	22	77	47	43	14	203
		Expected Count	22.0	77.0	47.0	43.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	17.170 ^a	12	.143
Likelihood Ratio	15.503	12	.215
Linear-by-Linear Association	.225	1	.635
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .62.

EDUCATON * Q11_1

Crosstab

			Q11_1					Total
			1 ادج قلاوم	2 قلاوم	3 يلا ح	4 قلاوم ي غ	5 ادج قلاوم ي غ	
EDUCATON	1 doctorate	Count	2	4	4	3	0	13
		Expected Count	2.0	4.8	2.8	2.4	1.0	13.0
	2 licentiate	Count	19	60	30	29	9	147
		Expected Count	22.4	54.3	31.1	27.5	11.6	147.0
	3 secondary school	Count	8	8	9	5	4	34
		Expected Count	5.2	12.6	7.2	6.4	2.7	34.0
	4 lower educated	Count	2	3	0	1	3	9
		Expected Count	1.4	3.3	1.9	1.7	.7	9.0
Total	Count	31	75	43	38	16	203	
	Expected Count	31.0	75.0	43.0	38.0	16.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	18.144 ^a	12	.111
Likelihood Ratio	17.683	12	.126
Linear-by-Linear Association	.453	1	.501
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .71.

EDUCATON * Q12_1

Crosstab

			Q12_1					Total
			1 ادج قلاوم	2 قلاوم	3 يعلح	4 قلاوم ي غ	5 ادج قلاوم ي غ	
EDUCATON	1 doctorate	Count	5	4	2	1	1	13
		Expected Count	4.7	5.4	1.3	.8	.8	13.0
	2 licentiate	Count	55	66	11	9	6	147
		Expected Count	53.6	60.8	14.5	8.7	9.4	147.0
	3 secondary school	Count	13	11	6	1	3	34
		Expected Count	12.4	14.1	3.3	2.0	2.2	34.0
	4 lower educated	Count	1	3	1	1	3	9
		Expected Count	3.3	3.7	.9	.5	.6	9.0
	Total	Count	74	84	20	12	13	203
		Expected Count	74.0	84.0	20.0	12.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	19.397 ^a	12	.079
Likelihood Ratio	14.730	12	.257
Linear-by-Linear Association	5.131	1	.024
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .53.

EDUCATON * Q13_1

Crosstab

			Q13 1					Total
			ادج قياوم 1	قياوم 2	يطلع 3	قياوم ي غ 4	ادج قياوم ي غ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	4	5	4	0	0	13
		Expected Count	2.8	5.3	3.4	.9	.7	13.0
	2 licentiate	Count	31	59	41	11	5	147
		Expected Count	31.1	59.4	38.4	10.1	8.0	147.0
	3 secondary school	Count	8	14	7	2	3	34
		Expected Count	7.2	13.7	8.9	2.3	1.8	34.0
	4 lower educated	Count	0	4	1	1	3	9
		Expected Count	1.9	3.6	2.3	.6	.5	9.0
Total	Count	43	82	53	14	11	203	
	Expected Count	43.0	82.0	53.0	14.0	11.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	20.805 ^a	12	.053
Likelihood Ratio	17.426	12	.134
Linear-by-Linear Association	5.914	1	.015
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .49.

EDUCATON * Q14_1

Crosstab

			Q14 1					Total
			ادج قیوم 1	قیوم 2	یطاح 3	قیوم یغ 4	ادج قیوم یغ 5	
EDUCATON	1 doctorate	Count	2	7	4	0	0	13
		Expected Count	3.0	5.8	2.1	1.4	.6	13.0
	2 licentiate	Count	33	65	25	20	4	147
		Expected Count	34.0	65.9	23.9	15.9	7.2	147.0
	3 secondary school	Count	11	15	3	2	3	34
		Expected Count	7.9	15.2	5.5	3.7	1.7	34.0
	4 lower educated	Count	1	4	1	0	3	9
		Expected Count	2.1	4.0	1.5	1.0	.4	9.0
Total	Count	47	91	33	22	10	203	
	Expected Count	47.0	91.0	33.0	22.0	10.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	27.543 ^a	12	.006
Likelihood Ratio	22.268	12	.035
Linear-by-Linear Association	.999	1	.318
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .44.

EDUCATON * Q15_1

Crosstab

			Q15_1					Total
			1 ادج قىاوم	2 قىاوم	3 يىلح	4 قىاوم يىغ	5 ادج قىاوم يىغ	
EDUCATON	1 doctorate	Count	6	6	1	0	0	13
		Expected Count	3.7	6.0	1.8	.8	.7	13.0
	2 licentiate	Count	39	68	23	11	6	147
		Expected Count	42.0	68.1	20.3	8.7	8.0	147.0
	3 secondary school	Count	13	14	3	1	3	34
		Expected Count	9.7	15.7	4.7	2.0	1.8	34.0
	4 lower educated	Count	0	6	1	0	2	9
		Expected Count	2.6	4.2	1.2	.5	.5	9.0
	Total	Count	58	94	28	12	11	203
		Expected Count	58.0	94.0	28.0	12.0	11.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	16.704 ^a	12	.161
Likelihood Ratio	18.937	12	.090
Linear-by-Linear Association	2.559	1	.110
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .49.

اختبار χ^2 وفق متغير الدخل ولكل سؤال على حدا :

Crosstab

			Q1_1					Total
			ادج قايوم 1	قايوم 2	يخلص 3	قايوم ي غ 4	ادج قايوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	2	1	0	0	0	3
		Expected Count	.9	1.6	.2	.2	.1	3.0
	2 upper middle	Count	12	18	5	1	1	37
		Expected Count	11.5	19.3	2.0	2.4	1.8	37.0
	3 middle	Count	46	86	5	12	8	157
		Expected Count	48.7	82.0	8.5	10.1	7.7	157.0
	4 low income	Count	3	1	1	0	1	6
		Expected Count	1.9	3.1	.3	.4	.3	6.0
	Total	Count	63	106	11	13	10	203
		Expected Count	63.0	106.0	11.0	13.0	10.0	203.0

DAKHAL * Q1_1

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	15.478 ^a	12	.216
Likelihood Ratio	14.557	12	.267
Linear-by-Linear Association	1.158	1	.282
N of Valid Cases	203		

a. 13 cells (65.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .15.

DAKHAL * Q2_1

Crosstab

			Q2 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يظاح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	2	1	0	0	0	3
		Expected Count	.5	1.5	.5	.3	.2	3.0
	2 upper middle	Count	5	16	9	5	2	37
		Expected Count	6.7	18.0	6.6	3.1	2.6	37.0
	3 middle	Count	29	78	27	12	11	157
		Expected Count	28.6	76.6	27.8	13.1	10.8	157.0
	4 low income	Count	1	4	0	0	1	6
		Expected Count	1.1	2.9	1.1	.5	.4	6.0
Total	Count	37	99	36	17	14	203	
	Expected Count	37.0	99.0	36.0	17.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.833 ^a	12	.543
Likelihood Ratio	11.335	12	.500
Linear-by-Linear Association	.002	1	.965
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .21.

DAKHAL * Q3_1

Crosstab

			Q3 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يظاح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	2	1	0	0	0	3
		Expected Count	.8	1.3	.4	.3	.2	3.0
	2 upper middle	Count	8	18	5	3	3	37
		Expected Count	10.2	16.0	4.9	3.5	2.4	37.0
	3 middle	Count	42	68	22	16	9	157
		Expected Count	43.3	68.1	20.9	14.7	10.1	157.0
	4 low income	Count	4	1	0	0	1	6
		Expected Count	1.7	2.6	.8	.6	.4	6.0
Total	Count	56	88	27	19	13	203	
	Expected Count	56.0	88.0	27.0	19.0	13.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.530 ^a	12	.570
Likelihood Ratio	11.358	12	.499
Linear-by-Linear Association	.001	1	.975
N of Valid Cases	203		

a. 13 cells (65.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .19.

DAKHAL * Q4_1

Crosstab

			Q4_1					Total
			ادج قیوم 1	قیوم 2	یعلج 3	قیوم یغ 4	ادج قیوم یغ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	0	0	3	0	0	3
		Expected Count	.3	1.2	.8	.5	.2	3.0
	2 upper middle	Count	1	15	9	10	2	37
		Expected Count	3.1	14.9	10.2	6.4	2.4	37.0
	3 middle	Count	14	65	43	25	10	157
		Expected Count	13.1	63.4	43.3	27.1	10.1	157.0
	4 low income	Count	2	2	1	0	1	6
		Expected Count	.5	2.4	1.7	1.0	.4	6.0
	Total	Count	17	82	56	35	13	203
		Expected Count	17.0	82.0	56.0	35.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	18.625 ^a	12	.098
Likelihood Ratio	17.541	12	.130
Linear-by-Linear Association	2.291	1	.130
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .19.

DAKHAL * Q5_1

Crosstab

			Q5 1					Total
			ادج قیوم 1	قیوم 2	یطرح 3	قیوم یغ 4	ادج قیوم یغ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	1	0	0	2	0	3
		Expected Count	.5	1.2	.5	.5	.2	3.0
	2 upper middle	Count	4	17	9	4	3	37
		Expected Count	6.4	14.8	6.7	6.7	2.4	37.0
	3 middle	Count	27	63	28	30	9	157
		Expected Count	27.1	62.6	28.6	28.6	10.1	157.0
	4 low income	Count	3	1	0	1	1	6
		Expected Count	1.0	2.4	1.1	1.1	.4	6.0
Total		Count	35	81	37	37	13	203
		Expected Count	35.0	81.0	37.0	37.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	16.341 ^a	12	.176
Likelihood Ratio	16.572	12	.166
Linear-by-Linear Association	.391	1	.532
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .19.

DAKHAL * Q6_1

Crosstab

			Q6 1					Total
			1 ادج قیوم	2 قیوم	3 یطاح	4 قیوم یغ	5 ادج قیوم یغ	
DAKHAL	1 high income	Count	1	1	1	0	0	3
		Expected Count	.7	1.4	.5	.3	.2	3.0
	2 upper middle	Count	7	16	9	2	3	37
		Expected Count	8.0	17.3	6.2	3.1	2.4	37.0
	3 middle	Count	33	76	24	15	9	157
		Expected Count	34.0	73.5	26.3	13.1	10.1	157.0
	4 low income	Count	3	2	0	0	1	6
		Expected Count	1.3	2.8	1.0	.5	.4	6.0
	Total	Count	44	95	34	17	13	203
		Expected Count	44.0	95.0	34.0	17.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.932 ^a	12	.709
Likelihood Ratio	9.767	12	.636
Linear-by-Linear Association	.213	1	.645
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .19.

DAKHAL * Q7_1

Crosstab

			Q7 1					Total
			1 ادج قیوم	2 قیوم	3 یطاح	4 قیوم یغ	5 ادج قیوم یغ	
DAKHAL	1 high income	Count	1	1	0	1	0	3
		Expected Count	.5	1.1	.7	.5	.2	3.0
	2 upper middle	Count	7	12	8	8	2	37
		Expected Count	5.7	14.0	8.0	6.7	2.6	37.0
	3 middle	Count	21	62	35	28	11	157
		Expected Count	24.0	59.6	34.0	28.6	10.8	157.0
	4 low income	Count	2	2	1	0	1	6
		Expected Count	.9	2.3	1.3	1.1	.4	6.0
	Total	Count	31	77	44	37	14	203
		Expected Count	31.0	77.0	44.0	37.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.683 ^a	12	.878
Likelihood Ratio	7.843	12	.797
Linear-by-Linear Association	.004	1	.949
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .21.

DAKHAL * Q8_1

Crosstab

			Q8_1					Total
			ادج قلاوم 1	قلاوم 2	يلا ح 3	قلاوم ي غ 4	ادج قلاوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	1	1	0	1	0	3
		Expected Count	.3	1.2	.8	.4	.2	3.0
	2 upper middle	Count	5	12	14	3	3	37
		Expected Count	4.0	14.9	9.8	5.3	2.9	37.0
	3 middle	Count	14	67	39	25	12	157
		Expected Count	17.0	63.4	41.8	22.4	12.4	157.0
	4 low income	Count	2	2	1	0	1	6
		Expected Count	.7	2.4	1.6	.9	.5	6.0
	Total	Count	22	82	54	29	16	203
		Expected Count	22.0	82.0	54.0	29.0	16.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	12.575 ^a	12	.401
Likelihood Ratio	12.672	12	.393
Linear-by-Linear Association	.023	1	.880
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .24.

DAKHAL * Q9_1

Crosstab

			Q9_1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يحلح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	1	2	0	0	0	3
		Expected Count	.2	1.2	.7	.7	.2	3.0
	2 upper middle	Count	2	13	10	9	3	37
		Expected Count	2.9	14.2	8.6	8.7	2.6	37.0
	3 middle	Count	12	60	37	38	10	157
		Expected Count	12.4	60.3	36.3	37.1	10.8	157.0
	4 low income	Count	1	3	0	1	1	6
		Expected Count	.5	2.3	1.4	1.4	.4	6.0
	Total	Count	16	78	47	48	14	203
		Expected Count	16.0	78.0	47.0	48.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.666 ^a	12	.731
Likelihood Ratio	10.082	12	.609
Linear-by-Linear Association	.057	1	.812
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .21.

DAKHAL * Q10_1

Crosstab

			Q10_1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يحلح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	1	0	1	1	0	3
		Expected Count	.3	1.1	.7	.6	.2	3.0
	2 upper middle	Count	4	13	11	6	3	37
		Expected Count	4.0	14.0	8.6	7.8	2.6	37.0
	3 middle	Count	16	61	35	35	10	157
		Expected Count	17.0	59.6	36.3	33.3	10.8	157.0
	4 low income	Count	1	3	0	1	1	6
		Expected Count	.7	2.3	1.4	1.3	.4	6.0
	Total	Count	22	77	47	43	14	203
		Expected Count	22.0	77.0	47.0	43.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	7.363 ^a	12	.833
Likelihood Ratio	9.244	12	.682
Linear-by-Linear Association	.000	1	.988
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .21.

DAKHAL * Q11_1

Crosstab

			Q11_1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يخلح	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
DAKHAL	1 high income	Count	1	1	1	0	0	3
		Expected Count	.5	1.1	.6	.6	.2	3.0
	2 upper middle	Count	7	15	8	2	5	37
		Expected Count	5.7	13.7	7.8	6.9	2.9	37.0
	3 middle	Count	20	58	34	35	10	157
		Expected Count	24.0	58.0	33.3	29.4	12.4	157.0
	4 low income	Count	3	1	0	1	1	6
		Expected Count	.9	2.2	1.3	1.1	.5	6.0
	Total	Count	31	75	43	38	16	203
		Expected Count	31.0	75.0	43.0	38.0	16.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	16.588 ^a	12	.166
Likelihood Ratio	17.800	12	.122
Linear-by-Linear Association	.692	1	.406
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (55.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .24.

DAKHAL * Q12_1

Crosstab

			Q12_1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يخلج 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	3	0	0	0	0	3
		Expected Count	1.1	1.2	.3	.2	.2	3.0
	2 upper middle	Count	13	15	6	2	1	37
		Expected Count	13.5	15.3	3.6	2.2	2.4	37.0
	3 middle	Count	56	66	14	10	11	157
		Expected Count	57.2	65.0	15.5	9.3	10.1	157.0
	4 low income	Count	2	3	0	0	1	6
		Expected Count	2.2	2.5	.6	.4	.4	6.0
Total	Count	74	84	20	12	13	203	
	Expected Count	74.0	84.0	20.0	12.0	13.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.966 ^a	12	.619
Likelihood Ratio	11.398	12	.495
Linear-by-Linear Association	1.208	1	.272
N of Valid Cases	203		

a. 13 cells (65.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .18.

DAKHAL * Q13_1

Crosstab

			Q13 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يخلج 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	1	0	1	1	0	3
		Expected Count	.6	1.2	.8	.2	.2	3.0
	2 upper middle	Count	8	17	9	2	1	37
		Expected Count	7.8	14.9	9.7	2.6	2.0	37.0
	3 middle	Count	32	63	43	10	9	157
		Expected Count	33.3	63.4	41.0	10.8	8.5	157.0
	4 low income	Count	2	2	0	1	1	6
		Expected Count	1.3	2.4	1.6	.4	.3	6.0
Total	Count	43	82	53	14	11	203	
	Expected Count	43.0	82.0	53.0	14.0	11.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.168 ^a	12	.601
Likelihood Ratio	10.911	12	.537
Linear-by-Linear Association	.287	1	.592
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .16.

DAKHAL * Q14_1

Crosstab

			Q14_1					Total
			1 ادج قىلوم	2 قىلوم	3 يىلچ	4 قىلوم يىغ	5 ادج قىلوم يىغ	
DAKHAL	1 high income	Count	1	1	0	1	0	3
		Expected Count	.7	1.3	.5	.3	.1	3.0
	2 upper middle	Count	9	17	7	3	1	37
		Expected Count	8.6	16.6	6.0	4.0	1.8	37.0
	3 middle	Count	35	70	26	18	8	157
		Expected Count	36.3	70.4	25.5	17.0	7.7	157.0
	4 low income	Count	2	3	0	0	1	6
		Expected Count	1.4	2.7	1.0	.7	.3	6.0
	Total	Count	47	91	33	22	10	203
		Expected Count	47.0	91.0	33.0	22.0	10.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.815 ^a	12	.870
Likelihood Ratio	7.969	12	.788
Linear-by-Linear Association	.150	1	.698
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .15.

DAKHAL * Q15_1

Crosstab

			Q15_1					Total
			ادج قلاوم 1	قلاوم 2	يلا ح 3	قلاوم ي غ 4	ادج قلاوم ي غ 5	
DAKHAL	1 high income	Count	1	1	0	1	0	3
		Expected Count	.9	1.4	.4	.2	.2	3.0
	2 upper middle	Count	14	13	6	2	2	37
		Expected Count	10.6	17.1	5.1	2.2	2.0	37.0
	3 middle	Count	40	79	22	8	8	157
		Expected Count	44.9	72.7	21.7	9.3	8.5	157.0
	4 low income	Count	3	1	0	1	1	6
		Expected Count	1.7	2.8	.8	.4	.3	6.0
	Total	Count	58	94	28	12	11	203
		Expected Count	58.0	94.0	28.0	12.0	11.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.598 ^a	12	.327
Likelihood Ratio	12.305	12	.421
Linear-by-Linear Association	.156	1	.693
N of Valid Cases	203		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .16.

اختبار χ^2 وفق متغير الخبرة ولكل سؤال على حدا :

EXPERTIM * Q1_1

Crosstab

			Q1 1					Total
			ادج قياوم 1	قياوم 2	عطا ح 3	قياوم ي غ 4	ادج قياوم ي غ 5	
EXPERTIM	1	Count	20	42	2	6	7	77
		Expected Count	23.9	40.2	4.2	4.9	3.8	77.0
	2	Count	10	21	1	2	1	35
		Expected Count	10.9	18.3	1.9	2.2	1.7	35.0
	3	Count	13	15	3	3	1	35
		Expected Count	10.9	18.3	1.9	2.2	1.7	35.0
	4	Count	13	16	3	1	1	34
		Expected Count	10.6	17.8	1.8	2.2	1.7	34.0
	5	Count	7	12	2	1	0	22
		Expected Count	6.8	11.5	1.2	1.4	1.1	22.0
Total	Count	63	106	11	13	10	203	
	Expected Count	63.0	106.0	11.0	13.0	10.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	12.383 ^a	16	.717
Likelihood Ratio	13.264	16	.653
Linear-by-Linear Association	3.136	1	.077
N of Valid Cases	203		

a. 15 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.08.

EXPERTIM * Q2_1

Crosstab

			Q2 1					Total
			ادج قوام 1	قوام 2	يطلع 3	قوام ي غ 4	ادج قوام ي غ 5	
EXPERTIM	1	Count	13	35	13	8	8	77
		Expected Count	14.0	37.6	13.7	6.4	5.3	77.0
	2	Count	8	17	4	4	2	35
		Expected Count	6.4	17.1	6.2	2.9	2.4	35.0
	3	Count	9	12	10	3	1	35
		Expected Count	6.4	17.1	6.2	2.9	2.4	35.0
	4	Count	3	23	5	1	2	34
		Expected Count	6.2	16.6	6.0	2.8	2.3	34.0
	5	Count	4	12	4	1	1	22
		Expected Count	4.0	10.7	3.9	1.8	1.5	22.0
Total	Count	37	99	36	17	14	203	
	Expected Count	37.0	99.0	36.0	17.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	15.678 ^a	16	.476
Likelihood Ratio	16.079	16	.447
Linear-by-Linear Association	1.755	1	.185
N of Valid Cases	203		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.52.

EXPERTIM * Q3_1

Crosstab

		Q3 1					Total	
		ادج قباوم 1	قباوم 2	ي طرح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5		
EXPERTIM	1	Count	18	33	10	8	8	77
		Expected Count	21.2	33.4	10.2	7.2	4.9	77.0
	2	Count	9	16	5	5	0	35
		Expected Count	9.7	15.2	4.7	3.3	2.2	35.0
	3	Count	13	8	7	5	2	35
		Expected Count	9.7	15.2	4.7	3.3	2.2	35.0
	4	Count	8	19	4	1	2	34
		Expected Count	9.4	14.7	4.5	3.2	2.2	34.0
	5	Count	8	12	1	0	1	22
		Expected Count	6.1	9.5	2.9	2.1	1.4	22.0
	Total	Count	56	88	27	19	13	203
		Expected Count	56.0	88.0	27.0	19.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	20.132 ^a	16	.214
Likelihood Ratio	25.145	16	.067
Linear-by-Linear Association	4.305	1	.038
N of Valid Cases	203		

a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.41.

EXPERTIM * Q4_1

Crosstab

			Q4_1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يخلج	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
EXPERTIM	1	Count	6	30	19	14	8	77
		Expected Count	6.4	31.1	21.2	13.3	4.9	77.0
	2	Count	3	17	6	7	2	35
		Expected Count	2.9	14.1	9.7	6.0	2.2	35.0
	3	Count	3	11	12	8	1	35
		Expected Count	2.9	14.1	9.7	6.0	2.2	35.0
	4	Count	4	15	11	3	1	34
		Expected Count	2.8	13.7	9.4	5.9	2.2	34.0
	5	Count	1	9	8	3	1	22
		Expected Count	1.8	8.9	6.1	3.8	1.4	22.0
	Total	Count	17	82	56	35	13	203
		Expected Count	17.0	82.0	56.0	35.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.180 ^a	16	.798
Likelihood Ratio	11.643	16	.768
Linear-by-Linear Association	1.304	1	.254
N of Valid Cases	203		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.41.

EXPERTIM * Q5_1

Crosstab

		Q5_1					Total	
		ادج فقاوم 1	فقاوم 2	عطا ح 3	فقاوم ري غ 4	ادج فقاوم ري غ 5		
EXPERTIM	1	Count	15	29	11	18	4	77
		Expected Count	13.3	30.7	14.0	14.0	4.9	77.0
	2	Count	6	14	6	6	3	35
		Expected Count	6.0	14.0	6.4	6.4	2.2	35.0
	3	Count	6	13	11	3	2	35
		Expected Count	6.0	14.0	6.4	6.4	2.2	35.0
	4	Count	7	13	7	5	2	34
		Expected Count	5.9	13.6	6.2	6.2	2.2	34.0
	5	Count	1	12	2	5	2	22
		Expected Count	3.8	8.8	4.0	4.0	1.4	22.0
	Total	Count	35	81	37	37	13	203
		Expected Count	35.0	81.0	37.0	37.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.138 ^a	16	.663
Likelihood Ratio	13.846	16	.610
Linear-by-Linear Association	.028	1	.868
N of Valid Cases	203		

a. 8 cells (32.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.41.

EXPERTIM * Q6_1

Crosstab

			Q6 1					Total
			ادج قوام 1	قوام 2	يطلع 3	قوام ي غ 4	ادج قوام ي غ 5	
EXPERTIM	1	Count	15	35	11	10	6	77
		Expected Count	16.7	36.0	12.9	6.4	4.9	77.0
	2	Count	5	23	4	1	2	35
		Expected Count	7.6	16.4	5.9	2.9	2.2	35.0
	3	Count	11	13	6	4	1	35
		Expected Count	7.6	16.4	5.9	2.9	2.2	35.0
	4	Count	12	11	7	2	2	34
		Expected Count	7.4	15.9	5.7	2.8	2.2	34.0
	5	Count	1	13	6	0	2	22
		Expected Count	4.8	10.3	3.7	1.8	1.4	22.0
Total	Count	44	95	34	17	13	203	
	Expected Count	44.0	95.0	34.0	17.0	13.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	23.654 ^a	16	.097
Likelihood Ratio	26.401	16	.049
Linear-by-Linear Association	.377	1	.539
N of Valid Cases	203		

a. 11 cells (44.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.41.

EXPERTIM * Q7_1

Crosstab

			Q7 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	ي ط ح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
EXPERTIM	1	Count	10	25	18	16	8	77
		Expected Count	11.8	29.2	16.7	14.0	5.3	77.0
	2	Count	6	15	6	7	1	35
		Expected Count	5.3	13.3	7.6	6.4	2.4	35.0
	3	Count	6	13	6	9	1	35
		Expected Count	5.3	13.3	7.6	6.4	2.4	35.0
	4	Count	6	14	9	2	3	34
		Expected Count	5.2	12.9	7.4	6.2	2.3	34.0
	5	Count	3	10	5	3	1	22
		Expected Count	3.4	8.3	4.8	4.0	1.5	22.0
Total	Count	31	77	44	37	14	203	
	Expected Count	31.0	77.0	44.0	37.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.871 ^a	16	.817
Likelihood Ratio	12.114	16	.736
Linear-by-Linear Association	2.488	1	.115
N of Valid Cases	203		

a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.52.

EXPERTIM * Q8_1

Crosstab

		Q8 1					Total	
		ادج قیوم 1	قیوم 2	یطح 3	قیوم ی غ 4	ادج قیوم ی غ 5		
EXPERTIM	1	Count	11	27	17	13	9	77
		Expected Count	8.3	31.1	20.5	11.0	6.1	77.0
	2	Count	4	17	6	7	1	35
		Expected Count	3.8	14.1	9.3	5.0	2.8	35.0
	3	Count	5	13	11	5	1	35
		Expected Count	3.8	14.1	9.3	5.0	2.8	35.0
	4	Count	1	18	9	3	3	34
		Expected Count	3.7	13.7	9.0	4.9	2.7	34.0
	5	Count	1	7	11	1	2	22
		Expected Count	2.4	8.9	5.9	3.1	1.7	22.0
	Total	Count	22	82	54	29	16	203
		Expected Count	22.0	82.0	54.0	29.0	16.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	20.614 ^a	16	.194
Likelihood Ratio	21.772	16	.151
Linear-by-Linear Association	.013	1	.908
N of Valid Cases	203		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.73.

EXPERTIM * Q9_1

Crosstab

			Q9_1					Total
			ادج قلاوم 1	قلاوم 2	يطلع 3	قلاوم ي غ 4	ادج قلاوم ي غ 5	
EXPERTIM	1	Count	8	30	10	22	7	77
		Expected Count	6.1	29.6	17.8	18.2	5.3	77.0
	2	Count	3	12	10	9	1	35
		Expected Count	2.8	13.4	8.1	8.3	2.4	35.0
	3	Count	3	10	10	10	2	35
		Expected Count	2.8	13.4	8.1	8.3	2.4	35.0
	4	Count	2	15	11	4	2	34
		Expected Count	2.7	13.1	7.9	8.0	2.3	34.0
	5	Count	0	11	6	3	2	22
		Expected Count	1.7	8.5	5.1	5.2	1.5	22.0
	Total	Count	16	78	47	48	14	203
		Expected Count	16.0	78.0	47.0	48.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	16.208 ^a	16	.439
Likelihood Ratio	19.100	16	.264
Linear-by-Linear Association	.233	1	.629
N of Valid Cases	203		

a. 8 cells (32.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.52.

EXPERTIM * Q10_1

Crosstab

		Q10 1					Total	
		ادج قياوم 1	قياوم 2	يخط ح 3	قياوم ريغ 4	ادج قياوم ريغ 5		
EXPERTIM	1	Count	9	26	12	23	7	77
		Expected Count	8.3	29.2	17.8	16.3	5.3	77.0
	2	Count	3	15	9	7	1	35
		Expected Count	3.8	13.3	8.1	7.4	2.4	35.0
	3	Count	4	10	12	7	2	35
		Expected Count	3.8	13.3	8.1	7.4	2.4	35.0
	4	Count	4	15	7	6	2	34
		Expected Count	3.7	12.9	7.9	7.2	2.3	34.0
	5	Count	2	11	7	0	2	22
		Expected Count	2.4	8.3	5.1	4.7	1.5	22.0
Total	Count	22	77	47	43	14	203	
	Expected Count	22.0	77.0	47.0	43.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	16.869 ^a	16	.394
Likelihood Ratio	21.341	16	.166
Linear-by-Linear Association	2.622	1	.105
N of Valid Cases	203		

a. 9 cells (36.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.52.

EXPERTIM * Q11_1

Crosstab

			Q11_1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يعلح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
EXPERTIM	1	Count	14	22	15	17	9	77
		Expected Count	11.8	28.4	16.3	14.4	6.1	77.0
	2	Count	4	17	9	4	1	35
		Expected Count	5.3	12.9	7.4	6.6	2.8	35.0
	3	Count	4	13	9	8	1	35
		Expected Count	5.3	12.9	7.4	6.6	2.8	35.0
	4	Count	6	14	6	5	3	34
		Expected Count	5.2	12.6	7.2	6.4	2.7	34.0
	5	Count	3	9	4	4	2	22
		Expected Count	3.4	8.1	4.7	4.1	1.7	22.0
Total	Count	31	75	43	38	16	203	
	Expected Count	31.0	75.0	43.0	38.0	16.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.158 ^a	16	.800
Likelihood Ratio	11.853	16	.754
Linear-by-Linear Association	.496	1	.481
N of Valid Cases	203		

a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.73.

EXPERTIM * Q12_1

Crosstab

			Q12_1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يطاح	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
EXPERTIM	1	Count	26	31	8	5	7	77
		Expected Count	28.1	31.9	7.6	4.6	4.9	77.0
	2	Count	17	12	2	2	2	35
		Expected Count	12.8	14.5	3.4	2.1	2.2	35.0
	3	Count	12	15	5	2	1	35
		Expected Count	12.8	14.5	3.4	2.1	2.2	35.0
	4	Count	10	18	2	1	3	34
		Expected Count	12.4	14.1	3.3	2.0	2.2	34.0
	5	Count	9	8	3	2	0	22
		Expected Count	8.0	9.1	2.2	1.3	1.4	22.0
	Total	Count	74	84	20	12	13	203
		Expected Count	74.0	84.0	20.0	12.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.316 ^a	16	.850
Likelihood Ratio	11.756	16	.761
Linear-by-Linear Association	.564	1	.453
N of Valid Cases	203		

a. 14 cells (56.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.30.

EXPERTIM * Q13_1

Crosstab

		Q13_1					Total
		ادج قباوم 1	قباوم 2	يظح 3	قباوم ريغ 4	ادج قباوم ريغ 5	
EXPERTIM	1 Count	12	36	14	9	6	77
	Expected Count	16.3	31.1	20.1	5.3	4.2	77.0
	2 Count	9	13	10	2	1	35
	Expected Count	7.4	14.1	9.1	2.4	1.9	35.0
	3 Count	10	10	12	1	2	35
	Expected Count	7.4	14.1	9.1	2.4	1.9	35.0
	4 Count	8	12	11	1	2	34
	Expected Count	7.2	13.7	8.9	2.3	1.8	34.0
	5 Count	4	11	6	1	0	22
	Expected Count	4.7	8.9	5.7	1.5	1.2	22.0
Total Count		43	82	53	14	11	203
Expected Count		43.0	82.0	53.0	14.0	11.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	15.553 ^a	16	.485
Likelihood Ratio	16.958	16	.388
Linear-by-Linear Association	1.514	1	.219
N of Valid Cases	203		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.19.

EXPERTIM * Q14_1

Crosstab

			Q14_1					Total
			1 ادج قلاوم	2 قلاوم	3 يلا ح	4 قلاوم ي غ	5 ادج قلاوم ي غ	
EXPERTIM	1	Count	14	35	13	9	6	77
		Expected Count	17.8	34.5	12.5	8.3	3.8	77.0
	2	Count	7	17	6	4	1	35
		Expected Count	8.1	15.7	5.7	3.8	1.7	35.0
	3	Count	10	12	7	5	1	35
		Expected Count	8.1	15.7	5.7	3.8	1.7	35.0
	4	Count	11	15	3	3	2	34
		Expected Count	7.9	15.2	5.5	3.7	1.7	34.0
	5	Count	5	12	4	1	0	22
		Expected Count	5.1	9.9	3.6	2.4	1.1	22.0
	Total	Count	47	91	33	22	10	203
		Expected Count	47.0	91.0	33.0	22.0	10.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.072 ^a	16	.863
Likelihood Ratio	11.423	16	.783
Linear-by-Linear Association	3.528	1	.060
N of Valid Cases	203		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.08.

EXPERTIM * Q15_1

Crosstab

		Q15 1					Total	
		ادج قباوم 1	قباوم 2	يطح 3	قباوم ديغ 4	ادج قباوم ديغ 5		
EXPERTIM	1	Count	21	37	9	3	7	77
		Expected Count	22.0	35.7	10.6	4.6	4.2	77.0
	2	Count	13	14	7	1	0	35
		Expected Count	10.0	16.2	4.8	2.1	1.9	35.0
	3	Count	10	15	6	4	0	35
		Expected Count	10.0	16.2	4.8	2.1	1.9	35.0
	4	Count	9	16	3	3	3	34
		Expected Count	9.7	15.7	4.7	2.0	1.8	34.0
	5	Count	5	12	3	1	1	22
		Expected Count	6.3	10.2	3.0	1.3	1.2	22.0
Total	Count	58	94	28	12	11	203	
	Expected Count	58.0	94.0	28.0	12.0	11.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	14.056 ^a	16	.595
Likelihood Ratio	17.067	16	.381
Linear-by-Linear Association	.031	1	.861
N of Valid Cases	203		

a. 14 cells (56.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.19.

اختبار χ^2 وفق متغير النوع ولكل سؤال على حدا :

SEX * Q1_1

Crosstab

			Q1 1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يطلع	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
SEX	1 male	Count	47	81	10	12	10	160
		Expected Count	49.7	83.5	8.7	10.2	7.9	160.0
	2 female	Count	16	25	1	1	0	43
		Expected Count	13.3	22.5	2.3	2.8	2.1	43.0
Total	Count	63	106	11	13	10	203	
	Expected Count	63.0	106.0	11.0	13.0	10.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.105 ^a	4	.191
Likelihood Ratio	8.687	4	.069
Linear-by-Linear Association	5.293	1	.021
N of Valid Cases	203		

a. 3 cells (30.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.12.

SEX * Q2_1

Crosstab

			Q2 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يطلع 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	27	79	28	13	13	160
		Expected Count	29.2	78.0	28.4	13.4	11.0	160.0
	2 female	Count	10	20	8	4	1	43
		Expected Count	7.8	21.0	7.6	3.6	3.0	43.0
Total	Count	37	99	36	17	14	203	
	Expected Count	37.0	99.0	36.0	17.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	2.546 ^a	4	.636
Likelihood Ratio	2.936	4	.569
Linear-by-Linear Association	1.181	1	.277
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.97.

SEX * Q3_1

Crosstab

			Q3 1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يطح	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
SEX	1 male	Count	45	65	22	15	13	160
		Expected Count	44.1	69.4	21.3	15.0	10.2	160.0
	2 female	Count	11	23	5	4	0	43
		Expected Count	11.9	18.6	5.7	4.0	2.8	43.0
Total	Count	56	88	27	19	13	203	
	Expected Count	56.0	88.0	27.0	19.0	13.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.982 ^a	4	.289
Likelihood Ratio	7.617	4	.107
Linear-by-Linear Association	1.502	1	.220
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.75.

SEX * Q4_1

Crosstab

			Q4 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يخا 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	15	63	43	27	12	160
		Expected Count	13.4	64.6	44.1	27.6	10.2	160.0
	2 female	Count	2	19	13	8	1	43
		Expected Count	3.6	17.4	11.9	7.4	2.8	43.0
	Total	Count	17	82	56	35	13	203
		Expected Count	17.0	82.0	56.0	35.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	2.712 ^a	4	.607
Likelihood Ratio	3.183	4	.528
Linear-by-Linear Association	.049	1	.825
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.75.

SEX * Q5_1

Crosstab

			Q5 1					Total
			ادج قلاوم 1	قلاوم 2	يلاح 3	قلاوم ي غ 4	ادج قلاوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	31	59	29	29	12	160
		Expected Count	27.6	63.8	29.2	29.2	10.2	160.0
	2 female	Count	4	22	8	8	1	43
		Expected Count	7.4	17.2	7.8	7.8	2.8	43.0
Total		Count	35	81	37	37	13	203
		Expected Count	35.0	81.0	37.0	37.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.154 ^a	4	.272
Likelihood Ratio	5.702	4	.223
Linear-by-Linear Association	.041	1	.840
N of Valid Cases	203		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.75.

SEX * Q6_1

Crosstab

			Q6 1					Total
			ادج قلاوم 1	قلاوم 2	يعلج ح 3	قلاوم ي غ 4	ادج قلاوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	35	73	26	14	12	160
		Expected Count	34.7	74.9	26.8	13.4	10.2	160.0
	2 female	Count	9	22	8	3	1	43
		Expected Count	9.3	20.1	7.2	3.6	2.8	43.0
	Total	Count	44	95	34	17	13	203
		Expected Count	44.0	95.0	34.0	17.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1.892 ^a	4	.756
Likelihood Ratio	2.240	4	.692
Linear-by-Linear Association	.699	1	.403
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.75.

SEX * Q7_1

Crosstab

			Q7_1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يخال	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
SEX	1 male	Count	24	56	37	29	14	160
		Expected Count	24.4	60.7	34.7	29.2	11.0	160.0
	2 female	Count	7	21	7	8	0	43
		Expected Count	6.6	16.3	9.3	7.8	3.0	43.0
Total	Count	31	77	44	37	14	203	
	Expected Count	31.0	77.0	44.0	37.0	14.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.247 ^a	4	.181
Likelihood Ratio	9.096	4	.059
Linear-by-Linear Association	2.863	1	.091
N of Valid Cases	203		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.97.

SEX * Q8_1

Crosstab

			Q8_1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يخال 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	17	63	44	20	16	160
		Expected Count	17.3	64.6	42.6	22.9	12.6	160.0
	2 female	Count	5	19	10	9	0	43
		Expected Count	4.7	17.4	11.4	6.1	3.4	43.0
Total		Count	22	82	54	29	16	203
		Expected Count	22.0	82.0	54.0	29.0	16.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.441 ^a	4	.169
Likelihood Ratio	9.609	4	.048
Linear-by-Linear Association	.956	1	.328
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.39.

SEX * Q9_1

Crosstab

			Q9_1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يطح	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
SEX	1 male	Count	12	62	32	40	14	160
		Expected Count	12.6	61.5	37.0	37.8	11.0	160.0
	2 female	Count	4	16	15	8	0	43
		Expected Count	3.4	16.5	10.0	10.2	3.0	43.0
	Total	Count	16	78	47	48	14	203
		Expected Count	16.0	78.0	47.0	48.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	7.752 ^a	4	.101
Likelihood Ratio	10.370	4	.035
Linear-by-Linear Association	1.920	1	.166
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.97.

SEX * Q10_1

Crosstab

			Q10 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يهاج 3	قباوم ي 4	ادج قباوم ي 5	
SEX	1 male	Count	15	63	34	34	14	160
		Expected Count	17.3	60.7	37.0	33.9	11.0	160.0
	2 female	Count	7	14	13	9	0	43
		Expected Count	4.7	16.3	10.0	9.1	3.0	43.0
Total		Count	22	77	47	43	14	203
		Expected Count	22.0	77.0	47.0	43.0	14.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.851 ^a	4	.144
Likelihood Ratio	9.550	4	.049
Linear-by-Linear Association	1.674	1	.196
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.97.

SEX * Q11_1

Crosstab

			Q11_1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يىلح 3	قباوم يىغ 4	ادج قباوم يىغ 5	
SEX	1 male	Count	25	56	32	32	15	160
		Expected Count	24.4	59.1	33.9	30.0	12.6	160.0
	2 female	Count	6	19	11	6	1	43
		Expected Count	6.6	15.9	9.1	8.0	3.4	43.0
Total	Count	31	75	43	38	16	203	
	Expected Count	31.0	75.0	43.0	38.0	16.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.133 ^a	4	.388
Likelihood Ratio	4.753	4	.314
Linear-by-Linear Association	1.658	1	.198
N of Valid Cases	203		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.39.

SEX * Q12_1

Crosstab

			Q12 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يحلح 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	59	63	17	9	12	160
		Expected Count	58.3	66.2	15.8	9.5	10.2	160.0
	2 female	Count	15	21	3	3	1	43
		Expected Count	15.7	17.8	4.2	2.5	2.8	43.0
Total		Count	74	84	20	12	13	203
		Expected Count	74.0	84.0	20.0	12.0	13.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	2.750 ^a	4	.601
Likelihood Ratio	3.104	4	.541
Linear-by-Linear Association	.555	1	.456
N of Valid Cases	203		

a. 3 cells (30.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.54.

SEX * Q13_1

Crosstab

			Q13 1					Total
			ادج قباوم 1	قباوم 2	يطلع 3	قباوم ي غ 4	ادج قباوم ي غ 5	
SEX	1 male	Count	32	65	40	12	11	160
		Expected Count	33.9	64.6	41.8	11.0	8.7	160.0
	2 female	Count	11	17	13	2	0	43
		Expected Count	9.1	17.4	11.2	3.0	2.3	43.0
Total	Count	43	82	53	14	11	203	
	Expected Count	43.0	82.0	53.0	14.0	11.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.219 ^a	4	.377
Likelihood Ratio	6.503	4	.165
Linear-by-Linear Association	2.153	1	.142
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.33.

SEX * Q14_1

Crosstab

			Q14 1					Total
			1 ادج قباوم	2 قباوم	3 يطلع	4 قباوم ي غ	5 ادج قباوم ي غ	
SEX	1 male	Count	35	70	25	20	10	160
		Expected Count	37.0	71.7	26.0	17.3	7.9	160.0
	2 female	Count	12	21	8	2	0	43
		Expected Count	10.0	19.3	7.0	4.7	2.1	43.0
Total		Count	47	91	33	22	10	203
		Expected Count	47.0	91.0	33.0	22.0	10.0	203.0

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.527 ^a	4	.237
Likelihood Ratio	7.965	4	.093
Linear-by-Linear Association	4.007	1	.045
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.12.

SEX * Q15_1

Crosstab

			Q15 1					Total
			ادج قىاوم 1	قىاوم 2	يىلچ 3	قىاوم يىغ 4	ادج قىاوم يىغ 5	
SEX	1 male	Count	45	73	22	10	10	160
		Expected Count	45.7	74.1	22.1	9.5	8.7	160.0
	2 female	Count	13	21	6	2	1	43
		Expected Count	12.3	19.9	5.9	2.5	2.3	43.0
Total	Count	58	94	28	12	11	203	
	Expected Count	58.0	94.0	28.0	12.0	11.0	203.0	

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1.239 ^a	4	.872
Likelihood Ratio	1.445	4	.836
Linear-by-Linear Association	.850	1	.357
N of Valid Cases	203		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.33.

اختبار (T-Test) لكل الأسئلة كلاً على حدا :

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	203	2.02	1.034	.073
Q2_1	203	2.37	1.088	.076
Q3_1	203	2.24	1.145	.080
Q4_1	203	2.73	1.049	.074
Q5_1	203	2.57	1.160	.081
Q6_1	203	2.31	1.098	.077
Q7_1	203	2.64	1.150	.081
Q8_1	203	2.68	1.095	.077
Q9_1	203	2.83	1.091	.077
Q10_1	203	2.75	1.116	.078
Q11_1	203	2.67	1.175	.082
Q12_1	203	2.04	1.131	.079
Q13_1	203	2.35	1.058	.074
Q14_1	203	2.30	1.091	.077
Q15_1	203	2.13	1.066	.075

One-Sample Test

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-13.509	202	.000
Q2_1	-8.254	202	.000
Q3_1	-9.504	202	.000
Q4_1	-3.681	202	.000
Q5_1	-5.324	202	.000
Q6_1	-8.951	202	.000
Q7_1	-4.517	202	.000
Q8_1	-4.166	202	.000
Q9_1	-2.188	202	.030
Q10_1	-3.144	202	.002
Q11_1	-4.002	202	.000
Q12_1	-12.034	202	.000
Q13_1	-8.756	202	.000
Q14_1	-9.203	202	.000
Q15_1	-11.591	202	.000

اختبار (T-Test) لكل الأسئلة وفق شرائح متغير الخبرة ولكل سؤال على حدا :

EXPERTIM = 1

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	77	2.19	1.181	.135
Q2_1	77	2.52	1.199	.137
Q3_1	77	2.42	1.250	.142
Q4_1	77	2.84	1.136	.129
Q5_1	77	2.57	1.197	.136
Q6_1	77	2.44	1.175	.134
Q7_1	77	2.83	1.207	.138
Q8_1	77	2.77	1.234	.141
Q9_1	77	2.87	1.207	.138
Q10_1	77	2.91	1.216	.139
Q11_1	77	2.81	1.298	.148
Q12_1	77	2.17	1.229	.140
Q13_1	77	2.49	1.131	.129
Q14_1	77	2.45	1.153	.131
Q15_1	77	2.19	1.159	.132

a. EXPERTIM = 1

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-5.981	76	.000
Q2_1	-3.517	76	.001
Q3_1	-4.103	76	.000
Q4_1	-1.203	76	.233
Q5_1	-3.142	76	.002
Q6_1	-4.169	76	.000
Q7_1	-1.227	76	.224
Q8_1	-1.662	76	.101
Q9_1	-.944	76	.348
Q10_1	-.656	76	.514
Q11_1	-1.317	76	.192
Q12_1	-5.934	76	.000
Q13_1	-3.929	76	.000
Q14_1	-4.150	76	.000
Q15_1	-6.097	76	.000

a. EXPERTIM = 1

EXPERTIM = 2

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	35	1.94	.906	.153
Q2_1	35	2.29	1.126	.190
Q3_1	35	2.17	.985	.166
Q4_1	35	2.66	1.083	.183
Q5_1	35	2.60	1.218	.206
Q6_1	35	2.20	.933	.158
Q7_1	35	2.49	1.095	.185
Q8_1	35	2.54	1.039	.176
Q9_1	35	2.80	1.023	.173
Q10_1	35	2.66	.998	.169
Q11_1	35	2.46	.950	.161
Q12_1	35	1.86	1.141	.193
Q13_1	35	2.23	1.003	.169
Q14_1	35	2.29	1.017	.172
Q15_1	35	1.89	.832	.141

a. EXPERTIM = 2

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-6.906	34	.000
Q2_1	-3.751	34	.001
Q3_1	-4.978	34	.000
Q4_1	-1.873	34	.070
Q5_1	-1.944	34	.060
Q6_1	-5.072	34	.000
Q7_1	-2.779	34	.009
Q8_1	-2.604	34	.014
Q9_1	-1.156	34	.256
Q10_1	-2.032	34	.050
Q11_1	-3.381	34	.002
Q12_1	-5.924	34	.000
Q13_1	-4.552	34	.000
Q14_1	-4.156	34	.000
Q15_1	-7.922	34	.000

a. EXPERTIM = 2

EXPERTIM = 3

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	35	1.97	1.043	.176
Q2_1	35	2.29	1.045	.177
Q3_1	35	2.29	1.274	.215
Q4_1	35	2.80	.994	.168
Q5_1	35	2.49	1.067	.180
Q6_1	35	2.17	1.098	.186
Q7_1	35	2.60	1.143	.193
Q8_1	35	2.54	1.010	.171
Q9_1	35	2.94	1.083	.183
Q10_1	35	2.80	1.079	.182
Q11_1	35	2.69	1.051	.178
Q12_1	35	2.00	1.000	.169
Q13_1	35	2.29	1.100	.186
Q14_1	35	2.29	1.126	.190
Q15_1	35	2.11	.963	.163

a. EXPERTIM = 3

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-5.835	34	.000
Q2_1	-4.043	34	.000
Q3_1	-3.318	34	.002
Q4_1	-1.190	34	.242
Q5_1	-2.850	34	.007
Q6_1	-4.465	34	.000
Q7_1	-2.071	34	.046
Q8_1	-2.678	34	.011
Q9_1	-.312	34	.757
Q10_1	-1.096	34	.281
Q11_1	-1.769	34	.086
Q12_1	-5.916	34	.000
Q13_1	-3.841	34	.001
Q14_1	-3.751	34	.001
Q15_1	-5.440	34	.000

a. EXPERTIM = 3

EXPERTIM = 4

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	34	1.85	.925	.159
Q2_1	34	2.29	.906	.155
Q3_1	34	2.12	1.008	.173
Q4_1	34	2.47	.929	.159
Q5_1	34	2.47	1.161	.199
Q6_1	34	2.15	1.158	.199
Q7_1	34	2.47	1.134	.195
Q8_1	34	2.68	1.007	.173
Q9_1	34	2.68	.976	.167
Q10_1	34	2.62	1.101	.189
Q11_1	34	2.56	1.211	.208
Q12_1	34	2.09	1.138	.195
Q13_1	34	2.32	1.065	.183
Q14_1	34	2.12	1.149	.197
Q15_1	34	2.26	1.214	.208

a. EXPERTIM = 4

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-7.227	33	.000
Q2_1	-4.545	33	.000
Q3_1	-5.104	33	.000
Q4_1	-3.323	33	.002
Q5_1	-2.659	33	.012
Q6_1	-4.294	33	.000
Q7_1	-2.721	33	.010
Q8_1	-1.874	33	.070
Q9_1	-1.933	33	.062
Q10_1	-2.024	33	.051
Q11_1	-2.125	33	.041
Q12_1	-4.672	33	.000
Q13_1	-3.703	33	.001
Q14_1	-4.480	33	.000
Q15_1	-3.532	33	.001

a. EXPERTIM = 4

EXPERTIM = 5

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	22	1.86	.774	.165
Q2_1	22	2.23	.973	.207
Q3_1	22	1.82	.907	.193
Q4_1	22	2.73	.935	.199
Q5_1	22	2.77	1.152	.246
Q6_1	22	2.50	.964	.205
Q7_1	22	2.50	1.058	.226
Q8_1	22	2.82	.958	.204
Q9_1	22	2.82	1.006	.215
Q10_1	22	2.50	1.012	.216
Q11_1	22	2.68	1.211	.258
Q12_1	22	1.91	.971	.207
Q13_1	22	2.18	.795	.169
Q14_1	22	2.05	.785	.167
Q15_1	22	2.14	.990	.211

a. EXPERTIM = 5

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-6.884	21	.000
Q2_1	-3.727	21	.001
Q3_1	-6.112	21	.000
Q4_1	-1.368	21	.186
Q5_1	-.925	21	.365
Q6_1	-2.434	21	.024
Q7_1	-2.217	21	.038
Q8_1	-.890	21	.383
Q9_1	-.847	21	.406
Q10_1	-2.318	21	.031
Q11_1	-1.233	21	.231
Q12_1	-5.267	21	.000
Q13_1	-4.827	21	.000
Q14_1	-5.700	21	.000
Q15_1	-4.091	21	.001

a. EXPERTIM = 5

اختبار (T-Test) لكل الأسئلة وفق شرائح متغير الجنس ولكل سؤال على حدا :

SEX = 1 male

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	160	2.11	1.102	.087
Q2_1	160	2.41	1.112	.088
Q3_1	160	2.29	1.205	.095
Q4_1	160	2.74	1.084	.086
Q5_1	160	2.58	1.206	.095
Q6_1	160	2.34	1.139	.090
Q7_1	160	2.71	1.185	.094
Q8_1	160	2.72	1.128	.089
Q9_1	160	2.89	1.133	.090
Q10_1	160	2.81	1.141	.090
Q11_1	160	2.73	1.218	.096
Q12_1	160	2.08	1.174	.093
Q13_1	160	2.41	1.101	.087
Q14_1	160	2.38	1.142	.090
Q15_1	160	2.17	1.100	.087

a. SEX= 1 male

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-10.256	159	.000
Q2_1	-6.680	159	.000
Q3_1	-7.481	159	.000
Q4_1	-3.062	159	.003
Q5_1	-4.459	159	.000
Q6_1	-7.291	159	.000
Q7_1	-3.136	159	.002
Q8_1	-3.154	159	.002
Q9_1	-1.256	159	.211
Q10_1	-2.148	159	.033
Q11_1	-2.856	159	.005
Q12_1	-9.967	159	.000
Q13_1	-6.824	159	.000
Q14_1	-6.920	159	.000
Q15_1	-9.557	159	.000

a. SEX = 1 male

SEX = 2 female

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	43	1.70	.638	.097
Q2_1	43	2.21	.989	.151
Q3_1	43	2.05	.872	.133
Q4_1	43	2.70	.914	.139
Q5_1	43	2.53	.984	.150
Q6_1	43	2.19	.932	.142
Q7_1	43	2.37	.976	.149
Q8_1	43	2.53	.960	.146
Q9_1	43	2.63	.900	.137
Q10_1	43	2.56	1.007	.154
Q11_1	43	2.47	.984	.150
Q12_1	43	1.93	.961	.147
Q13_1	43	2.14	.861	.131
Q14_1	43	2.00	.816	.125
Q15_1	43	2.00	.926	.141

a. SEX = 2 female

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-13.396	42	.000
Q2_1	-5.240	42	.000
Q3_1	-7.174	42	.000
Q4_1	-2.170	42	.036
Q5_1	-3.098	42	.003
Q6_1	-5.725	42	.000
Q7_1	-4.217	42	.000
Q8_1	-3.177	42	.003
Q9_1	-2.710	42	.010
Q10_1	-2.877	42	.006
Q11_1	-3.563	42	.001
Q12_1	-7.299	42	.000
Q13_1	-6.550	42	.000
Q14_1	-8.031	42	.000
Q15_1	-7.083	42	.000

a. SEX = 2 female

اختبار (T-Test) لكل الأسئلة وفق شرائح متغير الدخل ولكل سؤال على حدا :

DAKHAL = 1 high income

One-Sample Statistics^b

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	3	1.33	.577	.333
Q2_1	3	1.33	.577	.333
Q3_1	3	1.33	.577	.333
Q4_1	3	3.00	.000 ^a	.000
Q5_1	3	3.00	1.732	1.000
Q6_1	3	2.00	1.000	.577
Q7_1	3	2.33	1.528	.882
Q8_1	3	2.33	1.528	.882
Q9_1	3	1.67	.577	.333
Q10_1	3	2.67	1.528	.882
Q11_1	3	2.00	1.000	.577
Q12_1	3	1.00	.000 ^a	.000
Q13_1	3	2.67	1.528	.882
Q14_1	3	2.33	1.528	.882
Q15_1	3	2.33	1.528	.882

a. t cannot be computed because the standard deviation is 0.

b. DAKHAL = 1 high income

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-5.000	2	.038
Q2_1	-5.000	2	.038
Q3_1	-5.000	2	.038
Q5_1	.000	2	1.000
Q6_1	-1.732	2	.225
Q7_1	-.756	2	.529
Q8_1	-.756	2	.529
Q9_1	-4.000	2	.057
Q10_1	-.378	2	.742
Q11_1	-1.732	2	.225
Q13_1	-.378	2	.742
Q14_1	-.756	2	.529
Q15_1	-.756	2	.529

a. DAKHAL = 1 high income

DAKHAL = 2 upper middle

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	37	1.95	.911	.150
Q2_1	37	2.54	1.070	.176
Q3_1	37	2.32	1.156	.190
Q4_1	37	2.92	1.010	.166
Q5_1	37	2.59	1.092	.180
Q6_1	37	2.41	1.117	.184
Q7_1	37	2.62	1.187	.195
Q8_1	37	2.65	1.086	.178
Q9_1	37	2.95	1.079	.177
Q10_1	37	2.76	1.116	.183
Q11_1	37	2.54	1.260	.207
Q12_1	37	2.00	1.000	.164
Q13_1	37	2.22	.947	.156
Q14_1	37	2.19	.995	.164
Q15_1	37	2.05	1.129	.186

a. DAKHAL = 2 upper middle

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-7.036	36	.000
Q2_1	-2.613	36	.013
Q3_1	-3.555	36	.001
Q4_1	-.488	36	.628
Q5_1	-2.258	36	.030
Q6_1	-3.238	36	.003
Q7_1	-1.939	36	.060
Q8_1	-1.969	36	.057
Q9_1	-.305	36	.762
Q10_1	-1.326	36	.193
Q11_1	-2.217	36	.033
Q12_1	-6.083	36	.000
Q13_1	-5.036	36	.000
Q14_1	-4.954	36	.000
Q15_1	-5.096	36	.000

a. DAKHAL = 2 upper middle

DAKHAL = 3 middle

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	157	2.04	1.046	.083
Q2_1	157	2.35	1.085	.087
Q3_1	157	2.25	1.130	.090
Q4_1	157	2.69	1.048	.084
Q5_1	157	2.56	1.151	.092
Q6_1	157	2.31	1.084	.087
Q7_1	157	2.66	1.131	.090
Q8_1	157	2.71	1.082	.086
Q9_1	157	2.83	1.079	.086
Q10_1	157	2.76	1.106	.088
Q11_1	157	2.73	1.136	.091
Q12_1	157	2.07	1.155	.092
Q13_1	157	2.37	1.058	.084
Q14_1	157	2.32	1.099	.088
Q15_1	157	2.14	1.022	.082

a. DAKHAL = 3 middle

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-11.445	156	.000
Q2_1	-7.501	156	.000
Q3_1	-8.332	156	.000
Q4_1	-3.655	156	.000
Q5_1	-4.784	156	.000
Q6_1	-8.025	156	.000
Q7_1	-3.812	156	.000
Q8_1	-3.394	156	.001
Q9_1	-1.923	156	.056
Q10_1	-2.742	156	.007
Q11_1	-3.022	156	.003
Q12_1	-10.085	156	.000
Q13_1	-7.469	156	.000
Q14_1	-7.697	156	.000
Q15_1	-10.543	156	.000

a. DAKHAL = 3 middle

DAKHAL = 4 low income

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	6	2.17	1.602	.654
Q2_1	6	2.33	1.366	.558
Q3_1	6	1.83	1.602	.654
Q4_1	6	2.33	1.506	.615
Q5_1	6	2.33	1.751	.715
Q6_1	6	2.00	1.549	.632
Q7_1	6	2.33	1.506	.615
Q8_1	6	2.33	1.506	.615
Q9_1	6	2.67	1.506	.615
Q10_1	6	2.67	1.506	.615
Q11_1	6	2.33	1.751	.715
Q12_1	6	2.17	1.472	.601
Q13_1	6	2.50	1.643	.671
Q14_1	6	2.17	1.472	.601
Q15_1	6	2.33	1.751	.715

a. DAKHAL = 4 low income

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-1.274	5	.259
Q2_1	-1.195	5	.286
Q3_1	-1.784	5	.135
Q4_1	-1.085	5	.328
Q5_1	-.933	5	.394
Q6_1	-1.581	5	.175
Q7_1	-1.085	5	.328
Q8_1	-1.085	5	.328
Q9_1	-.542	5	.611
Q10_1	-.542	5	.611
Q11_1	-.933	5	.394
Q12_1	-1.387	5	.224
Q13_1	-.745	5	.490
Q14_1	-1.387	5	.224
Q15_1	-.933	5	.394

a. DAKHAL = 4 low income

اختبار (T-Test) لكل الأسئلة وفق شرائح متغير المستوى التعليمي ولكل سؤال على حدا :

EDUCATON = 1 doctorate

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	13	1.77	.832	.231
Q2_1	13	2.15	.801	.222
Q3_1	13	2.00	1.000	.277
Q4_1	13	2.31	.855	.237
Q5_1	13	2.46	1.506	.418
Q6_1	13	1.85	.689	.191
Q7_1	13	2.62	1.325	.368
Q8_1	13	2.38	1.121	.311
Q9_1	13	2.62	.870	.241
Q10_1	13	2.69	1.109	.308
Q11_1	13	2.62	1.044	.290
Q12_1	13	2.15	1.281	.355
Q13_1	13	2.00	.816	.226
Q14_1	13	2.15	.689	.191
Q15_1	13	1.62	.650	.180

a. EDUCATON = 1 doctorate

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-5.333	12	.000
Q2_1	-3.811	12	.002
Q3_1	-3.606	12	.004
Q4_1	-2.920	12	.013
Q5_1	-1.289	12	.222
Q6_1	-6.040	12	.000
Q7_1	-1.046	12	.316
Q8_1	-1.979	12	.071
Q9_1	-1.594	12	.137
Q10_1	-1.000	12	.337
Q11_1	-1.328	12	.209
Q12_1	-2.382	12	.035
Q13_1	-4.416	12	.001
Q14_1	-4.430	12	.001
Q15_1	-7.675	12	.000

a. EDUCATON = 1 doctorate

EDUCATON = 2 licentiate

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	147	2.02	.968	.080
Q2_1	147	2.35	1.032	.085
Q3_1	147	2.21	1.112	.092
Q4_1	147	2.78	.971	.080
Q5_1	147	2.59	1.103	.091
Q6_1	147	2.29	1.015	.084
Q7_1	147	2.64	1.098	.091
Q8_1	147	2.70	1.036	.085
Q9_1	147	2.86	1.053	.087
Q10_1	147	2.75	1.065	.088
Q11_1	147	2.65	1.121	.092
Q12_1	147	1.95	1.032	.085
Q13_1	147	2.32	1.000	.082
Q14_1	147	2.30	1.050	.087
Q15_1	147	2.16	1.034	.085

a. EDUCATON = 2 licentiate

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-12.264	146	.000
Q2_1	-7.590	146	.000
Q3_1	-8.606	146	.000
Q4_1	-2.804	146	.006
Q5_1	-4.561	146	.000
Q6_1	-8.451	146	.000
Q7_1	-3.983	146	.000
Q8_1	-3.502	146	.001
Q9_1	-1.644	146	.102
Q10_1	-2.865	146	.005
Q11_1	-3.754	146	.000
Q12_1	-12.385	146	.000
Q13_1	-8.249	146	.000
Q14_1	-8.094	146	.000
Q15_1	-9.812	146	.000

a. EDUCATON = 2 licentiate

EDUCATON = 3 secondary school

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	34	1.88	1.038	.178
Q2_1	34	2.35	1.276	.219
Q3_1	34	2.29	1.219	.209
Q4_1	34	2.56	1.186	.203
Q5_1	34	2.32	1.093	.187
Q6_1	34	2.38	1.303	.223
Q7_1	34	2.47	1.212	.208
Q8_1	34	2.59	1.158	.199
Q9_1	34	2.68	1.224	.210
Q10_1	34	2.74	1.189	.204
Q11_1	34	2.68	1.319	.226
Q12_1	34	2.12	1.225	.210
Q13_1	34	2.35	1.178	.202
Q14_1	34	2.15	1.209	.207
Q15_1	34	2.03	1.193	.205

a. EDUCATON = 3 secondary school

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-6.281	33	.000
Q2_1	-2.956	33	.006
Q3_1	-3.376	33	.002
Q4_1	-2.170	33	.037
Q5_1	-3.608	33	.001
Q6_1	-2.764	33	.009
Q7_1	-2.547	33	.016
Q8_1	-2.074	33	.046
Q9_1	-1.541	33	.133
Q10_1	-1.299	33	.203
Q11_1	-1.430	33	.162
Q12_1	-4.200	33	.000
Q13_1	-3.204	33	.003
Q14_1	-4.112	33	.000
Q15_1	-4.744	33	.000

a. EDUCATON = 3 secondary school

EDUCATON = 4 lower educated

One-Sample Statistics^a

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	9	2.89	1.833	.611
Q2_1	9	3.00	1.500	.500
Q3_1	9	2.78	1.563	.521
Q4_1	9	3.22	1.716	.572
Q5_1	9	3.33	1.581	.527
Q6_1	9	3.00	1.732	.577
Q7_1	9	3.22	1.481	.494
Q8_1	9	3.11	1.691	.564
Q9_1	9	3.33	1.414	.471
Q10_1	9	3.00	1.732	.577
Q11_1	9	3.00	1.732	.577
Q12_1	9	3.22	1.563	.521
Q13_1	9	3.33	1.414	.471
Q14_1	9	3.00	1.581	.527
Q15_1	9	2.78	1.302	.434

a. EDUCATON = 4 lower educated

One-Sample Test^a

	Test Value = 3		
	t	df	Sig. (2-tailed)
Q1_1	-.182	8	.860
Q2_1	.000	8	1.000
Q3_1	-.426	8	.681
Q4_1	.389	8	.708
Q5_1	.632	8	.545
Q6_1	.000	8	1.000
Q7_1	.450	8	.665
Q8_1	.197	8	.849
Q9_1	.707	8	.500
Q10_1	.000	8	1.000
Q11_1	.000	8	1.000
Q12_1	.426	8	.681
Q13_1	.707	8	.500
Q14_1	.000	8	1.000
Q15_1	-.512	8	.622

a. EDUCATON = 4 lower educated

اختبار جودة المطابقة لكل الأسئلة من (١-١٥) :

NPar Tests

Chi-Square Test

Frequencies

Q1_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	63	40.6	22.4
2 قلاوم	106	40.6	65.4
3 يخلح	11	40.6	-29.6
4 قلاوم ديغ	13	40.6	-27.6
5 ادج قلاوم ديغ	10	40.6	-30.6
Total	203		

Q2_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	37	40.6	-3.6
2 قلاوم	99	40.6	58.4
3 يخلح	36	40.6	-4.6
4 قلاوم ديغ	17	40.6	-23.6
5 ادج قلاوم ديغ	14	40.6	-26.6
Total	203		

Q3_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	56	40.6	15.4
2 قلاوم	88	40.6	47.4
3 يخلح	27	40.6	-13.6
4 قلاوم ديغ	19	40.6	-21.6
5 ادج قلاوم ديغ	13	40.6	-27.6
Total	203		

Q4_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	17	40.6	-23.6
2 قلاوم	82	40.6	41.4
3 يخلح	56	40.6	15.4
4 قلاوم ديغ	35	40.6	-5.6
5 ادج قلاوم ديغ	13	40.6	-27.6
Total	203		

Q5_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	35	40.6	-5.6
2 قلاوم	81	40.6	40.4
3 يعلح	37	40.6	-3.6
4 قلاوم هيغ	37	40.6	-3.6
5 ادج قلاوم هيغ	13	40.6	-27.6
Total	203		

Q6_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	44	40.6	3.4
2 قلاوم	95	40.6	54.4
3 يعلح	34	40.6	-6.6
4 قلاوم هيغ	17	40.6	-23.6
5 ادج قلاوم هيغ	13	40.6	-27.6
Total	203		

Q7_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	31	40.6	-9.6
2 قلاوم	77	40.6	36.4
3 يعلح	44	40.6	3.4
4 قلاوم هيغ	37	40.6	-3.6
5 ادج قلاوم هيغ	14	40.6	-26.6
Total	203		

Q8_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قلاوم	22	40.6	-18.6
2 قلاوم	82	40.6	41.4
3 يعلح	54	40.6	13.4
4 قلاوم هيغ	29	40.6	-11.6
5 ادج قلاوم هيغ	16	40.6	-24.6
Total	203		

Q9_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	16	40.6	-24.6
2 قباوم	78	40.6	37.4
3 يطيح	47	40.6	6.4
4 قباوم هيغ	48	40.6	7.4
5 ادج قباوم هيغ	14	40.6	-26.6
Total	203		

Q10_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	22	40.6	-18.6
2 قباوم	77	40.6	36.4
3 يطيح	47	40.6	6.4
4 قباوم هيغ	43	40.6	2.4
5 ادج قباوم هيغ	14	40.6	-26.6
Total	203		

Q11_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	31	40.6	-9.6
2 قباوم	75	40.6	34.4
3 يطيح	43	40.6	2.4
4 قباوم هيغ	38	40.6	-2.6
5 ادج قباوم هيغ	16	40.6	-24.6
Total	203		

Q12_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	74	40.6	33.4
2 قباوم	84	40.6	43.4
3 يطيح	20	40.6	-20.6
4 قباوم هيغ	12	40.6	-28.6
5 ادج قباوم هيغ	13	40.6	-27.6
Total	203		

Q13_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	43	40.6	2.4
2 قباوم	82	40.6	41.4
3 يطيح	53	40.6	12.4
4 قباوم هيغ	14	40.6	-26.6
5 ادج قباوم هيغ	11	40.6	-29.6
Total	203		

Q14_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	47	40.6	6.4
2 قباوم	91	40.6	50.4
3 يطيح	33	40.6	-7.6
4 قباوم هيغ	22	40.6	-18.6
5 ادج قباوم هيغ	10	40.6	-30.6
Total	203		

Q15_1

	Observed N	Expected N	Residual
1 ادج قباوم	58	40.6	17.4
2 قباوم	94	40.6	53.4
3 يطيح	28	40.6	-12.6
4 قباوم هيغ	12	40.6	-28.6
5 ادج قباوم هيغ	11	40.6	-29.6
Total	203		

Test Statistics

Chi-Square ^a	Q1_1	181.113
	Q2_1	115.990
	Q3_1	95.990
	Q4_1	81.310
	Q5_1	60.374
	Q6_1	106.729
	Q7_1	52.936
	Q8_1	73.379
	Q9_1	69.143
	Q10_1	59.734
	Q11_1	46.631
	Q12_1	123.232
	Q13_1	85.153
	Q14_1	96.581
	Q15_1	123.330
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.000
	Q6_1	.000
	Q7_1	.000
	Q8_1	.000
	Q9_1	.000
	Q10_1	.000
	Q11_1	.000
	Q12_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 40.6.

اختبار (Chi-Square Test) لكل الأسئلة وفق شرائح المتغيرات (الخبرة) :

EXPERTIM = 1

Test Statistics ^a		
Chi-Square ^a	Q1_1	69.299
	Q2_1	32.805
	Q3_1	29.558
	Q4_1	24.104
	Q5_1	22.156
	Q6_1	33.844
	Q7_1	11.896
	Q8_1	13.195
	Q9_1	26.701
	Q10_1	19.039
	Q11_1	5.792
	Q12_1	38.260
	Q13_1	36.831
	Q14_1	33.844
	Q15_1	49.558
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.000
	Q6_1	.000
	Q7_1	.018
	Q8_1	.010
	Q9_1	.000
	Q10_1	.001
	Q11_1	.215
	Q12_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.4.

b. EXPERTIM = 1

EXPERTIM = 2

Test Statistics^c

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	43.143
	Q2_1	20.571
	Q3_1	9.229
	Q4_1	20.286
	Q5_1	9.714
	Q6_1	47.143
	Q7_1	14.571
	Q8_1	20.857
	Q9_1	12.857
	Q10_1	17.143
	Q11_1	22.571
	Q12_1	28.571
	Q13_1	15.714
	Q14_1	20.857
	Q15_1	12.429
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	3
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	3
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.026
	Q4_1	.000
	Q5_1	.046
	Q6_1	.000
	Q7_1	.006
	Q8_1	.000
	Q9_1	.012
	Q10_1	.002
	Q11_1	.000
	Q12_1	.000
	Q13_1	.003
	Q14_1	.000
	Q15_1	.006

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 7.0.

b. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 8.8.

c. EXPERTIM = 2

EXPERTIM = 3

Test Statistics^c

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	24.000
	Q2_1	12.857
	Q3_1	9.429
	Q4_1	13.429
	Q5_1	13.429
	Q6_1	14.000
	Q7_1	11.143
	Q8_1	13.714
	Q9_1	9.714
	Q10_1	9.714
	Q11_1	12.286
	Q12_1	22.000
	Q13_1	14.857
	Q14_1	10.571
	Q15_1	8.086
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	3
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.012
	Q3_1	.051
	Q4_1	.009
	Q5_1	.009
	Q6_1	.007
	Q7_1	.025
	Q8_1	.008
	Q9_1	.046
	Q10_1	.046
	Q11_1	.015
	Q12_1	.000
	Q13_1	.005
	Q14_1	.032
	Q15_1	.044

- a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 7.0.
- b. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 8.8.
- c. EXPERTIM = 3

EXPERTIM = 4

Test Statistics^b

Chi-Square ^a	Q1_1	30.118
	Q2_1	49.529
	Q3_1	31.588
	Q4_1	20.706
	Q5_1	9.529
	Q6_1	13.353
	Q7_1	13.941
	Q8_1	28.353
	Q9_1	20.412
	Q10_1	14.529
	Q11_1	10.412
	Q12_1	30.412
	Q13_1	15.118
	Q14_1	20.118
	Q15_1	19.529
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.049
	Q6_1	.010
	Q7_1	.007
	Q8_1	.000
	Q9_1	.000
	Q10_1	.006
	Q11_1	.034
	Q12_1	.000
	Q13_1	.004
	Q14_1	.000
	Q15_1	.001

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 6.8.

b. EXPERTIM = 4

EXPERTIM = 5

Test Statistics^c

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	14.000
	Q2_1	18.455
	Q3_1	16.182
	Q4_1	13.455
	Q5_1	18.455
	Q6_1	16.182
	Q7_1	10.727
	Q8_1	18.000
	Q9_1	8.909
	Q10_1	10.364
	Q11_1	6.636
	Q12_1	6.727
	Q13_1	9.636
	Q14_1	11.818
	Q15_1	18.909
df	Q1_1	3
	Q2_1	4
	Q3_1	3
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	3
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	3
	Q10_1	3
	Q11_1	4
	Q12_1	3
	Q13_1	3
	Q14_1	3
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.003
	Q2_1	.001
	Q3_1	.001
	Q4_1	.009
	Q5_1	.001
	Q6_1	.001
	Q7_1	.030
	Q8_1	.001
	Q9_1	.031
	Q10_1	.016
	Q11_1	.156
	Q12_1	.081
	Q13_1	.022
	Q14_1	.008
	Q15_1	.001

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5.
The minimum expected cell frequency is 5.5.

b. 5 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 4.4.

c. EXPERTIM = 5

اختبار (Chi-Square Test) لكل الأسئلة وفق شرائح المتغيرات (الجنس) :
SEX = 1 male

Test Statistics^b

Chi-Square ^a	Q1_1	124.813
	Q2_1	92.875
	Q3_1	62.750
	Q4_1	56.125
	Q5_1	35.875
	Q6_1	76.563
	Q7_1	31.188
	Q8_1	54.063
	Q9_1	52.750
	Q10_1	49.438
	Q11_1	28.563
	Q12_1	88.875
	Q13_1	62.313
	Q14_1	66.563
	Q15_1	91.188
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.000
	Q6_1	.000
	Q7_1	.000
	Q8_1	.000
	Q9_1	.000
	Q10_1	.000
	Q11_1	.000
	Q12_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 32.0.

b. SEX = 1 male

SEX = 2 female

Test Statistics^c

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	39.140
	Q2_1	24.558
	Q3_1	21.279
	Q4_1	26.651
	Q5_1	30.140
	Q6_1	31.302
	Q7_1	13.093
	Q8_1	9.744
	Q9_1	9.186
	Q10_1	3.047
	Q11_1	21.535
	Q12_1	36.651
	Q13_1	11.233
	Q14_1	17.744
	Q15_1	32.698
df	Q1_1	3
	Q2_1	4
	Q3_1	3
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	3
	Q8_1	3
	Q9_1	3
	Q10_1	3
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	3
	Q14_1	3
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.000
	Q6_1	.000
	Q7_1	.004
	Q8_1	.021
	Q9_1	.027
	Q10_1	.385
	Q11_1	.000
	Q12_1	.000
	Q13_1	.011
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.8.

b. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 8.6.

c. SEX = 2 female

اختبار (Chi-Square Test) لكل الأسئلة وفق شرائح المتغيرات (الدخل) :

DAKHAL = 1 high income

Test Statistics^c

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	.333
	Q2_1	.333
	Q3_1	.333
	Q5_1	.333
	Q6_1	.000
	Q7_1	.000
	Q8_1	.000
	Q9_1	.333
	Q10_1	.000
	Q11_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000
df	Q1_1	1
	Q2_1	1
	Q3_1	1
	Q5_1	1
	Q6_1	2
	Q7_1	2
	Q8_1	2
	Q9_1	1
	Q10_1	2
	Q11_1	2
	Q13_1	2
	Q14_1	2
	Q15_1	2
Asymp. Sig.	Q1_1	.564
	Q2_1	.564
	Q3_1	.564
	Q5_1	.564
	Q6_1	1.000
	Q7_1	1.000
	Q8_1	1.000
	Q9_1	.564
	Q10_1	1.000
	Q11_1	1.000
	Q13_1	1.000
	Q14_1	1.000
	Q15_1	1.000

a. 2 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 1.5.

b. 3 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 1.0.

c. DAKHAL = 1 high income

DAKHAL = 2 upper middle

Test Statistics^b

Chi-Square ^a	Q1_1	29.892
	Q2_1	15.838
	Q3_1	21.243
	Q4_1	18.541
	Q5_1	18.541
	Q6_1	16.919
	Q7_1	6.919
	Q8_1	14.757
	Q9_1	12.054
	Q10_1	10.432
	Q11_1	12.595
	Q12_1	21.784
	Q13_1	22.324
	Q14_1	20.973
	Q15_1	18.270
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.003
	Q3_1	.000
	Q4_1	.001
	Q5_1	.001
	Q6_1	.002
	Q7_1	.140
	Q8_1	.005
	Q9_1	.017
	Q10_1	.034
	Q11_1	.013
	Q12_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.001

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 7.4.

b. DAKHAL = 2 upper middle

DAKHAL = 3 middle

Test Statistics^b

Chi-Square ^a	Q1_1	153.350
	Q2_1	95.197
	Q3_1	72.586
	Q4_1	65.771
	Q5_1	48.828
	Q6_1	89.720
	Q7_1	47.299
	Q8_1	65.134
	Q9_1	55.006
	Q10_1	50.866
	Q11_1	41.885
	Q12_1	94.879
	Q13_1	66.662
	Q14_1	71.949
	Q15_1	112.204
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.000
	Q6_1	.000
	Q7_1	.000
	Q8_1	.000
	Q9_1	.000
	Q10_1	.000
	Q11_1	.000
	Q12_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 31.4.

b. DAKHAL = 3 middle

DAKHAL = 4 low income

Test Statistics^c

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	2.000
	Q2_1	3.000
	Q3_1	3.000
	Q4_1	.667
	Q5_1	2.000
	Q6_1	1.000
	Q7_1	.667
	Q8_1	.667
	Q9_1	2.000
	Q10_1	2.000
	Q11_1	2.000
	Q12_1	1.000
	Q13_1	.667
	Q14_1	1.000
	Q15_1	2.000
df	Q1_1	3
	Q2_1	2
	Q3_1	2
	Q4_1	3
	Q5_1	3
	Q6_1	2
	Q7_1	3
	Q8_1	3
	Q9_1	3
	Q10_1	3
	Q11_1	3
	Q12_1	2
	Q13_1	3
	Q14_1	2
	Q15_1	3
Asymp. Sig.	Q1_1	.572
	Q2_1	.223
	Q3_1	.223
	Q4_1	.881
	Q5_1	.572
	Q6_1	.607
	Q7_1	.881
	Q8_1	.881
	Q9_1	.572
	Q10_1	.572
	Q11_1	.572
	Q12_1	.607
	Q13_1	.881
	Q14_1	.607
	Q15_1	.572

- a. 4 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 1.5.
- b. 3 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 2.0.
- c. DAKHAL = 4 low income

اختبار (Chi-Square Test) لكل الأسئلة وفق شرائح المتغيرات (التعليم) :

EDUCATON = 1 doctorate

Test Statistics^d

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	4.308
	Q2_1	9.462
	Q3_1	2.692
	Q4_1	4.538
	Q5_1	3.846
	Q6_1	2.923
	Q7_1	2.077
	Q8_1	1.462
	Q9_1	3.923
	Q10_1	.846
	Q11_1	.846
	Q12_1	5.077
	Q13_1	.154
	Q14_1	2.923
	Q15_1	3.846
df	Q1_1	2
	Q2_1	3
	Q3_1	3
	Q4_1	3
	Q5_1	2
	Q6_1	2
	Q7_1	3
	Q8_1	3
	Q9_1	3
	Q10_1	3
	Q11_1	3
	Q12_1	4
	Q13_1	2
	Q14_1	2
	Q15_1	2
Asymp. Sig.	Q1_1	.116
	Q2_1	.024
	Q3_1	.442
	Q4_1	.209
	Q5_1	.146
	Q6_1	.232
	Q7_1	.557
	Q8_1	.691
	Q9_1	.270
	Q10_1	.838
	Q11_1	.838
	Q12_1	.279
	Q13_1	.926
	Q14_1	.232
	Q15_1	.146

a. 3 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 4.3.

b. 4 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 3.3.

c. 5 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 2.6.

d. EDUCATON = 1 doctorate

EDUCATON = 2 licentiate

Test Statistics^b

Chi-Square ^a	Q1_1	138.340
	Q2_1	83.782
	Q3_1	69.565
	Q4_1	68.340
	Q5_1	52.422
	Q6_1	86.707
	Q7_1	44.327
	Q8_1	62.150
	Q9_1	54.667
	Q10_1	55.823
	Q11_1	49.701
	Q12_1	112.150
	Q13_1	66.231
	Q14_1	69.156
	Q15_1	85.347
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.000
	Q6_1	.000
	Q7_1	.000
	Q8_1	.000
	Q9_1	.000
	Q10_1	.000
	Q11_1	.000
	Q12_1	.000
	Q13_1	.000
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 29.4.

b. EDUCATON = 2 licentiate

EDUCATON = 3 secondary school

Test Statistics^b

Chi-Square ^a	Q1_1	34.235
	Q2_1	22.176
	Q3_1	26.882
	Q4_1	28.647
	Q5_1	18.059
	Q6_1	12.765
	Q7_1	11.000
	Q8_1	19.529
	Q9_1	10.706
	Q10_1	6.000
	Q11_1	2.765
	Q12_1	15.412
	Q13_1	13.353
	Q14_1	20.118
	Q15_1	22.471
df	Q1_1	4
	Q2_1	4
	Q3_1	4
	Q4_1	4
	Q5_1	4
	Q6_1	4
	Q7_1	4
	Q8_1	4
	Q9_1	4
	Q10_1	4
	Q11_1	4
	Q12_1	4
	Q13_1	4
	Q14_1	4
	Q15_1	4
Asymp. Sig.	Q1_1	.000
	Q2_1	.000
	Q3_1	.000
	Q4_1	.000
	Q5_1	.001
	Q6_1	.012
	Q7_1	.027
	Q8_1	.001
	Q9_1	.030
	Q10_1	.199
	Q11_1	.598
	Q12_1	.004
	Q13_1	.010
	Q14_1	.000
	Q15_1	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 6.8.

b. EDUCATON = 3 secondary school

EDUCATON = 4 lower educated

Test Statistics^d

Chi-Square ^{a,b}	Q1_1	1.222
	Q2_1	2.111
	Q3_1	1.556
	Q4_1	.333
	Q5_1	1.222
	Q6_1	1.222
	Q7_1	2.667
	Q8_1	1.556
	Q9_1	3.000
	Q10_1	1.222
	Q11_1	1.222
	Q12_1	2.667
	Q13_1	3.000
	Q14_1	3.000
	Q15_1	4.667
df	Q1_1	3
	Q2_1	3
	Q3_1	4
	Q4_1	3
	Q5_1	3
	Q6_1	3
	Q7_1	2
	Q8_1	4
	Q9_1	3
	Q10_1	3
	Q11_1	3
	Q12_1	4
	Q13_1	3
	Q14_1	3
	Q15_1	2
Asymp. Sig.	Q1_1	.748
	Q2_1	.550
	Q3_1	.817
	Q4_1	.954
	Q5_1	.748
	Q6_1	.748
	Q7_1	.264
	Q8_1	.817
	Q9_1	.392
	Q10_1	.748
	Q11_1	.748
	Q12_1	.615
	Q13_1	.392
	Q14_1	.392
	Q15_1	.097

- a. 4 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 2.3.
- b. 5 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 1.8.
- c. 3 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 3.0.
- d. EDUCATON = 4 lower educated

مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المتغيرات التابعة :

اختبار (T-Test) لفرضيات المجموعة الأولى :

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q1_1	203	2.00
Q1_2	203	2.37
Q1_3	203	2.24
Q1_4	203	2.73
Q1_5	203	2.57
Q1_6	203	2.31
Q1_7	203	2.64
Q1_8	203	2.68
Q1_9	203	2.83
Q1_10	203	2.75
Q1_11	203	2.67
Q1_12	203	2.04
Q1_13	203	2.35
Q1_14	203	2.30
Q1_15	203	2.13
Valid N (listwise)	203	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	15	2.4420	.27014	.06975

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
VAR00001	-8.000	14	.000	-.5580	-.7076	-.4084

اختبار (NPar Tests) لاثبات الفرضيات :

One-Sample kolmogorov-Smirnov Test

	Q1-1	Q2-1	Q3-1	Q4-1	Q5-1
N	203	203	203	203	203
Normal Parameters ^{a,b} Mean	2.02	2.37	2.24	2.73	2.57
Std.Deviation	1.034	1.088	1.145	1.049	1.160
Most Extreme Absolute	0.340	0.303	0.291	0.244	0.259
Differences Positive	0 340	0.303	0.291	0.244	0.259
Negative	-0.182	-0.185	-0.142	-0.160	-0.140
kolmogorov-Smirnov Z	4.846	4.314	4.149	3.480	3.687
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

One-Sample kolmogorov-Smirnov Test

	Q6-1	Q7-1	Q8-1	Q9-1	Q10-1
N	203	203	203	203	203
Normal Parameters ^{a,b} Mean	2.31	2.64	2.68	2.83	2.75
Std.Deviation	1.098	1.150	1.095	1.091	1.116
Most Extreme Absolute	0.296	0.242	0.245	0.240	0.238
Differences Positive	0.296	0.242	0.245	0.240	0.238
Negative	-0.172	-0.138	-0.159	-0.163	-0.149
kolmogorov-Smirnov Z	4.218	3.445	3.490	3.425	3.390
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

One-Sample kolmogorov-Smirnov Test

	Q11-1	Q12-1	Q13-1	Q14-1	Q15-1
N	203	203	203	203	203
Normal Parameters ^{a,b} Mean	2.67	2.04	2.35	2.30	2.13
Std.Deviation	1.175	1.131	1.058	1.091	1.066
Most Extreme Absolute	0.238	0.294	0.245	0.287	0.298
Differences Positive	0.238	0.294	0.245	0.287	0.298
Negative	-0.137	-0.178	-0.159	-0.162	-0.165
kolmogorov-Smirnov Z	3.389	4.188	3.495	4.084	4.252
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

a. Test distribution is Normal

b. B. Calculated from data

T- Test

One sample test

	Test value = 3					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1-1	-13.509	202	0.000	-.098	-1.12	-0.84
Q2-1	-8.254	202	0.000	-0.63	-0.78	-0.48
Q3-1	-9.504	202	0.000	-0.76	-0.92	-0.61
Q4-1	-3.681	202	0.000	-0.27	-0.42	-0.13
Q5-1	-5.324	202	0.000	-0.43	-0.59	-0.27
Q6-1	-8.951	202	0.000	-0.69	-0.84	-0.54
Q7-1	-4.517	202	0.000	-0.36	-0.52	-0.21
Q8-1	-4.166	202	0.000	-0.32	-0.47	-0.17
Q9-1	-2.188	202	0.030	-0.17	-0.32	-0.02
Q10-1	-3.144	202	0.002	-0.25	-0.40	-0.09
Q11-1	-4.002	202	0.000	-0.33	-0.49	-0.17
Q12-1	-12.034	202	0.000	-0.96	-1.11	-0.80
Q13-1	-8.756	202	0.000	-0.65	-0.80	-0.50
Q14-1	-9.203	202	0.000	-0.70	-0.86	-0.55
Q15-1	-11.591	202	0.000	-0.87	-1.01	-0.72

			Q1 1	Q2 1	Q3 1	Q4 1	Q5 1	Q6 1	Q7 1	Q8 1	Q9 1	Q10 1	Q11 1	Q12 1	Q13 1	Q14 1	Q15 1
Kendall's tau_b	Q1_1	Correlation Coefficient	1000	529**	512**	457**	465**	472**	416**	417**	376**	346**	387**	470**	392**	460**	446**
		Sig.(2-tailed)	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
		N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203
	Q2_1	Correlation Coefficient	529**	1000	557**	535**	447**	608**	460**	478**	433**	415**	395**	462**	330**	463**	436**
		Sig.(2-tailed)	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
		N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203
	Q3_1	Correlation Coefficient	512**	557**	1000	578**	463**	612**	452**	552**	546**	551**	468**	491**	456**	540**	553**
		Sig.(2-tailed)	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
		N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203
	Q4_1	Correlation Coefficient	457**	535**	578**	1000	498**	538**	423**	616**	482**	463**	489**	389**	357**	481**	526**
		Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
		N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203
	Q5_1	Correlation Coefficient	465**	447**	463**	498**	1000	557**	559**	512**	480**	457**	365**	423**	457**	462**	514**
		Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
		N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203
Q6_1	Correlation Coefficient	472**	608**	612**	538**	557**	1000	537**	612**	481**	493**	507**	474**	419**	539**	513**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q7_1	Correlation Coefficient	416**	460**	452**	423**	559**	537**	1000	616**	524**	526**	448**	467**	445**	557**	453**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q8_1	Correlation Coefficient	417**	478**	552**	616**	512**	612**	616**	1000	616**	629**	575**	472**	419**	528**	423**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q9_1	Correlation Coefficient	376**	433**	546**	482**	480**	481**	524**	616**	1000	712**	557**	372**	356**	539**	475**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q10_1	Correlation Coefficient	346**	415**	551**	469**	457**	485**	526**	629**	712**	1000	641**	415**	406**	554**	488**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q11_1	Correlation Coefficient	387**	395**	468**	489**	365**	507**	448**	555**	567**	641**	1000	436**	429**	548**	494**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q12_1	Correlation Coefficient	470**	462**	491**	389**	429**	474**	467**	472**	372**	415**	436**	1000	489**	380**	541**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q13_1	Correlation Coefficient	392**	330**	456**	357**	457**	419**	445**	419**	366**	416**	429**	489**	1000	552**	536**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q14_1	Correlation Coefficient	460**	463**	540**	481**	462**	538**	557**	528**	513**	556**	548**	580**	562**	1000	610**	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	
Q15_1	Correlation Coefficient	446**	436**	553**	526**	514**	513**	453**	429**	475**	486**	484**	541**	536**	610**	1000	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	
	N	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	203	